

الأوقاف المسيحية في مضامين الشرع

نبذة تاريخية وتعليق على الشرع النافذ

الأب انطوان راجح

الأوقاف المسيحية
في مضامين الشرع
نبذة تاريخية وتعليق على الشرع النافذ

منشورات الجامعة الانطونية

٢٠٠٧

"وأما الأرض، فلا تبع بتاتا لأنها لي الأرض،
وإنما أنتم نزلاء وضيوف عندي.
وفي كل الأرض التي تملكونها تجعلون للأرض فكاكا".

(احبار ٢٥، ٢٣-٢٤)

فهرس عام

١٠	تقديم بقلم الاستاذ جوزف صفير
١٦	تمهيد
١٨	مقدمة

الفصل الاول: أبرز المعطيات التاريخية

٢٤	اولا- قوانين الالف الميلادي الاول
٢٨	ثانيا- خلال القرون الوسطى
٢٨	- كتاب الهدى
	- كتاب الهدايات لابن العبري : عناصر الوقف - في انواع الالفاظ المستعملة في الوقف - قوانين الوقف وأحكامه - الصدقات. ٣٢
٤١	- كتاب الناموس الاول لابن العسال القبطي
٤٦	- حواشي انجيل رابولا
٤٩	ثالثا- خلال العهد العثماني
٥٢	- المجمع اللبناني
٥٨	- كتاب مختصر الشريعة لعبدالله قرألي
٧٤	- مجمع الشرفه
٧٩	- فرمانات السلطنة

- ليست كل أملاك الكنيسة وقفا بكل معنى الكلمة: أملاك مكتسبة بالتنازل والتسليم، بالهبة والوصية والوقف، بالشراء والشراسة، بالاستئجار والتطويب وبمشاركة الشلش والمساواة. ٩٤
- دوافع الوقفيات ومقاصدها ١٠٩
- رابعاً- خلال عهد الانتداب الفرنسي ١١٢
- خامساً- مرحلة ما بعد الاستقلال ١٢١
- سادساً- نماذج تقارير لمشكلات الوقف: ١- الى الديوان البطريركي: في حقوق الولاية على الوقف، ٢- الى مطران بعلبك الماروني: في حقوق الولاية على الوقف، ٣- الى مطران ابرشية دمشق المارونية: في حقوق الولاية، ٤- الى البطريرك الماروني: في بيع الاملاك الكنسية أو الأوقاف، ٥- الى احد المطارنة: في خيانة وكيل الوقف للوقف، ٦- الى ديوان ابرشية بعلبك المارونية: في دعوى الخوري بطرس ابي عازار على وقف بيت نصر، ٧- الى ديوان ابرشية بعلبك المارونية: في حقوق الولاية. ١٢٧
- ملحق - نصّ وقفية الامير يوسف مراد أبي اللمع ١٦٩

الفصل الثاني: شروحات التشريع النافذ

مقدمة عامة

أولاً - أوقاف الطوائف الكاثوليكية ٢٠١

- ١- في الاوقاف: ماهية الوقف، أنواعه، ارتباطه بالقوانين الكنسية، طبيعته، السلطة الصالحة للحكم بصحته واستبداله وتحويله، الجهات الموقوف عليها، ملكيته.

٢- في انشاء الوقف والحكم بصحته تجاه الواقف: أهلية الواقف، الشروط في الواقف، الشروط في المال الموقوف، وقف المنقول، الشروط في صيغة الوقف، الشروط الصحيحة والجائزة، الشروط الباطلة والشروط المبطلّة، الوقف المضاف الى ما بعد الموت، نموذج وقفية من نهاية القرن التاسع عشر، البيانات اللازمة لانشاء الوقف، لزوم الوقف، تسجيل الوقف، انشاؤه في البلاد التي لا صلاحية فيها للمراجع المذهبية. ٢٢٥	أملك راكة، ٩٤ ١٠ ١١
٣- ادارة الاوقاف: ماهية الادارة، الولاية العامة، من هو ولي الاوقاف العام، صلاحياته، الوكيل او المتولي الخاص، المواصفات المطلوبة في الولي الخاص، من هو الولي الخاص، من يسمي الولي الخاص، الناظر على الولي الخاص، امكانية طلب ضمانات مالية على المتولي الخاص، مرجعية المتولي الخاص ونظام عمله، الصرف بموجب سند، مسؤولية المتولي الخاص التقصيرية، تأدية الحساب السنوي وعند الطلب، اشراف الولي العام وتدقيقه، ابدال المتولي الخاص، عزله، مراجعة المحكمة الكنسية المختصة، اجازة الولي العام لكل نقل ملكية او استدانة او رهن، مصير الاعمال الخارجة عن حدود الادارة العادية. ٢٦١	١٢ في : ولاية ٤- احد بلبك الى ١٢ ١٠
٤- في استبدال الوقف وتعديله: الاستبدال اثناء حياة الواقف، شرط الواقف بشأن الاستبدال، المقايضة او البيع، العين المستبدلة تصبح وقفا، النقود المتحصلة لشراء عين، امكانية صرف المال لعمارة ضرورية، شروط تحويل الوقف. ٣٠٧	
٥- نماذج أحكام حديثة ٣١٩	

ثانيا- أوقاف طائفة الروم الارثوذكس ٣٦٠

١- ماهية الوقف: حبس مال لجهة بر لا ينقطع.	٢
٢- شروط الوقف: الشروط في الوقف: أن يكون ملكا للواقف، منجزا غير معلق، محدودا، منقولا أم غير منقول، ألا يكون محجوزا أو مرهونا، وألا يكون هربا من دين. الشروط في الواقف: البلوغ، الرشد، الحرية، الاختيار، شروط أهلية التصرف.	لطة
٣- متولي الوقف: تعيينه، عزله واستبداله.	

- ٤- أحكام الوقف: مصيره عند انقراض الموقوف عليه، شروطه، أحقية الواقف المفتقر، المراجع المسؤولة عن الحكم بصحة نشوئه، تسجيله.

ثالثا- أوقاف طائفة السريان الارثوذكس ٣٦٩

ماهية الوقف - شروطه - متولّي الوقف - أحكام الوقف.

رابعا- أوقاف الطائفة الانجيليّة ٣٧٤

- ١- ماهية الوقف: حبس العين على ملك الواقف أو ملك الله، والتصدق بمنفعته، الموقوف عليهم، كيفية نشوئه، الوصية.
- ٢- شروط الوقف: التأيد لفظا ومعنى، التحديد، منقول أم غير منقول، الملكية وتحررها من الحجز والرهن والدين، ربط ثبوته بشرط.
- ٣- الولاية العامة على الوقف واطار صلاحياتها: صلاحيات المجمع الاعلى، صلاحيات المحاكم والسلطات الانجيليّة الأخرى. شروط الوقف، شروط الاستبدال.
- ٤- المنتفعين بالوقف: أفراد أو جماعات، مقادير الانتفاع.
- ٥- تعيين متولّي الوقف ومؤهلاته: التعيين من الواقف، التعيين من مدبّر الوقف، المؤهلات المطلوبة في المتولّي.
- ٦- مرجعية الأوقاف بعد تلاشي المنتفعين بها: خيار المتولّي العام، خلافة الهيئة الجديدة.

خامسا- قانون الوقف الذري ٣٨٥

مقدمــــــــــــــــة

أنواعه - انشاؤه - عدم جواز تأييده - وقف العقار المنقول - قسمة
الوقف - تصفيته - ارباب الاستحقاق فيه - محاسبة المتولين ومسؤولياتهم.

الخلاصــــــــــــــــات ٤٠٣

تعليق على الكتاب بقلم المحامي بطرس حبيقة ٤١٣

المراجع ٤٣٢

تقديم

بقلم: جوزف صفير

تعود معرفتي بالمؤلف، الاب الدكتور انطوان راجح، الى سنوات خلت، يوم عيّن رئيسا لدير مار يوحنا في عجلتون. هذا الدير الذي عرفه ابناء جيلنا في البلدة مصيفا للرهبان وحسب بعد ان كان في انطلاقة الاولى موطئا للعبادة والتأمل يقصده ابناء الجوار لتلقي أصول الدين وتعلم مبادئ الحساب والكتابة والقراءة. وبهمة رئيسه الجديد، عاد الدير عن استقالته ليرمز من دوره الريادي في محيطه وبين جمهوره، فنفض عن عباءته غبار الركود والتفوق وتحول، بين ليلة وضحاها، الى ورشة ترميم القديم وتضيف الجديد بما يتناسب والطابع القديم للدير.

ولم ينتظر الرئيس الشاب الانتهاء من اعمال الترميم والبناء ليبدأ الدير نشاطاته الهادفة الى تحقيق رسالته في محيطه ومجتمعه. فبادر الى دعوة مجموعة من المثقفين وأهل العلم والقلم تشكل منها "التجمع الثقافي في عجلتون" الذي اتخذ من دير مار يوحنا مركزا لنشاطاته. فكانت ندوات متنوعة في الفكر والسياسة والقانون والتخطيط المدني والتاريخ اضافة الى الامسيات الشعرية والمعارض الثقافية. وقد ضبطت وقائع هذه النشاطات في كتيبات سنوية توزع مجانا بهدف تعميم الفائدة منها.

ولم يكتف الاب الرئيس باعمار الدير واستنهاض رسالته، بل أكمل بجواره صرحا تربويا رائدا" هو المدرسة الانطونية الدولية التي فرضت نفسها كعلامة فارقة في مجال التربية والتعليم. يومها تساءل البعض: وهل ينقص منطقة كسروان مدارس وهي التي تزخر بصروح العلم ساحلا ووسطا وجردا؟!؟

غير ان المدرسة الانطونية الدولية لم تكن كمّا يضاف الى كمّ ولا عددا يضاف الى اعداد. فهي، وان تشاركت مع مثيلاتها من المؤسسات التربوية في الرسالة والاهداف، فإنها تتميز في سعيها لا الى تهيئة التلميذ الناجح وحسب، وإنما الى صقل التلميذ المتفوّق والمبدع. ذلك ان التفوّق والابداع هما سمة النجاح الاكيد في عصر العولمة والتكنولوجيا المتطوّرة.

وبهمة الباحث الجلود والمتأني اعتق الاب راجح خزائن الدير من عتمة السنين وبلادة النسيان وشرّعها للنور منقبا في السجلات والمنحوتات والاوراق المكدّسة خارج عقارب الزمن ومخزون الذاكرة. فأعاد ترتيبها في سياقها التاريخي، وسقى ناسها واحداثها اكسير الحياة من جديد واخرجها كتابا بعنوان "دير مار يوحنا عجلتون في أبرز محطاته التاريخية". وقد ضمّن هذا الكتاب نص صك وقفية الدير الذي يعتبر نموذجا من حيث استيفائه لشروط الدقّة في التعريف والتحديد والتي منها التعريف الكامل بالواقف وكنيته وطائفته وبلدته وغايته من الوقفية، وكذلك أهليته لجهة حرية التصرف وصحة العقل والجسم والتأكد من ملكيته للموقوف والتعريف الدقيق بالوقفية وحدودها، اضافة الى تحديد المحكمة المدنية المعيّنة لتثبيت الوقفية والتعريف

بالجالس فيها والاشارة الى تبني فقه المذهب الحنفي لماهية الوقف وشروط قيامه.

وهذا الكتاب ليس باكورة اعمال المؤلف ولا هو نهاية المطاف عنده. فلأب راجح، وهو استاذ للقانون وقاض في المحاكم الروحية، مجموعة من المؤلفات القانونية التي تعتبر مراجع قيمة للباحثين ورجال القانون والجالسين على قوس القضاء. وكان له الفضل الكبير في المشاركة وتنسيق اعمال اصدار "شروحات مجموعة قوانين الكنائس الشرقية" في مجلد ضخيم طالما افتقدته المكتبة القانونية.

زرتة يوما في مكتبه بعد ان عين رئيسا للجامعة الانطونية وقد صادف ان كان هذا اليوم عشية سفره الى الاردن لالقاء محاضرة حول الاوقاف المسيحية بدعوة من لجنة تاريخ بلاد الشام في الجامعة الاردنية، وسألته متعجبا كيف استطاع، رغم كثرة مشاغله واهتماماته، أن يجد متسعا من الوقت ليغوص في ابحاث حول هذا الموضوع الشائك والمتشعب. فلم يجبني بالكلام، بل علت وجهه ابتسامة خجولة ودفع اليّ من على مكتبه بكتاب يحمل اسمه، وكان لا يزال مخطوطا، وعنوانه "الاوقاف المسيحية في مضامين الشرع". فقلت في نفسي كم من الشعراء والادباء والفلاسفة كانوا يتشكون من بلادة الزمان الذي يمر عليهم دون نكهة او لذة. وها هو الاب راجح يمتطي صهوة زمانه، يناديه فيستجيب ويأمره فيطيع، يستهلك لحظاته ويستنزف هنيئاته عطاءات اثر عطاءات في القضاء والتدريس والبحث والتأليف في عبق من الروحانية تحكيها رسالة الزنار والاسيكم.

وسنحت لي فرصة مطالعة هذا الكتاب. ورغم اني لست ممن يعملون في مجال القانون فقد زادتني هذه المطالعة رغبة في تطوير معرفتي حول هذا الموضوع. ذلك ان الاوقاف ليست واقعا يعيش خارج بيئته ومحيطه الاجتماعي، بل هو ظاهرة وثيقة الصلة بشرائح المجتمع لما بينهما من تبادل للمنافع والمصالح. من هنا كانت لي في هذا الكتاب متعتان:

متعة مقارنة الوقف من خلال مضامين الشرع ومتعة استشفاف مدلولاته الايمانية والاجتماعية والاقتصادية.

فالتعرف الى القوانين التي ترعى شؤون الاوقاف ليس منوطا برجال القانون وحسب، بل هو مادة تثقيفية بامتياز متاحة لكل طالب معرفة. فالكتاب يميز بين الوقف الخيري والوقف الذري ويفند شروط كل منهما.

كما يعرض لقوانين الوقف عند مختلف الطوائف المسيحية فتسهل بذلك عملية المقاربة والمقارنة. ويمتاز ايضا بعرضه لنماذج من صكوك وقفيات. كما تجد في ثبته نصوصا لعرائض شكاوى او لوائح دعاوى مرفوعة من الوكلاء الشرعيين عن الاوقاف او من المنتفعين بها، اضافة الى نصوص احكام صادرة عن المحاكم المختصة بخصوص بعض النزاعات القانونية التي كانت قائمة. هذا التنوع في المستلزمات البحثية الآيلة الى الاحاطة بموضوع الاوقاف اغنت الكتاب الذي يعتبر الاول من نوعه يبحث في هذا المضمار بحيث اصبح مرجعا لا غنى عنه لكل طالب حجة او منقب عن اجتهاد. وهو بذلك يشكل مدخلا للباحثين واصحاب الاختصاص ليغوصوا الى أي من موضوعاته الشائكة والمتشعبة فيستزيدونها درسا وتحقيقا بما يخدم المكتبة

الحقوقية ويفتح الآفاق امام مقاربات عصرية ومتطورة لمفهوم الاوقاف ودورها الريادي في مجتمعنا.

وبموازاة المعرفة القانونية التي يوفرها الكتاب تتكون معرفة اخرى ذات مضامين ايمانية واجتماعية واقتصادية. فالأوقاف وثيقة الصلة بالبيئة والمجتمع، فحولها اجتمع الناس وتشكلت مصالحهم الاقتصادية مستفيدين من خيرورها. وهي ساهمت الى حد بعيد في تطوير البيئة الزراعية عن طريق استصلاح الاراضي وغرسها وتصنيع انتاجها، وساهمت بذلك في تأمين الاستقرار الاجتماعي عن طريق توفير فرص العمل للكثير من العائلات في زمن لم تكن فيه الثورة الصناعية قد اخذت طريقها بعد الى مجتمعنا. وفي زمن الوصاية العثمانية على لبنان والمنطقة والتي دامت قرونا واتسمت بحملات التثريك والتجهيل التي كانت سمة عصر الانحطاط، كان للأوقاف دور هام في تأسيس المدارس في كنف الاديار او الكنائس والتي كانت تؤمن تعليم الاولاد مبادئ القراءة والكتابة والحساب وتوفر لهم التنشئة الدينية اللازمة.

قد تكون دوافع انشاء الوقف، والتي عددها المؤلف، خير دليل على احوال الناس والمجتمع واصدق صورة لواقع العصر. فقد كان للكنيسة تأثير قوي في حياة الناس وأنماط تفكيرهم وقد اوقف الكثير منهم ارضه وماله ابتغاء مرضاة الله وتكفيرا "عن ذنوبهم خوفا" من عذابات النار والجحيم. غير ان البعض الآخر أثر من خلال الوقف التهرب من دفع الضرائب عن املاك لم يكن باستطاعته تحمل اعباء استثمارها وتطويرها، فأوكل أمرها واقفا آياها ومشرطا اعالته وعائلته.

تتعدد الدوافع غير ان مآلها واحد وهو وجود كم كبير من الاوقاف بعضها منتج ويقي بالغرض الذي انشئ من اجله، بينما بعضها الاخر اصابها الركود وباتت لا تلبي شروط الواقف وامنياته. من هذا المنطلق يطرح المؤلف اشكالية الاوقاف والدور المرتجى منها على صعيد المجتمع. فمع تطور المجتمعات وطغيان الاقتصاد على دورة الحياة العامة وتبدل المفاهيم الاجتماعية اصبحت حركة انشاء الاوقاف الجديدة شبه معدومة. من هنا لا بد من تطوير مفاهيم الأوقاف القائمة وعصرنتها بما يتلاءم ومقتضيات نهضة المجتمعات الحديثة. فتأيد الوقف وكذلك تأيد شروط الواقف، وان كان له ما يبرره في عصره وزمانه، هو اليوم مدعو الى تطوير مفهومه والدخول في عصر الحداثة ومفاعيلها الايجابية في الجوانب المتعددة لحياتنا.

يبقى حلم المؤلف ان تتوحد التشريعات حول الاوقاف عند جميع الطوائف المسيحية لان في ذلك مناعتها وقدرتها على محاكاة تطلعات العصر وحاجات الناس المتجددة. وفي ذلك دعوة غير معلنة لدخول الاوقاف تجربة العولمة التي، لا محال، ستفرض نفسها على مختلف النشاطات الانسانية في المستقبل القريب.

هذا الكتاب خطوة رائدة في مضماره، أسس لها الاب انطوان راجح، وأرسى خطوطها العريضة. وهو ايضا دعوة مفتوحة للباحثين واهل الاختصاص ليرفدوا هذا الانجاز بما يغنيه ويطوره ويلقي الضوء على مكنوناته وخفاياه.

تمهيد

للكلام على الوقف ومفاهيمه من الناحية القانونية الراهنة، قد لا يحتاج القانوني اليوم الى اجراء تنقيبات وأبحاث، أو الى مقابلة وتفتيش عن أصل الوقف وانطلاقته، أو عن هويّة مطلقه الاوّل، وغيرها من الموضوعات الشائكة العديدة والمتداخلة احيانا أو المختلفة احيانا بين طائفة وأخرى، وبين مذهب وآخر، أو بين فقيه وآخر من المذهب نفسه. لقد تخطّت أحكام الوقف اليوم مرحلة تكوينها الأولى واكتسبت مع الايام كيانا خاصا واضحا ومتنوعا، خصوصا بعد ان نظّمت هذه الأحكام وأرسيّت قواعدها بقوانين وضعيّة مختصرة باتت بمتناول الجميع. إلا أنّ الباحث والمفتّش عن معاني الالفاظ وأهميّة بعضها، قد يحار في مدى علاقة قواعد الوقف بالقوانين الكنسيّة البحتة، وهو لا يستطيع أن يغفل محاولة العودة الى الجذور أو الى ما تيسّر منها، ليدرك التحوّلات والتكيّفات، وليعطي المعنى الأساس لكلّ فقرة وقاعدة. لذا لا بدّ من نظرة تاريخيّة، ولو سريعة، على هذه المؤسّسة شبه الفريدة في بعض مضامينها الأصليّة، لنتقل بعدها الى القوانين الصادرة والنافذة، ومنها ما صدر في عهد الانتداب وما زال قائما، خصوصا في حال الفراغ القانوني لأحد الموضوعات او النقاط، وصولا الى ما صدر في عهد الاستقلال في لبنان وسوريا، فنحلّل القواعد النافذة للكنائس والجماعات المسيحيّة الشرقيّة، محاولين شرحها وتفكيك معانيها وتبسيطها، على غرار ما فعلنا بالنسبة الى قوانين مجموعة الكنائس الشرقيّة.

صحيح انّ الشموليّة التي يتّسم بها هذا البحث، تفقده الكثير من دقّة المعالجة وتحجب عنه الكثير من عمق التحليل، الاّ انّ ندرة الكتابة المتوافرة، وبالأحرى شحّها، بشأن أوقاف المسيحيّين، قد تفتح، انطلاقاً من اشارات هذا البحث المتواضع، مجالاً رحباً لبدء عمليّة تنقيب مفصّل ومتخصّص، سواء لكلّ حقبة تاريخيّة، أم لموضوع من موضوعات الوقف، لناحية نشوئه أم لناحية دوافعه او طرق ادارته أو كفيّة الانتفاع بريعه وغيرها..

انّ ما دفعنا الى اجراء هذا البحث دعوة كريمة من القيّمين على لجنة تاريخ بلاد الشام في الجامعة الاردنيّة، للمشاركة في مؤتمر حول الاوقاف في بلاد الشام، منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين، أسهمنا فيه بمداخلة متواضعة، لكنّها حثّتنا على اجراء المزيد من الابحاث والتنقيبات والكشف عن التشريعات السابقة ومصادرها ومدى تداخلها وتمازجها بالفقه الاسلامي وأبرز مقاصدها وتحولاتها وغيرها من الامور التي لم نجدها في مرجع واحد. لذا نأمل أن نكون قد اسهمنا في جمع بعض المعطيات التاريخيّة المتوفّرة كما نرجو أن توفّر الشروحات اللاحقة والاقتراحات المستخلصة بعض الجهد على المعنيّين بشؤون الاوقاف المسيحيّة، وأن تحثّ الباحثين وناشدي الملفنة على تعميق موضوع من الموضوعات التي لا تحصى في مثل هذه المادة المعالجة.

المؤلف

مقدمة

إنّ الكثير من عناصر الوقف، بدوافعه وغاياته، بطبيعته وفرادته، لا بل وأيضاً بغرابته، وجدت قبل المسيحية، فعرفها الرومان الوثني بفرعيها الخاص والعام وأسّس الأشياء المقدّسة^١ *res sacrae* والأشياء الدينيّة^٢ *res religiosae* والأشياء الموضوعة في حمى الآلهة^٣ *res sanctae* وأموال الائتمان وهي شبيهة بالوقف في اخراجها من دائرة التعامل، فدخلت في التقليد الروماني وامتزجت باعراف أبناء المنطقة، على اختلاف مللهم، وكان كتاب العوائد الرومانيّة السريانيّة خير دليل مرجعيّ لبتّ شؤون الأوقاف. من جهة أخرى، عرف اليهود التصدّق، ثمّ توسّع الحق المسيحي وممارساته بشأن مؤسسات مماثلة وذلك قبل ظهور الاسلام. ومع أنّ التصدّق كان داخلاً في عوائد العرب، لم يعرف عرب الجاهليّة مؤسّسة الوقف، ولكنهم عرفوا حبس الاموال ومنع بيعها والتصرّف بها^٤.

^١ وهي الأشياء المخصّصة لعبادة الآلهة وسكنائها، كالمعابد والأراضي الواقعة عليها وبعض الغابات أو التلال التي كان يعتقد بأنّ الآلهة قد اختارتها لاقامتها.

^٢ وهي الأشياء المخصّصة لعبادة أرواح الأجداد (كالمقابر) والآلهة السفلى، أي الآلهة المتريّة.

^٣ أي الأشياء المحميّة من الآلهة دون أن تخصّص لعبادتها، كأسوار المدن وأبوابها وحدودها.

^٤ راجع: أحمد د. حسين، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الاسلاميّة، بيروت ١٩٨٩، ص

عادت هذه المفاهيم لتظهر بقوة مع ظهور الاسلام وتوطّده وحكمه،
فنشأ ما سُمّي صراحة بالوقف، وعزي انشاؤه وتأسيسه الى النبي محمد، استنادا الى
البخاري^٦ حيث يقول انّ عمر بن الخطّاب سأل النبي عمّا يفعله بارض اكتسبها
في خيبر، فنصحته النبي بحبس أصلها وتخصيص ثمارها ومنافعها بالفقراء. وكان
وقف النبي نفسه، على مسجد قباء في المدينة المنورة، سبع جنائن (حوائط) وحذا
الخلفاء والصحابة حذوه تمثلاً واقتداءً وتيمناً. هكذا بدأت تتطوّر المذاهب
والمدارس الفقهيّة بشأن الوقف، ما جعل الكثيرين من المسيحيين، يأخذون لاحقاً
عن تلك التشريعات، وان حاولوا تكييفها واخفاء معالم واضعيتها، خوفاً من
رفضها من قبل بعض زملائهم أو رعاياهم^٧. وبالأكثر فقد لجأ مسيحيو الشرق
صراحة الى الافادة من ازدهار الفقه الاسلامي، وبخاصة الشرع الحنفي، فطبّقوه في
حلّ العديد من قضاياهم وخلافاتهم، خاصة اذا لم يناقض الفقه جوهر التعاليم
المسيحيّة. ولما كان أساس الشرع الاسلامي في الارث مثلاً، هو الشرع الروماني
البيزنطي، بدليل ملاحظة العلماء المشابهة بين الشرعين، فهذا ما شكّل حجة من
جملة الحجج التي برّرت بها السلطات الكنسيّة تبنيها للشرع الاسلامي لجهة
الارث. قد ينبسط هذا الاعتبار ايضاً على تشريعات الوقف، أو في أقلّ تعديل،

⁵ "نشأت الاوقاف في المشرق العربي مع ظهور الدين الاسلامي (...). ولكنّ الوقف كان معروفاً
ومتبعاً عند الرومان بنوعيه الخاصّ والعام، وكذلك عند المسيحيين قبل ظهور الاسلام، ولكن
العرب في الجاهليّة لم يعرفوه، فلذلك ظهر بظهور الاسلام"، محمد كرد علي: "خطط الشام"،
الجزء الخامس، ص ٨٩.

⁶ اي المجموعة الاكمل لاحاديث النبي، وهو يحمل اسم واضعه محمد بن اسماعيل البخاري
(١٩٤-٢٥٦ هـ).

⁷ راجع: فرح أبي راشد، الوقف، بيروت ١٩٦٦، ص ١٦٩.

على جوهر المؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية قد يثبت علاقة الشرع الاسلامي او الفقه بتأثير التشريعات السابقة، خصوصا الرومانية، وذلك عبر قنوات الحق القانوني للكنائس الشرقية⁸. يذكر نسيب منير "انّ الاوقاف انتشرت في سورية بعد الفتح العربي بتأثير محتمل من تقاليد الروم البيزنطيين وقوانينهم"، لكنّه يتابع ليقول "ولكنّ ما يهمنا هو أنّ الأوقاف وجدت بصيغتها الأصلية والمبتكرة وبميزاتها الخاصة كمؤسسة اسلامية صرفة أقله حتى يثبت العكس وينفي هذه المقولة"⁹. بهذا المعنى، ومع اسناد انطلاقة الوقف الاسلامي الى حديث النبي، يعتبر الكاتب "جوزف شاخنت" انّ مصادر الوقف ودوافعه على لسان النبي اربعة:

- المساهمة في جهاد الحرب المقدسة التي فرضها النبي على انصاره في المدينة،
- تقليد المؤسسات التقوية في الكنائس الشرقية الماثلة أمام عيني النبي،
- عطايا وهبات وتقدمات المسلمين الأوائل العامة،
- حاجة الديانة الجديدة الى تخفيف جمود الشرائع الارثية، وهذا ما طغى في المرحلة اللاحقة¹⁰.

⁸ راجع: LAMMENS H., Histoire de la Syrie, T. I, Beyrouth 1921, p. 166.

⁹ . راجع عبدالله سعيد، أشكال الملكية وأنواع الاراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، (١٨٦١-١٩١٤)، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استنادا الى وثائق، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٢٠٩-٢١٠.

Nassib MOUNAYER, Le régime de la Terre en Syrie, Etudes Historiques, juridiques et économiques, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1929.

¹⁰ Schacht J., Introduction au droit musulman, trad. de l'anglais par P. Kempf et A. Magid Turki, maison -neuve& Larose, 1983, 1999, p. 28, cité par Simonnot Philippe,

من جهته يقول الخوري يوسف زياده في تعليقه على كتاب "مختصر الشريعة" للمطران عبدالله قرألي ما يلي: " (...) انّ الشريعة الاسلاميّة مستمدّة ايضا من الشريعة الرومانيّة ما خلا بعض العادات والمواد الخاصّة بالديانة الاسلاميّة وما يتفرّع عنها لان الدولة الاسلاميّة خلفت الدولة الرومانيّة في بلاد المشرق في سننها وعاداتها (...) " ¹¹.

بعد هذه التلميحات التي نعهد التعمّق فيها الى أطروحات ناشدي الملفنة، ننتقل الى جوهر موضوعنا، ذلك أنّه، في كلّ حال، تحكم الكنائس الكاثوليكيّة في الشرق اليوم، كسواها من الكنائس الشرقيّة الاحدى والعشرين، مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة الصادرة سنة ١٩٩٠ والنافذة اعتبارا من سنة ١٩٩١، والشرع الخاص بكلّ كنيسة ذات حقّ خاص. والى هذه المجموعة المستكملة بالتشريعات الخاصّة المجازة والواجبة، تتقيّد الكنيسة بالتشريعات المدنيّة في كلّ أنواع العقود، خصوصا وانّ القانون ١٠٣٤ نصّ حرفيا على ما يلي: "ما هو مرسوم في الشرع المدنيّ حيث أبرم العقد، في شأن العقود بوجه عام أو خاصّ، وفي شأن الايفاءات، يكون أيضا مطبّقا في الحقّ القانوني في شأن الأمور الخاضعة لسلطة الكنيسة مع المفاعيل نفسها". تصحّ هذه القاعدة اذا ما اعتبر الوقف عقدا من العقود القانونيّة، أمّا اذا كان من قبيل الاسقاط وينشأ بمجرد الايجاب بالارادة المنفردة، بغير ما حاجة الى قبول، فما هي القوانين التي تسري عليه؟ كلّ هذه المفاهيم وجب تركيزها قبل أن نفتش عن الطريق السليم لشرح احكام الوقف النافذة.

Les Papes, l'Église et l'argent, histoire économique du christianisme des origines à nos jours, Paris 2005, p. 238.

¹¹ الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني، جونه ١٩٢٩، ص ٥-٦.

صدّرت مجموعة القوانين المذكورة باكورة قوانينها بالتشديد على أهميّة
شرع الكنائس الشرقيّة القلسم، فنصّت في القانون ٢ على ما يلي: "قوانين هذه
المجموعة التي غالبا ما استعيد فيها شرع الكنائس الشرقيّة القلسم أو كيّف، يجب
أن تفسّر بنوع خاص استنادا الى هذا الشرع". بذلك أكّدت المجموعة على ما
جاء في قرار "الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة" في الجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني،
حيث نقرأ: "إنّ من حقّ الكنائس الشرقيّة بل من واجبها، أن تحكم نفسها وفقا
لأنظمتها الخاصّة الذاتيّة. ذلك أنّ تلك تفرض ذاتها لجلال قدمها، وتتوافق أكثر
مع عادات مؤمنّيها وتظهر وكأنّها أكثر ملاءمة لتضمن للنفوس خيرا عميقا"
(عدد ٥). نفهم من هذه القوانين أنّ المشرع الكنسي يريد تأمين التواصل في
التقليد القانوني والحفاظ عليه، وهو لا يريد القطع مع الماضي بل التطوّر انطلاقا
منه.

من هنا لا بدّ من أن نلفت أولا الى مرتكزات اساسيّة في جذور التشريع
الكاثوليكي الشرقي بشأن أديار الكنيسة وكنائسها وممتلكاتها، نجدها في قوانين
الجامع الاولى، بدءا من القرن الرابع، وتعتبر مقوّمات رئيسة لمؤسّسة الوقف
ومفهومها، فنذكرها قبل ان نتقل بعدها الى أبرز النصوص التشريعيّة الكنسيّة التي
تناولت موضوع الوقف بتمام العبارة، انطلاقا من بعض الوثائق التي تشير الى
وجود هذه المؤسّسة خلال عهد المماليك ثمّ طوال الفترة العثمانيّة وصولا الى
الانتداب فمرحلة الاستقلال وما بعدها.

الفصل الاول : أبرز المعطيات التاريخية

أولاً - خلال قرون الالف المسيحي الاول

انّ معظم التشريعات الكنسيّة الشرقيّة تجد مصدرها وجذورها في قوانين
المجامع القديمة ومنها نستخلص جملة معطيات لموضوعنا وعناصر وقفيّة رئيسة،
تتوافق مع مفهوم الأراضي الموقوفة، المعروف تحت اسم الوقف، أهمّها:

١ - ملكيّة الله والقديسين للخير الزمنيّة، وهذا يلتقي مع من سيقول انّ
الوقف هو اسقاط الواقف ملكه لله.

٢ - حقّ الفقراء الرئيسي بعائداتها ومنافعها اي باستحقاق ريعها، وهذا
سيلتقي مع غايات البرّ والاحسان كما مع ضرورة ايجاد فئات من
المستحقّين لا تنقرض، تأميناً لديمومة الوقف وقيامه أبداً.

٣ - شمل تحرير الأسرى بواسطتها، وقد يدخل ذلك ضمن اعمال البرّ
والاحسان كما قد يشمل بلفظة الفقراء.

٤ - وجود قيود صارمة في أصول نقل ملكيّتها، مع التشدّد المبدئي
في عدم قابليّتها للبيع. انّ بيع الوقف أمر مكروه ولا تجيزه الآ
الاحوال الاستثنائيّة المقرونة بالاسباب الصوابيّة والمسوّغات
الضروريّة، المعزّزة بالمشاورات الواسعة، وذلك يلتقي مع من يقول
بانّ ما كرّس للعبادة والفقراء لا يجوز ان يتحوّل الى أمكنة عالميّة أو
أن يؤوّل الى أغنياء، كما يلتقي مع فكرة ثبات الوقف واستمراريّته
في الزمن.

٥- ولا تغيب فكرة الديمومة والتأيد عن دور العبادة والاديار وسواها من المراكز الدينية، الامر الذي اعتبر شرطاً أساساً لصحة الوقف عند الغالبية.

وهنا عرض لابرز هذه القوانين:

- قانون الرسل ٣٨- "اذا باع الكهنة املاك الكنيسة وهي مترملة يجب أن تسترجع الاملاك. وللأسقف أن يحكم فيما اذا كان يجب أن يعاد للمشتريين ما دفعوه اذ يتفق، في أغلب الاحيان، أن يزيد دخل الاملاك على الثمن الذي دفع بدلا عنها".

- القانون ٢٤ من مجمع خلقيدونية الرابع: "يجب أن تبقى الأديار التي كرّست بموافقة الأسقف أديارا الى الابد ويجب أن تصان الاملاك المختصة بها ولا يجوز اعادتها الى مساكن زمنية. وكل من يسمح بحدوث شيء من ذلك يكون عرضة للعقوبات الكنسية".

- القانون ٢٦ من مجمع قرطاجنة: "وهكذا استحسّن المجمع أنه لا يجوز لاحد أن يبيع شيئاً مما يخصّ الكنيسة أعني مما ليس له دخل. واذا دعت الحاجة يرفع الامر الى متروبوليت الابرشية فيتذاكر في القضية مع العدد المعين من الاساقفة في ما يجب عمله. ولكن اذا اشتدت الضائقة بالكنيسة وتعذر الانتظار للمشاورة قبل البيع فيجب على الأقل استدعاء الاساقفة المجاورين ليكونوا شهودا امام المجمع في عرض حاجات الكنيسة المخرجة فاذا لم يفعل الأسقف هذا فهو مسؤول امام الله وامام المجمع عن هذا البيع ويخسر كرامته".

- في خلاصة القانون ١٢ من المجمع المسكوني السابع: "كل عمل لتحويل املاك ابرشية أو دير يقوم به الاسقف او رئيس الدير يعدّ لغوا ويخلع القائم بهذا العمل".

- وفي القانون ١٣: "أنه أثناء النازلة التي حلت في الكنائس بسبب خطايانا قد استولى بعض الناس على منازل مكرّسة على مثال قصور الاساقفة والاديرة وحولوها الى فنادق عامّة، فاذا كان الذين استولوا على هذه الاملاك يعيدونها من تلقاء أنفسهم فتردّ الى ما كانت (عليه) في الأصل كان هذا حسنا ومقبولا والآ فأننا نأمر باسقاط هؤلاء المغتصبين من رتبهم ان كانوا اكليريكيين أو بقطعهم من الشركة ان كانوا رهبانا أو عواما. وقد صدرت دينونتهم من الآب والابن والروح القدس ودفعوا الى حيث "دودهم لا يموت ونارهم لا تطفأ" لأنهم قاوموا بتصرّفهم صوت الرب القائل: لا تجعلوا بيت ابي بيت تجارة".

الى هذه القوانين لا بدّ من ذكر منشور ميلانو وفيه اعترف قسطنطين للكنيسة بالشخصيّة القانونيّة وأقرّ حقّ المجموعة بتملّك الاراضي والمباني الضروريّة للتجمّع العبادي ولسواها من الاملاك الموضوعة لخدمة الجماعة الكنسيّة وبخاصة المعوزين والفقراء، وأعاد الى الكنيسة ما تمّت مصادرتة من أماكن مع تعويض^{١٢}.

¹² لقد تضمّن المنشور الذي أصدره سنة ٣١٣ الامبراطور ليسينيوس قسطنطين ما يلي: "علاوة على ذلك نأمر من جهة أماكن المسيحيين التي اعتادوا الاجتماع فيها سابقا، والتي سبق أن صدر عنّا أمر مخالف لهذا في رسالتنا السابق ارسالها الى فطنتكم، اذا ظهر أن أحد اشتراها أمّا من خزائنا أو من أي شخص آخر، وجب ردّها هؤلاء المسيحيين من غير ابطاء أو تردد، دون مطالبتهم بثمن عوضا، وان كان أحد قد قبل تلك الأماكن كهبة وجب ردّها هؤلاء المسيحيين

امّا في النواحي المدنيّة فقد شكّل كتاب العادات السورّيّة الرومانيّة مرجعا عمليا سنأتي على ماهيّته وفحواه في اطار الكلام على كتاب الهدى الذي تضمّنه في فصليه الاخيرين.

بأسرع ما يمكن. وليكن معلوما بأنّه ان كان الذين اشتروا هذه الأماكن، أو الذين قبلوها كهدية يطلبون شيئا من هباتنا فليذهبوا الى قاضي الناحية لكي يعطوا شيئا من قبل رأفتنا. ولتمنح كل هذه برعايتكم لجماعة المسيحيين في الحال وبدون ابطاء.

ونظرا لأنّه معروف بأن هؤلاء المسيحيين لم يملكوا فقط هذه الاماكن التي اعتادوا الاجتماع فيها، بل أماكن أخرى أيضا لم تكن ملكا للأفراد بل للجماعة كمجموعة، أي لجماعة المسيحيين، فأصدروا الأوامر برّد هذه أيضا من دون ابطاء، وفقا للأمر السابق ذكره، الى هؤلاء المسيحيين، أي الى جماعتهم وهيئتهم. مع مراعاة الاحتياط السابق ذكره بطبيعة الحال، أي أن الذين يرّدونها بدون ثمن، كما قدّمنا، يصحّ أن يطالبوا بتعويض من هباتنا.

وفي كل هذه الأمور، ومراعاة لمصلحة جماعة المسيحيين السابق ذكرهم، أبذلوا أقصى جهدكم لاتمام أمرنا بسرعة، ولكي يتوفّر الهدوء والسلام في هذا أيضا. لأنّه بهذه الطريقة، كما قدّمنا، تستمرّ رحمة الله معنا دواما. الأمر الذي اختبرناه في كثير من الأمور. ولكي يعرف الجميع تفاصيل أوامرنا الرحيمة هذه أرجو أن تنشروا مكتوبنا هذا في كل مكان، وتعلنوه للجميع، حتّى لا تبقى أوامرنا الرحيمة هذه مجهولة عند أيّ أمرىء".

راجع يوسابيوس القيصري، تاريخ الكنيسة، القاهرة ١٩٧٩، الطبعة الثانية (ترجمة القمّص مرقس

داود): ترجمة عن النص اللاتيني في:

EUSEBE DE CESAREE, Historia Ecclesiastica, X, 5, in MIGNE, Patrologia Graeca XX, 880-885.

ثانيا- في القرون الوسطى

انّ من أبرز المجموعات القانونيّة التي عاجلت مادة الاوقاف أو أتت على ذكرها في القرون الوسطى، كتاب العادات السورّيّة الرومانيّة، كتاب الهدى، كتاب الناموس الأوّل وكتاب الهدايات لابن العبري، بالاضافة الى استدلالات من حواشي بعض الكتب الدينيّة المستعملة. أمّا سائر الكتب القانونيّة كالكتاب المعرّف عنه بـ "مجموعة آ-القرن الرابع عشر" الذي عرف باسم كتابه الأوّل "كتاب الميراث" ومجموعة جرجس البرديوط (القرن الخامس عشر) ومجموعة كتاب الناموس الثاني، أي مجموعة ابن القلاعي (القرن السادس عشر)، ومجموعة الحصري (القرن السابع عشر)، فلن نأتي على ذكر محتوياتها، نظرا لآثارها مجموعات تسترجع في غالبيّتها ما جاء في كتابي الهدى والناموس الأوّل وتتأثّر ببعض مبادئ الشريعة الاسلاميّة التي تسرّبت الى الشرع الماروني كما الى الشرع المسيحي عامّة منذ القرن الرابع عشر.

١- كتاب الهدى

بعد النصوص المجمعيّة العريقة في القدم، والتي شكّلت شرع الكنائس الشرقيّة في الالف الميلادي الأوّل، أوّل ما يطالعنا مع بدايات القرون الوسطى، مواصلة اعتماد كتاب العادات السورّيّة الرومانيّة^{١٣}، وقد تبنته الطائفة المارونية، ثمّ

^{١٣} أنّه مختصر الشرع الروماني المدني المعمول به في سوريا. يعود وضعه الى سنة ٣٧١ م، ويقال أنّه وضع لديوان اسقف انطاكية واصله يوناني، إلّا أنّ النسخة الاصلية اليونانية قد فقدت ولكنّه نقل الى السريانية والارمنية والعربية. راجع:

أدرجته ضمن فصلين في كتاب الهدى^{١٤} للمطران توما الكفرطابي، عرف بقوانين الملوك (قسطنطين وتيودوسيوس ولاوون)^{١٥}. أسئلة عامّة طرحت في هذا الكتاب بشأن الوقف بالوصيّة، ما يعني أنّ مؤسسة الوقف كانت معروفة ومألوفة وما التساؤل الذي حصل بشأنها سوى في مواضيع مستحدثة ومختلطة طرحت على مرّ العصور وتمّ توضيحها، خصوصا لجهة العبيد المحرّرين ولجهة الحصص الارثيّة المحفوظة. وقد جاء في كتاب الهدى:

الباب السابع: "سيل (سئل)، هل يجوز أن يبيع الواسي والوالي شيا (شيئا) من أموال اليتاما (اليتامي)، التي في يده لهم، ويؤدّي الخراج عنهم الى الوالي، أو يقضي عنهم جرما لهم؟

قال: لا يجوز ذلك، الى ان يتقدم الى القاضي، فيامرّه القاضي بالبيع، فيبيع بقدر قضاء الدين عليهم، أو اخراج الذي يودون أداة".

Petit précis de Droit Romain, Dalloz t.I n 88.

^{١٤} وهو مجموعة قوانين كتبت أصلا باللغة السريانيّة ثمّ نقلها سنة ١٠٥٩ الى العربيّة الاسقف داود. نشره الاخ تامر فهد العشقوتي تحت عنوان: كتاب الهدى وهو دستور الطائفة المارونيّة في الأجيال الوسطى، المطبعة المارونيّة بحلب الشهباء، سنة ١٩٣٥.

^{١٥} يؤلّف الكتاب مختصر الشرائع الرومانيّة البيزنطيّة وقد وضع آنذاك لشعب راق وأدبجت به العادات السورية التي كان يعمل بها الديوان الاسقفي الانطاكي في القرن الرابع للمسيح وفي عهد تيودوسيوس وأضيفت اليه بعض القوانين في القرن السادس. وقد عمل به في الشرق عقب الفتوحات العربيّة، بناء على الموقف الاسلامي القائل بأنّ اهل الكتاب يحاكمون وفقا لشرائعهم وبواسطة قضائهم. فكان الاسقف مسؤولا عن رعاياه من كلّ النواحي، بما في ذلك الناحية الادارية والمادية، فيجبي الضرائب ويقدمها للفاحين والحكّام، وكان يحكم في رعيته بسلطانه المطلق، وفقا لنصوص هذا الكتاب.

لقد وردت عبارة الوصي (الواصي) للدلالة على القاصرين، وكلمة الوالي للدلالة على أموال الفقراء واليتامى، وهي أموال موقوفة، علما أن عبارة الوصي كانت تصح في الوقف أيضا لاعتباره قاصرا أبدا وبجاجة الى وصي عليه، لتسري فيه أيضا أحكام الوصاية على القاصرين من كل جوانبها. والمهم أن ليس للوصي وللولي أن يحتكما من تلقاء ذاتهما بتوجيه المستحقات ولا باجراء اعمال تصرف ونقل ملكية بغير اذن القاضي، حتى ولو كان الامر تأدية لضريبة أو لافتداء القاصرين.

الباب العاشر: "سيل (سئل) هل يجوز) ان يكتب الرجل في وصية، ان كل ما يملكه وقف؟ قال: يجوز له ان يوقف ثلاثة ارباع ملكه لمن احب، ويبقى الربع لورثته، فاما ان يزيد على ذلك فلا".

هذا ما سارت عليه التشريعات اللاحقة فأقرت بالوقف بموجب وصية، اي بما يعرف بالوقف المضاف الى ما بعد الموت، فيلزم الوقف بالحصص التي تجوز في الايصاء، والتي تحدت على نحو تفصيلي أوضح.

سادس وعشرون: "سيل (سئل)، هل يجوز لرجل يعتق عبده ان يكتب لولده ذلك من أمته شيا (شيئا) من ماله او يوقف ذلك عليهم؟ قال قد يميز ذلك سيدنا".

وهنا الخيار للواقف باختيار المستحقين المنتفعين من ريع وقفه، الامر الذي سيعرف لاحقا بالوقف على الاجانب.

ثاني وستون: "سئل، هل يجوز للرجل ان يكتب جميع ميراثه لامرأته، وليس له ولد؟ وهل يجوز له ان كان له ولد، ان يكتبها في عداد ولده في الوصية فان يخلف لها شيا (شيئا) يوقفه لها من بعد ما يوفيهها مهرها؟"

فقال يجوز للرجل ان يكتب وصية ويصير فيها الورثة لمن احب".
ما من حصص محفوظة في كتب الملوك، فبالوصية يمكن الالتفاف على قانون الارث وما من شيء يقيّد ارادة الموصي. هذا اذا تعلّق الامر بافراد العائلة، امّا اذا اوصى الى غرباء عنها فالمادة الاتية ترسم خلاف ذلك.

خامس وسبعون: "ان كتب رجل وصية واوصف واوقف فيها بعض ماله لقوم غربا فليُنظر في ذلك. فان كان خلف لورثته ربع ماله انفذ دفعه، وان لم يتم الربع نقص من الثلاثة ارباع تمام الربع، ويتم الميراث وهو الربع. وقد ينبغي للوارث ان كان على المتوفي خراج او دين فليخرج اولا من الميراث الخراج والدين ثم يعزل لنفسه ربع ما بقي، ويقسم الباقي على الغرباء الذين اوصى لهم صاحب المال على قدر (ما) خصصهم به".

تسترجع هنا الحصّة المحفوظة للورثة ومقدارها ربع مال المورث. يتم احتساب الربع بعد تسديد الدين وقيمة الضرائب في حال وجودهما، ومن ثمّ يجوز وقف الباقي على الغرباء عن العائلة.

٢ - كتاب الهدايات لابن العبري

في كتاب "الهدايات" ^{١٦} لابن العبري ^{١٧}، سنة ١٢٧٩، وهو من الكنيسة السريانية اليعقوبية، نقله وكيفه عن كتاب "الوسيط" لمؤلفه في الشرع الاسلامي الغزالي ^{١٨}، نجد شرعا كاملا متكاملا بشأن الوقف، هذه نصوصه:

الباب الرابع والعشرون: في الوقف وفيه أربعة فصول ^{١٩}: الفصل الأول: في عناصره:

إرشاد: نقصد بالوقف هنا، هبة فائدة الأشياء بشكل صدقة، دون وهب الأشياء بحد ذاتها، وهذا ما يمتاز به الوقف عن الهبة. وفي الوقف أيضا وإن كانت الأشياء

^{١٦} يقسم الكتاب الى قسمين ويحوي اربعين بابا مأخوذة عن القوانين البيعية والرسوم وعن التشريعات المدنية التي تستند اليها كنيسة السريان الغربيين.

^{١٧} هو غريغوريوس ابو الفرج (١٢٢٦-١٢٨٦)، يهودي الاصل، ولذا سمي ابن العبري، تلقى دروسه الكنسية والمدنية في انطاكية وفي مدينة طرابلس اللبنانية، ثم أصبح أسقفا على كرسي مدينة جوباى في ارمينيا ثم على كرسي لاقاين فكرسي حلب منذ سنة ١٢٥٢.

^{١٨} تأثر ابن العبري بكثير من الكتاب المسلمين أمثال ابن سينا ونصر الدين التوسي، إلا أن تأثره الأبرز تجلّى بالعالم الاسلامي الغزالي فأخذ عنه التشريعات المدنية بعد أن حذف منها ما يتعارض والتعاليم الكنسية، تماما كما فعل ابن العسال وأبيدجيسوس النصبي في الكنيستين السريانيتين، القبطية والنسطورية.

^{١٩} أدرج الأب حنا خضرا الانطوني هذا القانون في اطروحة دكتوراه في القانون الكنسي قدّمها منتصف سنة ٢٠٠٥ في جامعة اللاتران الحبرية، عنوانها:

Le nomocanon de Bar Hebraeus: son importance juridique entre les sources chrétiennes et les sources musulmanes.

وعرّب أحرفها في مجلّد خاص غير منشور فحملت ارقام الصفحات: ١٧٤-١٧٨.

لا توهب، لكنها لا تسترد من جديد أبدا. وفي الوقف أيضا توهب فوائد الشيء بشكل صدقة وليس للإفتخار وقبول الشكر. ويمتاز بهذا عن هبة الإستعمال. وللوقف أربعة عناصر: الشيء الموقوف، والموقف له، والصيغة، والشرط.

العنصر الأول: يجب ان يكون الشيء الموقوف قابلا للاستعمال ومعينا ومفيدا بشكل دائم يحفظ كيانه. وبالتالي، فالاراضي والمنقولات والحيوانات القابلة للتقسيم وغير القابلة للتقسيم، كلها تصلح للوقف لانها قابلة للتصرف بها. والبعض لا يوافق على وقف الحيوانات لكونها لا تنفع بشكل دائم. ويمكن وقف ثمار الأشجار وجزز الغنم والحليب لانها مفيدة. وكذلك الامر بالنسبة للثياب والأنواع الاخرى للزينة ليلبسها ويتزين بها الفتيان والفتيات الأيتام في أيام الأعياد. ولا يحق لأحد ان يوقف دارا واحدة من دارتيه دون تمييز.

العنصر الثاني: يكون الموقف له امّا شخصا عاما، كسكان قرية ما أو عابري طريق ما، ويتم الامر على شكل صدقة لا ببحث. فإذا كانوا سراقا ولصوصا لا يجوز ان يساعدهم. امّا يكون شخصا خاصا، ويجب ان يكون هذا الأخير ايضا مستحقا لفعل الخير له، ولا يمكن لاي شخص ان يوقف اي شيء لنفسه، إلا اذا كان قد أوقف للفقراء وافتقر هو بدوره، فيحق له عندها ان يساعد كواحد من الفقراء. واذا اشترط ان يدبر الوقف بنفسه ما دام حيا، فذلك غير صحيح.

العنصر الثالث: يجب ان يقول الموقف "أوقفت داري أو كرمي أو شيئا آخر، للكنيسة أو لجسر أو للفقراء أو لإبني أو لإخوتي". ومن الواضح أن القبول لا

يشترط في الوقف، لأن الإنسان يوقف أيضا لمن ليس معوزا. أو يقول "تصدّقت بفوائد كرمي الفلاني، صدقة لإبني، بشكل وقف دائم، غير قابل للبيع ولا للهبة".

العنصر الرابع: للشرط أربعة احكام: الإستمرارية، الوجود، التبعية، والتعيين.

الحكم الاول: يجب ان يوضح الموقف ماذا سيحدث من بعد أولاده، وكيف يكون الوقف دائما. وبالتالي يجب ان يشهد قائلا "إني اوقف لأولادي وأولاد أولادي، وعندما لا يبقى لي ولد أو ولد الولد، يصير الوقف عندها للفقراء، او للمعلّمين، أو للكهنة، أو للدير، أو للكنيسة الفلانية". وإذا لم يقل شيئا من هذا، يحقّ لأسقف ذلك الوقت ان يدبّر الوقف بشكل مفيد لجماعة المؤمنين. أمّا اذا قال الواقف "أوقفت لسنة او عشر سنوات او مئة سنة"، فالوقف غير صحيح.

الحكم الثاني: عندما يقول "أوقف للأولاد الذين سيولدون لي"، فالوقف غير صحيح. ولا يصحّ عند قوله أيضا "أوقفت لكن بعد شهر او سنة".

الحكم الثالث: عندما يقول "أوقفت لكن بشرط ان ألغي الوقف متى ما أردت"، فالوقف غير صحيح. وإذا قال "أوقفت لكن بشرط ان أغيّر حقوقي تجاه من أوقفت لهم"، فالوقف غير صحيح. وإذا قال "أوقفت بشرط عدم المتاجرة"، فالوقف غير صحيح.

الحكم الرابع: يجب أن يوضّح الموقف نوع الوقف، لا ان يوقف دون تعيين. فعندما يوقف أحدهم لمصلحة شخصين، على أن يكون الوقف للفقراء بعد

موتهما، فالبعض يقول ان يصير الوقف بعد موت الاول للشخص الثاني، حتى موته. وبعد ذلك يصير للفقراء، وهذا صحيح.

الفصل الثاني: في انواع الألفاظ المستعملة في الوقف:

النوع الاول: عندما يقول "أوقفت لأولادي ولاحفادي"، توزع الفوائد عليهم جميعا بالتساوي. أمّا إذا اضاف قائلا "جيلا بعد جيل"، فعندها لا ينال الاحفاد شيئا "ما دام الأولاد أحياء.

النوع الثاني: عندما يقول "أوقفت لأولادي، ومن بعدهم للفقراء"، فمن الواضح أنّ الأحفاد لا ينالون شيئا "بعد موت آبائهم، بل يصبح الوقف للفقراء. وإذا قال "لأولاد أولادي" يتساوى عندها أولاد البنات مع أولاد الأبناء. وإذا قال "لأولاد الأولاد الذين يتحدثون مني"، فلا ينال أولاد البنات ايّ شيء مع أولاد الأبناء.

النوع الثالث: عندما يقول "لأبنائي او لبناتي" فالأبناء والبنات العصاة لا ينالون أيّ شيء، إذا كان قد أنكرهم في حياته.

النوع الرابع: حين يقول "أوقفت لعشيرتي"، فالبعض يقول انه اذا كان سريانيا، فقد أوقف للسريان جميعا. وكذلك الأمر إذا كان أرمنيا أو من عشيرة أخرى. والبعض الآخر يقول انه قد أوقف للسريان أبناء مدينته أو قريته فقط. والأصح أن عشيرة الرجل تعني نسله أي النسل الذي من دمه.

النوع الخامس: عندما يقول "أوقفت لبني هارون"، فذلك يعني أن الأبناء والبنات يشتركون في الوقف، لأن الإخوة والأخوات يدعون أيضا سوية باسم إخوة.

الفصل الثالث: في قوانين الوقف:

القانون الاول: من يوقف كرمه أو داره لا تبقى له سلطة على الموقوف، بل يقوم الموقف له بإدارة الشيء والتمتع بفوائده. وإذا أوقف للكنيسة أو لجسر أو دير أو لفندق أو لمأوى، فوكيل هذه هو الذي سيديرها. وحيث لا يوجد وكيل، كما عندما يوقف للفقراء بشكل عام، فالموقف هو الذي يدير.

القانون الثاني: الموقوف له ينال سلطة على الغلات والثمار والحليب والصوف لبيع ويستفيد من الثمن. ولكنه لا يتسلط على مولودات الحيوانات الموقفة لبيعها. وتكون هذه المولودات موقوفة كالحوانات التي ولدتها وغير قابلة للبيع.

القانون الثالث: إدارة الوقف. إذا سُمّي الموقف شخصا معينا للإدارة، فيكون هو الذي يحق له ذلك، وتقبل كلمته حتى لو عيّن له أجرا محددا. وإذا لم يسمّ الموقف أحدا، فالموقف له يتولى الإدارة إذا كان شخصا واحدا، أما إذا كان شخصا عاما، كدير أو كنيسة الخ... فعلى الأسقف ان يعين وكيلا لدير.

القانون الرابع: إذا كان الشيء الموقوف بحاجة لنفقات، فلتدفع نفقاته من فوائده. وإذا كانت فوائده تنتهي، كأن يكون عبدا ويشيخ أو حمارا، فيلزم الموقف له بتغذيته. أما اذا كانت الأوقاف أبنية وتهدمت، فالموقف له لا يلزم بإعادة بنائها، بل لبنيتها من يريد أن يرثها.

القانون الخامس: عندما يهلك شيء من أموال الأوقاف، فمن أهلكها يعوّض الثمن. ويشترى بذلك الثمن نفس الشيء الذي هلك، ويصلّح به الوقف. وإذا هلك من ذاته ولم يبق منه أي جزء مفيد، كالعبد الذي يموت، يلغى الوقف. وإذا بقي، كالشجرة التي تيبس، يباع خشبها ويشترى بثمنه شجرة أخرى وتوقف من جديد. وإذا كان الخشب لا يساوي شيئاً، فيكون كالعبد الذي مات وإذا كان الموقف داراً وعلى وشك أن تهدم وتزول فائدتها، فتباع وتشترى عوضاً عنها دار أخرى لتوقف. ويقول البعض أنها لا تباع البتة حتى لو بطلت منفعتها لأنها وقف. وعندما توقف أوقاف لكنيسة ما، وتهدم هذه الأخيرة أو يستولي عليها الغرباء، فالبعض يقول بأن تحفظ أوقافها للأبد، لأن عودتها للمؤمنين من جديد منتظرة، مثل اورشليم التي يحكمها اليوم الغرباء. ويرتأي البعض الآخر أن لا تحفظ، بل أن تنفق لسد حاجة باقي كنائس المؤمنين لأنها جميعاً كنائس الله.

القانون السادس: عندما يؤجر الوكيل حانوتاً موقفاً فإذا طرأت زيادة على الإيجار، لا يمكنه أن يلغى الإيجار الأول. والأصوب أنه لا يلغى إذا كان قد أجر لسنة واحدة، أمّا إذا كان لعدة سنوات، وطرأت الزيادة فيجب أن يلغى الإيجار الأول.

القانون السابع : عندما لا يكون الموقف قد قسّم، أو يكون قد قسم وضاعت الصكوك، توزّع على كل الموقف لهم بالتساوي حسب عددهم، للمرأة كما للرجل، وللصغير كما للبالغ.

الفصل الرابع: في الصدقات:

ارشاد: عندما يوقف مؤمن ما أراض (أراضي) أو بساتين أو كروم (كرما) أو بيوت (أ) أو حوانيت أو طواحين (أ) ويأمر بأن توزع فوائدها على المحتاجين بشكل صدقة، فيلزم هنا ان يعين نوع المحتاجين وهم ستة انواع:

النوع الأول: البائس، وهو الذي لا يملك شيئاً البتة، ولا يمكنه ان يعمل بسبب الضعف وقلة العادة. فإذا كان بإمكانه المتاجرة فقط، يعطى له رأس مال، ما يكفي ليحيا بفائدته، ويكون رأس المال ديناً عليه. وإذا كان عنده موسر، لا يعطى له شيء بل ليهتم أبوه به. وكذلك بالنسبة للمرأة التي لها زوج موسر.

النوع الثاني: الفقراء والمعوزون، وهم الذين يملكون أقلّ من معيشتهم. أو تكون أجرة عملهم أقلّ من نفقاتهم المقتصدة. ولا يعطى شيء من بين هؤلاء يمكنه ان يعمل لسدّ حاجته، ويهمل دون سبب مانع.

النوع الثالث: الإكليروس وكافة خدام الكنيسة، خدام البيعة والبواب، وإن كانوا محتاجين يجب أن يقاتوا من غلة الكنيسة وليس من مال الصدقة.

النوع الرابع: عندما يرغب العبيد والجواري في تحرير أنفسهم، فليعط لهم ثمن أنفسهم ليتحرّروا. والأصحّ أنهم يوهبون ثمنهم عندما يكونون تحت سلطة الغرباء، وليس عندما يكونون تحت سلطة المؤمنين. وعندما يعطى عبد ما ثمنه، فإذا حرّره سيّده، وكان ثمنه محفوظاً عنده، يؤخذ ويعطى سيّد العبد ولكن بأمر العبد.

النوع الخامس: المدين، عندما يكون الدين مستحقا لا لأجل، ويكون لسبب مبرر، أي ليس بسبب الشراهة والطمع، ويكون المدين فقيرا أو قد كفله آخر وكلاهما محتاجان، فعندها يسدّد الدين من مال الصدقة.

النوع السادس: الغريب، وإذا لم يكن لهذا أي شيء في غربته حتى لو كان له شيء في بلاده، تعطى له معيشتة مدة غربته.

إرشاد: إن الصدقات التي يهبها الإنسان بيده وهو حي كفعل رحمة، هي أفضل بكثير من تلك التي توهب بعد موته وإن سبق هو وأمر بها. ومن بين هذه الصدقات فتلك الخفية أرفع شأنًا أمام الله وأفضل من الصدقات المعلنة. كما قال الرب "أما أنت فمتى صنعت صدقة، لا تدع شمالك تعلم ما تفعله يمينك، وأبوك الذي يرى في الخفاء هو يكافئك علانية". وتختلف الصدقات التي تقدم من المؤمنين للآباء والإكليروس، فهي ليست من نوع الصدقات بل من الواجبات. ويجب على من يتصدّق أن يلبي أولاً حاجة أقربائه، ثمّ يتصدّق على الغرباء كما قال الرسول الطوباوي "إن كان أحد لا يعتني بالذين له... الخ". ويجب أن يكثر من الصدقات في أيام الصوم المقدّسة والعظيمة. ومن كان محتاجا ومقيّدا بالأمر العالمية وله زوجة وأولاد، فيجب أن يتصدّق بما يزيد عن معيشة أهل بيته. ولم تعط الوصية الربانية القائلة "بع ما لك واعط للفقراء"، لكلّ إنسان بل فقط للكاملين. "فإذا أردت أن تكون كاملا" الخ...

بذلك نرى أنّ الوقف بحسب ابن العربي ما هو إلاّ هبة وصدقة لمنافع الموقوف لا لأصله، وهو غير قابل للرجوع عنه، لا في منفعه ولا في أصله إذ أنّه

يخرج عن ذمّة واقفه وهو مؤبّد بطبعه وبصيغته. لذا فإنّ تمييزه عن الهبة ليس سوى تمييز مبدئي ونظري. واذ أجاز وقف المنقول وغير المنقول، فقد أجاز أيضا الوقف على جماعة أو على فرد، ومنع الواقف من تولّي شؤون وقفه ومن الافادة من ريعه إلاّ في حال وقفه على الفقراء وافقر هو بدوره. إلاّ أنّه أجاز للواقف التولية الخاصة على وقفه كما أوضح أن الوقف لا يكون بالضرورة على معوزين.

٣ - كتاب الناموس الاول لابن العسال^{٢٠}

في كتاب الناموس لابن العسال القبطي^{٢١} ثلاث فئات من الأنظمة: تهتمّ الفئة الاولى بالواجبات الروحية، والفئة الثانية بالاحوال الشخصية والامور

²⁰ نسب البطريك اسطفان الدويهي تأليف هذا الكتاب الى ابن العسال القبطي الذي عاش في القرن الثالث عشر. اما المطران دريان فيؤكد ان واضعه هو المطران داود معرب كتاب الهدى (في كتاب لباب البراهين، ص ٢٢٨)، والاب جرجس منش يقول ان الكتاب تألف في غضون القرن الثاني عشر ومؤلفه هو ابن الطيب الماروني (في كتابه عن الحق القانوني عند الموارنة ص ٨). اما الاخوان آصاف فيعتقدان ان المؤلف أو بالاحرى جامع هذه المجموعة المختلفة المصادر والتواريخ لا يزال مجهولا، ويسلمان بانّ جامعه هو ماروني بدليل استعمال الكتاب لاجيال. راجع: آصاف، الارث الماروني...، ص ٢٤٦.

²¹ منهم من يقول انّ كتاب الناموس أخذ عن كتاب مماثل للاحباش، ومنهم من يقول انّ مواده مستمدة من قوانين الملوك الرومانيين. انّ منه نسخ عدّة، واحدة في المكتبة الفاتيكانية وواحدة في المكتبة الوطنية في باريس وواحدة في مكتبة الاباء المرسلين اللبنانيين وقد ذكر هذه النسخ في كتاب المطران يوسف دريان: "لباب البراهين الجليلة". نورد هنا نصّ نسخة الاباء المرسلين المخطوطة سنة ١٨٦١ (١٥٥٠)، وقد دوّن في آخرها ما يلي: "تمّ الناموس المقدس بعون الله تعالى وحسن توفيقه وكان النجاز من ذلك في سبعة عشر يوما من شهر حزيران يوم الثلاثة عند غروب الشمس سنة الف وثمانمائة واحد وستين يونانية من سنين اسكندر وكتبه العبد الخاطي الحقير المسكين الغارق في خطايا وذنوبه سمعان باسم اركيدياقن ابن القس هارون ابن الخوري يوحنا كعبوش من قرية حدشيت المباركة من جبل لبنان المبارك من جبة بشراي الله يرحمه ويرحم والديه ويرحم من يترحم عليه امين. وهو برسم كاتبه وهو من نسخة قنوبين وهو كان يومئذ في حوزة وفي يد الشدياق ابن الشمساس يوحنا ابن الفحل من قرية شدرام معاملته حصن الاكراد الله يرحم من كتب ومن قرأ فيه لا يعتب ان وجد ناقص ام زايد لان كل مخلوق ناقص وما فيه كامل غير الله وحده له المجد دائما ابدا امين رب العالمين". راجع الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني...، ص ٦-٧.

العالمية، في حين تنقل الفئة الثالثة بعض قوانين كتاب الهدى. وقد أدرجت القوانين التي تعنى بالآوقاف ضمن فئة الواجبات الروحية، فكرّس الباب السابع عشر للصدقة، والباب الثامن عشر لمتولّي الصدقة. أمّا الباب التاسع عشر فخصّص للعشور والندور والبخور والآوقاف. هذا ما جاء بخصوص الوقف نفسه:

"أما الكلام في الوقف: فالنظر فيه متوجه نحو ستة أقسام:

(الأول) الوقف نفسه (والثاني) الشيء الموقوف (والثالث) الذي يوقفه (والرابع) الذي يوقف عليه (والخامس) الذي يتولاه ومن ينظر على الولي (والسادس) في تنمة الشروط. وهذا ما جاء بالنسبة الى الوقف:

"أما الوقف فعلى قسمين: هبة وصدقة

(الأول) الوقف لمن يكون غير مسكين في وقت الايقاف عليه كالولد والقريب والصاحب. وهذا هبة وبر يقصد بهما الموقف استمرار انتفاع المذكورين منه طلباً للذكر الجميل في الدنيا والأجر الجزيل في الآخرة.

(والثاني) الوقف على المحتاجين مطلقاً غرباء كانوا أو أقرباء، وهو المقصود في هذا الباب وهذا صدقة يقصد بها الموقف استمرار نفع المحتاجين منه في الدار الحاضرة، ودوام انتفاعه بثوابها في الدار الآخرة. فهو صدقة فاضلة لاستمرار عموم النفع بها في حال حياته وبعد مماته، لانه اذا كان وزر الخطايا يتبع فاعليها كما قال بولس الرسول يعني من يسن سنة رديئة يبقى العمل بها بعد مماته، فبالجواب في عدل الله لا سيما في وجوده ان يكون اجر الأفعال الصالحة الباقية بعد انتقال فاعلها يتبعه أيضاً.

وأما الشيء الموقوف فهو كل شيء يمكن الانتفاع منه مع بقاء عينه لا كالدينار والدرهم، والأفضل أن لا يكون الا مما يجتمع فيه امكان بقائه واستمرار الانتفاع منه وعدم تنقله كالعقار والمزارع والحقول ونحو ذلك مما ذكر قي القوانين انه يكون للكنيسة. أما ما لا يجتمع فيه ذلك كالمزارع الدائرة التي لا تقبل العمارة، فلا ينتفع بها مع بقائها وعدم تنقلها، وكذلك ما هو كالعبيد والنحل والاغنام فان هذه لا يستمر بقاؤها ويمكن عديمها بالسرقة والهرب ونحوه. من أراد إيقاف شيء من هذه، فالأولى والأفضل أن يباع ويبتاع بثمنه ما يمكن بقاؤه واستمرار الانتفاع منه.

وان كان العبيد والأبقار والآلات مثلاً من جملة عمارة ضيعة، وأراد المالك أن يوقف الضيعة عامرة بما فيها، فالاجود أن يوقف ما لا يتحول وان يملك على سبيل الصدقة به ليتصرف فيه بالبيع وغيره بحسب ما يظهر من المصلحة. وأما الذي يوقفه، فلا يكون الا ممن يجوز تصرفه في ماله على ما ورد في التطلسات مفصلاً في باب الهبة والوصية، ويجمع ذلك أن يكون في وقت توقيفه بالغاً رشيداً حراً مختاراً وفي حال سلامته وصحة عقله.

وأما الذي يوقف عليه فلا يجوز أن يكون ممن يتظاهر بالخروج عن الشرائع الإلهية لا في إيمانه كالثنيين وبالجملة من يعبد غير الله ولا في أعماله كقطاع الطريق والخاطفين والمونثين فان رجوع ذاك عن كفره والآخر عن شره وتيقن رجوعه أخذ ما كان قد أوقف له ولا يجوز أن يكون مجهولاً غير معين مما لا ينتفع بما يوقف عليه.

وأما المتولي للوقف فمن اختاره الواقف ولاه في حياته وبعد مماته. وان اختار الواقف أن يتولى ما أوقفه الى حين مماته فله ذلك ان شرطه وان لم يعين ولياً

لا نفسه ولا غيره تولاه الموقف عليه ان كان أهلاً لذلك والا فالحاكم يوليه لمن اختاره وينظر عليه.

الناظر على الولي هو الاسقف في الوقت الحاضر كان الولي هو الموقف أو غيره.

وللناظر اذا ثبت بشهود فساد تصرف الولي فيه واشتھر ذلك ان يستبدله بمن هو مشهور بالأمانة والكفاية. وكما لا ينفرد به الولي من دون الناظر عليه كذلك لا ينفرد الناظر من دون الولي له.

والإعتماد في ذلك على ما ورد في القوانين في باب متولي الصدقة مثل قولهم: اذا كان قد أؤتمن على أنفس الناس الجليلة فما هي القنايا كلها التي تدفع له ليدبرها بأمره. وقولهم: كل ما لكنيسة الله فليكن محفوظاً بأيدي قوم خائفين من الله ونحو ذلك.

وأما تتمّة الشروط فعشرة: - (الأول) - ان لا يخرج عمن أوقف عليه الى ان ينقرض فلا يباع ولا شيء منه. وان بيع استعيد على ما شرح في باب متولي الصدقة. ويلزم ذلك ان لا يوهب ولا يقبل ولا يرهن ولا يسترهن ولا يتصدق به نفسه ولا يتصرف فيه الا بالاحوط.

(الثاني) وان يمضي شروط الموقف فيه كما ورد في باب تطلس الهبة أعني شروطه التي لا تبطل قصده الذي هو استمرار النفع منه.

(الثالث) وان وقف على غائب وثبت عدمه قبل تاريخ الوقف رجع للكنيسة وشرط فيه أن يكون للمحتاجين مطلقاً في مكان الوقف وغيره. فان كان من قرائب الذي أوقف عليه محتاج حاضراً فهو الاولى بأن يدفع له منه ما تدعو

الىہ ضرورتہ والا قدم المحتاجون من قرائب الذي أوقفه. وان لم يكن فيهم محتاج
والا كان للمحتاجين مطلقاً الاحوج فالاحوج والاولى فالاولى.

وكذلك ان أوقفه على من لا يجوز أو لم يقبله من وقف عليه. فان أوقفه
على من يجوز ومن لا يجوز صح الاول ورجع الى الكنيسة ما لا يجوز على ما
شرح. وان اشترط ما يجوز وما لا يجوز أمضى الجائز وأبطل غير الجائز.
وان علق انتهاءه بوقت مخصوص أمضى وأجرى فيما بعده على ما شرح
فيما لا يجوز.

وان كان الموقوف عليه محتاجاً فهو أولى ان يأخذ من متحصله ضرورته
وكذلك اذا انقرض الموقوف عليه".

٤ - حواشي انجيل ربّولا

قد نجد قواعد أساسية في وثائق حياتية ضرورية، حافظ عليها الأحرار في تنقلاتهم وترحالهم أبان الاضطهادات. بذلك شكّلت كتب الصلاة والأنجيل والجدران وغيرها، ما يسجّل اشهادات كثيرة وما يجيز استخراج مناهج وتقاليد ووقائع عديدة. هكذا نستشفّ مثلاً من حواشي انجيل ربّولا^{٢٢}، أي من الكتابات الوثائقية التي دوّنها البطارقة على فسحات النسخ الفارغة للإنجيل الذي يستعملونه، ما يضيء لنا جملة أمور في موضوع الوقف، اذ نجد فيها مجموعة لا يستهان بها من نصوص الاوقاف المارونية المملوكية من النصف الثاني من القرن الرابع عشر والخامس عشر ومطلع السادس عشر. لا بل وفيه ذكر لاوقاف تعود الى القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وقد شملت هذه الاوقاف اموالاً غير منقولة وأخرى منقولة.

جاء في الكتاب المذكور (الانجيل) صفحة ٩٨ "بسم الله الحي قد وقفت اشمونة ابنة الياس على دير القديس سرقيس الكرم الذي لها عند العين ليخولها الله خلاص نفسها وصحة جسدها وكان هذا الوقف سنة ١٤٠٩ يونانية (توافق سنة ١١٩٨) يوم عيد القديس سرقيس ونشهد بذلك نحن الكهنة تادي وجيورجيوس وبولس"، كما جاء: "بسم الله الحي في سنة ١٥٨٠ يونانية (توافق

²² الانجيل المذكور، هو عبارة عن مخطوطة تتضمن الانجيل الاربعة باللغة السريانية، نسخها في

السنة ٥٨٦ م مجموعة من الرهبان كان رأسهم الراهب ربّولا في دير مار يوحنا بيت زغبا في سوريا. والمخطوطة تحتوي على نسخة الانجيل القديمة المعروفة بال "بسيطة". وقد أورد بعض البطارقة كتابات وثائقية كثيرة على هوامشه. منه اكثر من نسخة، واحدة في المكتبة الفاتيكانية وأخرى في ارشيف البطريركية المارونية، والاستناد هنا الى نسخة البطريركية المارونية.

سنة ١٢٦٩) قد وقف الشماس يوسف لكنيسة القديسين باسيليوس ونهرا جميع متروكات امرأته المتوفاة^{٢٣}.

وتنوّعت الوقفّيات لتشمل أحيانا شجر زيتون او دسّتا او عصا فضيّة وأحيانا أموالا نقدية وغالبا قطع ارض مغروسة.

ففي نص وقف من العام ١٣١٢، "باسم الله الحيّ الأزلي لما كان نهار السبت خامس عشر (...). حضر جماعة يأتي ذكرهم وشهادتهم في آخر السند وحضر حنا ابن سرّكيس من قرية بلوزا وأوقف عن روح صهره صار كروم عند العين الفوقاني حده من الشرق ملك بيت (غير مقروء) ومن الغرب ومن القبلة ملك حوش ومن الشمال ملك الدير... شهد بصحّة ذلك الخوري يعقوب^{٢٤}".

وفي نص وقفية من العام ١٣٦٢ نقرأ: "باسم الله الحي الى الابد ليكن الذكر الصالح للخوري شمعون ابن الخوري عبد يسوع من قرية داريا المباركة الذي وهب من تلقاء نفسه، لاجل ذكره وذكر والديه لدير سيدتنا مريم في قنوبين أربع عشرة شجرة زيتون في قرية كفرشخنا المباركة في الارض المدعوة صارا القرية من النهر، وشهد بذلك المطران يعقوب الذي كتب هذا بخطّ يده^{٢٥}".

²³ الدبس، المطران يوسف، تاريخ سورية الديني والديني، الجزء ٦، ص ١٩٠-١٩١.

²⁴ مخطوط انجيل ربّولا، نص الوقفية بالعربية على الهامش الاسفل للصفحة ٢٨٣، أنظر أيضا،

القطّار الياس، نيابة طرابلس في عهد المماليك، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٨، ص

٢٥٩. سيشار اليه عند وروده فيما بعد: القطّار.

²⁵ مخطوط انجيل ربّولا، نص الوقفية بالسريانية في اسفل الصفحة ٢٨٤، أنظر أيضا، القطّار، ص

ووقفية الدست تعود الى العام ١٤٦١ ونصّها الاقي: "(...) من سنين اسكندر اليوناني، أوقف الخوري جرجس والخوري هلال القاطنين (نان) في دير حوقا أوقفوا(فا) من تعبهم (ا) وعرق جبينهم (ا) للدير المبارك سيدة قنوبين الدست الكبير وجعلوه تذكارا صالحا عن نفوسهم (نفسيهما) في الدنيا والآخرة رحمهم (ا) الله آمين. وكل واحد حسب صلاته ينال الجزاء صالحا كان أم سيئا. وكذلك كان الوقف في زمان أبونا (أبيننا) ومعلمنا ورئيسنا وتاجنا ومدبرنا البطريك مار يعقوب الحدثي رحمه الله ويرحمنا ببركة صلاته آمين. والذي يخرج هذا الدست من الدير المذكور أو يبيعه أو يرهنه يكون ممنوع (ا) محروم (ا) مفروز (ا) من الله ومن كرسي مار بطرس آمين ومن حقارتنا هذه ومن جميع الكراسي" ٢٦.

في نص وقفية من العام ١٤٩٦، نقرأ: "لما كان تاريخ الف وثمانمائة وسبع سنين (١٤٩٦) حضر الحاج سركيس من قرية سرعل في المرافع الى سيدة قنوبين وأوقف البستان الذي قدام الباب جميعه من التوت والرمان وغيره التوت ثلاث(ثة) أصول في البستان وفي الداره أصل والرمان ثلاث أصول ويحدّه من الشرق الدرب السالك وأوقفه وقدمه لخلاصه وعن أنفس أولاده وعن والديه بعد موته.. ٢٧".

²⁶ مخطوط انجيل ربّولا، نص الوقفية بالكرشونية، وسط الصورة رقم ٢٠، وأيضا، القطّار، ص

٢٦١.

²⁷ مخطوط انجيل ربّولا، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٥١، وأيضا، القطّار، ص

٢٦٣.

ثالثا- خلال العهد العثماني

تسهل ملاحظة قيام الوقفيات عند المسيحيين الموارنة وعند غيرهم من المسيحيين على نحو مألوف خلال العهد المملوكي وعلى نحو أكبر خلال مطلع العهد العثماني، لا بل كثرت هذه الاوقاف طوال العهد العثماني، وأخذت حجما كبيرا لا يقل عن هذه المؤسسة عند المسلمين^{٢٨}. والواقع ان سياسة السلطنة العثمانية تجاه الوقف، مرّت بمراحل عديدة متميزة. ففي مرحلة أولى حاولت السلطات العثمانية وضع اليد على ادارة الاوقاف والافادة منها بأعلى المقادير الممكنة. استحدثت في مرحلة ثانية نوعا من الأوقاف يسمح بتفضيل الخزينة، الى أن أدخلت اصلاحات كثيرة اعتبارا من المنتصف أوّل للقرن التاسع عشر، شملت أيضا الاملاك الميريّة^{٢٩}. في كلّ الاحوال، لقد حافظت العهود العثمانية على التقاليد والعوائد المرعية واعترفت بولاية الرؤساء الروحيين، وفي هذا اكثر من دليل^{٣٠}، اذ يتضح من وثائق عديدة "انّ الرؤساء الروحيين كانوا يتمتّعون

²⁸ القطّار، ص ٢٦٥.

²⁹ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن مراجعة مداخلة الدكتورة سعاد سليم خلال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، "السياسة العثمانية تجاه الوقف وآثارها على جبل لبنان".
³⁰ في رسالة من والي طرابلس وجهها الى ابناء الطائفة المارونية في بشري وطرابلس ونواحيها، يقول: "اعلام الى كلّ واقف عليه وناظر اليه من طايفت النصاره جماعت الموارنة في ناحية بشراي وباقي نواحي طرابلس المحروسة وفقهم الله. ان حضر الى هل جانب فخر دين المسيحية بترك دير قنوبين وانهي بان بعض نصاره من جماعات الموارنة يخالفوه ويعترضوه في بعض زيجات وغيره مخالفة الى قواعد دينكم وعوايدكم فما هو لايق تخالفوا بترككم ورب دينكم لا في زيجات ولا في غيره المقصود من اليوم ورايح ان تكونوا جميعكم في اطاعته على امور دينكم وجاري عوايدكم القديمة

بصلاحية واسعة وبملء حرية العمل بمقتضى نوااميسهم وما يتفرع عنها وان حكام لبنان كانوا على بسطة سلطتهم واستقلالهم في نطاق ولايتهم يعترفون بتلك الصلاحية على الدوام وينفذون اوامر الرؤساء واحكامهم المبنية على تلك النواميس^{٣١}. اما بخصوص الوقف، فقد لا نجد سجلات منظمة ومضبوطة بسبب شيوع التعاطي الشفوي والاكتفاء بمدلولات الألفاظ وضمان تنفيذها من خلال الرهبة من الطابع الديني المرتكز أساسا على حرية التصديق، إلا ان بعض النصوص المقتضية ليست نادرة الوجود، فهذا مثلا نص وقفية من العام ١٥٢٢:

" في السنة ١٨٣٣ لليونان (١٥٢٢) مرتنا زوجة مسعود من كفرفو أوقفت جميع الذي هو لها تملكها من زوجها في كفرفو المذكور الذي حده من الغرب ملك ابراهيم ابن الشدياق ومن الشرق الوادي ومن الشمال ملك مهنا ومن الجنوب ملك معوض وذلك وقف (أ) للسيدة المعروفة دير قنوبين وقف (أ) صحيح (أ) لا مرجوع عنه وكل من يقول ان له فيه دعوى أو ميراث يكون ممنوع (أ) محروم (أ) مسقوط (أ) وتكون السيدة خصمه يوم القيامة شهد بذلك الخوري عبيد من عين طورين (غير مقروء) عرف بالصنغ وشهد عليه موسى ابن

وكل من حصل منه عناد او خلاف نطلع من حقه تعلموا ذلك وتعتمدوه حرر في عشرين رمضان سنة ١٠١٨-١٦٠٩". الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني... ص، ٧٢.

³¹ الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني...، ص ٨١.

الطباطا وشهد عليهم كذلك (غير مقروء) موسى ابن (غير مقروء) من القرية المذكورة^{٣٢}.

أمّا التشريعات العمليّة التي تمّت خلال العهد العثماني فهي بعد القانونين الصادرين في ٢٣ رجب سنة ١٣٣٠ و ٢٥ حزيران سنة ١٣٢٨ بشأن "الاستملاك للجوامع الشريفة والمؤسسات الخيريّة وما فوقها وتحتها وكائن في حريمها"^{٣٣} وبتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٣١ و ٢٣ تمّوز سنة ١٣٢٩، بشأن نظام توجيه الجهات^{٣٤}، المجمع اللبناني للموارنة وكتاب مختصر الشريعة للمطران عبد الله قرألي ومجمع الشرفه للسريان وفرمانات السلطنة الصادرة بنوع خاص خلال القرن التاسع عشر.

³² مخطوط انجيل ربّولا، نص وقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ١١٢، انظر أيضا، القطّار، ص ٢٦٥-٢٦٦.

³³ "المادة ١- يحقّ لنظارة الأوقاف أن تستملك ما هو كائن فوق وتحت الجوامع والمؤسسات الخيريّة المربوطة بنظارة الاوقاف وما في حرمها ومشتملاتها من الاماكن ممّا تسرّب بعهدة الآخرين وجاري التصرف فيه بموجب سند حاقي. المادة ٢- لما كانت المنافع العموميّة في مثل هذه الحالة مصادق على وجودها فلا حاجة لاستحصال قرار بذلك على حدة. أمّا تعهّد البديل وما يتفرّع عنه فالمعاملة تجري بشأنه وفقا لقانون الاستملاك. المادة ٣- انّ ناظر الاوقاف مأمور باجراء هذا القانون. اصدر ارادتي باضافة هذه اللائحة القانونيّة الى قوانين الدولة، ٢٥ حزيران سنة ١٣٢٨- محمد رشاد".

³⁴ " وفيه ٥ موادّ تمهيديّة لتعريف الجهات وأنواعها (مواد ١-٦)، وأصول توجيه الجهات في الفصل الأوّل (مواد ٦-٢٦)، وصورة اجراء الامتحانات وتفرّعاتها في الفصل الثاني (المواد ٢٧-٤٥)، ومواد متفرّقة (المواد ٤٦ ٤٧-٦٢).

هناك مجامع أخرى كثيرة، أهمّها مجمع عين تراز للروم الملكيين (١٨٣٥) ومجمع بزمار للارمن (١٨٥١)، ومجمع ربّان حرمزد للكلدان (١٨٩٨)، وغيرها ، إلاّ أنّها لم تتكلّم على الوقف أو على ادارة الاموال بصورة مباشرة، ولذا نعرض عن تفصيل محتوياتها.

أ- المجمع اللبناني ١٧٣٦

يتكلّم المجمع اللبناني على الوقف فينيط التولية عليه بالاسقف دون غيره ممّن هم أدنى منه رتبة وبعد أن يشدّد على ديمومة الوقف، يمنع تحريك ملكيّة الاديار وأملاكها، لا بل يمنع كلّ حق تصرف عليها، بما في ذلك الاستبدال، متزلاً عقوبة الحرم بالمخالفين. إلاّ أنّه يجيز ايجار الاملاك الكنسيّة ولكن ليس لاكثر من ثلاث سنوات. من ناحية ثانية يوجب الاذن الخطّي من البطريرك لتأسيس القداديس المؤبّدة. بعض ما جاء في الباب الاول، القسم الرابع وفي الباب الثالث عشر من القسم الثاني، ما يلي:

" لا يجوز لأحد أن يؤسّس أو يشيد أو يبني كنائس ومصلّيات ومعابد أو مذابح مشتهرة بغير سبق اذن الاسقف ويترتب على مخالفة ذلك حلول الحرم النافذ ومنع المكان المشيد. وعلى الاسقف أن لا يأذن لاحد في ابتناء كنيسة أو مصلّى ما لم يجر عليهما رزقا كافيا لقوام معيشة كاهن وشمّاس وتنوير المصاييح ولخدمة الذبيحة المقدّسة ولحفظ الكنيسة أو المصلّى^{٣٥} .

³⁵ المجمع اللبناني، القسم الرابع، الباب الاول، عدد ١.

(١)
ها
ن
ن
بار
بة
ث
س
ن
و
م
ة
بر

"ليس لأحد من ذوي المقامات البيعية أو العالمية أن يحرز حق الولاية بأي وجه كان ما لم يكن قد بنى كنيسة أو أنشأ وقفاً أو معبداً أو جهّز من ماله الخاص كنيسة قد بنيت ولا جهاز كافياً لها. وحيث كان بناء أو تجهيز فالتولية منوطة بالاسقف دون غيره ممن هم أدنى منه رتبة. فلا يسوغ لصاحب الولاية أن يقدم أحداً بأي وجه كان لتولي وقفه إلا على رضى من الاسقف المكاني الذي يحق له في ما عدا الانعام التولية على الوقف. والّا فيكون التقديم والتعيين ولو منفذين لغوا لا قوّة لهما"^{٣٦}.

"لا يسوغ لأحد أن يبيع ديراً أو أملاكه أو يقايض بها أو يهبها أو يستبدلها بأي وجه كان أو يرهنها والّا حقّ للاسقف أن يستردّ الدير وأملاكه ويردّها الى حالتها القديمة وكان ما جرى فيها لغوا وخسر الآخذ الثمن وغرم البائع بخسارة المبيع والثمن وردّ ذلك على الدير وكنيسته. "فانّ ما وقف يوماً على دير برضى الاسقف وما عرف به يستمرّ أبداً للدير ولا يجوز أن يتحوّل فيما بعد الى مسكن عالمي ومن أذن بتحويله حلّت به عقوبات القوانين" كما قال به مجمع خلقيدونية المقدس^{٣٧}. وقال مجمع نيقية الثاني "لما كان البلاء الذي حلّ بالكنائس من قبل اثمنا قد سؤل لبعضهم أن يغتصبوا بعض المقامات المكرّمة ككراسي الاساقفة والاديار فجعلوها منازل عالميّة فان اراد غاصبوها ان يردّوها فتصير الى ما كانت عليه فنعم ما يفعلون والّا فان كانوا من اهل

³⁶ المرجع نفسه، عدد ١٨.

³⁷ مجمع خلقيدونية ق ٢٤ وترولو ق ٤٩.

الكنيسة فنأمر بأن يحطّوا أو رهباناً أو من العالميين فليحرموا لما ثبت من أنّهم
مرذولون من عند الآب والابن والروح القدس وليلقوا الى حيث الدود لا
يموت والنار لا تطفأ لأنّهم مقاومون لصوت الرب القائل لا تجعلوا بيت ابي
(بيت) تجارة^{٣٨}. اذا من حوّل الى أغراضه بأيّ وجه كان أملاك دير أو بيت
تقى أو دخله أو حقوقه أو ما يعرف به ايّ شيء كان أو غصبه أو حال دون
ردّه على من يخصهم فليكن محروماً لمجرد الفعل^{٣٩}.

"مرّ لنا كلام على منعة الكنائس وتدبير أرزاقها. فعلى كهنة الرعايا إذا ان
يكثروا من الإنذار في خلال احتفال القداس بأن تلك العقوبة البالغة منتهى الشدة
وهي عقوبة الحرم النافذ بمجرد الفعل تحل بالمنتهكين من غاصبي أملاك الكنائس،
إكليريكيين كانوا أو عالميين، على اختلاف المقام وتنوّع الصفة، إذا توجّخوا نفعهم
الخاص مباشرة أو باستخدام غيرهم من طريق الوعيد أو الغش أو الإحتيال بأن
استأثروا بولايات الكنائس والأديار وبيوت التقى وأرزاقها وريعها المعين
وحقوقها وأثمارها ومنافعها أو كانوا لما يزالوا واضعي اليد عليها أو ممانعين من
ردّها على من تخصّصهم أو معارضين لهؤلاء في أخذها والاستيلاء عليها. ولا تنفك
وثاقات هذا الحرم ما لم يقع الإصلاح حيث وقع الذنب أي بأن تردّ الأرزاق على
ذويها ويستجلب الحلّ من لدن السيّد البطريرك السامي الإحترام^{٤٠}.

³⁸ مجمع نيقية الثاني، ق ١٣.

³⁹ المجمع اللبناني، القسم الرابع، الباب الثاني، عدد ٣.

⁴⁰ المجمع اللبناني، القسم الرابع، الباب الاول، ق ١١.

"يجب على الكهنة كافة والإكليريكيين ورؤساء الأديار الذين وكل إليهم الأسقف أو الرئيس العام تدبير الكنائس وإدارة الأديار أن يخلفوا يميناً بين يدي أسقفهم أو رئيسهم العام على أن لا يبيعوا أشياء الكنيسة والدير وأملاكهما ولا يرهنوها ولا يستبدلوها بأي الوجوه بلا مشورة السيد البطريرك السامي الإحترام^{٤١}."

"ليس من المناسب أن تؤجر الأملاك الخاصة بالكنائس والأديار على أنه اذا اقتضى الحال ان تؤجر فإلى ثلاث سنين لا غير، معلنين أن كل تلك الإجازات المعقودة الى أجل طويل ليست من الصحة بشيء. ثم لا ينبغي أن تؤخذ كل الأجور من المستأجر دفعة واحدة في مجلس العقد بل ينجم عن أدائها كل سنة حذراً من أنه إذا دفعت مقاديرها كلها جملة أدت الى ضرر الخلف وإلا فمثل هذه الإجازات التي تنعقد على الدفع سلفاً تعدّ لغواً بحيث لا يمكن تصحيحها بمرور الزمان. ولا تؤجر هذه الأملاك من ذوي القرابة أو الأهلية لا بإسمهم ولا باسم وكيل عنهم ولا بإسم أجنبي ولا من المجاورين احترازاً من أنهم ينتهزون الفرصة لتوسيع حدود أراضيهم مع ضرر الكنيسة أو الدير أو تنشأ التراعات والدعاوى عن اختلاط الحدود. لكن إذا مست الحاجة إلى العمل بالعكس أو دعت إليه المصلحة وجب حينئذ تعيين حدود الأراضي في صك الإجازة بمزيد دقة^{٤٢}."

^{٤١} المرجع نفسه، ق ١٢.

^{٤٢} المرجع نفسه، ق ١٣.

"لا يجسر وكلاء الكنائس ومدبرو بيوت البر على أن يبيعوا أموالها المنتقلة والثابتة ذات القيمة المعتد بها ولا يعطوها بوجه الهبة والمقايضة أو بعقد تمليك المنفعة أو بتقدير راتب سنوي أو بالرهن على تنوع أحكامه أو أن يتصرفوا فيها بوجه آخر أو يقيّدوها بالإنزمات وذلك تحت طائلة الوقوع بالحرم لمجرد الفعل وخسران الوظيفة أو الرزق المجرى عليهم. ونعلن أن مثل هذه العقود المبرمة فاسدة أو باطلة، وإن قيّدت برضى السيّد البطريرك السامي الاحترام فلا يبرح العقد منها معلقاً أو يتحقق ذلك القيد. أما الأملاك ذات القيمة التافهة الطفيفة والمنقولات غير الثمينة والتي يتعذر بقاؤها والتي يمكن استبدالها بسلطان الرئيس المكاني بمقتضى الشرع فلا تباع ولا تستبدل ولا تقيد بالإنزام أو توهب من غير إذن الرئيس المكاني كتابة. أما إذا صارت الأملاك إلى الكنيسة لانقراض الورثة من جهة أخرى فمثلها وإن كانت من قبل تحال بالمعاوضة على وجه الالتزام فلا ينبغي أن تحال كذلك بعد مصيرها إلا ببدل أريد إن أمكن مع رعاية الاحتفالات المرسومة رعايتها في سائر عقود المعاوضة بالإنزام أملاك الكنائس. لكن لا تؤجّر أملاك الكنيسة من مدبريها أنفسهم أو من ذوي قرابتهم بعقد الالتزام أو بغيره عقداً كائناً ما كان. ولا تقطع الأشجار المثمرة والنامية إلا إذا وجب قطعها ورخص الرئيس المكاني فيه. وحينئذ فلتستنفد في نفع الكنيسة وبالجملة فلا يجسرن أحد على أن يعقد عقوداً أو عهوداً في متعلّقات أملاك الكنيسة وحقوقها من دون مشورة الأسقف وإذنه^{١٤٣}.

^{٤٣} المرجع نفسه، ق ١٤.

"وأما ما يوقف على ذلك من نقود أو عقار فينبغي للحال أن يوكل إلى عهدة رجل أمين وضمانته وإن استبدل بغيره وجب أبداً أن يؤتي هناك بذكر التزام القداديس المؤبد وليحضر في جنب هذا الالتزام ما يؤذن بالتقليل أو التعديل إلا إذا أذن به السيد البطيرك السامي الاحترام. ثم ليكن في كل كنيسة دفتر تكتب فيه التزامات القداديس وآوانة توقيتها، ويلزم وكيل الكنيسة أن يعرضه على الأسقف المكاني مرة في كل سنة على القليل، وليتدرك ما قد يكون فيه من الخلل وحيثما يكثر إعطاء حسنات القداديس لكثرة الشعب فليُنصب قِيم يجمعها ويكتبها في دفتر ويوفي الحسنة بعد إيفاء الالتزامات^{١٤٤}.

^{١٤٤} الباب الثالث عشر، القسم الثاني، ق ١٣.

ب- مختصر الشريعة للمطران عبدالله قرألي (القرن الثامن عشر)^{٤٥}

لهذا الكتاب أهمية بالغة في تاريخ التشريع الماروني، نظرا لما يستمدّه من كتاب العوائد الرومانيّة السريانيّة ولما ينقله عن كتاب الناموس للصفي ابن العسال القبطي^{٤٦}، ونظرا لاستناده الى العوائد والتقاليد المارونيّة المرعيّة، ولأنّه بنوع

⁴⁵ جمع المطران عبدالله قرألي الماروني (١٦٧٢) كتابا أمّاه سنة ١٧٢٠، ضمّ الشرائع المعمول فيها في لبنان من مدنية وكنسيّة. نسخ الكتاب وتوجد نسخة عنه في مكتبة المرسلين اللبنانيين في جونيه، وفيه يبدو أنّ المطران يستند الى كتاب ابن العسال القبطي، والاخير يستند الى كتاب الهدى الماروني. نشره الاب افرام الشمالي في مجلّة المنارة سنة ١٩٤٨-١٩٤٩، كما نشره ايضا سنة ١٩٥٩ الاب بولس مسعد. أمّا المصادر الثانويّة التي لجأ اليها الاسقف، بالاضافة الى التقاليد والعادات المارونيّة المرعيّة في لبنان، ولا سيّما في المنطقة الكسروانيّة، فهي الكتب الفقهيّة الاسلاميّة المتداولة في لبنان منذ القرن الرابع عشر وما فوق. راجع الاخوين أصاف الخوري بطرس ويوسف، الارث الماروني ومصادره الشريعة القديمة والحديثة، ص ٢٦١-٢٦٤.

⁴⁶ "وقد عارضنا كتاب المختصر بكتاب الناموس فتبين لنا ان فصول المختصر قد أخذها المطران عبدالله بعناوينها ومحتوياتها عن كتاب الناموس في الغالب بحرفيتها وقد اختصرها بعض الاحيان ولم يخالفها الا نادرا وذلك استنادا الى العادات المرعية او الى ما كان دخل في الاستعمال من الشرع الاسلامي". الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني...، ص ٧. سبق ذلك قول الخوري زياده ما يلي: "ان من طالع مواد المختصر لاح له لاول وهلة ان بعضها أخذ عن الشرائع الاسلاميّة لوقوع الشبه بينها اذ ان الشريعة الاسلاميّة مستمدة ايضا من الشريعة الرومانية ما خلا بعض العادات والمواد الخاصة بالديانة الاسلاميّة وما يتفرع عنها لان الدولة الاسلاميّة خلفت الدولة الرومانية في بلاد المشرق في سننها وعاداتها الا أنّ من توخّى درس الكتاب بطريقة علميّة اتّضح له ان مصدره اّما هو الموارد القانونيّة الممتزجة بالشرع الروماني التي كانت متداولة في الكنيسة الشرقية والسورية وعلى وجه أخصّ فأنّه منقول بلا ريب عن الكتاب المعروف "بكتاب الناموس" القديم العهد الذي يرجع وضعه الى سنة ١٠٨٥ م (...)." ص ٥-٦.

خاص، اعتمد سنة ١٧٤٤ من البطريك والسادة الاساقفة مرجعا للقضاء في الامور الزمنية^{٤٧}. بقي هذا الكتاب المرجع الوحيد لشؤون الوقف حتى نهاية الامارة الشهابية سنة ١٨٤١. بعد هذا التاريخ امتزج تطبيق الشرع الاسلامي بالشرع المسيحي صراحة وعلانية، خصوصا في الامور التي لا يلحظها الاخير^{٤٨}، علما ان بعض المشايخ الاقطاعيين كانوا رفضوا منذ البداية تطبيق شرع "المختصر" وفضلوا تولية قاض يسمونه ليحكم بموجب الشريعة الاسلامية،

⁴⁷ ان وثيقة مؤرخة في ١٩ تموز ١٧٤٤ تفيد بان البطريك سمعان عوَّاد وتسعة موارنة قد تعهّدوا بموجب هذه الوثيقة بحفظ استقلالية الصلاحية القضائية لكل واحد منهم ضمن حدود ابرشيته الخاصة، وباعتماد تطبيق ما جاء في كتاب المطران عبدالله قرألي (+ ١٧٤٢) في كل ما يتعلق بالاحكام المدنية. اما نص الوثيقة فهو التالي: "الحقير سمعان بطرس عوَّاد البطريك الانطاكي. قد اتفق رأينا ان كل مطران يشرع في رعيته ولا أحد منا يشرع في غير رعية أصلا الا باذن مطران الرعية، والكتب التي نشرع فيهم (فيها) مختصر الشريعة والفتاوى التي لآخونا (لأخينا) المطران عبدالله (...). التواقيع: طوبيا الخازن، ميخائيل البلوزاوي، حنا اسطفان، اغناطيوس شراييه، جبرائيل عواد، اسطفان الدويهي، فيليبوس الجميل، جرمانوس صقر وعبدالله حبقوق. راجع الاباتي بطرس فهد، البطريك سمعان عوَّاد ومجامعه الثلاثة، في المنارة سنة ١٩٨٣، ص ١٢٠.

⁴⁸ ان قانونيين كبارا امثال المونسنيور جان حبيب (+ ١٨٩٤)، كانوا يلجأون الى الشرع الاسلامي كل مرة افتقد الشرع الماروني قواعد تعالج موضوعا معينا أو حالة خاصة. وبالاكثر فان عبدالله قرألي نفسه قد اختصر في كتابه المعروف بكتاب "الفتاوى الخيرية في الامور الشرعية" كتاب "الفتاوى الخيرية لنفع البرية" للشيخ خير الدين الرملي الحنفي (١٥٨٥-١٦٧١). راجع بهذا الخصوص: الاب حنا علوان، الفتاوى الخيرية للمطران عبدالله قرألي وحقيقة الشرع الماروني، في مجلة المنارة، ٢٩ (١٩٨٨) ص: ٨٧-١٠٤.

استدراارا لعطف الحكّام واثباتا لتمايزهم، فكان لهم هذا الاستثناء^{٤٩}. اكثر من ذلك، فإنّ اطروحات كثيرة تثبت الترابط والعلاقة بين الفقه الحنفي والشرع الماروني وتكشف النقاب عن تسرّب هذه الى تلك. هذا ما يلخّصه مثلا الاب علوان في مقالة عن اطروحته لنيل الدكتوراه في جامعة اللاتران، فيقول: "لم يكن المطران عبدالله قرألي أوّل من أدخل مبادئ قانونيّة اسلاميّة على الشرع الماروني، بل كان أوّل من شرّع هذا الادخال بصورة رسميّة. فالدراسات التاريخيّة والقانونيّة أثبتت أنّ تاريخ تأثر الموارنة بالشرع الحنفي يعود الى أزمنة بعيدة، وربّما كانت أوّل محاولة على يد ابن العسّال نفسه في القرن الثالث عشر، وقد تبنّى الموارنة كتابه "الناموس" في ما بعد، لأنّه لم يكن لديهم كتاب شريعة مدنيّة يرجعون اليه سوى ما كانوا قد احتفظوا به من مبادئ الشرع الروماني القديم، خاصة في الفصلين الاخيرين من كتاب "الهدى" اي "قوانين قسطنطين وتاودوسيوس ولاون" التي كان يطلق عليها اسم "القوانين السورّيّة الرومانيّة".

⁴⁹ بعد اعتراض المشايخ الخازنيّين والحبيشيّين على اعتماد كتاب مختصر الشريعة أجاز لهم البطريك سمعان بطرس عواد هذا الاستثناء وسمح لهم بانتخاب من شأؤوا من القضاة ليقضي بينهم وفقا لمواد الكتب الشرعيّة الاسلاميّة، وهذا نصّ الاجازة: "سمعان بطرس البطريك الانطاكي وسائر المشرق. الداعي الى تحريره هو أنّه اتفق راي مجمعنا انه ما عاد احدنا يشرع الى المشايخ الخوازنة ولا يفتي لهم ولا يعطيهم راي بالخط من نوع شريعة اصلا ما عدا اذا انتخبوا لهم قاضي خصوصي حسبما كاتبناهم، فذاك وحده يقضي لهم بموجب كتب الشريعة الدارجة بيننا وعلى ذلك قول الله من غير تغيير او تبديل تحت الحتم الكلي المقبول من مجمعنا وامر قدسه وكتبنا هذا التمسك لاجل البيان ورفع منازعة المعارضين صح تحريرا في ١١ ايلول سنة ١٧٤٧ وما كتب في هذه الوثيقة عن المشايخ الخوازنة فيطلق ايضا بالمشايخ الحبيشيّة وعلى ذلك وقع الرضاء التام". آصاف، ص ٢٦٧، نقلا عن قرار في مكتبة بكركي، جارور سمعان عواد رقم ١٨.

ومّا لا شكّ فيه أنّ الفقه الاسلامي كان، في تلك الحقبة، قد حقق شوطا كبيرا من التقدّم والازدهار والتطوّر. ولم يكن الشرع المدني المسيحي، بعد الشرع الروماني، ليوازيه لا مضمونا ولا شكلا ولا دقّة ولا اجتهادا. فكان من البديهي أن يلجأ المسيحيون في الشرق، وخاصة الموارنة في جبل لبنان، من القرن العاشر حتى التاسع عشر، الى فقهاء مسلمين لحلّ العديد من قضاياهم وخلافاتهم. وأنّ ما قام به المطران قرألي في هذا المجال لم يكن الاّ لسدّ هذا الفراغ الذي دام قرونا...⁵⁰. أمّا التساهل في تطبيق الفقه الاسلامي المعتمد فعزّزه كتاب من المجمع المقدس في روما أرسل الى البطريرك يوسف تيّان في ٧ ايار سنة ١٧٠٣ جوابا على طلب كان قدمه له، هذا نصّه:

"أمّا المسألة التي عرضتها قداستك وهي هل يجوز لنا القضاء براحة ضمير بموجب الشريعة المدنيّة المسيحية ام يجب علينا نحن الخاضعين للحكومة التركية ان نقضي بموجب الشرائع التركية وان لم يكن من وراء عدم رعايتها ادنى خطر في الشئون الروحية او في الشئون الزمنية- فالجواب عليها ان هذا المجمع المقدس قد ارتأى أنّه من الواجب على المسيحيين ايضا ان يراعوا الشريعة الوطنية بشرط ان لا يكون فيها شيء مخالف للعادات الحميدة اولا لانهم مرؤوسون وثانيا لوجوب المساواة ما بين ذوي التبعة الواحدة ولهذا يتعين عليهم اتباع هذه القاعدة في فصل الدعاوي المدنيّة"⁵¹.

⁵⁰ راجع الاب حنا علوان، الفتاوى الخيريّة للمطران عبدالله قرألي وحقيقة الشرع المدني الماروني،

في مجلّة المنارة ٢٩ (١٩٨٨) ص ١٠٣.

⁵¹ ارشيف بكركي، جارور البطريرك يوسف تيان، عدد ٢٥٥.

يعالج كتاب المختصر الاموال الموقوفة في الفصل الرابع والعشرين، وينصّ على ما يلي:

- ماهيّة الوقف التعرّي عن سيادة مال وتكريسه لله بهدف تخصيص التصرف بريعه من اجل العناية بالفقراء واعمال المحبة.

- يجب ان يكون الوقف شيئاً نستعمله بدون ان نستهلكه او نفيه. الاشياء التي تستهلك بعد استعمالها الاوّل، كالنقود مثلاً، لا يمكن ان تؤسّس وقفاً، الاّ اذا كانت نقوداً موضوعة في مصرف. فالأوقاف هي ملكيّات أموال غير منقولة، يخصّص ريعها لخدّام العبادة ولاعمال الخير. يجب ان يتّضح صراحة هدف الوقف في صك الواهب.

- الاوقاف هي بذاتها غير قابلة لنقل الملكية. وهذا ما تفيدّه الكلمة العربيّة "واقف" أي "ثابت". لا يمكن ان يباع الوقف حتى ولو ابتغي اصلاح كنيسة أو تمّتينها، مع استثناء الاشياء الموقوفة وهي كناية عن أغراض أو زينة كنيسة. - عند انشاء الوقف، يجب ان يكون الواقف راشداً، حراً ومتمتعاً بكافة قدراته العقليّة.

- لا يمكن للواقف أن يعود ليطالب بما أوقفه، ولا أن يسترجعه الاّ في أحوال ضرورة قصوى: هذا هو مثلاً حال من يلاحقه الحاكم ولا يستطيع ان يخلص بغير تقديم أموال. فالوقف بالواقع لا يمكن استرجاعه، واذا افتقر الواقف، لم يكن له الحق الاّ بمنتجات الوقف. الاّ انّ الاسقف كان يستطيع أن يعيد اليه قسماً من وقفه في حالة الضرورة القصوى. ان الاموال الموقوفة هي تحت سلطان الاسقف المطلق، وكذلك مختلف التقادم التقيّة، كما قيل

ايضا في قوانين الملوك (قسطنطين وتيودوسيوس وليون، اي الكتاب السرياني الروماني).

- لا يمكن الوقف لأيّ كان، فالموقوف له يجب ان يكون طيّب السمعة من الناحية الدينيّة وقادرا على التصرف بالمال الموقوف. هذه التقدمة هي جوهرها عمل تقوي. فوقف المسيحي لجامع يعتبر باطلا كما هو باطل وقف المسلم لصالح كنيسة.

- مدير الوقف، أو الوكيل، هو الشخص المسمّى من الواقف أو من الاسقف ليدبر شؤون الوقف. أنّه يستلم الاموال الموقوفة بعد تنظيم جردة، ويمسك سجلاً يدوّن عليه النفقات والايادات. رسالته هي السهر على الكنيسة، وعلى اغراضها المقدّسة، واصلاح ما يخرب، والدفاع عن حقوق الوقف امام المحاكم المدنية او الكنسيّة، سواء بذاته أم عبر الاستعانة بمحام يختاره. الاّ أنّه لا يمكنه ان يقوم بأيّ فعل تصرف بغير الاذن الخاص من الاسقف.

- اذا تغيّب المستفيد من الوقف او مات، يعود الوقف حكما الى الكنيسة ليوزّع على الفقراء.

- لا يصحّ الوقف الاّ اذا أنشئ بحضور شاهدين على الاقلّ. يمكن ان ينشأ بالكتابة أو شفاهة.

ولقد أوجز الخوري يوسف زياده في كتابه: القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني فحوى هذه القوانين وعلّق عليها، فتكلّم على خمسة عناوين. في العنوان الاول تحديد الوقف وطريقة انشائه، حيث ميّز المختصر الوقف عن الهبة وحدّده بالصدقة على المساكين المحتاجين مطلقا، غرباء كانوا أو أقرباء، يقصد به الواقف

استمرار نفع المحتاجين منه في الدار الحاضرة ودوام انتفاعه في الدار الآخرة. ولا يصحّ الوقف إلاّ بالاقرار والاشهاد وعدّة شهوده سبعة أو خمسة، فان لم توجد هذه العدة فثلاثة أو اثنان من اصلح الحاضرين^{٥٢}.

العنوان الثاني: في الموقوف، وهو "كلّ شيء يمكن الانتفاع منه مع بقاء عينه لا كالدينار والدرهم ويستحب عدم تنقله كالمزارع والحقول ولا يجوز بيعه اذا كان عمار (١) قائم (قائما) ليعمر بثمره كنيسة قد تشعتت الا اذا كان مصاغا من اواني الكنائس لضرورة فادحة واما الجدار والاوقاف التي لها اجرة ينتفع بها فمن باعها فعليه استرجاعها (...). واذا كان لانسان في ملك مشاع نصيب ووقفه فالاولى مقاسمة الشريك فيه". امّا عن شروط الوقف فيقول: "ويشترط ان تمضى فيه شروط الواقف التي لا تبطل قصده الذي هو استمرار النفع منه (...). وان لا يخرج الموقوف عن من اوقف عليه الى ان ينقرض فلا يباع ولا شيء منه وان بيع استعيد هو ومثله عقوبة للبائع والمشتري ان كان قد علم بالوقف قبل ابتياعه اياه ضاع عليه الثمن عقوبة له وهذا الموقوف مفوض للاسقف يفصل فيه بخوف الله ولا يوهب ولا يقبل ولا يرهن ولا يسترهن ولا يتصدق به نفسه ولا يتصرف فيه الا بالاحتياط مثل انه يؤجره لمن يخشى تغلبه على عينه او على ريعه"^{٥٣}.

وتتكلّم النقطة الثالثة عن الواقف والمؤهلات المطلوبة فيه، فيقول أنّه "يجب ان يكون الواقف بالغاً رشيداً حراً مختاراً وفي حال سلامة وصحة العقل وليس للواقف الرجوع عن الوقف فاما اذا افتقر فهو بريعها اولى من غيره فاما استرجاع

⁵² راجع: زياده الخوري يوسف، القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني، جونه ١٩٢٩، ص

⁵³ المرجع نفسه، ص ١٣.

عينها فلا يجوز بحجة الفقر وان كانت صدقة بغير العقار والحقول فالاسقف يدبرها بامر له لانه المسلط على جميع آلات الكنيسة وقناياتها كلها وكذلك الصدقات وغيرها لانه هكذا تضمنت القوانين (الملوكانية) واذا افتقر الذي اوقفه على المحتاجين مطلقا فهو اولى بان يعطى من متحصله ما تدعو اليه ضرورته^{٥٤}.

في النقطة الرابعة تحديد للموقوف عليه فيشترط "ألا يكون ممن يتظاهر بالخروج عن الشرايع الالهية لا في ايمانه كمن يعبد غير الله ولا في اعماله كقطاع الطريق والمؤنثين (ذوي السيرة القبيحة) ولا ممن لا ينتفع بما يوقف عليه. وهذه الشرائط تماثل شرائط الموصى له لو اوقف على غائب وثبت عدمه قبل تاريخ الوقف او انقرض الموقوف عليه رجع الى الكنيسة، وشرط فيه ان يكون للمحتاجين مطلقا في مكان الوقف وغيره فان كان من قرايب الذي اوقف عليه محتاج حاضر فهو الاولى بان يدفع له من متحصله ما تدعو اليه ضرورته فان لم يكن فيهم محتاج كان للمحتاجين مطلقا الاحوج فالاحوج والاوى فالاولى وكذلك ان اوقفه على من لا يجوز الايقاف عليه او على من لا يقبله. فان اوقفه على من يجوز له وعلى من لا يجوز صح الاول ورجع الى الكنيسة ما لا يجوز على ما شرح وان اشترط ما يجوز امضى الجائز وابطل غير الجائز وان علق انتهاءه بوقت مخصوص امضى واجرى فيما بعده على ما شرح فيما لا يجوز وان كان الموقوف عليه حينئذ محتاجا فهو اولى بان يأخذ من متحصله حاجته^{٥٥}.

خصصت النقطة الخامسة لولي الوقف فعرف على النحو التالي: " هو من اختاره الموقف وولاه في حياته وبعد مماته وان اختار الموقف ان يتولى ما اوقفه الى

⁵⁴ المرجع نفسه.

⁵⁵ المرجع نفسه، ص ١٤.

حين مماته فله ذلك ان شرطه وان لم يعين وليا لا لنفسه ولا غيره تولاه الموقف عليه اذا كان اهلا لذلك والا فالاسقف يولي من يختاره وينظر عليه والناظر على المتولي هو الاسقف كان المتولي هو الموقف او غيره وللناظر اذا ثبت بشهود فساد تصرف المتولي فيه ان يستبدل به من هو مشهور بالامانة والكفاية وكما لا ينفرد به المتولي من دون الناظر عليه كذلك لا ينفرد الناظر به من دون ولي عليه^{٥٦}.

طبّق هذا القانون وسهّل التعاطي بشؤون الأوقاف الآ أنّه لم يلحظ أحوالا كثيرة جعلت الناظرين يستعينون بالفقه الاسلامي وبالعوائد السارية لحلّ بعض المسائل الطارئة. من المسائل الطارئة مسألة فصل الاديار المزدوجة ومآل ارادة الواهبين والمستحقين، التي أشار اليها الاخوان آصاف في كتابهما "الارث الماروني-ومصادره الشرعيّة القديمة والحديثة": "أعاد (مجمع اللويزة المنعقد في ١٣ نيسان سنة ١٨١٨) البحث عن فصل الديورة المضاعفة بين الرهبان والراهبات. وحكم بالانفصال. وعين حالا سبعة أديرة للراهبات وستّة أديرة للرهبان وخمسة اديرة للعابدات. وجعل كلّ دير مستقلا تمام الاستقلال. ونفذ الانفصال فتدبرت الامور بالتنفيذ. وعندئذ قامت العائلات تطالب بحقوقها فعين لجنة فرعيّة لاستماع دعاوى اصحاب الاوقاف والحكم بها بموجب النواميس البيعيّة واعطاء العائلات الواقفة حقوقها المقدسة بهذه الاوقاف لانها أنشئت من املاكهم، وتم نموها بسعيهم وتعبهم. وتحقق عليها، لافراد هذه العائلات وذريتهم وان سفلوا، حقوق عينية وحق الولاية بجميع ظروفها وحق المعيشة في حالة الفقر وحق الدفاع عنها. فاستمعت هذه اللجنة دعاوى العائلات وأعطتها احكاما يعمل بها حتى

⁵⁶ المرجع نفسه.

اليوم^{٥٧}. لقد أصدر الأمير بشير شهاب بعض الاوامر لتنفيذ مقررات مجمع اللويزة المنعقد سنة ١٨١٨ لهذا الغرض وهذا نص أحد الاوامر:

"الى حضرة عزازنا مطارين طايفة الموارنة المكرمين سلمهم الله تعالى

اولا مزيد الاشواق لرؤياكم في كل خير وعافية وبعد نخبر محبتكم انعرض لدينا نهاية تتميم مجمعكم الذي تم برضاكم جميعا مع حضرة اعزازنا البطريرك يوحنا والمطران لويس (غندولفي) والاحكام واوراق الاعلام التي صدرت الى اكليروس طايفتكم في نظام وضبط الاديرة وكراسي المطارين فالمراد ان تشهروا امرنا هذا على جميع من يخصه اعمال هذا المجمع أي راهب يرجع لدير كان منقام منه ام من عابدة انقبلت جديد بديورة العابدات ام راهب خالف وما خرج من ديره حسبما حكمت جمعيتم بان ذلك الدير الذي يقع به امر من هذه الامور تأمر باخراج الرهبان ام الراهبات منه ونجري القصاص والعقاب على رئيسه كائنا من كان ويضبط الدير الى جهة بكليك الحاكم فاقضى تعريفكم لاجل اشهار امرنا على جميع اساقفة طايفتكم وروساء الاديرة وسكانها وبقى بعدها اثم الدير الذي يخالف على نفسه وخطاه في عنقه والحذر من الخلاف ولا تقطعوا اخباركم عنا^{٥٨}.

لقد اتبع الاساقفة تطبيق احكام المختصر واستندوا اليها مذكّرين ايضا بمصدرها، أي بقانون كتاب العادات الرومانية السورية. يتضح ذلك مثلا من صورة حكم أصدره المطران يوسف الحلو في ابرشية صور وصيدا، قبل ارتقائه

⁵⁷ ص ٢٩٠-٢٩١.

⁵⁸ بكركي، جارور يوسف اسطفان، سجل ٢ ص ١١٤٣، نشره الخوري زياده، القضاء

الماروني...، ص ٧٨.

السدة البطيركية سنة ١٨٠٩، وتناول مواضيع الشركة والوقف والوصاية والحجر، جاء فيه بخصوص الوقف ما يلي:

"ادعى انطون في وقف اوقفه عمه في بزمار وهو قاصر فكانت اولى قسمته ثم بعد ذلك ايقافه كما جاء في كتاب الوقف ذلك حيث ان الرزق مشترك وغير متميز فلا يحق قط لانطون او لمشرف بالرجوع على متولين الوقف انما لانطون ان يعتاض من رزق عمه بقدر حصته ويحق له ريعها ايضا اولا لان القاصر لا يصح تصرفه بنقل رزقه لا سيما اذا كانت عقارا كما صرحت رسوم الملك يوستينيانوس في الباب الثامن من الكتاب الثاني ثانيا يجوز للقاصر ان يدعي على وليه ووصيه ووكيله بما نقص من رزقه تبرعا منه كما صرحت الرسوم المذكورة في الباب الرابع والعشرين من الكتاب الاول ثالثا لا اعتبار لقایل يقول من رأى رزقه يباع او ينقل كأنه هو البائع او الناقل لان هذا يفهم على البالغ الرشيد لا على القاصر ولا المعترض يدعي ان انطون ناظر على الوقف ولم يدعي على عمه لان الرزق غير متميز وكان موعود من عمه بكل رزقه وهذا واضح عند الجميع"^{٥٩}.

وفي ختام حكم أصدره المطران يوحنا اسطفان والمطران جرمانوس صقر بين اولاد الشيخ صخر الخازن، تناول الوصية والوقف نقراً:

"حضر قدامنا حضرة المشايخ اولاد صخر الشيخ عاد واخوته وترافعوا على ارث اخيهم الشيخ عدي المتوفي وعن الهبات والوصية التي كتبها واوصى بها لآخواته وبعد سماعنا كلام الطرفين واطلاعنا على جميع الحجج والاسنادات التي معهم وفحصنا الشهود واختبارنا منهم كيفية الحال في الوصية والهبة حكمنا بان الهبة

^{٥٩} الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني...، ص ٤٦.

المذكورة ثابتة شرعاً. لأنها بمعنى وصية وقد ذكرت وتكررت بوصية الموت وتأيدت بشهادة الشهود انه عمل هبة ووصية بقصد الإثبات وقطع العلل وقد نطقوا قدامنا الشهود انهم راجعوه امرار عديدة لكي يكتب لاختيه عاد اكثر فما كان يريد بل كان يقول هكذا ان اختي عاد يكفاه الذي في ذمته وقد شهدوا ان الموصي كان كل ذلك منه بصحة عقله ووعيه فلذلك يجب العمل بجميع ما اوصيه واوصى به واوقفه وتصدق به لانه ممضياً بختمه وختم الشهود الذين هم بطرك ومطران وكاهنين فلذلك هي وصية ثابتة شرعية كنائسية على موجب شريعتنا التي تصرح واضحاً ان هبة الموت والوصية شيء واحد والوصية المذكورة أيضاً قائمة بكافة شروطها وشهودها واما ما اهمله ولم يذكره في وصيته حكمنا انه لاختيه عاد دون اخوته واما العودة التي اوقفها لدير مار شليطا ادعى الشيخ عاد انها لم تذكر في ورقة الوصية فظهرت بينة انه اوصى قدام اثنين من الشهود بان تكون وقفاً للدير المذكور حسب مضمون الشهادة بها شرعاً لان الأوقاف تثبت في شريعتنا ولو بادنى اشارة ولا يجوز بطلانها لانها لعمل بر ولم يوصي بها لاحد هذا الذي رأيناه وحكمنا به بموجب شريعتنا وذمتنا وحررنا ذلك للبيان في شهر تموز ١٧٥١ "

"ولا غرابة في ما تقدم بيانه فان الدروز وان تبعوا الشريعة الإسلامية في معاملاتهم الا ان الاصطلاح المرعي عندهم يجيز للرجل ان يوصي بكل ماله لاحد اولاده ويحرم الآخرين بشرط ان يقطع ميراثهم ولو بادنى شيء فتنفذ الوصية مهما كانت جبراً على الورثة بخلاف الشريعة الإسلامية وعادتهم هذه موافقة للعادة القديمة المرعية عند المسيحيين في لبنان".^{٦٠}

^{٦٠} المرجع نفسه، ص ٥٢.

وفي مادة الوقف فتوى من المطران جبرائيل مبارك، هذا نصّها:

" ما قولكم رضي الله عنكم

هل يقدر رئيس الدير أو الاسقف ان يبيعا من اوقاف الدير او الكنيسة ومن ارضها لاصحاب الديون التي استدانها وصرفاها لا على فائدة وصالح الدير والكنيسة بل على استقبال الضيوف على عادة اصحاب المنازل العالمية سواء كان البيع بالثمن المعادل ام بالغبن الفاحش ام لا. وان قلتم لا يقدر او صدر ذلك ومضت عليه السنين الشرعية من غير مداعي هل تسقط دعوى الوقف في استخلاص الرزق المباع ام لا وان قلتم لا تسقط فكيف الحكم الشرعي في الغلة مدة وجود الرزق المذكور في يد المشتري افيدوا الجواب ولكم الثواب.

الجواب والله المهدي الى الصواب. انه ان صدر البيع حكم السؤال يكون البائع مذنباً والشاري متورطاً على رأي صاحب المختصر فاللازم استرداد الوقف ممن شراه ومقاصرته بخسارة الثمن الذي اوفاه فدونك قوله حرفاً حرفاً. اول الشروط الثمانية: لا يخرج الوقف عن من أوقف عليه الى ان ينقرض فلا يباع ولا شيء منه وان بيع استعيد هو ومثله عقوبة للبائع والمشتري ان كان علم بالوقف قبل ابتياعه اياه ضاع عليه الثمن عقوبة "له" وقال صاحب الدرر الوقف حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه ولا يباع ولا يورث قال أيضاً لا يملك اي لا يكون مملوكاً لصاحبه ولا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه وقال صدر الشريعة اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الأوقاف اذا خرب لعمارة الباقي والأصح انه لا يجوز فان الوقف لا يقبل الملك كالحرق لا يقبل الرقبة وسئل صاحب الفتاوى في بيع انقراض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز ام لا. اجاب لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده لمحلّه وعند خوف هلاكه.

فان كان انتقاض الوقف لا يجوز بيعها فكم بالأولى عين الوقف ذي الغلال
وبفاحش الغبن فهذا لا قايل به. وقد حكم المجمع اللبناني المقدس قايلاً لا يتجاسر
مدبرو الكنائس والديورة على بيع ارزاقها الثابتة وغير الثابتة ولا ان يوهبوها ام
يقاضوها فيها أو يرهنوها او يربطوها تحت خراج او عبودية باي نوع كان والا
فيستقون تحت الحرم حالاً ويخسرون مقامهم او وظيفتهم والعقد الذي صدر
عنهم نحكم انه باطل حتى ولو زادوا في الحجة كلمة رضي بذلك السيد البطريرك
فمع ذلك لا يعمل بذلك العقد: انتهى: وقال ايضاً لا يجوز لاحد ان يبيع ديراً او
شيئاً من املاكه او يرهنه او يحكره باي نوع كان ومن يشتري الوقف يخسر
الثلث ويسترد منه ما اشتراه: انتهى: واما مضي السنين الشرعية بغير مداعي لا
يسقط دعوى الوقف قال صاحب الفتاوي قد استثنى الملوك من المنع ثلاثة مسائل
من الدعاوي تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب فهذا ما
حدده علماء الشريعة وحكم به المجمع اللبناني المقدس وبموجبه يلزم استرداد
الوقف المبيع وصافي غلته من المشتري واما رد الثمن وعدم رده موكل لرأي
القاضي لانه قصار والحالة هذه والله سبحانه اعلم: الحقير في الرؤساء: جبرائيل
مبارك مطران بعلبك الجواب صحيح طبق شريعة المسيح: ارسانيوس مطران
دمشق.

صح: الوقف للبر لا يزول جميع الشرايع والمجامع والنواميس تنهي عن
رزق الوقف لا يباع ولا يرهن وتسمع دعاويه في الشرع (الذي ليس له المعنى
المألوف) ولو مضت عليه مدة سنين والله أعلم * الحقير البطريرك مخايل بطرس
الثالث (الأرميني): الختم: - حيث الخطاب صحيح فالجواب طبق الحق الصريح *
الحقير المطران الياس الجميل: (الختم)

"ويتضح من كتاب للمطران يوسف اسطفان موجهه في ١٠ ايلول سنة ١٨١٩ الخوري يوحنا الناصري القاضي المقيم في غزير ان القضاة وان كانوا في ذلك العهد قد اخذوا يتقيدون باحكام الشرع الاسلامي الا انهم لم يتقيدوا به من كل وجه بل كانوا يراعون الرسوم والعادة المرعية في اوقاف النصارى: " بابرک وقت وصل تحريركم مع ولدنا يوسف الغاوي وقبله كان وصل مكتوبكم الذي من يم ولدنا الشيخ اسعد وبوصوله خاطبنا قدسه وابذلنا الجهد حتى نقدر نقنعه بان يرضى في نوع من الأنواع فما أمكن الا انه لم يبرح طالباً تتميم الشريعة بموجب دمتكم بحيث تجري الشريعة حسب الرسوم الموضوعة بها على ارزاق الوقف ليس حسب فتاوى مشايخ الإسلام الذين لاجل ملاحظتهم على ان وقف الأديرة هو فاسد وكفر ايضاً بموجب رسوم ديانتهم فيفسدون وقوفات ديورة النصارى وكنائسهم فاذا ارتفع هذا من الوسط فلا يعود اختلاف بالشريعة المدنية عن الكنائسية والذمية... فلهذا قلنا بان تنهوا المادة بالحق بموجب الرسوم الموضوعة لارزاق الوقف ولو كانت حسب المدنية كما مر سعادته^{٦١}.

يفهم من هذه الاحكام والفتاوى المذكورة على سبيل المثال جملة أمور

أبرزها:

- ان الوقف يقوم بمجرد التعبير عن معناه.
- لا يجوز ابطال الوقف.
- يصح الوقف بالوصية بغير اجتزاء أو انزال لحصص محفوظة.
- الوقف لا يباع حتى ولو خرب.

^{٦١} المرجع نفسه، ص ٥٣-٥٤.

١٨
ذلك
كل
قت
نيم
بان
تب
يس
هو
رى
عن
عة
ور

- ان بيع الوقف يستردّ ويخسر الشاري سيء النية او العارف بطبيعة العقار ما سدّده.

- لا يخرج الوقف عمّن أوقف عليه الى ان ينقرض.

- لا يجوز رهن الوقف.

- لا يجوز ايجار الوقف بالحكر.

- لا يسري مرور الزمن على حق الادّعاء لمصلحة الوقف.

ج- مجمع الشرفه للسريان^{٦٢}

شكّلت قوانين هذا المجمع ومقرّراته تسعة عشر بابا. وقد عالج الباب الثالث عشر موضوع أموال الكنائس^{٦٣} وخصّص فصله الخامس للكلام على أموال البرّ أو الوقف، والفصل السادس لشروط تمليك البرّ وتصريف ملكه وإزالته. ويمكن تلخيص أبرز الافكار بالآتي:

- إنّ الاموال الكنسيّة اربعة أنواع: أموال الابريسيّة، الأموال المخصّصة لمعيشة الكليريكيين، الأموال المفرزة لاعالة الفقراء والمحتاجين والاموال المنفقة على لوازم الكنيسة وحاجاتها.

- إنّ الاموال الكنسيّة، المنقولة منها وغير المنقولة، هي مقدّسة وخارجة عن المسائل المدنيّة وعن السلطات الزمنيّة لأنّ مالكيها الاوّل هو السيّد المسيح بنفسه.

- كلّ الاموال الكنسيّة خاضعة لاشراف الاسقف الذي يعيّن قيّمين أو وكلاء لادارتها.

⁶² انعقد هذا المجمع سنة ١٨٨٨ في الشرفه (جبل لبنان) برئاسة غبطة البطريرك السرياني اغناطيوس جرجس شلحة وبحضور القاصد الرسولي. وقد تمّ تصديق مقرّرات المجمع بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٨٩٦.

⁶³ في الفصل الاوّل كلام على انشاء الكنائس، الفصل الثاني: في حق الشفعة البيعيّة، الفصل الثالث: في تقدّيس الكنائس وتحديدّها، الفصل الرابع: في حرمة البيعة وحقّ المهرب، الفصل الخامس: في اموال البرّ أو الوقف، الفصل السادس: في شروط تمليك البرّ وتصريف ملكه وإزالته، والفصل السابع: في رزق الكليريكيين.

- من المفترض أن يتأكد الاسقف من ضبط حسابات الإيرادات، بدخلها وخرجها، ضمن دفاتر خاصة مستوفية الشروط.

- يجب على القيمين على أموال الكنيسة أن يقدموا حساباتهم الى الاسقف، أقله مرّة في السنة.

- لا يجوز تأجير الاموال الثابتة أو منح حق ارتفاق عليها لاكثر من ثلاث سنوات.

- لا يمكن نقل ملكية أموال الكنيسة، تحت طائلة البطلان، إلا في حال توفر الشروط التالية: السبب العادل، موافقة كهنة الابريشية واذن البطريرك.

- ان نقل ملكية أموال الكنيسة ممنوع مبدئياً، إلا في حال توفرت الشروط الثلاثة المطلوبة.

أما نصوص القوانين فهي التالية:

- "ان أموال البرّ والوقف أربعة ضروب: الضرب الاول: مال الكرسي الاسقفي المخصّص لمعاش الاسقف ومعاش خدامه وحاشيته. الثاني: المال المعين لمعاش الكليركيين ولا سيما القسوس الذين يخدمون المذبح. الثالث: المال المفرز لعول الفقراء والمساكين. الرابع: مال الكنائس المصروف في رمّها وحوائجها وزينتها وقيام العبادة فيها وما أشبه".

- "وأموال البرّ، أما منتقلة كالنقد والأثاث والغلات والمواشي وسائر أنواع الحيوان والحقوق وأما غير منتقلة كالعقارات والاراضي المغروسة في المدن أو في القرى والبيوت والمنازل والبساتين والحقول وسائر الأبنية المختلفة الاستعمال وكلّ هذه أنواع أموال البرّ من منتقلة وغير منتقلة هي مقدّسة يجب احترامها. وهي خارجة عن المعاملات المدنية وعن السلطة العالمية من حيث ان مالکها

الأول هو المسيح نفسه رأس البيعة. فكأنها شيء منسوب الى الله فلذلك تسمى بالصواب حراما وحرمة".

- "ان هذه أنواع المال البري ولو كانت يسد بعضها مسد بعض في وقت الحاجة، إلا أنه يجب على الاسقف أن يعتني بتمييزها بعضها من بعض في ابرشيته (...)"

- "وهذه الاموال المختلفة الضروب هي كلها تحت نظر الاسقف يقيم لكل صنف منها وكيلا خصوصا يدبرها ويهتم بها تحت أمره ويضبط دخلها وخرجها بكل تدقيق. وقد رسمت القوانين البيعية من قديم الأزمان أن يكون الوكلاء المقامون على أموال البر من الاقليرس لا من العلمانيين. فان اختير لها وكلاء علمانيون فيجب أن يدبروها تحت نظر أحد الاقليرسيين وأمره. وكيفما كان الأمر فان اقامة الوكلاء تحقق للأسقف وحده".

- "يجب على الاسقف أن يهتم بأن تكون أموال البر مضبوطة الحساب في دخلها وخرجها في دفاتر مستوفية الشروط. وهذه الدفاتر يجب أن يحفظ كل منها في خزانة الكنيسة المختص هو بها على الدوام".

- "يجب على وكلاء اموال البر أن يقدموا في كل سنة على الاقل مرة الى الاسقف حسابا عن وكالتهم. ولا يعفيهم من ذلك أدنى حجة أو عذر بل اذا امتنعوا يستوجبون العقابات التي حددها المجمع التريدينيني المقدس".

- "ان الاسقف هو المتولي والمدبر الاول لكل أموال البر التي في ابرشيته. وسائر الوكلاء لا يعملون إلا باسمه وتحت نظره وأمره وارادته. واذا اراد الاسقف أن يتصرف في شيء من أموال البر تصرفا مخالفا لرأي الوكلاء المقامين عليه فليس لهم حق أن يعارضوه البتة إلا أنه اذا أراد الاسقف أن يتصرف في أموال البر

تصرفاً خارج العادة تتعلق به مصلحة الكنيسة والاقليس فيجب عليه أن يشاور
قسوس كرسية ولا يعمل إلاّ برأي أغلبهم. فاذا أغفل الاسقف ذلك فلهم أن
يتظلموا لدى السيّد البطريك ويبقى الأمر معلّقاً حتّى يخرج الحكم من لدن
غبطته".

- "إنّ الاسقف هو ملتزم بأن يقبل الأموال التي تقدّم للبرّ على سبيل الهبة أو
الوصيّة. ويجب عليه أن يهتمّ باجراء شروطها بكلّ الضبط وكلّ الهمة. لكن اذا
رأى أنّ المال المقدّم لتمليك الكنيسة قد علق به شروط يحصل منها ثقل وضرر
للكنيسة فيسوغ له أن لا يقبلها. غير أنّه اذا كان المال قد أتى على سبيل الوصيّة
من بعد الموت وكان من شروطها أن يقدّس عن روح الموصي أو غيره عدد من
القداديس زائدا عمّا يحتمله مقدار المال الموصى به أو غير ذلك من الشروط التي
لا تناسب مقدار ذلك المال، فحينئذ يجب على الاسقف أن يدبر لذلك المال
التدبير المناسب بنهج العدالة".

- "لا يجوز تأجير مال البر الى مدة أكثر من ثلاث سنوات. ويشترط ان لا
يؤخذ البديل إلاّ سنة فسنة خوفاً من أن تنفق أجرة السنين الثلاث دفعة واحدة
فيحدث ضرر من ذلك لمن له حق أن يتمتع بذلك المال. إلاّ إنه يجوز قبض أجرة
الثلاث سنين سلفاً إذا كانت مصلحة الوقف تقتضي ذلك وكان ذلك بإذن من
الأسقف. والايجار الذي يعقد إلى أكثر من ثلاث سنين هو باطل من عين أصله".
- "لا يجوز أن يوضع المال النقديّ من أموال البر لدى تاجر أو صراف أو من
هو من هذا القبيل الا إذا كان ذلك مأموناً ومضموناً أو في موضع لا يخاف عليه
الإفلاس. وكل من يفعل بخلاف ذلك فهو ملتزم بضمانة ما يتلف من المال".

- "إن الأسقف و القسوس الذين تحت يده لهم حق أن يدبروا أموال البر لا أن يتلفوها ويضيعوها. ولذلك فالقوانين البيعية قد رسمت وجزمت جزماً قاطعاً بأن لا تملك الغير أموال البر الثابتة أي غير المتقلة ولا المتقلة الثمينة، لا بالبيع ولا بالهبة ولا بالمبادلة ولا بالوصية ولا بالرهن ولا بالرقى ولا بنوع آخر من التملك، إلا بسبب باهظ من الأسباب الآتي ذكرها وبعد مشورة قسوس الكرسي بالصورة الشرعية وبإذن السيّد البطريك. وكل معاملة يتشّث بها الأسقف وغيره لتحويل ملك المال البرّي المذكور بمخالفة أحد الشروط الثلاثة المشروحة أعلاه أي: السبب الصوابي ومشورة القسوس وإذن البطريك فهي باطلة فاسدة بل إن صاحبها يسقط في العقوبة القانونية التي حدّدتها الشريعة".

- "فالأسباب التي لأجلها يجوز نقل ملك مال البر وتمليك الغير إياه أخصّها ثلاثة وهي: حاجة الكنيسة ومنفعة الكنيسة وعمل الرحمة. وأما البطريك فإذا أراد أن يبيع من أحد مال البر فإن كان المال يخصّ الطائفة كلها، أي كان يخصّ الأديرة والمدارس الإقليميّة، فعند ذلك يجب أن يشاور أولاً جميع أساقفة الطائفة بالكتابة، ويستمد رضي الكرسي الرسولي ويحفظ أجوبة الأساقفة والكرسي الرسولي في خزانة البطريك. وإن كان المال يخص الكرسي البطريكي فيكتفي أن يعمل بما هو مرسوم للأساقفة على وجه العموم".

د - الانظمة اللاحقة في السلطنة العثمانية

الى ذلك وضعت السلطنة العثمانية نظاما خاصا، يخول رؤساء الطوائف غير المسلمة مواصلة ادارة شؤون طوائفهم بحسب عوائدهم والتقاليد، بعد ان يثبت السلطان انتخابهم بفرمان خاص، الاّ ان بطريك الموارنة قد وجد في صومعته الجبلية المناعة الكافية فلم يسع الى القسطنطينية للظفر برضى السلطان وانتزاع اعترافه بسلطته الزمنية.

وامام استفحال التدخل الاجنبي بحجة حماية الاقليات، رأى الباب العالي ان يصهر المسلمين والنصارى في بوتقة الامبراطورية فأصدر، في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، أمرا شاهانيا يضمن لرعاياه، مسلمين ومسيحيين ويهودا، حياة يسودها الاطمئنان وتضان معها الثروة والعرض من عبث العابثين^{٦٤}.

وفي ١٨ شباط ١٨٥٦، عمد السلطان عبد المجيد الى تثبيت امتيازات رؤساء الطوائف المسيحية في اصلاحات الخط الهمايوني والى شجب اضطهاد أهل

^{٦٤} وفي رسالة من محمد سليم، قائد جيوش الدولة العلية، وجهها الى البطريرك يوسف حبش سنة ١٨٤٠ نقرأ ما يلي: "فخر الملة المسيحية وقدوة الطائفة العيساوية بطريك الموارنة في الشرق زيد قدره.

غيب السؤال عن احوالك المنهي اليك انه لقد شرع ديوان الدولة العلية صانها باري البرية بموافقة اراء الملوك العظام انكليز ومسكوب ونمسا وبروسيا على رفع الاثقال الصادرة من العساكر المصرية الخوارج عن عدم ولايتهم وادمارهم من الوجود قصاصا لما فعلوه من المظالم في بلاد سوريا وقد تصدر الامر الهمايوني وحصل خط شريف خصوصي فيما يخص جبل لبنان ان كلا منهم يبقى على عادته القديمة (...). الخوري زياده، القضاء الماروني...، ص ٨٢.

الذمة^{٦٥} رغبة منه في قطع الطريق على الدول الأوروبية التي كانت عاقدة العزم على مطالبة الدولة العثمانية بادرخال حماية الاقليات في صلب معاهدة باريس. لذلك نصّ الخط همايوني بأنّ "للمسيحيين، بواسطة رؤسائهم الروحيين والمجالس الموجودة لديهم، أن يديروا بملء الحرية الأملاك الموقوفة المختصة بطوائفهم بدون

⁶⁵ لقد أكّد السلطان العثماني في الفرمان المعروف بـ "خط كلخانة" والخط همايوني، سنة ١٨٥٦، على امتيازات الجماعات غير المسلمة فنصّ الفرمان على ما يلي:

"لن يكون هناك أيّ تعدّد على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تعود للاكليروس المسيحي المختلف والادارة الزمنية للجماعات المسيحية أو لطقوس أخرى غير مسلمة، تبقى تحت اشراف مجموعة يتم اختيارها في كلّ من الجماعات المذكورة، من بين أعضاء الاكليروس والعلمانيين. في المدن والضيع والقرى حيث جميع السكّان ينتمون للديانة نفسها، لن توضع أية قيود تتعارض والتصميم القديم بشأن ترميم الابنية المخصصة للعبادة والمدارس والمستشفيات والمقابر. يجب أن تقدّم تصاميم هذه الابنية المختلفة في حالة اشادة جديدة، والتي كانت قد نالت موافقة البطاركة أو رؤساء الجماعات، الى بابي العالي الذي سيوافق عليها بناء على أمري الامبراطوري، أو سيدي ملاحظات خلال مدة محددة.

في المدن والضيع والقرى حيث توجد ديانات مختلفة، تستطيع أيضا كل جماعة، تسكن في حيّ مستقل، بامثالها للتعليمات المشار اليها أعلاه أن ترمّم وتحكم (تدعم) كنائسها ومستشفياتها ومدارسها ومقابرها. واذا ما تعلق الأمر باشادة أبنية جديدة، لا بد من طلب الاذن (الترخيص) الضروري بلسان البطاركة او رؤساء الجماعات من بابي العالي، الذي سيتخذ قرارا ساميا، بمنح هذا الاذن، ما لم تحل دون ذلك صعوبات ادارية. تدخل السلطة الادارية في جميع هذه الأعمال هي كلها مجّانية. بابي العالي سيتخذ الاجراءات الفعالة لتأمين الحرية الكاملة لممارسة كلّ عبادة، مهما كان عدد أتباعها".

راجع مداخلة الدكتور عيسى عودة والدكتور الاب غالب بدر في المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، بعنوان : "الأوقاف في الكنيسة اللاتينية"، نقلا الى العربية عن كتاب:

George YOUNG, Corps de Droit Ottoman, Oxford 1905, vol. II, pp. 5-6

أن يراجعوا بهذا الخصوص السلطات المدنية النظامية^{٦٦}. ثمّ انّ الفرمانات السلطانية التي تمنح حق التولية لبطاركة أكثرية الطوائف المسيحية المقيمة في السلطنة العثمانية تنصّ "بأنّ الطوائف ذاتها تفصل المسائل المتعلقة بالوقف دون أن يتدخل أحد في تدبير شؤون عقارات الطائفة". وبموجب هذه النصوص كان للرؤساء الروحيين حق تعيين المتولين على الوقف مهما كان نوعه^{٦٧}.

^{٦٦} جاء في الخط الهمايوني المذكور ما يلي: "من حيث تأكدت وتأيدت الان ايضا التأمينات التي صار الوعد والانعام بها من طرفي الاشرف الشاهاني التي تمنح جميع تبعة شاهانيتي من أي ملة ومذهب كانوا بدون استثناء امنية على اشخاصهم واموالهم وحفظ ناموسهم. بموجب خطي الهامايوني الذي قرىء في كلخانة وتنظيماتي الخيرية يصير استعمال الوسائط الفعالة لابرازها الى الفعل تماما وكذلك جميع الامتيازات والانعامات الروحانية التي اعطيت من طرف اجدادي العظام وصار منحها والانعام بها في هذه السنين الاخيرة لجميع المسيحيين وسائر الجماعات الذين ليسوا باسلام الموجودين في ممالك المحروسة الشاهانية تحت جناح مرحمتي السنية الملوكانية قد تقرر الان وابقيت... وجميع التعبيرات والالفاظ والتمييزات التي تدل على ان صنفا من تبعة سلطنتنا السنية ادنى درجة من صنف آخر من حيث المذهب او اللغة او الجنس فهذه يصير محوها وازالتها مؤبدا من التحريرات الديوانية. وكذلك اتخاذ كل تعريف او وصف يوجب شيئا او عارا او يثلم الناموس سواء كان بين عامة الناس او من طرف المأمورين يمنع قانونيا... وقد امسكنا عن اثبات صور كثير من الفرمانات والبرآت السلطانية المرسلة الى الطوائف المسيحية في الولايات العثمانية مجتزئين بايراد بعض التحريرات المؤذنة بتعميم ما كانت قد اختصت به اولا بطريركية الروم والارمن الكاثوليك في استنبول الى سائر الطوائف المسيحية وسبب هذا التخصيص ان الدولة العثمانية كانت تعتبر في بادىء الامر المسيحيين على اختلاف طوائفهم ملة واحدة ثم اعتبرتهم ملتين ارثوذكسية وكاثوليكية الى ان اعتبرت كلا من الطوائف الكاثوليكية ملة مستقلة". الخوري زياده... ص ٩٠.

^{٦٧} تمييز، ٣١-١-٥٨، المحامي، ٥٨، ص. ١٠٨، النشرة ٥٨، ص ٣٧٢.

سنة ١٨٥٨م، تمّ اعلان قانون الاراضي العثمانية، وتبعه سنة ١٨٥٩ اعلان نظام "الطابو" مشفوعا في ٢٩ شباط ١٨٦٠ بلائحة تعليمات الطابو. والفرمانان المبتتان سنة ١٨٦١ و ١٨٦٤ يوجبان التقيد بالعادات القديمة والاحوال المذهبية المرعية بين طوائف الجبل. ولم يعرف قانون الاراضي العثماني "الوقف" بل اكتفى بتحديد الاراضي الموقوفة بحسب نوعيتها والتصرف بها وحقوق الانتفاع والارتفاق منها وعليها. ولقد نصّت المادة ١٢٢ من قانون الاراضي العثماني بأنّ الاوقاف المربوطة هي "الاراضي التي تكون مربوطة لاحد الاديرة منذ القديم وكانت مربوطيتها مقيدة في الدفترخانه العامرة لا يجري تصرفها بالطابو ولا تباع ولا تشتري لكن ما كان من الاراضي جاريا التصرف به منذ القديم ثمّ أدخل أخيرا يد الرهبان بطريقة ما وحصل التصرف به بدون طابو يعامل كباقي الاراضي ويحصل تصرفه بالطابو كما كان سابقا"^{٦٨}.

انّ المادة المذكورة لم تعرف الاراضي المربوطة لاحد الاديرة على أنّها أوقاف، بل نصّت على عدم امكانية بيعها او اعطاء حق التصرف بها الى أحد. بموجب سند طابو لقاء بدل معيّن. فهي لا صلّ فيها بل تعرف منذ القديم أنّها تختصّ لكنيسة أو دير.

ولما قسّمت الاوقاف بالنسبة لادارتها والتولية عليها، الى اربعة أقسام: المضبوطة^{٦٩} والملحقة^{٧٠} والمستثناة^{٧١} والمربوطة، اعتبرت الأوقاف التابعة للكنائس

⁶⁸ "الدستور العثماني"، ترجمه الى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري،

المطبعة الادبية في بيروت ١٣٠١هـ. (١٨٨٣-١٨٨٤)، ص ٤١.

⁶⁹ وهي الاوقاف التي تديرها ادارة الاوقاف العامة.

والاديرة والمجالس والخلوات الدرزيّة من التكايا والمساجد والمدافن التي لا تتبع ادارتها دائرة الاوقاف الاسلامية والعثمانية أوقافا مربوطة. وهذه الاوقاف هي كالاوقاف المستثناة والملحقة يديرها، بشروط الواقف، متولّون أو وكلاء معيّنون من قبل المؤسسات الدينيّة المختصّة (...). وكانت تخضع للمحاكم الدينيّة والمذهبيّة المختصّة بكل طائفة^{٧٢}. "فانّ أرشيف الابرشيّات يظهر انّ المسيحيّين، اعتبارا من سنة ١٨٧٠، حصلوا على امتياز لادارة شؤون جماعاتهم خصوصا بعد صدور اصلاحات الخط الهمايوني سنة ١٨٥٦"^{٧٣}. يستخلص من معظم القوانين والفرمانات انّ الطوائف المسيحيّة كانت تتّبع تقاليد وعادات مرعيّة "جاءت نتيجة مبدأ تولّي رؤسائها على ادارة الشؤون الدينيّة وقسم كبير من الشؤون المدنيّة المتفرّعة عنها"^{٧٤}. انّ من الاوامر الواردة الى المتصرفيّة ما يشير الى رؤية

⁷⁰ وهي الاوقاف التي يتولّى أمر ادارتها متولّ خاص ولكن بنظارة مديرية الاوقاف. هذا هو النوع الذي أسسه كبار الدولة العثمانيّة وعهدوا بها الى اتباع يخصّصونهم مع الحفاظ على مراقبة نظارة الاوقاف.

⁷¹ وهي الاوقاف المستقلّة عن ادارة الاوقاف، والتي أسسها الفاتحون.

⁷² راجع: سعيد عبدالله، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفيّة جبل لبنان وسهل البقاع، ١٨٦١-١٩١٤، مقارنة في التاريخ الريفي استنادا الى وثائق أصليّة، بيروت ١٩٩٥، ص ٢١٩ و ٢٢٢.

⁷³ ترجمة شخصيّة لما ورد في محاضرة لسعاد سليم طبعت في كتاب:

Des relations entre musulmans et chrétiens dans le Bilad-al-Cham, à l'époque ottomane aux XVII-XIX siècles ; actes du colloque de mars 2004-USJ ; les waqfs chrétiens de Beyrouth au XIX siècle : conformité et convivialité, p. 311.

⁷⁴ "انّ القوانين التي اتينا على درسها مع ما كان يتبعها من التقاليدات والعادات المرعية عند الطائفة المارونية هي نتيجة مبدأ ولاية رؤسائها التي لم تكن مقصورة على المواد الدينيّة بل كانت تتجاوزها الى المسائل المتفرّعة عنها والى كلّ ما يتعلّق بأحوال الأشخاص كالأداب والزواج والوصاية والحجر

دعاوى وقف الطوائف المسيحية من قبل رؤسائها الروحيين، هذا ما نقرأه في أمر سام في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣١٠ (١٨٩٢ م) ورد فيه ما يلي: "تبين من التذكرة الواردة من الديوان الهمايوني ان من مقتضى القاعدة القديمة المتخذة والمرعية في جبل لبنان ان ترى دعاوى الوقف الحادثة بين المسلمين والمتاوله والدروز عند قضاة مذاهبهم والحادثة بين غير المسلمين عند رؤسائهم الروحيين وانه يلزم من ثم التقيّد بهذه القاعدة"^{٧٥}.

والارث والوصية والوقف وكانت علاوة على ذلك تتخطى الى الامور المدنية البحتة كما يثبت من مجموعة كتاب الناموس المتقادم العهد ومن كتاب المختصر عينه ومن رعايته الى وقت غير بعيد في الطائفة فانه لولا تلك الولاية لما كانت هذه الشريعة وتلك العادات وانما اساسها في استقلال لبنان واستقلال الطوائف فيه. بمعتقدهم وعاداتهم وما كان نظامه القديم أي نظام الاقطاعات التي كان يحكمها سيد كل مقاطعة مساو لغيره في السلطة الا ليزيد البطريك سلطانا ويجعله المرجع الاعلى لانباء طائفته في الروحانيات والزمنيات. وعندنا ان البطارقة حكموا اولا في الزمنيات، ما خلا الجرائم والجنايات، بدون تفويض السلطة التي كانت منقسمة ومتضعضة. ثم حكموا في الفترة الثانية بتفويض من السلطة بعد توحيدها وتعزيزها في يد الحاكم الفرد ثم امتنعوا ان يحكموا فيها لما شرعت السلطة تعين قضاة اخصاء للشؤون المدنية". الخوري يوسف زياده، القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني، جونه ١٩٢٩، ص ٦٩.

⁷⁵ نقلها عن السجل البطريكي الخوري يوسف زياده في كتابه: القضاء الماروني...، ص ٩٣.

لذلك عمد رؤساء الاديرة والمشرفون على الاوقاف الى شراء حق الطابو^{٧٦} بالاراضي الأميرية^{٧٧} مقابل دفع بدل تسجيلها وتسديد ضرائبها المتراكمة على الفلاحين مع ابقاء هؤلاء عاملين على الارض كعمال زراعيين وشركاء محاصصين ومرايعين حتى تنقضي ذرياتهم، أو مقابل ايوائهم وتقديم المأكل لهم. وكان همّ الفلاحين الاستمرار على قيد الحياة والحصول على أبسط وسائل العيش دون التطلّع الى زيادة استثماراتهم الزراعية والعقارية خوفا من ضرائبها المرتفعة، وتحمل أعباء سنوات القحط والجفاف، أو كساد مواسم العطاء.

بهذا وبغيره، كثرت الاوقاف في السلطنة وتعددت أسباب وقفها وشروط التصرف بها والاستفادة من منافعها ومستغلاتها. "وعدت الأوقاف مع طول الزمن من أعظم القربات حتى قالوا: "ان لم يمت عن وقف مات ميتة جاهلة". لذلك تبارى الواقفون في تخليد أسمائهم وأسماء عائلاتهم في أوقاف متنوعة الغاية كحماية

⁷⁶ "ويسمى أيضا طابو المزرعة، طابو موضع البيت، طابو الارض أو حق الطابو. وعند وفاة المتصرف بالارض الميرية وعدم وجود قريب له، من الممكن أن ينتقل اليه حق التصرف بهذه الارض، فان ارضه تفوض وتحال الى الاشخاص الذين يسمون اصحاب حق الطابو اذ يؤخذ عند تفويض الارض من المتصرف الجديد مبلغ محدد نقدا يطلق عليه اسم "المعجلة" ويسمى هذا المبلغ رسم الطابو". التشريع الضريبي عند العثمانيين، تأليف أحمد آق كوندوز، ترجمة عن التركية فاضل بيات، منشورات لجنة بلاد الشام، عمان ٢٠٠٤، ص ٧٧.

⁷⁷ أن قانون الاراضي العثماني اعتبر في المادة الرابعة، فقرة ٢ و ٣ أن أوقاف الاراضي الاميرية أوقاف غير صحيحة فعرف الاراضي بأنّها "الأراضي الاميرية التي أوقفها حضرة السلاطين العظام بالذات أو آخرون بالاذن السلطاني، وبما أن وقفية مثل هذه الأراضي هي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من الأراضي الأميرية مثل أعشارها ورسوماتها الأميرية لجهة ما من طرف السلطنة السنّية، فمثل هذه الاراضي الموقوفة حسبت من الأوقاف غير الصحيحة".

للملكية من الضياع والتفتت، وذلك بمنح الاموال والاملاك والاراضي للكنائس ودور العلم والعبادة ومدافن القرى. ولا تكاد تخلو وصية ارث مهما كان صاحبها بسيط الثروة والعقار من ذكر الحسنات والصدقات والعقارات الموقوفة للفوز ببعض الفرائض الدينية كالصلوات والقدايس السنوية والدائمة بدوام المعبد الديني الموقوفة عليه الاملاك والاموال^{٧٨}.

ولعلّ أهمّ مسألة أسهمت في انماء ملكية الاوقاف المسيحية للرهبانيات واتساعها، ولا سيما الاديرة بشكل خاص، هو ذلك العدد الوفير من القوى العاملة الرهبانية المجانية المتحققة بالدير مقابل طعامها وكسائها وتعليم ابنائها وتعلّمها أصول الدين ومبادئ القراءة والكتابة. حيث "كانت الاديرة وحدات اقتصادية تتعاطى الزراعة وانتاج الحرير والخمور وتربية الماشية كما تتعاطى كلّ أنواع الحرف كالتجارة والطباعة والتجليد وغيرها"^{٧٩}.

واعتبرت الطائفة المارونية من الطوائف المسيحية الشديدة المراس والبعيدة عن متناول الحكومة المركزية، فوضعت الباب العالي امام الامر الواقع، وحققت المساواة بينها وبين المسلمين، وامتنعت عن اداء ضريبة الاعناق. ثمّ استفادت الرهبانيات من قوانين الدولة العثمانية، المقررة باعفاء الاراضي الوقفية من بعض الضرائب، لتقيم الأبنية الحصينة والفسيحة للأديرة والكنائس التي تحوّلت مع الزمن

⁷⁸ راجع: سعيد، اشكال الملكية، ص. ٢٢٧.

⁷⁹ مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، بيروت ١٩٨١م، ص ١٠٧.

الى مراكز اقتصادية وثقافية وتعليمية، لعبت الدور الموجه لاقتصاد الجبل وسياسته الداخلية والخارجية آنذاك ولدولة لبنان الكبير فيما بعد^{٨٠}.

فبسبب نذر الفقر وحياة التقشف، أعفى الرهبان من دفع الجزية^{٨١}، أي خراج الاعناق، لكنهم كانوا يؤدّون هذه الجزية عن الشركاء في أراضي أوقافهم، ثم يعودون على كلّ منهم لاقتطاع قيمتها من مستحقّاته. وقد حصل الرهبان على بعض التخفيضات لصالح الشركاء. ولما فرضت اعمال السخرة لانجاز بعض المشاريع، أعفى الرهبان من هذه الاعمال ولكن كان عليهم ان يسدّدوا مقابل هذا الاعفاء، مبلغا ماليا يساعد الامراء في دفع نفقات المهندسين والبنّائين^{٨٢}. أمّا

⁸⁰ راجع: عبدالله سعيد، تطوّر الملكية العقارية، في جبل لبنان، ص ٢٣٨.

⁸¹ أعفى الرهبان من دفع الجزية ومن بعض الضرائب الاخرى. للاطلاع الموسّع على انواع الضرائب وما ألحق بها من بلص وسخرة واتاوات وغيرها، يمكن مراجعة مداخلة الدكتور جوزيف أبو نورا في المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، بعنوان: "الاعفاءات الضريبية للأوقاف الرهبانية والرهبان في عهد الامارة الشهابية (١٧٩٧-١٨٤٢)".

⁸² "تحجّج الرهبان بفقر حالهم وعجزهم عن دفع المبلغ المطلوب من الامير. اتفق الرؤساء العامون للرهبانيات المارونية الثلاث: البلدة والحلبية والانطونية، على أن ينفذ رهبانهم أعمال السخرة عوض أن يدفعوا بدلا ماليا ويساهموا شخصا في شق القناة كمثل غيرهم من الأناس العاديين. وعندما اقترحوا ذلك على الامير بشير وجد نفسه في موقف حرج واضطرّ الى اعفائهم من المال المطلوب ومن أعمال السخرة أيضا، حفاظا على كرامته الشخصية وحتى لا يقول الناس أن الامير بشير لم يقدر على ايصال الماء الى بيت الدين حتى شغل الرهبان. لقد كان الامير يعرف حق المعرفة بأن تكليف الرهبان بأعمال السخرة لم يكن مألوفا في مجتمع جبل لبنان ولم يلجأ أي من الامراء

ضريبة الميري فكان الرهبان يسدّدونها ولو أنّ الاوقاف استفادت احيانا من بعض التخفيضات أو الاعفاءات^{٨٣}. ولما كانت الاديرة معفاة من الضرائب فان اعدادا كبيرة من الفلاحين قد وهبتهم ملكياتهم الصغيرة قهرا من دفع الضرائب على أن تقوم الاديرة بايوائهم وتقديم المأكل لهم. كذلك اشترى القيّمون على الاديرة اراضي كثيرة بأسعار متهاودة من الذين عزموا على الهجرة وكانوا في أمسّ الحاجة لتكاليف الرحلة^{٨٤}.

أسلافه الى ذلك. ولكن اذا كان الرهبان معفيين من أعمال السخرة فإنهم لم يسلموا من دفع الاتاوات والبلص". مداخلة الدكتور جوزيف أبو نھرا المذكورة اعلاه.

⁸³ "بدأت هذه الاعفاءات بالظهور منذ أواخر القرن السابع عشر، وتزايدت في عهد الامير يوسف شهاب (١٧٣٦-١٧٨٨)، وهو أول أمير ماروني حكم جبل لبنان بعد تنصّر الأمراء الشهابيين. اذا ما تواجدت هذه الاعفاءات قبلا فبنسبة ضئيلة وبشكل غير مطلق. لقد كانت تشكّل استثناء وليس قاعدة، اذا انها كانت ظرفية وتأثرت بعوامل شخصيّة الطابع، ولم تكن ملازمة للصفة الدينيّة العائدة الى كونها أوقاف مسيحية.

انّ الاعفاءات الضرائبيّة لمصلحة الرهبان والاقواق الديريّة برزت بنوع خاص في القرن الثامن عشر، في مرحلة شهدت زيادة في عبء الضرائب المتكررة والاتاوات المرتفعة والبلص الجائر. تعتبر الامتيازات التي حصل عليها الرهبان في تلك المرحلة بمثابة برهان على مكانتهم الاجتماعية وعلى قدرتهم في التصديّ لظلم الحكّام واستبدادهم. لم يلجأ الرهبان الى نصوص قانونيّة تخوّلهم الافادة من هذه الامتيازات بل وظّفوا صداقاتهم مع الطبقة الحاكمة واستفادوا من الاحترام والتقدير اللذين كان يكتنهما لهم الجميع: فلاّحون وأعيان وحكّام". راجع مداخلة الدكتور جوزيف أبو نھرا المذكورة اعلاه.

⁸⁴ راجع: ضاهر، الجذور، ص ١٠٨.

من ناحية أخرى، لا ننسى أنّ عمليات اكتساب الملكية بوضع اليد^{٨٥} كان لها دورها الكبير في كسب الأديار أراضي كثيرة، "نالت شرعيّتها القانونيّة بالاعراف والعادات المتوارثة منذ بدأت القبائل والعائلات المقاطعيّة تفد الى سواحل بلاد الشام وتستعمر الاراضي وتحمي الموات منها وتدفع ميرتها وخراجها وأعشارها ورسومات أشجارها وقسوماتها"^{٨٦}. "وهكذا اكتسبت ملكيّات الاديرة شرعيّتها القانونيّة بوضع اليد على أوّل عمل مساحي جرى في جبل لبنان والبقاع، أو لمجرّد الافصاح عنها شفويا لدى الجهات المختصة آنذاك بتزكية وجهاء البلدة أو مختارها وشيخ صلحها"^{٨٧}.

لقد تمتّع الموارنة مدّة طويلة بالاستقلال جنبا الى جنب مع مواطنيهم الدروز في ظلّ أمراء لبنان المعنّيين والشهابيين، واعترف لهم سنة ١٨٦١ بالاستقلال الذاتي وضمنت الدول الاوروبية هذا الاستقلال. إنّ أرشيف الاسقفيّات يثبت امتياز الكنائس في ادارة شؤونها بنفسها.

ونشأ الوقف المسيحي، في أكثرية القرى المتنيّة بتشجيع من الامراء اللمعيّين حيث لعبوا دورا كبيرا في بناء الكنائس والأديرة بهدف تشجيع الفلاحين

^{٨٥} "ترتبط عملية وضع اليد على الاراضي الصالحة للزراعة باستعمارها من أوّل العاملين على حراستها وزراعتها حبوبا أو تشجيرها فاكهة وتوتا وصنوبرا وحورا وصفصافا. وكانت حراثة الارض المتكرّرة وتوارثها-أبا عن جد- تعطي المتصرّف بها شرعيّة الملكيّة الخاصّة لمجرّد مرور عشر سنوات في الاراضي الاميريّة، أو بما يعرف باسم "مشدّ المسكة". أو طالما يستعمرها ويستمرّ بزراعتها والاعتناء بأشجارها في الاراضي الخراجيّة في جبل لبنان لتصبح ملكه بعرف وعادات أهل القرية والجوار". سعيد، تطوّر الملكيّة، ص ١٨٥.

^{٨٦} المرجع نفسه.

^{٨٧} المرجع نفسه، ص ١٨٦.

المسيحيين على الانتقال الى مقاطعة التزامهم، للعمل في اراضيهم وانقاذها من
البوار، ولتأمين دفع الضرائب الزراعيّة وتأمين فائض الربع الضروري لرفاهيتهم.
وكان لبعض الامراء الفضل الاكبر في تنمية الاوقاف، لا بل وفي تأسيس قسم
كبير منها. وحدها وقفية الامير يوسف مراد ابي اللمع شكّلت آلاف الامتار من
العقارات والابنية الموزعة بين البوشرية وبيت مري والمكلس والمنصورية وسن
الفيل وظهر الحصين^{٨٨}.

وشكّلت الاديرة المارونية وحدها للرهبان والراهبات عام ١٨٨٠ العدد
الاكبر من الاديوار المسيحية في جبل لبنان، فوصل عددها الى ٨٨ ديرا^{٨٩}.
"ولغياب الاحصاءات الرسميّة وضياح المصادر الموثوقة، يعطي احصاء سالنامة جبل
لبنان لعام ١٨٨٨، صورة واضحة عن حجم الاوقاف المربوطة في الجبل حيث
بلغت ١٠٥٥ وفقا منها ٧٦٤ كنيسة و ١٤٠ ديرا و ١٥١ خلوة^{٩٠}. وهذا دليل
على نموّ الاوقاف وتكاثرها في البقاع والمتصرفية بشكل مطّرد.

ولأنّ الاوقاف المسيحية كانت منظّمة، وكانت أديرتها ورهبانها يتمتعون
باستقلاليّة وأمان اجتماعي وأراضيهم غنيّة ومنتجة وتمتّع باحترام المتنفّذين
وادارة السلطة الحاكمة في متصرفية جبل لبنان والبقاع، وهبها الفلاحون أراضيهم
تحرّبا من ضرائبها الباهظة وطلبا للحماية والالتجاء من ظلم بقايا المقاطعين

^{٨٨} راجع نصّ الوقفية ومحتويات الوقف وحدوده في كتاب الاب انطوان ضو، تاريخ الامراء

اللمعيين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٧٧-٢٩٣.

^{٨٩} نقلا عن قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ٢٥.

^{٩٠} سالمانة متصرفية جبل لبنان سنة ١٣٠٦ هـ، ص ٨٧-٩٢.

وكبار المالكين وجباة المتصرفية وسيئات النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد آنذاك، أو من تقلبات الطبيعة وقساوتها في أحيان كثيرة.

"ولان المجتمعات، ما قبل الرأسمالية، كانت مجتمعات الاقتصاد الزراعي، وعلى انتاج الارض تتوقف عملية تغذية موارد الدولة ومصارفاتها المدنية والعسكرية، اكتسبت الارض قيمة بمقدار ما استهلكته من جهد وكدح وقوة عمل بشرية وحيوانية. فمن يقوم بزراعة حقل ما وغرسه بالاشجار وتحويله الى بستان ينتج ويسدّد ماله المرتّب لخزينة الدولة يصبح مالكا لهذا الحق بعرف الدولة والاهالي"⁹¹. لقد كان الفلاح المسيحي يحاول أن يمّني نفسه بنهاية مطمئنة تضمن آخرته وتقيه شرّ العوز والفقر مقابل بقائه شريكا في الارض التي يقفها للدير، وهذا الاخير كان يأخذ على عاتقه تسديد الميري وتقديم العناية والطعام له في حال العوز، والقداديس عن نفس الواقف عند وفاته وبعدها.

هذا وجاء التوسّع الهائل في المجال الزراعي واستصلاح الاراضي نتيجة ازدياد اليد العاملة الرهبانية المجانية بحيث باتت الرهبانيات من أكبر منتجي الحرير، ان لم نقل اكبرهم على الاطلاق، والمنتج الاساسي لسلع زراعية عدّة كالخمر والفاكهة والعنب. يضاف الى ذلك أن الرهبانيات امتلكت قطعانا كبيرة من الماشية.

وكان لنظام الفقر والتقشّف، وهما ظاهران في الحياة العملية، مع الاكثار من الصلوات النهارية والليلية المنتظمة، أثر هام في توطيد الثقة بالرهبان وكسب الاخيرين احترام الناس وتبعيتهم والقربى المشاركة في الصلوات النهارية والمسائية، خصوصا في الاوساط الكادحة، الشديدة التعلّق بايمانها ومعتقداتها الدينية

⁹¹ Louis CADRON, Le régime de la Propriété, p. 110.

وتقليدها، المكبرة أصحاب المثل الاخلاقية الدينية والساعية الى تقليدها في ما استطاعت من الممارسات. لذلك التفّ الفلاحون وأبناء المحيط حول أديرتهم وقدّموا لها كلّ عون، لا بل تسابقوا الى كسب مودّة الرهبان وراموا بادخال أبنائهم الى سلك الرهبنة مقدّمين لهم حصّة من ملكيّاتهم ولو قليلة، مساهمة منهم في معيشتهم، خصوصا خلال فترة الاختبار.

وبفضل هذا النظام من الوقف، اكتسبت البطريكيّات وكراسي الاساقفة والكنائس والاديرة الكثيرة في جبل لبنان املاكا ضخمة تبلغ مساحتها قرابة سدس الاراضي المفلوحة والصالحة للزراعة^{٩٢}. ومن الملفت للنظر أنّ تقديرات مساحة الاراضي الموقوفة في المتصرفيّة سجّلت، مع بداية الحرب العالمية الاولى، حوالي ١٦،٢٥% من مساحة الاراضي الزراعيّة والمشجّرة. وهي تعادل تقريبا السدس العائد للكنيسة المارونية في ذلك الوقت. في حين لم تقدّر الاملاك المبنية والمسقفات كالكنائس والاديرة والمدارس والجوامع والخلوات لأنّها كانت معفاة من الضرائب آنذاك.

من هنا كانت الرهبانيات، وخاصة المارونية منها في جبل لبنان، تضاهي المقاطعيين السابقين ثروة وغنى، لا بل وتنازعهم السلطة في أماكن كثيرة منه. وبدأ دورها السياسي ينمو ويتعزّز على غرار هؤلاء نتيجة لتملّكها مساحات عقارية وزراعية واسعة وضخمة، شكّلت مصدرا اقتصاديا هاما في حياة الارياف. يضاف اليها ذلك العديد المتفرّغ من رجال الدين المتعلمين والمثقفين والمرشدين السياسيين والروحانيين والاجتماعيين، والخبراء في الاقتصاد، والاطباء، والعمّال، والفلاحين، والنجارين والحدّادين والاسكافيّين والحياطين والبنّائين

⁹² قسطنطين، ص ١٥٥.

والتجّار والمرايين وغيرهم... حتى بلغ عددهم عام ١٨٨٠، حوالى ١٣٦٦ راهبا توزّعوا على مئة دير، و ٣٠٠ راهبة توزّعن على ٢٢ ديرا، واستأثر رجال الدين الموارد بالغالبية العظمى من هذا الجيش، حيث قدّر عددهم للعام نفسه ب ١٠٥٤ راهبا و ٢٧٨ راهبة، ليرتفع هذا العدد بعد عام ١٩٠٠ الى ١٦٩٠ راهبا و ٤٠٠ راهبة موزّعين على مختلف أبرشيات جبل لبنان وولايتي بيروت وسورية^{٩٣}.

ولقد أسهم بعض الامراء الشهابيين واللمعيين في انتقال املاك واسعة من الاراضي الاميريّة والاراضي المشاع الى الرهبانيات لقاء ضرائب زهيدة جدا، وانتقالها احيانا كثيرة بشكل هبات، قبل ان تغدو جميع تلك الاراضي معفاة من بعض أنواع الضرائب، وتضمّنت المادة ١٨، البند الرابع من نظام تحرير المسقّفات العمومي الصادر سنة ١٩١٠، على ما يلي: "جميع المعابد المختصّة بالاديان المختلفة المعروفة لدى الحكومة تعفى مع المتمّمات التي بداخلها من الضريبة ما لم تغلّ ايرادا أما اذا كانت مستأجرة أو مؤجّرة أي اذا غلّت ايرادا يسقط استثناءؤها وتصير تابعة للضريبة".

^{٩٣} قسطنطين، ص ١٥٥.

– الاملاك الكنسيّة ليست كلّها أوقافا بكلّ معنى الكلمة

لم تكن كلّ ملكيّات الكنيسة ومؤسّساتها أوقافا بكلّ معنى الكلمة على الرغم من تسميتها، كما أنّ الرهبانيات لم تكتف بالاوقاف، مع أنّ الاراضي الموقوفة أو الوقف كانت في أساس ملكيّتها العقاريّة الكبيرة في جبل لبنان بنوع خاص. ففي الشوف مثلا، لم تكتف الرهبانيات بتملّك الاديار، إنّما أحدث وجودها فيه وعملها في الارض وتضامن أديارها، عاملا "تراكميا"^{٩٤} سرعان ما ظهرت نتائجه التوسعيّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع ان أملاك الكنيسة المارونيّة وسائر الكنائس الشرقيّة وأشخاصها القانونيين ليست كلّها وقفا بالمعنى الصحيح للكلمة، وهذا ما يوضحه تقرير من المطران غريغوريوس حجّار، مرفوع منه الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ١٩ اب سنة ١٩٣٣ يشير الى استعمال كلمة وقف لكلّ ممتلكات الكنيسة في حيفا، في حين أنّ التسمية تطلق عشوائيا، ولا تنطبق شروط الوقف على كلّ هذه الممتلكات^{٩٥}.

^{٩٤} راجع: جان شرف، الايديولوجيا المجتمعيّة، مدخل الى تاريخ لبنان الاجتماعي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦، ص ٣٩٢-٣٩٤. سيشار الى هذا المرجع عند وروده: شرف، الايديولوجيا.

^{٩٥} Nous avons à Caïfa des terrains et des immeubles qui appartiennent à nos églises et à nos oeuvres catholiques et diocésains; ces propriétés que l'on appelle vulgairement en arabe "wakf" ne le sont pas au sens strict du mot, c'est-à-dire, qu'ils n'ont pas réuni, au moment de leur acquisition, toutes les conditions requises devant la loi, telles: que d'être faites devant le Cadi, etc...

من كتاب: اعلام بوفاة المثلث الرحمة المطران غريغوريوس حجّار، حيفا ١٩٤١، ص ١٣-١٤.

وجاء قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز اللبنانية، صادر بتاريخ ١٨-٢-١٩٩٩،
ليؤكد على هذا الواقع فأورد في متنه ما يلي:

"أنّ ما يسمّى، عادة واصطلاحاً، وقفاً وهو تابع لكنيسة أو دير أو رهبنة،
هو الوقف بمعناه الواسع وليست له خصائص الوقف الذي يشكل شخصاً معنوياً،
بل هو تسمية لاموال الكنائس والرهبانات والمؤسسات الخيرية التابعة لها. وان
العقارات المسماة وقفاً والعائدة لهذه الكنائس والرهبانات والمؤسسات هي
عقارات جارية على ملكية هذه الكنائس والرهبانات والمؤسسات التي تتمتع هي
بالشخصية المعنوية ولها حق تملك العقارات ملكية خاصة، ولها حق التصرف بها
بالبيع".

خلاصة، نجد أنّ الابريشيات والرهبانيات تملك أراضيها بطرائق عدّة^{٩٦}،
منها:

١- بالتنازل والتسليم: فكانوا يتسلمون عقاراً تسليماً تاماً يتصرفون فيه وفي
أرزاقه حسب مرادهم وذمتهم...، أو لمجد الله والذكر الصالح وخير الرهبنة
ونفع القريب.

"وفي سنة ١٦٨٢ أنشأ الشيخ سلهب الحاقلاني دير السيدة بلويزه في خراج
زوق مصبح وجعله لسكنى الرهبان العباد ثم ترهب فيه ولده القس
اغناطيوس. وتسلم الدير ثم تسلمه الرهبان الحلبيون اللبنانيون سنة ١٧٠٧
ونحصر عند القسمة الرهبان الحلبيين"^{٩٧}.

^{٩٦} راجع بهذا الصدد، شرف، الايديولوجيا، ص ٢٩٠-٢٩٣.

^{٩٧} المطران يوسف الدبس، تاريخ سورية الدنيوي والديني، المجلد ٧، ص ٣٠٧.

"وفي سنة ١٧١٢ أنشأ بعض أناس أتقياء دير مار الياس الرأس في جانب عينطورا ثم سَلَّم الى الرهبان اللبنانيين سنة ١٧٣٦، وخصّه السمعاني بسكنى الراهبات سنة ١٧٣٧ اثر الجمع اللبناني كما هو ظاهر من تقريره للبابا اكليمنضوس الثاني عشر^{٩٨} .

"فالحاج سقر سعد "قد سَلَّم" في العام ١٧٠٦ ، دير مار يوحنا رشميا الى الرهبان الحلبيين تسليما تاما يتصرفوا فيه وفي أرزاقه حسب مرادهم وذمتهم...". وكان سعد قد بنى الدير في العام ١٦٥٦، وأوكله في العام ١٦٨٤، الى ابراهيم الغزيري الذي سيم كاهنا وترأس على الدير حتى العام ١٦٩٦. فاجتهد في عماره. وبعد سفره الى رومية "تنازل" عن الدير "بخاطره" وسلمه الى الرهبانية^{٩٩}. "في سنة ١٦٩١ جدد بناء دير القديسة مورا في اهدن بعد أن خرب، فانّ أبا ميخائيل انطونيوس من أصنون ترهب فعملنا له هذا الدير ثم أعطى الدويهي هذا الدير للرهبان الحلبيين عند تأسيسهم الرهبانية فزادوا في بنائه"^{١٠٠}.

"وفي العام ١٧٦٠، سَلَّم المطران جبرائيل عوّاد الحصري الرهبانية الانطونية دير مار بطرس وبولس المكنى بالقطين في جزين، وجميع أملاكه وأرزاقه في مزرعة قطين والزيتونية من عامر ودائر وجميع متخلفاتنا من بدل وأمتعة كنائسية وغيرها، تسليما شرعيا بخاطرنا ورضانا"^{١٠١}...

⁹⁸ الدبس، المجلد ٨، ص ١٢٣.

⁹⁹ لويس بليبل، تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، المجلد الاول، ص ٤٩-٥٠.

¹⁰⁰ الدبس، المجلد ٧، ص ٣٠٧-٣٠٨.

¹⁰¹ البعبداتي، القس عمانوئيل، تاريخ الرهبانية الانطونية، ص ٣٢٤-٣٤٠.

"وفي العام ١٧٦٤، سلّم بيت بو ياغي عموما الى الرهبان الانطونيانيين
"تسليما شرعيا ممضيا بخاطرنا ورضانا" الدير المبني جديدا على اسم القديس
ماري انطونيوس العظيم المعروف في رويسة مزرعتنا الشرفة من نواحي بعدا
في الغرب، تابعة بيروت المحروسة، مع ما له من املاك توت وكرم وتين
وسليخ ومشاع وعمار وأثاث، وذلك لمجد الله والذكر الصالح وخير الرهبنة
ونفع القريب"^{١٠٢}.

"وفي سنة ١٧٦٢ تمّ تبادل الاملاك بين المطران الحاج بطرس وبين الرهبانية
الانطونية. فالمطران كان يملك قطعة ارض في انطلياس بادل بها مع الرهبانية
الانطونية في ظهر الحصين من اجل تشييد دير يسكن فيه. فبعد أن تمّ الاتفاق
بين الفريقين (...) شيد المطران قسما من الدير ثمّ طلب في اواخر سنة
١٧٦٧ الى الرهبانية الانطونية أن تتسلّمه، فأكملت البناء واشترت لها
املاكا"^{١٠٣}.

"وفي سنة ١٧٥٠ سلّم المطران يواصف البسكنتاوي دير مار سمعان في عين
القبو الى الرهبانية الانطونية بموجب صكّ موقع منه"^{١٠٤}.
٢ - بالهبة والوصية والوقفية:

¹⁰² المرجع نفسه، ص ٣٥٦-٣٥٧. وفي محفوظات الدير صورة حجة تسليم الدير.

¹⁰³ الاب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللعيّين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٥٨.

¹⁰⁴ البعبداتي الاباتي عمانوئيل، تاريخ الرهبانية الانطونية، بيروت ١٨٩٦، ص ٣٤٩.

غالبا ما كانت الملكيات تقدّم بالهبة غير المشروطة صراحة، إلا أنّ هذه الهبات كانت تركز على خلفيّة معتقد ثابت عفوا بدوام الملكيّة وبتسليمها الى من سيؤبّد دوامها نظرا لطبيعة حياته وحالته. مع ذلك فإنّ الاوقاف بلفظ معناها كانت ايضا عادة مألوفة راسخة، تنسحب بالاكثّر على العقارات التي تؤمّن عيش القاطنين في الاديار والمنطلقين للعمل في أملاكها، كما درج الموارنة على الايصاء بنقل أملاك لهم لقاء اسعافات روحية بعد مماتهم، فكانوا يستبدلون الخيرات الارضية الفانية بخيرات سماوية باقية.

"(...) ومنها دير مار الياس النبي في غزير، بنى هناك الشيخ طريه بن حبيش كنيسة على اسم ايليا النبي في أسفل غزير، ووقف لها بعض العقار، ثمّ بنى حذاء الكنيسة بعض مساكن فصارت ديرا، وكان ذلك نحو سنة ١٦٦٥. وقال الدويهي في تاريخ سنة ١٦٨٣ رام المشائخ الحبشية أن يبيعوا للرهبان الكبوشيين كنيسة مار الياس التي بنوها في أسفل غزير فمنعناهم عن ذلك، ولكن سمحنا لهم بأن يقيموا بها خمسا وعشرين سنة" ١٠٥ "ثمّ سلّموه الى رهبان مار اشعيا أي الى القس سليمان رئيس رهبان مار اشعيا بموجب صك مؤرخ سنة ١٧١٢ وصادق عليه من البطريرك يعقوب عواد" ١٠٦.

"ووهبهم (لرهبان اللبنانيين) الشيخ شاهين موسى الحاقلاقي دير مار يوسف البرج سنة ١٧٤٦ بموجب صك أثبتته مؤلف النبذة التاريخية في المقاطعة الكسروانية" ١٠٧.

¹⁰⁵ الدبس، المجلد ٧، ص ٣٠٦-٣٠٧.

¹⁰⁶ الدبس، المجلد ٨، ص ١٢٤.

¹⁰⁷ الدبس، المجلد ٨، ص ١٢٣.

"وقف بعض الامراء اللمعيين عليهم (الرهبان) سنة ١٨٣٠ بعض العقار
وشرط عليهم اقامة مدرسة وقسوس بها يخدمون موارنة هذه القرية (العبادية)
ويعلمون اولادهم" ^{١٠٨}.

"انطوش قب الياس أنشأه القس توما مدلج الرئيس العام في قطعة ارض وهبه
اياها الامير سيد احمد شهاب" ^{١٠٩}.

"انطوش شمالان بنى الامير حيدر الشهابي كنيسة هناك اولا ثم وقف عليها
عودتين لمعاش الكاهن الذي يخدمها، ثم وقفت امرأته اكثر املاكها على
الرهبان" ^{١١٠}.

"انطوش بجنس كان انشاؤه سنة ١٨٥٢ في ارض وقفها رجل مستحبس
اسمه يعقوب من القرية المذكورة شارطا أن يبني الرهبان فيها انطوشا. وأن
يقوموا بأوده ما دام حيا، فقبل القس فيلبوس الحاج بطرس الرئيس العام
شرطه وأقام على اتمام ذلك القس يوسف البعبداتي" ^{١١١}.

"في سنة ١٨٣١ وقفت ارملة الشيخ بشارة جفال الخازن وشقيقته دارهما في
زوق مكايل واملاكهما وكل ما يتعلق بهما على دير بني هناك وقبل البطريك
يوسف حبيش ووقفهما وكرس ارضهما ديرا على اسم سيدة البشارة،

¹⁰⁸ الدبس، المجلد ٨، ص ٢٩١.

¹⁰⁹ الدبس، ص ٢٩٣.

¹¹⁰ الدبس، ص ٢٩٤.

¹¹¹ المرجع نفسه.

وفوض البطريرك بالولاية على هذا الدير الى المطران يوسف الخازن مطران دمشق وجعله مسكنا لراهبات يستسرن بقانون راهبات الزيارة^{١١٢}.
"الامير عبدالله ابي اللمع وهب ايضا الرهبان الكبّوشيين دير مار بطرس في صليما"^{١١٣}.

"وجه تحريره هو أن وقفنا الى ديرنا مار اشعيا الموارنة عن عزيزنا قس ابراهيم عون ريس عام وعزازنا الانطونيانيين الموضع المعروف فوق جبانة النصارى في زحله، وأمرناهم يعمروا كنيسة وانطوش تابع ديرنا المذكور لأجل نظام رهبانهم الى زحله والبقاع ولكي يلفوا اليه، وقد وقفنا الموضع بخاطرنا وتماام رضانا وقفا موبدا وحبسا مخلدا. قد أشرطنا على عزازنا الرهبان أن اذا طلبوا منا مواضع في أرضنا حتى ينصبوا كرم أو توت أو تزرع نعطيهم ولا نعز عنهم، ونعاملهم في الميرة حسب مسطرة زحله لهم علينا الحماية وكتبنا بيدهم هذه الحجة لأجل البيان والاحتياج اليه صار الموضع المعين أعلاه ملكهم الى ديرنا ورهباننا ما أحد له معهم مقارش ولا معارضة. في اول نيسان سنة ١٧٧٠ هـ.

قابله على نفسه - بشير ابي اللمع"^{١١٤}.

٣ - بالشراء والشرابة^{١١٥}:

¹¹² الدبس، ص ٢٩٦.

¹¹³ الاب انطوان ضو، تاريخ الامراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٥٢.

¹¹⁴ المرجع نفسه ص ٢٥٩-٢٦٠.

ان اكبر الاملاك حجما واتساعا، حصلت عليها الاديرة بواسطة المشاركة او بالشراء النقدي في ظروف تاريخية كانت اسعار الارض فيها متدنية جدا بحيث كان الشراء اقرب ما يكون الى شبه الهبات وشبه الوقفيات المألوفة.

"دير مار يوسف بحرصاف أخذ في انشائه القس فيليبيوس الحاج بطرس من بكفيا سنة ١٨٥١ ، لكنه بقي حقيرا الى أن ترأس عليه القس لويس الحاج بطرس ثم صار مدبرا في رهبانيته فأفرغ جهده بتوسيع بناء هذا الدير وتأسيسه وشراء عقارات له، وبنى فيه كنيسة ظريفة واستعان على ذلك ببعض الاحسانات (...). دير مار سرقيس بكفردلاقس هو دير صغير على مقربة من زغرتا اهتم بانشائه في هذا القرن (التاسع عشر) القس انطون الحلبي، فانه شري عقارات باسم هذا الدير وسلمها الى القس تيموتاوس الاهدني فاخذ في بناء بعض قلالي ثم بنى القس انطونيوس الاجبعي الكنيسة^{١١٦}.

"انطوش اسكلة طرابلس بني سنة ١٨٥٥ بأمر البطريرك بولس مسعد للقس بطرس الغزيري الرئيس العام الذي اشترى هناك دارا وارضا، واهتم الرهبان ببناء كنيسة ومساكن فيها واقام بعض قسوسهم يخدمون المواردنة هناك الى الان. انطوش بسكنتا أنشئ سنة ١٨٥٧ باهتمام القس سلوانس البسكنتاوي وأذن الرئيس العام والمديرين فبنى فيها بعض قلالي وشري بعض

^{١١٥} راجع بهذا الصدد: كرم الاب مارون، قصّة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت

١٩٧٢، ص ٩٧-١١٣.

^{١١٦} الدبس، ص ٢٩٢-٢٩٣.

العقار، وابتدأ في بناء الكنيسة وعاجله الموت فأكملها بعده القس بطرس كرم البسكنتاوي^{١١٧}.

"فبعد تسلم دير مار يوحنا رشميا، اعتنى الرئيس العام باصلاحه، وأعدّه لسكنى الرهبان من دير مار ليشع في بشري. واشترى له أملاكاً بقيمة ١٣٥٧٦ قرشاً. ثم ألحق به في العام ١٧٠٩، دير مار انطونيوس سير، شمالي رشميا. وبعدها في العام ١٧٣٠، اشترت الرهبانية قطعة أرض في مزرعة بير سنين بمحلة القنطاري، ومنها انتقل الرهبان بشراكة الشلش الى أملاك الأمراء الشهابيين: ففي العام ١٧٤٠، أعطى الامير منصور قولاً الى الرهبان أنهم ينصبوا وينقبوا رزقنا الذي في بير سنين حتى العام ١٧٥٢. وبعدها نأخذ منهم ميرة المطرح كل سنة اثني عشر قرشاً من سنة ١٧٥٢ الى سنة ١٧٦٠. وبعد الثمان سنوات الذي صار عليهم الاتفاق، نخرج عليهم المطرح ونبقى نتفق نحن واياهم. وتنفيذ هذا الاتفاق كثرت اشغال الرهبان. ووجد الاب العام أن الانتقال من رشميا الى بير سنين مضيعة للوقت نظراً لبعده المسافة. لذلك، قرّر انشاء دير في بير سنين على اسم القديس مارون لاقامة الرهبان. فساعد هذا الاجراء على نجاح العمل. فجدد الاتفاق في العام ١٧٥٧، على أساس الشروط الآتية:

- ١ - أعطى الامير منصور قولاً الى الرهبان أن "مزرعتنا في بير سنين وكل ما يعرف به في قاطع مجد المعوش وأرض القنطاري التي كانت في

¹¹⁷ الدبس، ص ٢٩٥.

يدهم سابقا من أرض سليخ، وكل المطرح الذي ينصبونه لنا مرفوعة الميري عنهم والارض التي يزرعوها تحت الميري المعتاد".

٢- "وشرطنا لهم أن مهما ينصبوا من المشاتل النصف متروك والنصف الثاني ندفع لهم ثمنه بسعر الحاضر".

٣- "مرفوعة عنهم وعن شركات القز حوالهم لنا اذا جابوا شركا".

٤- واذا عمروا بيوت القز الى الشركا نخط معهم ثلاث أرباع وعليهم الربع. وكذلك، بالنسبة الى الموية وزيادة "عمار البركة والقنا". واذا "صار خربان على القنا أم البركة... علينا ثلاث ارباع وعليهم الربع".

٥- عليهم أن "يعملوا حق عمل. ويوم الذي يقصروا في العمل ونريد نطيلهم، نتمن لهم حق ربعهم ونعطهم ثمنه"، ونرفع لهم كلفة "الموي" تلتماية قرش "وعلى ثلاث قسوط كما أخذنا منهم".

٦- "ومهما دخل من الزريعة لنا النصف ولهم النصف. وكذلك بالنسبة الى المشاتل وعمار حارات القز". واذا استقنوا معزة على كياسهم مرفوع العداد عنهم".

"(...) ونجاح الرهبان في استصلاح الاراضي واستثمار اراضي الامير منصور دفع بالاميرة خدوج شهاب الى عقد مشاركة جديدة مع الدير في العام ١٧٦٤. وتبعها الاميران فارس وأسعد شهاب في العام ١٧٨٣، وحيدر شهاب في العامين ١٨١٠ و ١٨١١. وجميع هذه الاملاك موضعها في وادي الست ويبر سنين وراس المعلقة والمعوش والقنطاري. ثم اشترى الرهبان

النصف الآخر من هذه الاملاك مع عمار الأمراء من مداخيل الاملاك عينها
واجمال ثمن أملاك الدير ١٧٨٥٥٥ قرشا نقلا عن صكوكه^{١١٨}.

"وجه تحريره أنه بتاريخه حضرت لدى شهوده سعادة الست بدر السما
حسن أرملة المرحوم الأمير علي منصور قيديه من قرية برمانا من الطائفة
المارونية وأقرت اقرارا صحيحا شرعيا وهي بحالة تعتبر شرعا بأنها باعت من
فقرا دير مار اشعيا المعروف لطائفة المارونية الكائن بقرب قرية برمانا بواسطة
ريس الدير المرقوم الأب يعقوب البعبداتي وهو ريس الدير المشار اليه اشترى
من سعادتها بمال فقرا الدير المحرر جميع القطع الأرض الآتي بيانها الكائنة بخراج
جورة البلوط بالمكان المسمى عرنته المتصلة للبايعه المسطرة بالشرا الشرعي من
حياة المرحوم ابن عمها الأمير علي المسطور بموجب صك مؤرخ في ١٥
شعبان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ آذار سنة ١٨٥٨ الواقعة كلها من أصل نومرة
١٢٨٠...١٢٠٠ خاص المبيع المحرر قيراط ١٨...١٢٠٠٠ فالقطعة الا من شي عطل
يحدّها من جهاتها الأربع وقف الدير المذكور، والقطعة الثانية سليخ وزيتون
وخرنوب، يحدّها من جهاتها الاربع وقف مار اشعيا المسطر (...). تمت حدود
هذا المبيع بطرقه وطرائقه ومضافاته ومشمولاته وما يعرف به ويعزى اليه
شرعا بثمن قدره عن هذا المبيع خمسة آلاف وثمانماية غرش قد قبض من يد
حضرة الرئيس المرقوم (...). ثم قد صار هذا المبيع ملكا لفقرا الدير المشار اليه

¹¹⁸ شرف، الايديولوجيا، ص ٣٩٢-٣٩٤، استشهادا ببليل، تاريخ المجلد الاول، ص ٢١٢-

٢١٤، و٢٧١-٢٧٢.

يتصرفوا فيه كيف شاءوا وبياناً للواقع. حرر هذا الصك تحريراً ١٠ تشرين
ثاني سنة ١٨٨٩. المقر بما فيه

بدر السما حسن - أرملة الأمير علي منصور قيدييه - برمانا^{١١٩}.

"هو أن بعنا الى أعزازنا رهبان مار اشعيا نصف البستان الفواكه الذي لنا في
زحله فوق جسر الكرك ماء وهواء مبلغ قدره مائة وخمسين قرش في تتمين
عزيزنا أبو حسن شرف الدين. قبضنا منهم ثمن المذكور دفعة واحدة
(...) "^{١٢٠}.

٤- بالاستتجار او التطويب، وهذا يقع على ارض محلولة لا مالك لها،
تطوبها الدولة على اسم من يتقدم اليها، مقابل دفع مالها الاميري وضريبة
الاعشار التي تعادل ٦،٦ بالمئة من تخمين الانتاج.

٥- بمشاركة الشلش والمساواة. فمشاركة الشلش ان يسلم المالك عقارا بائرا
الى الشريك فينقبه ويغرسه توتا-عادة- على نفقته الخاصة. وبعد مضي ثماني
الى عشر سنوات يصبح الشريك مالكا وفقا للتعاقد ويطلق عليه اسم شريك
مربع."

¹¹⁹ الاب انطوان ضو، تاريخ الامراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٥٣-٢٥٤.

¹²⁰ المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

"اما في شراكة المساقاة فليس للشريك في العقار ملك ولا شبه ملك، بل له نصف الانتاج الزراعي بدل اتعابه في قيام الارض. ويحق للمالك ان يستغني عنه متى شاء دون أي تعويض، الا اذا وجد بيده تعاقد يوجب الخلاف".

"(...) من جهة المال شارطناهم أنهم يحطوا نصف مال مثل عوايد رهبان الروم في بستان زحله. صار لهم نصف الشلش ونصف الغلة ولنا كذلك والأكلاف علينا وعليهم في النصف وصار الشرط أنهم يعمروا في البستان مهما صار عندهم شركا ويكون على كل زمة فريضة واحد ذهب ثلاث أرباع عوائد زحله. كتبنا لهم ذلك لاجل البيان والاحتياج اليه. حرر ذلك في ١١٨٠ كذلك المحوره الذي للبستان تبع المبيع المذكور" ١٢١.

"سنة ١٧٤٠، سلم الأمير منصور شهاب، الى رئيس دير رشميا الاب موسى الشامي، أملاكه في مزرعة بير سنين على سبيل المساقاة أولا، واشترط على الرهبان نقب الارض وغرسها، وحملها مالها الأميري - ١٢ قرشا سنويا - على أن يتناولوا نصف الغلال. وجدّد هذا التعاقد لصالح الأمير، مدة ٣٣ سنة، والرهبان لا يستطيعون الرفض، ويقاسون مشقة السير يوميا من رشميا الى بير سنين، صباحا مساء.

ثم أنشأ الأمير فارس نجل الأمير منصور، عقد شراكة شلش مع الرهبان، على أن يملكهم ربع الارض المغروسة. وجرت المقاسمة في ١١١٢ | ١٨٧٢. فتكون

¹²¹ المرجع نفسه.

هذه المشاركة بنوعيتها، امتدت ١٣٢ سنة - من سنة ١٧٤٠ الى سنة ١٨٧٢.

وسنة ١٨١٠ عقدت الرهبانية (البنائية) شراكة شلش مع الأمير حيدر شهاب في مزرعة بير سنين أيضا على أن يكون لها ثلاثة أرباع الغلال، ونصف الارض المغروسة على نفقتها الخاصة. وبعد أن تملك نصف الأرض المغروسة بأتعاب أبنائها، اضطرت الى شراء القسم الآخر بالثمن الذي فرضه الأمير، وقدره ١٧٨٥٥٥ قرشا^{١٢٢}.

بالإضافة الى هذه الطرائق نشير هنا أيضا الى أن المسيحيين كانوا يستأجرون أحيانا أوقافا إسلامية في بيروت أسوة بسائر المسلمين:

ففي وثيقة يعود تاريخها الى غرة ربيع الاول السنة ١٨٤٥م - ١٢٦٢ هـ (السجل ١٢٥٩-١٢٦٣، صحيفة (١٧٦))، تأكيد أن المسؤولين عن الاوقاف الإسلامية في بيروت لم يجدوا مانعا من أن تستثمر وتؤجر الاوقاف الإسلامية للنصارى في بيروت، والملاحظة المهمة أيضا، أن هذه الاوقاف لم تؤجر للنصارى لسنة او لسنوات قليلة، بل امتدت الى تسعين سنة ايجار. وقد جاء في الوثيقة حول الموضوع المشار اليه أنه "استأجر واستحكر الذمي النصراني ميخائيل ولد جرجس الضاني من السيد عبدالله ابن الحاج محمد خرما المتولي على أوقاف جامع الأمير محمد عساف الشهير الآن بجامع السرايا، فأجره المتولي وأحكره جميع

¹²² كرم الاب مارون، قصّة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت ١٩٧٢، ص ١٠٠ -

القطعة الارض الجاري. بياض قرارها في وقف الجامع المزبور الملاصقة للفرن
الجاري في وقف الجامع المزبور الكاين. بمحلة قرا وجاق تجاه سلم بني الفاخوري
جميع المدّة المحرّرة تسعون سنة ابتداءؤها من تاريخ أدناه بأجرة قدرها وبيائها عن
هذه المدّة المحرّرة خمسة واربعون ألف قرش فضّة أسديّة موزّعة على السنين المحرّرة
حسابا عن كلّ سنة خمسمائة قرش... "١٢٣".

وجاء في الوثيقة المشار اليها أيضا، أنّ مصلحة الوقف تقتضي مثل هذا
الايجار، ذلك أنّه "لما رأى المتولّي المصلحة الظاهرة والنفع التامّ لجهة الوقف، أذن
للمستأجر والمحتكر أن يبني ويعمّر في القطعة الارض ما شاء وأراد من أنواع البناء
والعمارت، ويكون ذلك ملكا طلقا للمستأجر والمحتكر مبقى ذلك بطريق
الاقدام والبقاء اجارا واحتكارا وقبولا صحيحات شرعيات صادرات لدى الحاكم
الشرعي المومى اليه، جرا ذلك وحرّر في غرة ربيع الاول الجاري من شهور سنة
١٢٦٢" وقد وقع كشهود الحال على هذا العقد اثنا عشر شاهدا من المسلمين
البيارة "١٢٤".

¹²³ راجع : حسن حلاق، العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت
في القرن التاسع عشر، عبر سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، في اعمال مؤتمر العلاقات بين
المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام، ٢٠٠٥، ص ١٢٩.

¹²⁴ المرجع نفسه، ص ١٣٠.

- دوافع الوقفيّات ومقاصدها

في ما يتعلّق بدوافع الوقفيّات وأنواعها يمكن استخلاص الامور التالية:

- الوقفيّات المجانية أو "لوجه الله" ^{١٢٥}،
- لقاء قدايس وصلوات؛
- للتكفير عن الاخطاء الشخصية؛
- بدافع الحماسة الدينيّة التي يكون من نتائجها أن يبني أحد الافراد ديرا أو كنيسة من ماله الخاص ثم تتبنى الرهبانية امر هذا الدير وتوسعه وتقدم له الاثاث اللازم شرط ان يصبح ملكا لها؛
- لاستقدام الرهبان وتشجيعهم على السكن في المنطقة؛
- لتأمين تكاليف الهجرة؛
- لحمايتها من مصادرة الحكّام والسلّاطين؛
- لتخليد الاسماء الخاصة واسماء العائلات؛
- شرط بناء دير للراهبات؛
- شرط الاستصلاح والترميم؛
- شرط دفع الضرائب والميري المتأخرة عليها؛
- شرط الاعاشة الشخصية حتى الوفاة؛
- لقاء تعليم الاولاد في القرية؛

¹²⁵ راجع كرم الاب مارون، قصّة الملكيّة...، ص ٢٦-٤٧.

- لقاء استصلاح زراعي يعود بالنفع المادي او السياسي على الواقف والموقوف عليه معا، والسبب كان ذبوع صيت الراهب كخبير زراعي؛
- لتشجيع الرهبان على السكن والخدمة لدى الامراء والحكام بقصد تعليم اولادهم وتدريب ارزاقهم.

لقد شكّل اعتبار مجمل الاملاك الكنسيّة أوقافا سببا لمطالبات ومحاسبات وتشكّيات من ادارة الكنيسة لأوقافها، خصوصا بعد أن تراكمت هذه الممتلكات وارتفع ثمنها وباتت محرّرة نوعا ما من الضرائب الباهظة عليها وازداد منتوجها وريعها. هذا ما حمل بعض الاعيان على تقديم الشكاوى بحقّ الاولياء فنستلّ من عريضة مرفوعة للمقام البطريكي من الاخويّات الكسروانيّة^{١٢٦} جملة اعتبارات ومفاهيم بشأن طبيعة الولاية في مفهوم الناس، جاء في هذه العريضة ما يلي:

"كان أجدادنا طوع أيديهم يقدّمون لهم (لبطاركتهم ورؤسائهم) ما كان بإمكانهم من المساعدات الماديّة والاوقاف وهم كانوا يقابلون هذه الحاسات بملاء الفرح والغيرة مفرغين جهدهم في مساعدة الفقراء والايّتام والارامل يشاطرون الشعب نكبات الزمان بالصبر والجهاد المشهور عن كل من طالع تاريخنا مضيفين الى تلك المساعدات تعب ايديهم وسهرهم المتواصل سواد الليل وبياض النهار لانجاح الاوقاف"

¹²⁶ من كتيّب بعنوان: "عريضة مرفوعة للمقام البطريكي السامي من سائر الاخويّات الكسروانيّة والشعب الماروني"، وجدناه في مكتبة الجامعة الانطونيّة تحت رقم 262.95M- S555a-C.2 . أنّه كتيّب بغير تاريخ ولكن يستدلّ منه أنّه من أيام البابا بيّوس العاشر.

"غير أنّه لسوء الحظّ نشأ في هذه السنين المتأخّرة بين الطغمة الاكليريكيّة مبدأ
حادث به عن التقاليد الاولى فسوّلت لها النفس أنّها جسم منفصل عن الشعب
وان الطائفة هي الفئة الاكليريكيّة وان كلّ وقف أو معهد للبرّ هو لهم دون
سواهم"

"ومن المعلوم أنّ مداخل الاوقاف اذا اعتبرت من باب التقدير العام فهي على
الاقل عشر مداخل الشعب"

"ولم يكتف أولياء الاوقاف بان اختصوا هذه المداخل بذواتهم بل تطرقوا الى
معاملة الشعب بالقسوة متفقين مع بعض الاقوياء لمقاومة الضعيف"
"انّ المالك الحقيقي لها (املاك الكنيسة واوقافها) هو الله عزّ شأنه وأمّا الاساقفة
والمطارنة والبطاركة حتى الحبر الاعظم نفسه هم نظّار على ذلك".

رابعاً- في عهد الانتداب الفرنسي

تضمّن صك الانتداب جملة مبادئ عامة فُضمن للاهلين، على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينيّة، وتعهّد في المادة التاسعة منه امتناع الدولة المنتدبة عن كلّ تدخّل في ادارة المجالس التي تدير املاك المعابد وفي ادارة الطوائف الدينيّة والأمكنة المقدّسة للديانات المختلفة اذ ان عصمتها مضمونة ضمّانا خاصا. وخلال عهد الانتداب أصدر المفوض السامي في لبنان وسوريا سلسلة قرارات تعني بالاقواقف، وهذه القرارات هي التالية:

١- القرار رقم ٧٥٣ ، بتاريخ ٢ اذار سنة ١٩٢١ ، وهو أوّل القرارات الصادرة عن القوى الفرنسيّة قبل نيلها الانتداب عن عصبة الامم، فحمل توقيع روبر دو كيه، القوميسير العالي للجمهورية الفرنسيّة بالوكالة، ويتعلّق بادرارة الاوقاف الاسلاميّة ومراقبتها لمجموع مناطق سوريا ولبنان.

٢- القرار رقم ٤٩٥ ، بتاريخ ٧ ايلول سنة ١٩٢٦ ، ويتعلّق هو أيضا بادرارة الاوقاف وتنظيمها في لبنان وسوريا.

٣- القرار رقم ٧٩ ، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، ويتعلّق بصكوك اجارة عقارات الوقف. وفيه لا يرخص بصكوك الايجارات المتعلّقة بعقارات الاوقاف الاّ بالاجارة الواحدة والاجارتين او المقاطعة دون غيرها من الصكوك، ومدّة الاجارة المعقودة بشكل الاجارة الواحدة لا يمكن ان تتجاوز ٩٩ سنة.

٤- القرار رقم ٨٠، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦، المتعلق
بكيفية استبدال عقارات الوقف. وفيه، ما خلا الجوامع، يمكن اجراء
الاستبدال على جميع العقارات الوقفية المبنية وغير المبنية، ويتم هذا
الاستبدال اما مقابل دفع القيمة واما بابدالها بعقارات ملك من
القيمة نفسها، اما الاوقاف التي تخص الطوائف غير الاسلامية
فتستخدم القيمة في بناء او شراء عقارات تستعمل ايراداتها وفقا
لاحكام الوقفية.

٥- القرار رقم ٨١، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ايضا، ويعالج
قسمة عقارات الوقف الذري، وفيه ثلاث مواد. توضح المادة الاولى
ان عمليات قسمة عقارات اوقاف الذرية التي تمت وفقا للشرائع
والقوانين والاحكام النافذة قبل اذاعة هذا القرار هي قطعية ونهائية.
وفي المادة الثانية ان لا تقبل جميع الدعاوى المتعلقة بابطال القسمة
التي جرت وفقا لاحكام السابقة المرفوعة من قبل مستحق نشأ حقه
بعد القسمة، وفي المادة الثالثة ان امين السر العام مكلف تنفيذ
القرار.

٦- القرار رقم ٨٧، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٦، ويوضح
كيفية اعطاء سندات الملكية للاوقاف. وفيه اعلان بوجوب تطبيق
احكام القرار عدد ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان ١٩٢٤ بشأن حق
الاشخاص المعنويين بالتملك العقاري على عقارات الوقف في كل
ما يختص باعطاء سندات الملكية، وان اعطاء هذه السندات يوجب
استيفاء رسوم السندات والتسجيل فقط.

- ٧- القرار رقم ١٦٧ بتاريخ ٤ اذار سنة ١٩٢٦ بشأن عائدات الاوقاف وقيدها في ميزانية الدول ودفع العوائد السنوية ولجان فصل الاختلافات وغيرها.
- ٨- المرسوم الاشتراعي رقم ٦ الصادر في ٣ شباط سنة ١٩٣٠ الذي يخوّل المراجع المذهبية حق تعيين ولي الوقف وعزله وابداله ومحاسبته في الحالتين الآتيتين أو احدهما: ١- اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية أو خيرية صرفة، و ٢- اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف بالتخصيص للسلطة الروحية.
- ٩- الامر الاداري رقم ٣، الصادر عن مجلس الاوقاف بتاريخ ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٠، ويتعلّق باستبدال الوقف الاسلامي.
- ١٠- الامر الاداري رقم ١٠، ويتعلّق بتنظيمات جديدة للاوقاف الاسلامية وادارتها في الدول المشمولة بالانتداب.
- ١١- القرار رقم ٣٣٣٩، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠، وفيه قانون نظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة في سوريا ولبنان. لقد شرح في الباب السادس منه حقوق الاجارتين والاجارة الطويلة وعلاقتهما بالسجل العقاري، خصوصا وانّ الوقف اعتبر حقا عينيا، اي أنّه متعلّق بعين العقار. لقد نصّ القرار في المادة ١٧٤ على ما يلي: "لا يجوز بيع العقار الموقوف ولا يجوز التفرّغ عنه لا بمجانا ولا ببدل ولا انتقاله بطريق الارث ولا يجوز رهنه أو عقد تأمين عليه. غير أنّه يمكن استبداله واجراء الاجارتين والمقاطعة عليه". اما الفصل الاول من الباب السادس المذكور فخصّص

للقف بست مواد، من المادة ١٧٤ وحتى المادة ١٧٩، ونصّ فيها على ما يلي: - لا يجوز بيع العقار الموقوف ولا يجوز التفرّغ عنه لا بمجانا ولا ببدل ولا انتقاله بطريق الارث، ولا يجوز رهنه أو عقد تأمين عليه، غير أنّه يمكن استبداله واجراء الاجارتين والمقاطعة عليه. - لا يضر الوقف الحقوق العينية المكتسبة بالطرق القانونية والمحتفظ بها على العقار قبل قيد الوقف في السجل التجاري. - لا يكون للوقف مفعول قانوني الا من يوم قيده في السجل العقاري. - يشمل الوقف جميع الاشياء التي كانت أو أصبحت أجزاء متممة للعقار أو من ملحقاته أو أعراضه اللازمة له. - لا يكتسب بمرور الزمن أي حق كان على العقارات الوقفية المستعملة مسجدا أو كنيسة أو كنيسا أو مستشفيات أو معهدا تعليميا المخصصة لاستعمال العموم. - انّ القواعد المتعلقة بانشاء الاوقاف وبصحّتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها معينة في أحكام القوانين الخاصة بذلك.

١٢- القرار رقم ١٥٦، بتاريخ ١٦ كانون الاول سنة ١٩٣١، لتصديق الامر رقم ٣ الصادر عن مجلس الاوقاف.

١٣- مرسوم اشتراعي رقم ١٤٠ بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ بشأن تحديد كيفية امتلاك تخصيصات الاملاك المضبوطة.

أمّا في عهد الاستقلال فقد صدر بتاريخ ١٠ آذار سنة ١٩٤٧ قانون تنظيم الوقف الذريّ في لبنان، كما أصدرت الطوائف قوانينها الخاصة التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل. وأعلن التعميم عدد ٢٨٨٥ الصادر عن وزارة العدل بتاريخ ١٥ نيسان سنة ١٩٤٧ أنّ قانون تنظيم الوقف الذريّ تسري أحكامه على أوقاف جميع الطوائف في لبنان وأنّ مرجعها هم المحاكم المدنية من بدائيّة وصليّة.

من ناحية أخرى، كان صدر عن المفوض السامي في مطلع عهد الانتداب الفرنسي، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٦، قرار حمل الرقم ٢٦١، وقضى بأن تنتزع من المحاكم المذهبيّة المسيحيّة كلّ ما كانت تتمتع به سابقا من صلاحيّات، مستثنيا أمور الزواج ومتفرّعاته، فأوقف الاستاذ شارل دبّاس، رئيس الجمهوريّة تنفيذ هذا القرار، بناء على احتجاج البطريرك الياس الحويّك^{١٢٧}، وطلب الى رؤساء

¹²⁷ وهذا نصّ الكتاب الذي وجّهه البطريرك الماروني ونشرته جريدة البشير في ٢٨ نيسان سنة

:١٩٢٨

"يا فخامة المندوب السامي. ان القرار الذي رقمه ٢٦١ بشأن الاحوال الشخصية يحصر اختصاص المحاكم المذهبية في امور الزواج دون سواها معينة كما يلي: عقد الزواج، صحته، الهجر، الطلاق، النفقة بين الزوجين. ولكننا نتشرف يا صاحب الفخامة ونلفت نظرکم الى ما يأتي:

١- ان امورا اخرى متعلقة بالزواج وبحقوق العيلة تؤلف قسما جوهريا من الاحوال الشخصية وهي: الخطبة والبائنة (الدوطة) والجهاز والمهر وافتضاض البكارة مع الوعد بالزواج والنسب وقرار شرعية الزواج والبنين والتبني والحضانة والمحافظة على الاولاد ونفقة القاصرين والوالدين واعلان الوفاة وتعيين نفقة تجهيز الموتى وضبط التركات وحصر الارث.

٢- مما يدخل ايضا في الاحوال الشخصية وكان دائما من اختصاص المحاكم المذهبية المسائل المتعلقة بالاهلية المدنية كبلوغ الرشد والحجر والوصاية ونزعها والمنازعات على الوصايا وعلى صحة الوصايا المكملة تجاه السلطة الكنسية.

٣- ومما يعتبر من الاحوال الشخصية ايضا ما له علاقة بالمسائل الدينية وبالاوقاف واوقاف الذرية (وقفها وادارتها وحق الولاية والمراقبة عليها وتسمية الاولياء وحسم المنازعات المتعلقة بهؤلاء الاشخاص وبماته الاشياء) ومن ذلك ايضا اعفاء بعض الممتلكات الكنسية من الاموال الاميرية والاعفاء من رسوم الجمارك ومنعة الامكنة المقدسة والاديار وكراسي الاساقفة ومنعة الاشخاص الكنسيين اعني اعفاءهم من المحكمة المدنية ومن القانون المدني في بعض الامور.

ان هذه المسائل التي ذكرناها وكل ما سواها مما لم نأت على ذكره وله علاقة بها هي جميعها معروفة باسم الامتيازات المذهبية بما ان شرائع كل معتقد تأمر بها وقد كرستها العادات التي لا يعرف لها بدء واعترفت بها الحكومات التي تعاقبت في البلاد وايدتها البرآآت السلطانية بصورة رسمية وضمنها مؤخرا صك الانتداب الذي يشترط احترام قانون الاحوال الشخصية لدى الشعوب المختلفة واحترام مصالحهم المذهبية.

فنحن لثقتنا بان الدولة المنتدبة ترغب في ان تسهر على العمل بمقتضى ما قرره صك الانتداب نتقدم باسم طوائفنا طالبين الى فخامتكم ان تتكرموا وتحافظوا على حقوقنا وامتيازاتنا. ونعتقد من الضروري ان تعدل طريقة تقسيم الميراث سواء كانت منوطة بالمحاكم المذهبية او المدنية. ونرجو منكم فوق ذلك ان تفضلوا وتقرروا بشكل نهائي مبدأ المساواة في الحقوق ما بين المحاكم المذهبية جميعها واستقلال كل واحدة منها للنظر في دعاوي رعاياها ضمن نطاق صلاحيتها والحكم فيها وتنفيذها وفقا لأصول المحاكمات المختصة بكل منها.

ونرغب اخيرا ان جميع المنازعات الموكول فصلها الى مجلس "تعيين المرجع" يصير صرفها وفقا لجميع الشرائع اعني ان الاعتراض على صلاحية المحاكم المذهبية لدى مجلس "تعيين المرجع" يجب ان يكون قبل الدخول في اساس الدعوى وان يسري قانون مجلس "تعيين المرجع" في هذا الشأن على جميع المحاكم المذهبية دون استثناء.

وفيما نحن على ملء الثقة من ان فخامتكم تنظر بعين الاعتبار الى ما بسطناه وتقرره في المعنى نفسه، نرجو منكم ان تتنازلوا وتقبلوا عميق احترامنا لفخامتكم وشديد اخلاصنا وتعلقنا بفرنسة".

الطوائف المسيحية ان يضعوا قوانين أجواها الشخصية. سنة ١٩٢٨ رفع بطاركة الطوائف المسيحية في لبنان وسورية الى المفوضية العليا كتابا، جاء فيه بالنسبة الى الاوقاف ما يلي: " انا نطالب للمحاكم الروحية بحق قبول وتسجيل الاوقاف العائدة لوجه البر والخير كالابرشيات والاديرة والكنائس والقداديس والمدارس والفقراء والاعمال الخيرية العائدة لهم. وان الرؤساء الروحيين هم بموجب اختصاصهم مديرو اوقاف طوائفهم، ويديرونها بموجب القانون الكنسي. ولهم ان يسموا لوقت ما مديرين لها ينتخبونهم من الاكليريكيين او العلمانيين وعلى هؤلاء ان يقدموا لهم حسابا عن اعمالهم. والرؤساء يأذنون لهؤلاء بكل عمل يكون به التصرف باموال الاوقاف (كلاستدانة والاستبدال والبيع واعطاء حقوق عينية) وكل مأذونية او دعوى هي الان من وظائف المحكمة الشرعية لتعلقها بالوقف تعود عندئذ للرؤساء الروحيين ولحاكمهم الكنائسية التي تنفذ مقرراتها بواسطة السلطة المدنية"^{١٢٨}. وبعد مطالبة الطوائف بتكريس حقوقها وامتيازاتها الصريحة التي اعترفت بها السلطات المتعاقبة على البلاد منذ القديم، صدر بتاريخ ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ عن المفوض السامي دي مارتيل، القرار رقم ٦٠ ل.ر. تاركا في مادتيه ٤ و ٥ للطوائف الدينية الحرية في التشريع المختص بالاحوال الشخصية وبطريقة ادارة ممتلكات الطائفة، على أن تعرض للفحص والاقرار من قبل السلطة الحكومية.

¹²⁸ عن جريدة البشير في ٦ كانون الاول سنة ١٩٢٨.

فبموجب القرار ١٦٠\ل.ر. تاريخ ١٣-٣-١٩٣٦ برزت النصوص

التالية:

المادة ٢- ان الاعتراف الشرعي بطائفة ذات نظام شخصي يكون مفعوله اعطاء النصّ المحدّد به نظامها قوّة القانون ووضع هذا النظام وتطبيقه تحت حماية القانون ومراقبة السلطة العموميّة.

المادة ٣- ان الطوائف التاريخيّة التي لم يكن قد حدّد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صكّ تشريعي عند اذاعة هذا القرار غير أنّها حائزة على بعض ميزات أو متمتعة ببعض مناعات أمّا بموجب أوامر سنية أو قرارات من المفوض السامي أو قرارات من حكومات دول سوريا ولبنان واما بمفعول حيازتها حالة راهنة ناتجة عن تقاليد ترجع الى أكثر من قرن فهي أهل للاستفادة من الاعتراف الشرعي وفقا لاحكام المادة الاولى اعلاه.

المادة ٤- على كلّ طائفة من هذه الطوائف للحصول على الاعتراف أن تعرض للفحص على السلطة الحكوميّة نظاما مستخلصا من النصوص التي تدار الطائفة بموجبها: يحدّد في هذا النظام:

- تسلسل درجات الرؤساء الروحيين والموظفين الدينيين، وطريقة تعيينهم وصلاحيّاتهم.

- تشكيل الجامع والمحاكم والمجالس واللجان الخ.. وصلاحيّة كلّ هيئة منها.

- الصلاحيّة المختصّة بالمحاكم الدينيّة وأصول المحاكمة فيها.

- التشريع المختصّ بالأحوال الشخصيّة في جميع ما يتعلّق بشرائع الطائفة الدينيّة.

- طريقة ادارة ممتلكات الطائفة.

- تعاليم الطائفة الدينية والواجبات الأدبية المفروضة على المتدين اليها.

المادة ٧- تتمتع بالشخصية المعنوية الطوائف الدينية وفي كل منها الجماعات المذهبية المستقلة المختصة بالتعليم أو بالاعمال الخيرية... وكذلك الرهبنات"

المادة ٨- يمكن للطوائف والمؤسسات الوارد ذكرها في المادة السابقة ان تملك وتشترى اموالا منقولة وغير منقولة وان تتصرف بها (...). يمثل هذه الطوائف والمؤسسات رئيسها في جميع اعمال الاقرار والشراء والبيع والمقايضة والمصالحة وجميع الاعمال الاخرى التي من شأنها ان تزيد او تنقص ممتلكاتها وفي جميع الدعاوى المرفوعة امام المحاكم منها او عليها.

المادة ٩- ان الطوائف والمؤسسات أو الرهبنات التابعة لهذه الطوائف يمثلها في علاقاتها مع السلطات العمومية رئيسها الديني الأعلى. وان كان هذا الرئيس يقيم خارج أراضي دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي، فيجب عليه بصورة اجبارية أن ينيب عنه في سلطته ممثلاً محلياً.

من المعلوم هنا ان الرؤساء الكنسيين هم بموجب القانون ٩٨٤، البند ١ و ٣، اضافة الى الحبر الروماني، البطريك ورئيس الاساقفة الكبير والمتروبوليت والاسقف الابرشي ومن يخلفهم في الولاية مؤقتاً وفق منطوق الشرع، والرؤساء الأعلون في مؤسسات الحياة المكرسة الذين يتقلّدون سلطان الولاية المؤلف.

خامسا- مرحلة ما بعد الاستقلال

صدر بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥١ قانون^{١٢٩} يستعيد بجوهره التشريع السابق ولكنه يطورّه في مواضيع كثيرة، ليس أقلّها موضوع صلاحيات القضاء المذهبي

¹²⁹ هذا القانون قد أقرّه مجلس النواب اللبناني ونشره فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية للطوائف المسيحية اللبنانية وللطائفة الاسرائيلية اللبنانية ونشر في الجريدة الرسمية اللبنانية في العدد ١٥ الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥١. لقد وضعت لجنة حكومية ألفتها وزارة العدلية في الحكومة اللبنانية بقرار وزاري رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٤٢ وكانت اللجنة برئاسة معالي وزير العدلية وقتئذ السيد أحمد الحسيني وكان قوامها الاساتذة: الشيخ فارس نصّار، رئيس محكمة الجنايات، اميل صباغه، النائب العام، بشاره طباع، مستشار في الاستئناف والخوري منصور عوّاد عن الطوائف الكاثوليكية. كان ذلك في عهد الرئيس القانوني الاستاذ الفرد نقاش. أضيف الى هذه اللجنة في عهد الرئيس الدكتور ايوب ثابت سيادة المطران ثيودوسيوس ابو رجيلي عن الطوائف الارثوذكسية والاستاذ اسعد خيرالله عن الطائفة الانجيلية وآلت رئاستها الى الاستاذ الفرد ثابت الرئيس الاول في الاستئناف. باشرت اللجنة اعمالها في ١٩ ايلول ١٩٤٢ وانتهت منها في ١٣ ايلول ١٩٤٥. وفي هذا التاريخ الاخير حوّل رئيس الجمهورية المشروع الى المجلس النيابي بمرسوم رقم ٣٨٨٤، وتحوّل بدوره الى لجنة الادارة والعدل ولبث فيها الى ٢٠ ك ١٩٤٧ قيد الدرس والمراجعات، واستدعي ممثلو جميع الطوائف المسيحية وممثلو الطائفة الاسرائيلية الى المجلس، فحضرُوا لدى رئيسه الاستاذ حبيب ابو شهلا وصار التدقيق في بعض نقاط المشروع وعدّلت بموافقة ممثلي الطوائف. وفي ١٤ اذار ١٩٤٧ صدّقت لجنة الادارة والعدل هذا المشروع وكانت معقودة برئاسة دولة الرئيس سامي بك الصلح. وجاء في قرار التصديق ما يأتي:

"ورأت اللجنة ان هذا المشروع يعطي المحاكم المذهبية الصلاحيات التي يعطيها المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ الصادر بتاريخ ٤ ت ٢ ١٩٤٢ للمحاكم الشرعية السنية والجعفرية... وانه من العدل ومن مصلحة لبنان ان تسود المساواة بين طوائفه المختلفة فلا تمنع الواحدة ما تمنح الاخرى فصدقت المشروع وتبنت التعديلات التي ادخلتها عليه اللجنة الفرعية".

للطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية، والنافذة أحكامها وقراراتها أمام الدوائر التنفيذية، اسوة بسواها من أحكام القضاء المدني، فحدّد الصلاحيّة بانشاء الوقف، وفقا لما يلي:

"يدخل في اختصاص المراجع المذهبية الصالحة بموجب القانون الطائفي الداخلي انشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف واستبداله وتحويله والحكم بصحّته تجاه الواقف وادارته وتعيين اصحاب الحقوق فيه وحق تعيين ولي الوقف وابداله ومحاسبته وذلك كلّ في الحالتين التاليتين أو في احداها:

أ - اذا كان مستحقّ الوقف مؤسسة دينيّة أو خيريّة صرفة؛

ب - اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف التخصيص للسلطة الروحية (المادة ٧).

- انّ استقلاليّة الوقف انّما هي نتيجة منطقيّة وقانونيّة لصفته "شخصا معنويا ومؤبدا" تحت ولاية الرئيس الكنسي، أيا يكن موقع العين الموقوفة^{١٣٠}.

وعلى الرغم من هذا القرار ظلّ المشروع نائما في خزانة اوراق المجلس النيابي بين المشاريع المعدة للادراج في جدول جلسات المجلس الى ٧ شباط سنة ١٩٥١ عندما عادت لجنة الادارة والعدل الى درسه مجددا وكان يترأسها وديع نعيم فادخلت عليه بعض تعديلات ثمّ صدّقه. وفي ٢ نيسان ١٩٥١ صدّقه المجلس النيابي. راجع: منصور عواد، مسألة المسائل في لبنان، مسألة الاحوال الشخصية، بيروت ١٩٥٢، ص ١٨-١٩.

^{١٣٠} راجع: روفائيل لطيف، دير سيدة الخلاص عين علق، رسالة وعبرة، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٠٦.

الى ذلك تشدّد مجموعة قوانين الكنائس الشرقية على وجوب التقيّد الشديد بارادة الواهبين وتنفيذها ببالغ الدقّة (ق ١٠٢٨ البند ٢، عدد ٣، وق ١٠٤٤)

مهما يكن، فإنّ أوقاف المسيحيّين تؤمّن حاليا الأمكنة لأربع جامعات ومعهدين عاليين، واكثر من اربعماية مدرسة وخمسة وعشرين معهد تقني، كما تؤمّن الامكنة لعدد وافر من المستشفيات ودور العجزة ومراكز الصحة العامة، بالاضافة الى اكثر من مئتي دير و ٢٠ كرسي بطريركي واسقفي واكثر من الف في كنيسة. كما تجدر الاشارة الى انّ أديار الكنائس ومؤسساتها كانت الملاذ لجميع المهجّرين أبان الحرب الاخيرة في لبنان. ولقد بلغ عدد الرهبان والراهبات الموارنة وحدهم مطلع سنة ٢٠٠٦، ١٥٢٠ راهبا وراهبة موزعين على ١٤ مؤسسة رهبانية، رجالية ونسائيّة، وبلغ عدد الكهنة الابرشيّين ٦٥٠ كاهنا، وعدد الاساقفة الموارنة ٤٠.

وشهدت الحقبة المعاصرة تخصيص الاف الامتار لتشييد مبان سكنيّة تملّكها مؤسسات الكنائس بطرائق ميسّرة، كما شهدت تحريكا واسعا لعقاراتها، فأبرمت عقود بناء طويلة الامد، تتراوح بين ١٨ و ٢٧ سنة، وتستعويض فيها عمّا عرف بالاجارتين^{١٣١} والاجارة الطويلة (المقاطعة)^{١٣٢}، ليصار الى بناء المشاريع

^{١٣١} وهي بموجب المادة ١٨٠ من قانون الملكية، عقد يكتسب بموجبه شخص ما، بصورة دائمة حق استعمال عقار موقوف والتمتّع به لقاء تأدية مبلغ مقطوع من المال يعتبر بدل ايجار معجّلا ومرتبّا دائما يساوي ٣ بالالف من قيمة العقار حسبما تحدّد هذه القيمة بالتخمين المتّخذ أساسا لجباية الضريبة العقاريّة. ولصاحب حق الاجارتين ان يشتري في اي وقت كان ملكيّة العقار المؤجّرة

السياحية والصناعية عليها بحيث يستثمرها بانوها طوال فترة العقد، كما يستفيد مالكوها من بدلات الايجار. بذلك يؤمنون الربح اللازم لصرفه على أهداف المؤسسة الكنسية المنسجمة أساسا مع أهداف تملك الكنيسة، أي اعمال العبادة واعمال الرسالة واعمال المحبة والمعيشة اللائقة للخدام.

وازاء كبوة القطاع الزراعي وجهود قسم كبير من أراضي المؤسسات الكنسية نتيجة انصراف الكثيرين من الكهنة والرهبان الى العلوم الاكاديمية ونتيجة

مقابل بدل معادل لقيمة ثلاثين قسطا سنويا، وله الحق في استعمال العقار والتمتع به كمالكه الحقيقي والانتفاع به بنفسه أو تأجيريه والتفرغ عنه ببدل او بدون بدل ورهنه والتأمين به وفرض جميع الحقوق العينية عليه. ولصاحب حق الاجارتين ان يغرس في العقار ما يشاء من الاغراس وان ينشئ فيه ما يشاء من البناء بشرط الحصول على اذن من المتولي، بخلاف صاحب حق الاجارة الطويلة الذي يحق له البناء والغرس دون اذن. وينتهي حق الاجارتين في الاحوال التالية: - اذا امتنع المستأجر عن اداء المرتب الدائم وسائر النفقات المتوجبة، فيمكن عندئذ السعي الى نزع ملكيته بالطرق القانونية. - اذا بقي المستأجر عشر سنوات دون ان يستعمل حقه على العقار الموقوف. - اذا انقرض الورثة وفي هذه الحالة يعود هذا الحق الى الوقف. غير ان حق الاجارتين لا يزول بتلف الابنية أو الاغراس تلفا تاما بل يبقى جاريا على الارض. لمزيد من التفاصيل، راجع: حريز، سليم، الوقف، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٠٤-٢٠٥.

¹³² وهي عقد يكتسب به صاحبه بصورة دائمة حق احداث ما شاء من الابنية وغرس ما شاء من الاغراس في عقار موقوف لقاء تأدية الثمن. وهذا الثمن يشمل كما في الاجارتين مبلغا معيناً من المال موازيا لقيمة الحق المتفرغ عنه مضافا اليه مرتب سنوي دائم بمعدل ٢ و نصف بالالف من قيمة العقار. وينتهي حق المقاطعة اذا لم يبق في الارض اثر البتة للابنية أو للاغراس، فيسقط حق صاحب المقاطعة اذا لم يجدد هذه الابنية أو الاغراس بعد انذار موجه من متولي الوقف، واذا اجتمعت الحقوق في شخص واحد، واذا انقرض الورثة، فيعود الحق الى الوقف. لمزيد من التفاصيل، راجع: حريز، المرجع المذكور، ص ٢٠٦-٢٠٧.

لذهنية تسليع الارض، بالاضافة الى هجرة ريفية باتجاه المدينة، كسبا للرزق والوظيفة والعلم، ونتيجة لبعض الحروب، تعي الكنيسة دورها وتحت بعض الاديار لاستنهاض اقسام كبيرة من أراضيها، وقد استحدثت جامعة الرهبان اللبنانيين الموارد كلفة خاصة للزراعة في حرمها الجامعي، تدليلا على وعيها لاهمية الارض وتحفيزا لاستثمارها، وحثا منها على ايلاء هذا القطاع ما يستحقه من اهتمام، لاعادته الى ما نعم به وأنعم طوال قرون.

ومع الاقرار بتحوّل الكثير من الاراضي، بنتيجة البيع من الغير، مواطنين وغير مواطنين^{١٣٣}، وبنتيجة استملاكات شاسعة ولافتة للدولة، بهدف تأمين شبكة الطرق أو أي مشروع لمنفعة عامة، لا بدّ من الاقرار ايضا بأن كمية العقارات غير المنقولة قد تكون فاضت على ما كانت عليه، بفعل استراتيجية تعمد الى استبدال الاراضي المباعة في مناطق مزدهرة، بأسعار مرتفعة، وتوظيف هذه الاموال، أو قسم منها، لشراء آلاف الامتار في الاماكن النائية، والتي يكون سعرها متدنيا جدا نسبة لسعر الارض المباعة.

مع هذا التدليل، لا يمكن ان نغفل المساحات الشاسعة غير المستثمرة، وبالتالي التي لا ريع لها. هذا الواقع يعطّل هدف الوقف، أي التصدّق الجاري على المتفعين المحددين بارادة من الواقف. كما لا ننكر لحظ الانحسار والانكفاء عن تأسيس مثل هذه الوقفيات وذلك منذ بداية الانتداب الفرنسي، ولأسباب متعدّدة، أبرزها سلسلة القرارات التنظيمية الدالة على تحريك أنظمة الاوقاف،

¹³³ واللافت هنا الاعتبار أنّه في حال البيع على الرغم من طبيعة الوقف، فالشرع الديني يتنازل هنا عن حقه لصالح الشرع العام، في سبيل مصلحة أمن عليا. راجع أبي راشد، الوقف، ص ٢٠١.

فضلا عن اندثار بعض الوقفيات وضياعها نتيجة تجاوزات كثيرة ومتنوعة جرت عليها.

انّ ذكر بعض العرائض والشكاوى، قد يفيد في استخراج بعض من الاسباب، وهي تستحقّ أن نخصّص لها، أو نخصّص لها أحد العارفين، دراسة اجتماعيّة اقتصاديّة، تدلّ على التطوّرات في المعتقدات والسلوك، أو على تحولاتها بين حقبة وأخرى، وبين تشريع وآخر أو سلطة وأخرى، مع تبيان واقع الاوقاف بين التشريع والسلطة.

حبّذا لو يتوافر من يستنطق الوقفيات من خلال مواقعها، بمقابلة مع ما سجّل في تراكم المنسوج الاجتماعي، تأثيرا وتأثرا.

سادسا- نماذج تقارير عن مشكلات الوقف

قبل أن تنتقل الى شروحات الشرع النافذ، لا بدّ من الاشارة الى مراجعات اداريّة وقضائيّة كثيرة سجّلت على الأوقاف منذ انحلال السلطنة العثمانية وبداية عهد الانتداب، ويجدر استعراض قسم منها للدلالة على أبرز المشكلات التي واجهتها الطوائف بشأن أوقافها، ونستلّها من كتاب "ضياء القضاء بالتقارير القانونيّة" للاب بولس عبّود، عضو المجمع اللبناني، طبعه في جونه لدى مطبعة المرسلين اللبنانيين سنة ١٩٣٠. لقد صدر كلّ من هذه المراجعات بعناوين للموضوعات المثارة، وتدور في غالبيتها على حقوق الولاية ونتائجها. وأبرز الافكار الآتية فيها هي التالية:

- اشتراط رضی ابناء الواقف لتعيين المتولّي الخاص،
- ليس لورثة الواقف ولاية أو نظارة على متولّي الوقف،
- وجوب التقيد بشروط الواقف المصدّق عليها من السلطة الكنسيّة تنفيذا دقيقا،
- لا بدّ من قبول المتولّي العام، اي الرئيس الكنسي المحلي، لتثبيت الوقف،
- متى تجاوزت العادة مئة سنة كانت برهانا لا يردّ على حقوق الولاية،
- التولية القانونية لا تكون الاّ من جانب السلطة الكنسيّة،
- للحرر الأعظم وحده دون سواه أن يلغي شروط المؤسّس أو يغيّرهما،
- لا تنزع ولاية المتولّي الخاص الاّ بثبوت ذنبه،
- للواقف وورثته من اصحاب حقوق الولاية واجب المساعدة من مال الوقف في شدّتهم،
- لا تباع الاملاك الكنسيّة الاّ باذن السلطة الكنسيّة،

- لا تباع الاملاك الكنسيّة من متولّيها أو من أقاربهم الدمويّين والاهليّين.
وقبل استعراض أبرز العرائض والتقارير، نشير الى أنّ هذه الافكار الواردة ما
هي الاّ ادّعاءات موضوع جدال لانّها ليست أحكاما ولا مقرّرات، الاّ أنّها تشير
الى رأي عام له أهمّيّته.

١- التقرير الأول^{١٣٤}: الى الديوان البطريكي

في حقوق الولاية على الوقف

الشكوى من متولي الوقف - واجبات متولي الوقف- عقابه اذا لم يرع الأمانة -
لاصحاب حقوق الولاية وعليهم العناية بالوقف والرقابة على سلامته وبقائه والبحث عما اذا كان
المتولي يقوم بواجب توليه.

اننا نحن المدوّنة اسمائنا ادناه اولادكم افراد عائلة كذا من قرية كذا نتشرف بأن نعرض
على غبطتكم ما يلي:

أولاً- ان جدنا المرحوم من عائلة بيت (كذا) قد وقف على ذريته المحل المعروف بدير
(...) في جوار قريتنا. بموجب حجة قانونية مؤرخة في (كذا) امضاها السعيد الذكر
البطريكي يوسف اسطفان بخطّه وختمها بخاتم وظيفته وأوجب العمل بها بسلطانه
البطريكي ومن الشروط التي حوّلها ان تقام مدرسة في الوقف المذكور لتعليم الأولاد
قواعد الديانة ومبادئ القراءة والكتابة "ان غاية تأسيس هذا الموضع لاجل تعليم
الأولاد القراءة والعبادة وكل من يقف في هذا الموضع يلتزم باقامة مدرسة لتعليم
الأولاد" (الحجة) ٢ " ان يكون تدبير الوقف المذكور مناطاً بالسيد البطريكي وتديره
(الوقف) مختص بنا كما تختص بقية الأوقاف الكنايسية ... " (الحجة) ٣ " ألا تولّي
السلطة الكنايسية احداً على الوقف المذكور الا برضى ابناء الواقف. قد ذكر في
الشرط الثاني من شروط الموقع ان حق تأسيس هذا الموضع لاولاد (فلان) ولذلك اذا

¹³⁴ الاب بولس عبود، ضياء القضاء بالتقارير القانونيّة، المجلد الاول، جونية ١٩٣٠، ص ٦-٣.

احوج الامر ان نرفعهم من الموضع فلا نقيم فيه أحد(ا) الا برضى اولاد (فلان) لان الموضع مختص بهم بحسب وصية المرحوم والدهم" (الحجة).

ثانياً - بقوة حجة التأسيس هذه وعملاً بها قد كان لعائلتنا كل حقوق الولاية وانعاماتها الواجبة لاصحاب الولاية على امثال هذه الأوقاف وبها تمتعت عائلتنا في كل وقت من غير معارضة احد. وبناء عليه فمند زهاء تسع وعشرين سنة قد قدمنا بحسب حقوقنا المشار اليها حضرة ابن عمنا الخوري (...) الى السلطة الكنسية والتمسنا منها ان توليه على وقفنا... وكنا نعتقد ان الخوري المذكور قد جمع الصفات المطلوبة وانه سيقوم بشروط الواقف بدقة وامانة ويحرص على صيانة الوقف ما أمكن من الضياع والخراب. فأجابت السلطة المذكورة طلبنا وولت الخوري.

ثالثاً - لم يمض زمان طويل على توليته حتى بان للجميع انه لم يكن قائماً بالشروط والواجبات التي تقضي على المتولي حجة التأسيس فلم يقيم في الدير المذكور مدرسة لتعليم الأولاد قواعد ديانتنا المقدسة وتلقيهم مبادئ القراءة والكتابة واغفل اعاشة النفر القليل من الراهبات العابدات او النسوة الورعات اللواتي كنّ مقيمات في الدير المذكور بحسب قرار مجمع نشر الإيمان المقدس المؤرخ في ٤ نيسان ١٨١٩ (مجموعة البراآت المارونية) إغفالاً شائناً مشهوراً أمره لدى القاضي والداني. وعند إعلان الحرب العمومية الأخيرة لم يكن منهم في الدير سوى راهبتين فما مضى على الحرب سنة واحدة حتى ماتتا.

رابعاً - لم تكن العابدتان الضحيتين الوحيدتين بل ان عدداً كثيراً من عائلتنا لم يكن له لهم اiban الحرب ما يمسكون روعهم به ماتوا جوعاً دون ان يعطف عليهم بكسرة من الخبز خلافا لأوامر غبطتكم ونقضاً للقوانين المقدسة التي توجب على المتولي ان يساعد من مال الوقف او الكنيسة مساعدة معتدلة لائقة بالمؤسس وورثته اذا افتقروا

واحتاجوا احتياجاً صحيحاً الى القوت... (الحق القانوني ومجمع اللويزة) ومن هؤلاء الذين ماتوا جوعاً المرحومون (...) وكان يوجد من عائلتنا بعض البنات الصغيرات السن فلم يحرزن شيئاً فذهبن وقت الحرب وخدمن في بيروت...

خامساً - يتبادر بدهاء الى الذهن الاعتراض على ما قدمنا في البند السابق وهو من أين لحضرة الولي ان يقوم بمساعدة افراد عائلته وديره مشهور فقره وقلة ريعه ؟ نقول اننا لا ننكر ان الوقف المذكور فقير لا موارد له تقوم بما اشرنا اليه من واجب النفقة على أصحاب الولاية في ابان فاقتهم لكن اذا عرف المنصفون ما باعه الخوري من أملاك ديريه وما وصل الى يده من المبالغ الطائلة بسبب ذلك وغيره من الأسباب في ايام الحرب أيضاً حكموا حكماً فصلاً بأن لومنا اياه لاغفاله العناية بذوي قرباه اصحاب الحقوق وتركه اياهم يموتون جوعاً او يسخرون انفسهم للمذلة والاهانة هو في موقعه واننا لم نتهمه ونشنه بما هو براء منه.

بناء على ما قدمنا نشفع بعريضتنا هذه لائحة منفردة أثبتنا فيها الأملاك التي باعها مع أثمانها وهذه الأرقام - اذا ضربنا صفحاً عن مبالغ اخرى وصلته - لهي رد سديد على الاعتراض الذي المحنا اليه آنفاً .

سادساً- فبعد هذه البيوع العديدة والخطيرة الا يجب علينا ان نسأل عما اذا كان ابن عمنا الخوري متولي الوقف الذي وقفه جدنا علينا نحن ذريته عاملاً بأحكام القوانين المقدسة ولاسيما المجمع اللبناني والمجمع التريدينتيني وقد جاء فيها "يجب على الكهنة كافة والإكليريكيين رؤساء الاديار الذين وكل اليهم تدبير الكنائس وإدارة الأوقاف أن يحلفوا يميناً بين اسقفهم على ان لا يبيعوا اشياء الكنيسة والدير واملاكهما... بلا مشاورة السيد البطريرك السامي الاحترام .." (مجمع لبناني ف ٤ ب ٢ عدد ١٢) ثم "لا يحسر وكلاء الكنائس ومديرو بيوت البر على أن يبيعوا أموالها المتنقلة والثابتة ذات

القيمة المعتد بها وذلك تحت طائلة الوقوع بالحرم لمجرد الفعل وخسران الوظيفة والرزق
المجرى عليها..." مجمع لبناني ق ٤ ب ٢ عدد ١٤ (ومجمع تريدنتيني جلسة ٢٢ باب
(١١).

سابعاً - لا نجهل ان القوانين المقدسة لا تخولنا ولاية على متولي الوقف ولا حتى إدارة
أملاك الوقف نفسه وإنه محظور علينا أن ندخل ايدينا في ذلك تحت طائلة العقوبات
الشديدة (الحق القانوني والمجمع تريدنتيني) لكننا نعلم من جهة ثانية ان القوانين
المقدسة نفسها تبيح لأصحاب الولاية امثالنا وتوجب عليهم أيضاً ان يعنوا بأمر
أوقافهم ويحرصوا على صيانتها وتوليهم حق البحث عما إذا كان المتولي يقوم كما
ينبغي بما يفرضه عليه واجب التولي. وهل إنه يدير الوقف إدارة حسنة صالحة الى غير
ذلك من أمور العناية بالوقف والرقابة على سلامته وبقائه. حتى إذا وجدوا هناك خللاً
أو شططاً صادراً عن المتولي أو سواه وجب عليهم ان يرفعوا امره الى السلطة
الكنسية العليا ويلتمسوا منها مداواة مداواة نافعة. ويقتضي من باب الضرورة حصول
رضى أصحاب الولاية في مواطن عديدة صرح فيها الشرع البيعي من ذلك "إذا أريد
بيع املاك الوقف لسبب ضروري او نافع فيكون في هذا الموطن ايضاً رضى أصحاب
الولاية ضرورياً لا بد منه..."

وفوق ذلك فقد جاء في نص الحق القانوني المذاع آخراً بأنه ليس فقط من
حقوق أصحاب الولاية بل من واجباتهم ايضاً أن ينبّهوا الرؤساء المحليين إذا رأوا أموال
الكنيسة أو الوقف مبددة معبوثاً بها" (ق ٤٦٩ عدد ١٠١٠).

بناء على كل ما تقدّم نرى من حقوقنا وواجباتنا ان نلتمس من غبطتكم أن
تأمروا بإجراء تحقيق رسمي دقيق حتى إذا ثبت لغبطتكم صحة هذه الأمور وهي كلها
واقعية لا شبهة فيها ولا ريب فيها فتفصلون حضرة ابن عمنا عن وظيفته وتوقعون فيه

القصاص الذي توجهه القوانين المقدسة على أمثاله (مجمع ترينتينى جلسة ٢٢ ف ١١)
وإذا لم يكن ذلك أقرب ما يمكن من الزمان فتضيع البقية القليلة من وقف جدنا
المذكور ويصبح أثراً بعد عين ولكن لنا ثقة بعدالتكم انكم لا تسمحون بذلك أطال
الله شريف وجودكم.

أولاد غبتطكم

ايلول سنة ١٩٢٢

أفراد العائلة

* النتيجة كانت تنبيه متولي الوقف المشار اليه وأمره بالحرص على اتمام
واجباته والاقلاع عما يغيرها.

٢- التقرير الثالث عشر^{١٣٥}: الى سيادة مطران بعلبك الماروني

في حقوق الولاية على الوقف

شروط المؤسس او الواقف المصدق عليها من جانب السلطة الكنسية يجب إنفاذها إنفاذاً تاماً - لاصحاب حقوق الولاية تقديم الشخص الذي فيه الجدارة والكفاية والشرط المقتضاة بموجب صك التأسيس - للسلطة الكنسية ايلاء التولية القانونية.

أعرض انا ولدكم الوضع توفيق الياس حنا من بيت الأسود بالإشتراك والإتفاق مع شقيقي حنا وبشاره ومع ابن عمي بشاره جبرائيل خليل انه لا يخفى على سيادتكم ان المرحومين الخوري الياس خليل من عين الدلبة وحرمة هلون وسمعان جرجس خليل من ميروبا قد تبرعوا في حياتهم لأجل الخير والبر بعدة أموال ثابتة في قريتي عين الدلبة وميروبا قوامها بيوت واقية قائمة وأرض متسعة مغروس أكثرها بأشجار التوت والكرمة وقد أحصوا هذه العقارات وبينوها "بجميع حدودها وحقوقها وطرقها وتوابعها ومشتملاتها..." ووقفوها كلها جميعها مع كامل المنقولات المعروفة بهم من فضة وذهب ونحاس وحديد وفخار وكامل أواني التقديس مع كأس فضة وصينية..." وفقاً صحيحاً شرعياً وذلك بصك رسمي شرعي مؤرخ في أول شهر آب سنة ١٨٨١ ومسجل في محكمة قضاء كسروان في ١٩ اغسطس سنة ٩٧ وفي ٦ شوال سنة ٩٨ ومصدق عليه من جانب السعيد الذكر المطران يوحنا الحاج مطران

¹³⁵ المرجع نفسه، ص ٦٢-٦٦.

الأبرشية يومئذ وعبرة التصديق المعلقة على الصك نفسه هي هذه "أطلعنا على ما حواه هذا الصك الشرعي من وقف العقارات المحررة فيه على الجهة المسطورة وقد صادق لدينا على مضمونه كل من الواقفين اي من الخوري الياس خليل والخواجه سمعان جرجس خليل المرقومين وقد اثبتناه للعمل بموجبه بشروطه.

الحقير

(مكان الختم)

يوحنا الحاج مطران بعلبك

ومن شروط الواقفين المصرح بها في حجة التأسيس نفسها وفي الصك المشار إليه ١ أن تكون التولية على الوقف المذكور لأنفسهم مدة حياتهم ٢ "أن تكون التولية بعد مماتهم لأقاربهم الذكور العصب الأقرب فالأقرب الى ما يشاء الله لهم حق التولي على الوقف بأن يقدموا من كان كاهناً بتولاً منهم به اللياقة يتولى على الوقف المحرر أو من خلافهم اذا لم يوجد منهم كاهن (كذا) به اللياقة والكفاية لإدارة هذا الوقف على ما يرى سيادة مطران الأبرشية ليوليه على الوقف موقتا إلى أن يوجد كاهن من العائلة المذكورة به الكفاية...." ٣ "أن يتعمّر من ريع الوقف مدرسة في المحل الموقوف في ميروبا لتعليم الأولاد علوم المدارس وتربيتهم بخوف الله تعالى وواجبات الديانة الكاثوليكية المسيحية أي كامل أولاد قرية ميروبا مجاناً وباقي أولاد الإيمان" ٤ "أن يتقدس عن نفس الواقفين مع شهيدة المرحومة حرمة سمعان جرجس خليل الواقف بكل شهر أربعة قداسات وأربعة جنازات".

وقد جاء في آخر هذا الصك ما يلي: "ولا نسمح بأن أحد يغيّر من هذه الشروط شيئاً لا من أقاربنا ولا من خلافهم ونترجى سيادة مار يوحنا مطران الأبرشية الكلي الاحترام أن يقبل منا هذا الوقف ويثبته ويسجله وينفذه بحسب شروطه

بسلطانه الكنائسي ولا يسمح بأن أحد يتعدى عليه اي كان بل يناظر ويحامي عنه
نظير باقي الأوقاف التي هي تحت ولاية في أبرشية...."

وكان ان تنفذت شروط هذا الوقف بدقة وأمانة وشيّدت المدرسة المنصوص
عليها وتعلم فيها اولاد ميرويا بحسب نيّة الواقفين وكان المرحوم الخوري الياس موسى
خليل متولياً أمرها وكان المرحوم والدي الياس حنا خليل بالإشتراك مع الخوري
المذكور يتولّى إدارة أملاكها الكائنة في خراج قرية ميروبا مع سائر ما لها من الأملاك
في قرية فاريا لأن الأملاك التي كانت لها في عين الدلبة كانت قد بيعت واشتري لها
بأثمانها أملاك أخرى في فاريا وهي لم تزل موجودة قائمة حتى اليوم وقوامها مثال أربع
علب بزر قز ومبذر قنطارين من الحبوب مع ما يلحق ذلك من المنافع والعوائد وريعتها
جزيل لا يستهان به.

ولما أقفلت المدرسة المذكورة استمر المرحوم والدي متولياً على جميع أملاك
الوقف إلى أن توفي سنة ١٩١٧ فحلّ محله في إدارة الأملاك الكائنة في فاريا الخوري
يوسف خليل ولم يزل حتى الساعة متصرفاً بأملاك الوقف هذه تصرف السيد المطلق
بماله وأملاك الوقف الكائنة في ميروبا يتولى إدارتها جرجورة بو شاهين ابن عم سمعان
جرجس موسى خليل احد الواقفين وهو مقيم في المدرسة ومستقل بغلّة الأملاك
وريعتها ينفقها ويتصرف بها كما يشاء وأراد. ولما كان لسيادتكم حق إدارة هذه
المؤسسات التقوية والإهتمام برعاية إدارة الواقفين الأخيرة وكنتم رعاكم الله معروفين
بشدة الحرص على حفظ الأموال الموقوفة للبر والإحسان وكانت من جهة أخرى أكثر
شروط هذه الوقفية مغفلة معبوثاً بها بناء عليه جئنا بعريضتنا هذه نحن اصحاب الحق
والولاية في هذا الوقف بحسب نص صكه الصريح نلتمس من عنايتكم الأبوية
وعدالتكم المشهورة ان تضعوا حداً لهذا الخلل وأن تأمرونا نحن ذرية المرحوم الخوري

الياس خليل الواقف الأول وأن تأمرونا أيضا ذرية المرحوم جرجس سمعان خليل الواقف الثاني بأن نقدم لسيادتكم كاهنا بتولا بحسب منطوق الصك "كفوءا" متصفاً بجميع الصفات التي يقتضيها الحق العام الخاص وصك التأسيس فتوليه سيادتكم التولية القانونية وتوجبوا عليه التقيد بالعمل "بمقتضى الشروط المحوية والمقبولة في صك التأسيس" نفسه.

ولكن إذا استمر الخوري يوسف خليل واضعاً يده على أكثر أملاك هذا الوقف ومستثمراً إياها ومتمتعاً بريعتها مع انه ليس من ذرية الواقفين ولا قدمه إلى سيادتكم اصحاب الولاية تقديماً قانونياً وليس هو كاهنا بتولا كما يوجب ان يكون ذلك صك التأسيس ففي هذه الحالة أولى بأصحاب الحقوق بأن ينالوا نصيباً من ريع وقفهم وخاصة إذا كانوا من فئة الأرمال والأيتام ومن اولي الفاقة والحاجة كوالدتي وشقايتي الثلاث غير المتزوجات اللواتي لا يملكن من الدنيا شيئاً فسيادتكم أدرى بأن أمثال هؤلاء يحق لهم بحسب منطوق القوانين المقدسة ان يعطوا مساعدة لائقة من ريع الوقف الذي لهم حق الولاية عليه بيد ان كل ما التمسه من انصاف سيادتكم ان تكون نية الواقفين نافذة معمولاً بها كما يقتضي ذلك الحق أو العدل.

ولد سيادتكم

١٩ تموز ١٩٢٣

توفيق الياس حنا خليل

* عيّنت لجنة وقف تعنى بشؤونه باشراف الرئيس الكنسي المكاني، المتولّي العام، وعهد أمر الاحتكام بالمساعدة الماديّة لذريّة الواقف الى تدبير الولي العام ودرايته.

٣- التقرير الخامس عشر^{١٣٦}: الى سيادة مطران أبرشية دمشق المارونية

في حقوق الولاية

حق الولاية يكون "عائليا" اذا حصره المؤسس بالأشخاص الذكور المتسلسلين عنه "وقوميا" اذا اشرك به المؤسس جميع ذوي قرباه ايا كانوا من ذوي الخط المنحرف - العادة أفضل شارح للحق- متى تجاوزت العادة مئة سنة كانت برهانا لا يرد على حق الولاية - التولية القانونية لا تكون الا من جانب السلطة الكنسية الشرعية - ليس للأسقف ان يجرم التولية القانونية من حصل عليها بطريقة مشروعة الا في مواطن خاصة وبسبب ذنوب يأتيها المتولي- لا يحق للأسقف أن يولي احدا من غير ذوي الحقوق - الشخص المقدم تقدما مشروعا له حق التولية اذا كان جديرا بها- لا يفقد اصحاب حقوق الولاية ولا يتهم الا بحكم شرعي قضائي يخرج بعد ثبوت جريمتهم ثبوتا قانونيا - للحبر الأعظم وحده دون سواه ان يلغي أو يغير شروط المؤسس بعد ان قبلتها وصدقت عليها السلطة الكنسية واذا فعل ذلك من هو دون الحبر الأعظم مقاما وسلطانا كان عمله باطلا بقوة الناموس - طاعة الكاهن لاسقفه لها حدود منصوص عليها- استئناف الوصية المنذرة بالتأديب لمجرد الفعل والذي لم يقع بعد يوقف التأديب ولا يجب العمل به - على قضاة الكنيسة ان يتحاشوا استعمال التأديبات البيعية في الدعاوى القضائية .

١ - لا يخفى على سيادتكم ايدها الله ان في يدي صكا اصليا صحيحا مؤرخا في ٣٠ نيسان سنة ١٨١٨ موقعا بامضاء المرحوم المطران اسطفان الخازن سالفكم في الأبرشية السعيد الذكر ومختوما بخاتم وظيفته ودرجته الأسقفية والصك المذكور مصدق عليه من جانب غبطة بطريرك الطائفة في ذلك العهد وقد أثبتته أيضا بعد ذلك في ١٦ نيسان سنة ١٨٣٠ المطران يوسف الخازن مطران دمشق وقتئذ. فمآل هذا الصك ان المرحوم

¹³⁶ المرجع نفسه، ص ٦٨-٧٥.

جدي الخوري جرمانوس ابو ناضر من بسكنتا "باشر وعمر كنيسة وجهازها وأوقف لها أرزاقا تقوم بلوازمها وبمعاش الكاهن الذي يخدمها" وانه جعل حق التولي والمناظر لنفسه في حياته ومن بعده لأولاده وانه اذا كان أحد منهم كفوءا لدرجة الكهنوت له الحق بأن يرسم على الهيكل المذكور ويكون له التولي والمناظرة على وقف الهيكل المذكور "وكذلك ان لم يوجد احد من أولاده كفوءا والا أخيه وأولاد اخوانه وانما التولي يبقى لأولاده نظير اتعابه وجهاده على قيام الكنيسة ووقفها..."

من هذه الحجة الأصلية الصحيحة المكتوبة العلنية يتضح اتضاحا جليا ان حق الولاية على كنيسة القديس روكس المشار إليها هو لأولاد المرحوم الخوري جرمانوس ابو ناضر وحدهم دون سواهم وان حق الولاية المشار إليه هو عائلي أي إنه مختص بعائلة الخوري جرمانوس الخاصة أي بأولاده الذكور المتسلسلين منه لا بذوي قربه الآخرين الدمويين ولا بيناته أيضا. قال العلامة باراردي "ان حق الولاية يكون عائليا اذا اشرك فيه الواقف عائلته فقط وقوميا اذا اشرك فيه أيضا قومه أي من كانوا من ذوي قربه الدمويين. وقلت من عائلته او من قومه لان العائلة تتميز عن القوم "لأن العائلة هي ما تسلسلت عن المؤسس بأشخاص ذكور. اما القوم او الرهط فيشمل جميع ذوي قربه أيا كانوا حتى من كانوا من ذوي الخط المنحرف" (دي انجيليس المجلد الثاني القسم الثاني الفصل الثامن والثلاثون) ويزيد ذلك وضوحا نص الحجة المخصص حق التولي بأولاده دون سواهم نافيا هذا الحق عن أخيه (أخي المؤسس) وأولاد إخوانه كما ينجلي ذلك أيضا بغاية المؤسس من تأسيسه وهي أن يقام هيكل الله تعالى وان يقوم بخدمته كاهن من اولاده حتى إذا لم يكن كاهن من أولاده فيخدم الهيكل كاهن آخر لكن مع بقاء حق التولي لأولاده سالما كما أوردنا ذلك من نص الحجة بالحرف الواحد.

ومنذ تاريخ هذا الصك او هذه الحجة قد تمتع المؤسس وأولاده من بعده بحق الولاية والمناظرة على هذا الوقف وهذه الكنيسة برضى مطارنة الأبرشية وتصديقهم وذلك من غير معارضة أحد ايا كان لا من أصحاب السلطة الكنسية المشروعة ولا من ذوي قربانا الآخرين من عائلة أبي ناضر.

٢ - لكن في هذه الأثناء الأخيرة قام بعضهم من هذه العائلة وخاصة الأستاذ روكس افندي ابو ناضر وادّعى حق الولاية بالإشتراك معنا بحجة كون جدته هي بنت الخوري جرمانوس المؤسس او الواقف. وهذا مردود بما قدمنا من إيراد كلام العلامة باراردي احد ائمة القانون المشهورين آنفا وبما ألعنا إليه من نص الصك ووضوحه بهذا الشأن. ونزيد هنا انه قد مضى على إقامة هذا الوقف اكثر من مائة سنة لم يدّع هذا الحق أحد ولم ينازعناه احد وكل يعلم ان العادة هي أفضل شارح للحق في هذا الشأن. ومتى تجاوزت العادة مائة عام فهي من أثبت البراهين على الحق بل هي برهان لا يرد على حق الولاية (مجمع تريدنتيني فصل ٩ جلسة ٢٥ في الاصلاح. مجمع لبناني قسم ٤ ب ١ عدد ١٨) وقد جاء في حق دستور الحق القانوني الحديث ما معناه. "لا يقبل حق من حقوق الولاية اذا لم يثبت بينات صحيحة وهي بما هي علنية تثبت اثباتا كاملا (ف ١٨١٦) او بإثباتات اخرى مشروعة ومن جملتها بل في مقدمتها "التقديم من زمان طويل" تقديم استمر متواصلا مدة لا تقل عن الخمسين سنة على القليل" (مجمع لبناني الموضع المذكور) "وهذا من حيث اثبات حق الولاية في الأصل ومن حيث علّة اتّصاله بالمتولّي الحالي" (الأب بلات شارح دستور الحق القانوني في شرحه القانون ١٤٥٤ كتاب ٣ "في الأشياء" صفحة ٤٤٢).

٣- اجل إنه لمن حقوق مطران الأبرشية ان يولي هو أصحاب الحق التولية القانونية ولا يمكن أحد ان ينال التولية القانونية الا من جانب السلطة الكنسيّة الشرعية. ولكن اذا

نالها فلم يبق لمطران الأبرشيّة حق في أن يجرمه أيّاها إلا في مواطن خاصة وخصوصا بسبب ذنوب أو جرائم يقتربها المتولي كما انه لا يحق له ان يولي آخرين من غير ذوي الحقوق. "لا يسوغ العبث بحقوق اصحاب الولايات الشرعيّة ومسّ خواطر المؤمنين التقويّة في أمور التولية ... يجب على الأساقفة ان يدعوا حق الولاية على الأوقاف القائمة في أبرشيّاتهم لأوليائها..." (مجمع لبناني قسم ٤ ب ١ عدد ١٨) وجاء في مجموعة الحق القانوني القديم "يجب على المطران قبول الشخص المقدم اذا كان كفوءا" وفي دستور الحق القانوني الحديث ق ١٤٦٦ "إن الشخص المقدم تقدما مشروعا له حق التولية القانونية اذا وجده اسقفه جديرا بها".

فأنا ولدكم الوضع قد وليت تولية قانونية ولم ارتكب بعون الله ذنبا من الذنوب او جريمة من الجرائم كما إني لست موجودا في موطن من المواطن التي ينص عليها او يشير اليها القانونان ١٤٦٩ و ١٤٧٠ واللذان هما الدستور الواجب رعايته والعمل به في مسألة نزع الولاية عن المتولي تولية قانونية من قبل. وفوق ذلك ورد في القانون ١٤٧٠ هذا ما معناه "٣ كي يعتبر أصحاب الولايات ممن فقدوا ولايتهم بسبب الجرائم المذكورة في البند الأول (من هذا القانون) عدد ٦ يلزم أن يصدر بذلك حكم شرعي". ومن هذا النص يتضح أولا ان الجرائم التي تقضي بترع الولاية او التولية عن المتمع بها يجب ان تكون جرائم بحصر المعنى بموجب القانون ٢١٩٥ والتي هي موضوع المحاكمة الكنسية" (ق ١٥٥٢ بند ٢) ثانيا لا يكفي ولا يصح ان يصدر المطران حكما شرعيا قضائيا ولكن لا يكون الحكم كذلك "إلا إذا سمع المطران أو القاضي الدعوى التي قدمها المتخاصمون والتي بحث فيها بحثا قضائيا وفصلها" (ق ١٨٦٨).

وفي الحق القانوني القديم فصل ٣ عدد ١٠ "في الهبات والاقواف" (٣ و ٣) "إن الأشخاص الذين ولوا الكنائس لا يجب ان يجرموها طول حياتهم إلا برضاهم" وقد

شرح ذلك البابا اسكندر الثالث بقوله "ان المولى برضى المطران على الكنيسة لا يمكن ان يفصل عن كنيسته الا اذا ارتكب ما يحمل عليه بسببه ...". ومن هذه النصوص استمدت القاعدة المثلى المرسومة في القانون ١٤٣٨ من دستور الحق الحديث وهي "جميع الوظائف الكنسية العلمانية (اي التي تختص بالكهنة العلمانيين دون الرهبان) سواء علقت عليها خدمة النفوس او لم تعلق عليها يجب ان تعطى المولى عليها طول حياته اي انها دائمة ما دام هو في الحياة بموجب القانون ١٤١١. ذلك إلا إذا قررت حجة التأسيس او العادة المتقدمة العهد خلاف ذلك. فإذا لا يمكن ان تترع ولاية الكنيسة المولى انا عليها إلا لذنوب يثبت عليّ بعد ان ينظر في ذلك بطريقة قضائية منصوص عليها نصا صريحا في القوانين المقدسة وخاصة لان نص الحجة التأسيسية لهذا الوقف وهذه الكنيسة والعادة التي تجاوزت مئة عام هما من الأركان القانونية الثابتة الراهنة التي تؤيد لي هذا الحق تأييدا راسخا. وفوق ذلك فليس للسلطة الكنسية ما خلا الخبر الأعظم ان تلغي او تغيّر الشروط الموضوعة في صك التأسيس التي قبلتها من قبل وصدقت عليها كما هي الحال في هذا الموطن. وإذا ألغاه أو غيّر المطران كان عمله باطلا لا قوة ولا قيمة قانونية له البتة. " ان الشروط (في صك التأسيس) بعد ان تقبل (من جانب السلطة الكنسية) لا يمكن ان يلغيها او يغيرها الرئيس المكاني الغاء او تغييرا صحيحا (ق ١٤١٧ بند ٢) وإذا فعل أي إذا ألغاه أو بدل فيها كان عمله لغوا باطلا بحسب القانون ١٠٥ عدد ١ وإذا كان الكلام في وظيفة من الوظائف "الدائمة" كما هي توليت على هذا الوقف وهذه الكنيسة فالرئيس المكاني لا يستطيع ان يجرمها الإكليريكي المولى عليها الا بواسطة المحاكمة بحسب اصول الحق المرعية (ق ١٩٢).

٤ بناء على ذلك اني مع احترامي أوامر سيادتكم المطاعة المقدسة لا يمكنني ان أعمل بكتابة سيادتكم الموجهة اليّ المؤرخة في ١١ آب الجاري سنة ١٩٢٣ والتي فيها تأمرون بان اتفق مع أولاد عمي وخاصة مع روكس أبي ناضر بخصوص مبيع قطعة

الأرض خاصة وقف كنيسة ماري روكس " لان أولاد عمي وروكس بك لا حق لهم ولا شبه بهذه الوقفية حتى يجب علي ان أحصل على رضاهم في شأن شيء من الأشياء التي تتعلق بهذه الوقفية سواء كان ذلك بيعا ام سواه ولا صلاحية لهم في ذلك كله بوجه من الوجوه وفي حال من الأحوال. إني لا أجهل ان الطاعة لسيادة مطران الأبرشية هي واجبة خاصة على الكهنة ولكن لا يفوت دراية سيادتكم المشهورة ان طاعة الكهنة لاساقفتهم لها حدود منصوص عليها في القوانين المقدسة وانه من الجلي الواضح انه يجب ألا أطيع سيادتكم في مسألة فيها حرماي من حق الإستقلال بهذا الوقف. بموجب ما تشرفت بعرض شرحه وإشراك آخرين فيه مع انه ليس لهم ذلك في حال كما بيّنت وكما يمكنكم ان تثبتوا ذلك بواسطة دعوى يقيمونها اقامة مشروعة تنظرون فيها بصورة قضائية بحيث إذا أخرجتم حكما مخالفا لما اعتقده ولما هو في الواقع حقي الثابت حق لي ان أستأنفه الى الديوان الأعلى ولا يصبح حكمكم مبرما الا بعد ان يقره الديوان الأعلى الذي ليس بعد حكمه استئناف ولا تمييز. اما تهديدكم اياي بإيقاع التأديبات الكنسية فادع لمعرفة سيادتكم ولوجدانكم الحكم فيه بعد ان قدمت ما قدمت من كون أقاربي وخاصة روكس بك ابو ناضر لا حق لهم ولا وجه لهم لان يشاركوني في حق هم ابعد من ان يكونوا شركاء فيه. بموجب الحجة التأسيسية وبموجب العادة كما مر آنفا. ومع ذلك فاذا رأت سيادتكم السامية الإجلال ان يستمر هذا التهديد غير المشروع فاني منذ الآن بهذه العريضة الوضيعة استأنفه قبل وقوعه الى الديوان البطريكي الجليل كما اني استأنف كل حكم وكل قصاص ستوقعونه بي من حيث هذه القضية المعنية اي مسألة هذا الوقف وهذه الكنيسة. وهذا الإستئناف يوقف حكمكم وتأديبكم اذا حصل، عن أن يأخذ مفعوله بحسب نص القوانين المقدسة الصريح "اذا استأنف المدعى عليه الحكم القضائي أو الوصية المنذرة بالتأديب لمجرد الفعل والذي لم يقع بعد فيوقف التأديب ولا يجب العمل به ..."

وجاء في المجمع اللبناني (قسم ٢ بباب ٦ عدد ٨ ثانيا) ما هو بالحرف الواحد "اما في
الدعاوى القضائية فيتحتم على قضاة الكنيسة بأجمعهم بأي طبقة كانوا ان يتحاشوا
استعمال التأديبات البيعية... سواء كان في سياق الاستنطاقات او في الحكم...."
فباولى حجة لا ينبغي ان تستعمل التأديبات الكنسية لحرمان أحد حقه الذي يوليه اياه
صك صحيح مصدق عليه من جانب السلطة الكنسية ذات الشأن والصلاحية عمل بها
زمانا طويلا من غير معارضة احد ولا اشراك آخرين بهذا الحق ولا وجه لاشراكهم
فيه.

وقبل الختام ارجو ان تضربوا بجلمكم صفحا عما قد يكون وقع لا سمح الله في هذه
العريضة ما يكدر صفاء خاطركم الشريف علي لاني يعلم الله لا أقصد بذلك كله الا
الدفاع المشروع عن حقي المقدس في كل حال انا ولد سيادتكم الكلي الخضوع.

(في ٢٩ آب سنة ١٩٢٣)

* ان صاحب التقرير هو الخوري يوسف ابو ناضر، وكانت حجة استمرار التولية
بصورة هائلة وعلنية مدّة تفوق المئة سنة، قويّة وموجّهة للحلّ.

٤- التقرير السادس عشر^{١٣٧}: الى غبطة البطريرك

الماروني

في بيع الأملاك الكنسية او الأوقاف

للووقف وورثته من أصحاب حقوق الولاية واجب المساعدة من مال الوقف في شدتهم-
الشروط المقتضاة والصيغ القانونية لبيع أملاك الوقف- ليس لمتولي الوقف واقاربه الدمويين
والاهليين من ذوي الدرجة الأولى او الثانية ان يشتروا شيئا من الأملاك الكنسية الثابتة - يزال
الغبن ايا كان وان فاحشا في مشترى الأملاك الكنسية باعطاء البائع تنمة الثمن العادل.

اعرض بأن لا تجهل غبطتكم ما كان من هول المجاعة في لبنان ابان الحرب
العظمى الأخيرة وكيف تناول الضيق والشقاء جميع الطبقات في هذه البلاد حتى أصبح
من كانوا من أهل اليسر والثروة أنفسهم محتاجين الى الدرهم لبقاء حالهم وصلاح
معاشهم. ولما كنت انا ولد غبطتكم الوضع وكيلا شرعيا على الدير (ب) في القرية
(الفلانة) بموجب صك رسمي مؤرخ في ٢٠ أيار سنة ١٩١٤ صادر من مقامكم
البطريركي الرفيع موقع بامضاء غبطتكم ومختوم بخاتمكم رأى أولادكم ابناء عمنا وهم
أصحاب الحقوق والولاية على الدير المذكور بعد ان أضحوا في حاجة شديدة الى
المال لحفظ كيانهم ان يطلبوا مني بإلحاح عظيم ان أستدين على حساب الدير المرقوم
مبلغا جسيما من الدراهم ليوزع عليهم ادراكا لهذه الغاية الشريفة وفي الكتابة التي
وجهتها الى أصحاب الولاية المشار إليهم بتاريخ ٥ ك ١ سنة ١٩١٦ ما هو بالحرف
الواحد... انه من حيث حاصل العسر والضيق الزائد واصبحنا باحتياج عظيم لم يعد
بإمكاننا ان نحفظ حياتنا من الجوع الذي يتهددنا جئنا بهذا التحرير مفوضينكم تفويضا

¹³⁷ المرجع نفسه، ص ٧٦-٨٢.

مطلقا دون اعتراض ان تستدينوا لنا على حساب ديرنا المذكور مبلغا من المال لا أقل من خمسمائة ليرة... ولو اقتضى الأمر بالفائض الباهظ ولو بالمائة مائة او التزمت بيع او رهن نصف أملاك ديرنا المرقوم صونا لحياتنا "ولما كان من جملة حقوق أصحاب الولاية ان يساعدوا وقت الضيق والشدة من مال الوقف الذي لهم مساعدة معتدلة تناسب ما أمكن ما هم فيه من العسر والفاقة رأيت من باب الواجب ان استجيب طلب ابناء عمنا العادل. وقد نصت القوانين المقدسة نصا صريحا على ذلك فقد جاء في الحق العام الرأس ٢٥ ما ترجمته : "اذا افتقر المؤسس او الواقف فليساعد من جانب الكنيسة مساعدة معتدلة كما تقرر ذلك في القوانين المقدسة " وهذا حق المؤسس او الواقف في القوت من مال الكنيسة وقت شدته القصوى يتناول ورثته في الولاية ايا كانوا والأمر لا شبهة به ولا ريب فيه كما هو واضح في قرارات ديوان الروتا المقدس المتكررة في هذا الصدد (جيرالدي الجزء الأول عدد ٥٨٠) ودستور الحق القانوني الحديث ق ١٤٥٥) وهذا واجب خصوصا اذا كان منصوبا عليه نصا صريحا في صك الوقف الأصلي او الحجة التأسيسية "لأن كلا من الناس هو رب افعاله وولي ماله له ان يتصرف به كيف شاء واراد وان يضع من الشروط ما يراه على شريطة ان تكون عدلا وحلالا. وبناء عليه فاذا اشترط الواقف ذلك منذ البداية في حجة التأسيس برضى السلطة الكنسية فيجب ان يؤدي هذا الحق إلى الوراثة خلفائه "(الحق العام الرأس ٢٣ دى انجيليس المجلد الثاني صفحة ٢٣٠) والحال ان مؤسس هذا الدير وواقفه قد ذكر في حجة التأسيس التي اثبتها السعيد الذكر يوسف اسطفان بسلطانه البطريركي انه واقف هذه الارزاق لقيام دير لأجل ستره العيلة وجاء في حكم مجمع اللويزة المؤرخ في ٢١ نيسان سنة ١٨١٨ ما يثبت ذلك ويؤيده.

بناء على هذه الأسباب العادلة والمسوغات القانونية التي رفعت في الوقت الملائم الى غبطتكم واجزتموها بسلطانكم العالي لأنكم رأيتموها حقا و صوابا قد بعت

بمقتضى ولايتي الشرعية على وقف فقراء الدير ب من حضرة الأب فلان رئيس الدير
ت وقتئذ عقارا مختصا بالدير ب المذكور كائنا بخراج القرية الفلانة بثمان قدره ألف
وثمانون ليرة عثمانية ورقا نقديا. بموجب حجة صحيحة حاوية جميع مشتملات العقار
المحدث عنه وحدود مسجلة تسجيلا رسميا في محكمة قضاء كسروان بتاريخ ١٢ نيسان
سنة ١٩١٧ ومصدق عليها بسلطانكم العلي قد بعث العقار المسطر والمعين تعيينا كليا
بعد ما يجب اجرائه من حيث التخمين وسواه من المقتضيات القانونية المطلوبة في مثل
هذا الموطن والخوري فلان رئيس الدير ت قد اشتراه مني بالثمان المدون ودفعه نقدا
بيعا وشراء صحيحين شرعيين باتين لازمين نافذين خاليتين من الغبن والغدر بإيجاب
وقبول وتسليم وتسليم من الجانبين بالتخلية الشرعية" (الحجة).

والدراهم التي قبضتها ثمننا للعقار المشروح أمره قد وزعتها بصورة متساوية على
أصحاب الحقوق كما ثبتت ذلك الأوراق الموقعة بإمضاءاتهم الموجودة في يدي.

ولما وضعت الحرب أوزارها رأى رئيس الدير ت المذكور ان يرد اليّ العقار
الذي اشتراه مني اذا شئت ان أردّ اليه الثمن المشتري به وذلك تخفيفا من الديون
الباهظة التي كانت على الدير ت لكن لم يكن مستطاعا للدير ب ان يسترجع في حال
من الأحوال هذا العقار بالنظر الى سوء حاله وقلة ريع أملاكه التي اتلفتها الحرب
وجعلتها بوارا لا تعطي ثمرة. ولما رأيت رئيس الدير ت ملحا في ذلك الحاحا شديدا
عمدت الى استدانة مبلغ من المال بفائدة فاحشة بصفتي الشخصية لا باعتبار كوني
وكيلا على الدير وأضفته إلى قيمة اخرى خاصتي لا خاصة الدير واشترت من
الخوري المذكور جميع العقار الذي كان هو اشتراه مني في ١٢ نيسان سنة ١٩١٧
وأیضا أجريت جميع المقتضيات القانونية وخصوصا التخمين الذي لا بد منه والذي قام
به نفر من ذوي الدراية والتجربة والتزاهة وأقروا ان العقار المسطر لا يزال ثمنه يوازي
الثمان الذي بيع به من قبل بالنظر الى كون الأملاك قد انحطت اسعارها بسبب الحرب

ونتائجها الاقتصادية وكانت لم تزل منحة يوم اشترت العقار المشار اليه اي في ٤ حزيران سنة ١٩١٩ وبحجة رسمية مسجلة لدى محكمة قضاء كسروان مؤرخة في اليوم والشهر والسنة المذكورة ومصدق عليها بالتاريخ نفسه بسلطانكم البطريكي الأعلى تصديقا خطيا معلقا على نفس الحجة قد باع مني رئيس الدير ت العقار المتكرر ذكره مرارا واشتريته بالثمن المدون ودفعته نقدا "بيعا وشراء صحيحين شرعيين باقين لازمين تامين نافذين خاليين من الغبن والغدر بإيجاب وقبول وتسلم وتسليم من الجانبين بالتخلية الشرعية" (الحجة)

وبناء على ذلك وضعت يدي على العقار هذا واخذت استغله استغلال المالك للملكه ولا صلة للدير به لاني اشتريته من مالي الخاص لنفسني شراء صحيحا باتا قطعيا ولم يكن اعادة ولا تأمين ولا بصورة رهن وهو ينطبق على قاعدتي الشرع والقانون والبيعين المعمول بهما عند حصول عقد البيع والشراء في مثل هذه الحال ومضى زمان ولم يعترض على ذلك احد الى أن رأى بعض ذوي الحقوق و الولاية ان يدعوا ان في هذا البيع غنا وقدمت الدعوى في هذا الصدد الى محكمة بداية قضاء كسروان والى لجنة فسخ البيوع في بيروت وادعوا ايضا انه لا يحق لي انا الوكيل الشرعي على وقف الدير ب ان اشترى من املاكه شيئا لنفسني.

اجل اني لا أجهل يا صاحب الغبطة ان القوانين المقدسة تنهى نهيًا صريحًا "متولي الأوقاف وأقاربهم الدمويين والأهلين من ذوي الدرجة الأولى أو الثانية عن ان يتاعوا شيئا من الأملاك الكنسية الثابتة". (دستور الحق القانوني الحديث ق ١٥٤٠) لكنني اعلم ايضا ان هذا القانون نفسه لا محل له اذا كان هناك إجازة خاصة من لدن السلطة الكنسية العليا صاحبة الشأن في هذا الصدد. كما هي الحال في حادثنا الحاضر "ورضى السلطة الكنسية العليا هي الصيغة الجوهرية الخاصة في أمثال هذه البيوع" (المجمع اللبناني ف ٤ ب ١ عدد ١٤) (دستور الحق القانوني الحديث ق ١٥٣٠) اما

٤
يوم
لمى
نره
ين
بين
لك
بعيا
ون
ان
في
الى
نف
يحا
ان
(١
دن
ضر
وع
اما

أملك الدير ب فلم تبكن بعد أملاكه وقد اشتراها رئيس الدير ت شراء حقا قاطعا مطلقا لا بمثابة تأمين ولا بصورة رهن فلا يصح والحالة هذه ان يقال اني اشتريت من أملاك الوقف ب المحدث عنه. اما من حيث الغبن فقد تقدم العرض اني يوم اشتريت اي في ٤ حزيران سنة ١٩١٩ لم يكن الملك الذي اشتريته يوازي ثمننا اعلى من الثمن الذي دفعته وقبضه الشاري وهو الثمن العدل يوم تاريخ البيع والشراء وقد قدره هذا القدر اصحاب المعرفة والإستقامة كما توجب ذلك القوانين المقدسة بموجب القواعد التي وقعها الكرسي الرسولي المقدس سنة ١٨٦٥ وقضى برعايتها في مثل هذه البيوع قبل اتمامها واذا كان قد زاد ثمن الملك بعد ذلك فمن يقول ان الزيادة في الثمن هي تخصّ احدا سواي ومع هذا كله وصونا للسلام والوئام بيننا نحن اصحاب الولاية والحقوق وحرصا على ضميري ومخافة ان ينشلم في حال من حيث ارتفاع ثمن الملك ارتفاعا يذكر بعد اتمام عقد البيع الذي وقع في ٤ حزيران سنة ١٩١٩... رأيت ان أرضي انسباءنا المعترضين بان أدفع فوق ما دفعت الى الخوري رئيس الدير ت مبلغ الف وخمسمائة ليرة سورية الى وقف الدير ب تعويضا مما قد يكون هناك من الغبن والاجحاف بحق الوقف المذكور. "فالاجحاف في مشتري الأملاك البيعية وبيعها مهما كان جسيما فاحشا فيدفع باعطاء البائع تتمّة الثمن العادل (الحق العام الرأس ١١ ثم ١٥ و ١٦) وهذا بإجماع رأي ائمة القانون: (ريفنستول عدد ٣٥٨) وهي قاعدة مرعية في ديوان الروتا المقدس.

وعلى هذه الطريقة وبهذه الطريقة اي بدفع الف وخمسمائة ليرة سورية اوديتها الى الدير ب ثم الرضى والإتفاق بيني وبين اولاد عمنا من ذوي الحقوق والولاية وهم جميعا يتعهدون وقد تعهدوا بأن يكفوا عن كل دعوى وطلب يتعلقان بالمبيع المشار إليه في الحال وفي المستقبل يقرون إقرارا صريحا بأن الوقف قد وصلته كل حقوقه وأن التسوية التي وقعت قد وقّعت برضاهم التام وأن التعويض الذي ادّيته سدا للإجحاف

الذي قد يكون هناك هو كاف وعادل ووجب علينا جميعا ان نرفع هذا التقرير
المسهب الى غبطتكم لتروا في ذلك كله رأيكم العالي وتصدقوا على هذه التسوية
القانونية المشروعة (١) بسلطانكم الاسمي حتى لا يكون سبيل فيما يلي من الأيام الى
التراع والخصام اطال الله شريف وجودكم.

ولد غبطتكم

غوسطا ايلول سنة ١٩٢٣

فلان ابن فلان

* صدق البطريك على وثيقة التسوية المذكورة.

٥- التقرير العشرون^{١٣٨}: إلى أحد المطارنة الموارنة

في خيانة وكيل الوقف للوقف

- يجب ألاّ تباع أملاك الوقف الا بإذن السلطة الكنسية - "وكلاء الأوقاف يجب ان يكونوا رجالا امناء اكفاء مشهودا لهم بالصلاح والإستقامة يحلفون يمين الأمانة....." - من اغتصب الوقف او خانه او باع من أملاكه بطريق الغش والإحتيال حلّت به عقوبة الحرم النافذ بمجرد الفعل - من القواعد المرعية لبيع الأملاك الكنسية الثابتة والمنتقلة الثمينة ان تطرح الأملاك التي يراد بيعها في سوق المزاد العلني - محظور ان تباع الاملاك الكنسية من متوليها او من اقاربه الدمويين والأهلين في الدرجة الأولى والثانية أي يحرم على هؤلاء جميعهم شراؤها

اننا نحن اولادكم أهل القرية الفلانة الموقّعة اسمائنا أدناه نرى من أقدم فروضنا ان نعرض الان ايضا على سيادتكم السامية الإجلال ما عرضناه من قبل مرارا وتكرارا من حيث وقف كنيسة قريتنا مبنيين ان الوكيل القائم على حراسته فلان بن فلان هو ابعد من ان يكون امينا بحقوق الوقف المسطر كما يتضح ذلك من الأمور التالية:

١- إن الوكيل المذكور قد باع من فلان (...) قطعة من أملاك الوقف ملاصقة للكنيسة. أجل قد كان هذا البيع باذن سيادتكم لأسباب عادلة وغايات عالية غير ان الوكيل لم يبيّن لسيادتكم حدود القطعة التي كان مزمعا ان يبيعها ولا قال لكم انها المقبرة المدفونة فيها عظام امواتنا. ثم ان هذا البيع كان مموّها مصنوعا لأن الشاري المزعوم لم يكن حاضرا وقد قبل الوكيل نفسه وهو البائع الشراء عن

¹³⁸ المرجع نفسه، ص ١٠٧-١١٢.

الشاري فكان هو البائع والشاري جميعا وأقبح من ذلك كله إنه لم ينعض على هذه الرواية أي على هذا المبيع الملفق خمسة أشهر حتى استرجع الوكيل المرقوم قطعة الأرض المذكورة وسجلها في المحكمة باسم والدته. وقد اقر فلان الشاري المزعوم امام حضرة الأب فلان (...) المندوب من جانب سيادتكم الى الفحص بهذا الشأن بانه "لم يقبض ولم يقبض دراهم" وبأن "اسمه لم يكن إلا عيارة". ثم كان ان سيادتكم المعروفة عنايتها المثلى بأمر الأوقاف المحبوسة في سبيل الله تعالى للبر قد أمرت برد القطعة الى الوقف فردها إلى ملك الوقف بعد محاولات طويلة كارها مرغما.

٢- قد باع الوكيل قطعة ثانية من أملاك الوقف قائمة على كتب من كنيسة القديسة فلانه من فلان... ويوجد عدة أدلة على كون هذا البيع لم يكن هو أيضا الا ظاهرا مموها مصنوعا لان فلانا الشاري قد بين لفلان "انه لم يقبض ولم يقبض دراهم" في هذا السبيل وان اسمه لم يكن الا عيارة فإذا اوجبت اليمين القانونية على فلان ابن فلان بهذا الخصوص زال الشك وظهر الحق الذي لا مرأى فيه. وقد خمن هذه القطعة فلان ابن فلان لكن الوكيل لم يرشده الى حدودها الصحيحة بحيث ان القطعة التي بيعت لم يكن قسم كبير منها داخل في حدود التخمين. نعم أن المخمن المشار إليه هو من أصحاب الوجدان القويم لكنه كان وقتئذ مبتلى بمرض شديد في عينيه فلم يكن والحالة هذه يستطيع مشاهدة الحدود الصحيحة. وكونه كان مريضا في عينيه فذلك ثابت ثبوتا بينا لأنه بعيد التخمين قضي عليه بان يتزل الى بيروت ويقيم في المستشفى هناك شهرا كاملا لإجراء عملية جراحية في عينيه. ولم نتخلف آنئذ عن تقديم الشكوى الى مقامكم العالي وسيادتكم نظرت واجرت الفحص الواجب بهذا الشأن بواسطة الآباء فلان وفلان وقد قام هؤلاء الفحاص بما يجب عليهم ووجدوا كل ما قدّمناه صحيحا واقعيا. وبناء عليه

فقد أمرتم وكيل الوقف ان يرد القطعة المشروح أمرها والمبيعة بطريق الإحتيال والخيانة الى أملاك الوقف فردها.

٣- وهناك قطعة ارض ثالثة قائمة في المكان الفلاني باعها وكيلنا المذكور من فلان مقابل دراهم له قبل الوقف وقد باعها منه بقيمة ٢٥٠٠ قرش من غير ان تسجل تسجيلا رسميا في المحكمة وفي هذا المبيع من الغبن الفاحش ما لا يخفى على اهل الخبرة. وقد اعيدت القطعة المومىء اليها الى أملاك الوقف بأمر سيادتكم بعد ان قبض الوكيل ما قبض من دراهم ذهبية استرجاعا لثمنها.

٤ - يوجد في المحل الفلان قطعة أرض قريبة من بيت الوكيل يدعي هو كونها خاصته أي ملكه مع ان شيوخ القرية من الذين تجاوزت أعمارهم ستين أو سبعين سنة يشهدون بان هذه الأرض هي ملك الوقف وبأنه لا حق للوكيل فيها ولا شبه حق. واذا قيل كيف يكون ذلك اجبنا ان أكثر املاك وقفنا وقوامها قطع من الأرض قد "نذرها" لله تعالى اناس من اهل الصلاح والورع وحبسوها في سبيل الخير والبر. ولم تسجل "هذه النذور" في المحكمة بل أضيفت الى أملاك الوقف اضافة غير مقرونة بالمعاملات الرسمية ومن جملة هذه الأملاك "المنذورة" القطعة التي نحن الان في صددنا هنا. يدعي الوكيل انها ملكه فكيف اذا تملكها؟ اين الصك الذي ملكه اياها؟ اين حجته؟ فليبرزها اذا استطاع ونحن لا نقول شيئا ونقر باننا مخطئون. لكن الصحيح الذي لا ريب فيه ان القطعة هذه المحدث عنها هي ملك الوقف وحده دون سواه نذرنا فلان بن فلان في هذا السبيل.

٥- يوجد أشياء منقولة منها ثمينة ومنها غير ثمينة وهي خاصة الكنيسة والوقف وقد وضع الوكيل يده عليها كأنها خاصته. من ذلك ساعة كبيرة اشتراها ناذرها من مدينة الفلانة بخمسة عشر ذهباً فرنساويا فأخذها الوكيل الى بيته وعدّها من أمتعته

الخاصة وأبي ان يردّها الى الكنيسة والوقف ثم من ذلك أيضا حق للقربان المقدس مغشّى بالذهب استولى عليه كانه ملك له. الى غير ذلك من الأشياء المختصة بالكنيسة والى غير ذلك من الأمور المتعلقة بدخل الوقف وغلاته فهو يتلاعب فيما هو للوقف كيف شاء وأراد.

هذه بعض اعمال فلان وكيل الوقف وهي ثابتة بالفحوص القانونية والقيود الرسمية. وهي لا تتفق في حال مع واجبات وكلاء الأوقاف من أمثال وكيلنا. "ما خلا مجلس ادارة الأوقاف الاسقفي فعلى الرئيس المكاني ان ينتدب الى إدارة املاك الكنيسة رجالا امناء أكفاء مشهودا لهم بالصلاح والإستقامة. فيحلفوا يمين الأمانة بحضرة المطران انهم يوفون وظيفتهم حقها" دستور الحق القانوني (ق ١٥٢١) "فيحرصوا على الأموال المسلمة الى عنايتهم مخافة ان تضيع او ت تلف بوجه من الوجوه ويجمعوا الغلال ويحفظوها بالتدقيق وفي الوقت المناسب في مكان أمين وينفقوها بمقتضى نية الواقف والأصول المرعية ويبدلوا مال الكنيسة فيما هو للكنيسة وينظّموا دفاتر الدخل والخرج ويحكموها احكاما... (الموضع نفسه ق ١٥٢٣) "نأمر كل من عهد اليهم بتدبير الكنائس أو بيوت التقى ان ينشئوا سجلا يثبتون فيه بيان الأموال الثابتة.... وبيان المنقولات... ولا يجسر وكلاء الكنائس ومديرو بيوت البر على ان يبيعوا اموالها المنقلة والثابتة ذات القيمة المعتدّ بها وذلك تحت طائلة الوقوع بالحرم لمجرد الفعل... وعقوبة الحرم النافذ بمجرد الفعل تحل بغاصبي املاك الكنائس اكليريكين كانوا ام علمانيين ... اذا استأثروا من طريق الغش والإحتيال بأرزاقها وريعها المعين وحقوقها واثمارها ومنافعها..." (مجمع لبناني ق ٤ ب ١ عدد ١١ وعدد ١٤).

ولكن الوكيل المشروح أمره قد باع من أملاك الوقف بطريق الغش والإحتيال كما اثبتنا ذلك فهو اذا تحت طائلة التأديب الكنسي وقد سقط من حق الوكالة ثم انه

لم يرفع القواعد الموضوعية التي لا بد من رعايتها لبيع الأملاك الكنسية الثابتة والمنتقلة الثمينة والمدونة (تلك القواعد) خاصة في المنشور الرسمي المطبوع الصادر في رومية العظمى سنة ١٨٦٥ ومن جملة الشروط التي اوجب العمل بها الكرسي الرسولي المقدس بهذا الصدد ان تطرح الأملاك التي يراد بيعها في سوق المزاد العلني وان يخمن تلك الأملاك ذوو الخبرة من رجال المعرفة والتراهة. فاين عمل وكيلنا... من هذه الأصول الجوهرية التي قضت بها حكمة القوانين المقدسة؟

وفوق ذلك فهو قد باع من والدته قطعة ارض مختصة بالوقف كما أشرنا الى ذلك اعلاه وكما هو ثابت بسند رسمي لا يرد. ولكن أليس محظورا "ان تباع الأملاك الكنسية الثابتة من متوليها او الى اقاربهم الدمويين والأهلين في الدرجة الأولى والثانية ... " (دستور الحق القانوني ق ١٥٠٤)

بناء على كل ما تقدم نرجو ونلتمس من عدالة سيادتكم ان تضعوا حدا لهذا الخلل الواضح فتفصلوا وكيل وقفنا الخائن واجباته ازاء الوقف خيانة ظاهرة ومتكررة وثابتة عند سيادتكم وعند جميع من هو واقف على حالتنا هذه المشروحة باخلاص وتديق وان تقيموا بسلطانكم الأسقفي من ترونيه او تروئهم اهلا لهذه المهمة جديرين بان يخدموا الله ووقفه وسيادتكم خدمة صادقة. ولنا ثقة تامة بحرص سيادتكم الشديد على ما هو لله تعالى بانكم تعيرون اذنا صاغية عرضنا هذا الذي لا غاية له الا صيانة مال الوقف والذي نرفعه اليكم بكل تجلّة واحترام ونختتمه بتكرار لثم راحتكم المقدسة والدعاء بطول شريف وجودكم.

اولادكم اهل القرية الفلانية...

* تمّ التثبت من حقيقة ما ورد في هذا التقرير وعزل وكيل الوقف عن وكالته.

٦- التقرير الثامن والثلاثون^{١٣٩}: الى ديوان ابرشية بعلبك المارونية

في دعوى الخوري بطرس ابي عازار على وقف بيت نصر

- على المدعي اثبات دعواه - ليس على المدعى عليه ان يثبت شيئا - للمدعى عليه ان يقف على أقوال المدعي وجميع ادلته وبياناته - له ان يعطى مهلة كافية من الزمان للرد على المدعي - للمدعى عليه حق تقديم الرد الأخير - من كان مقيدا اسمه في جمعية او شيعة مردولة من جانب الكنيسة المقدسة لا يقبل وكيلا في دعوى كنسية.

اني بقوة وكالتي الشرعية عن الخواجا رزق الله نصر طنوس نصر بصفة كونه وليا شرعيا على وقف فقراء ذكور عائلته عائلة نصر المعروف بوقف مار بطرس النصر في الدعوى المقامة عليه من جانب حضرة الخوري بطرس ابي عازار ورفاقه المرحوم بطرس الخوري وبطرس منصور وخليل همام وخليل غالب وخليل رشيد اعرض على ديوان ابرشية بعلبك المارونية صاحب الصلاحية للنظر والحكم في الدعوى المشار إليها ما يلي:

أولاً- انه لما كان الخوري بطرس ورفاقه المذكورون المدعين وكان على المدعي اثبات دعواه دون ان يكلف المدعى عليه اثبات شيء وجب ان يأتي مقدمو هذه الدعوى بما لديهم من الأدلة والبيانات التي تثبت مدعاهم (العلامة لاغا في المحاكمات الكنسية مجلد ١ صفحة ٧٠). العلامة نوفال شارح الحق القانوني الحديث كتاب ٤ في محاضر الدعاوى صفحة ١٥٤).

¹³⁹ المرجع نفسه، ص ٢٠١-٢٠٣.

ثانيا- ان المدعى عليه له ان يقف على جميع ادلة المدعي وبياناته وان يسلم الى يده نسخة صحيحة من ذلك كله وان يعطى مهلة من الزمان موافقة ليتسنى له ان يناهض ما قد يكون من تلك الأدلة والبيّنات ويرد عليها بما يراه حقا وصوابا (دستور الحق اللبناني الحديث ق ١٨٥٩ وق ١٨٦٢).

ثالثا- لما كان للمدعي ايضا بمقتضى منطوق القوانين اعلاه ان يقف على ما قد يكون من دفاع المدعى عليه ورده وان يناهض ذلك بالبرهان والحجة كان للمدعى عليه ان يقف على جميع ردود المدعي ايا كانت وان يكون له للمدعى عليه حق تقسيم الرد الأخير لان المدعى عليه له انعام الشريعة من هذا الوجه باجماع رأي الأئمة.

رابعا- اذا رأى المدعي أو المدعى عليه ان يقيم وكيلاً عنه او محامياً فيجب ان يكون هذا الوكيل او المحامي حاصلًا على جميع الشرائط والصفات التي تقتضيها القوانين المقدسة وتقضي بالعمل بها ومنها ان يكون حائزاً شهادة الدكتورية في الحق القانوني او ماهراً فيه مهارة صحيحة وان يكون غير مقيد اسمه في جمعية او شيعة مرذولة من جانب الكنيسة المقدسة بموجب القوانين ١٦٥٧ بند ١ و ٢ و ٢٢٦٣ و ٢٢٥٦ بند ٢ و ٢٢٩٤ بند ١ و ٢.... الخ من دستور الحق القانوني الحديث. هذا ما وجب عرضه الان بكل تجلّة واحترام.

جونيّه في ٢٢ ايار سنة ١٩٢٥ الأب

بولس عبود

وكيل الخواجة رزق الله نصر

* انّ لهذا التقرير تنمّة في التقرير اللاحق.

٧- التقرير التاسع والثلاثون^{١٤٠}: الى ديوان ابرشية

بعلبك المارونية

في حقوق الولاية

- حق الولاية حق مشترك لا يقبل التجزئة البتة - اذا كان الوقف على ذرية الواقف فيجب على مدعي الحق فيه ان يثبت بالبيانات المقبولة في الشرع انه من ذرية الواقف - الالهام أو الاشكال في شريعة من الشرائع أو في صك من الصكوك يزال بنص اصرح لصاحب الصك نفسه - الصك ليس بينة علنية رسمية الا في قسمه الذي يدعى تقريريا أي في القسم الذي يضع فيه صاحب الصك ما شاءه من الأمور والشروط- يجب على المدعي ان يثبت اثباتا كاملا نقطة الخلاف والخصومة الجوهرية التي قوام الدعوى عليها.

قرأت وتدبرت ما كان من تقرير حضرة الخوري بطرس ابي عازار في جلسة ٥ حزيران سنة ١٩٢٥ حيث حاول اثبات ما يدعيه هو وموكلوه من الحقوق والمنافع في الحقوق والمنافع في وقف مار بطرس النصر. فلا يصعب الجواب على ذلك.

اولا- لا صحة لما ورد في البند الأول من تقرير أو لائحة المدعي الخوري بطرس لان الواقف قد قصد واراد ايلاء حق المحاسبة لشيوخ عائلته عائلة نصر المعروفة والمشهورة وقد ذكر الواقف رحمه الله أفراد عائلته هذه في صك وقفه في البند الثاني منه ذكر صريحا ولم يأت على ذكر المدعين انهم شيوخ عائلة الواقف واليك ما ورد في البند الثاني المشار إليه بالحرف الواحد "ان الولاية على الواقف من بعد موتي تعود لشقيقي عبدالله ثم لشكرالله ثم لرزق الله ولدي اخي نصر طنوس نصر ثم لاولادهما الذكور الأكبر فالأكبر والأقرب فالأقرب والأرشد فالأرشد ثم لأولاد

¹⁴⁰ المرجع نفسه، ص ٢٠٤-٢١٤.

عمه اولاد يوحنا عبود نصر واولادهم الذكور على الترتيب المرقوم ثم لطنوس وحننا
ولدي يواكيم نصر وانطوان ابراهيم نصر ثم لأولادهم الذكور على الترتيب
المشروح ايضا ثم للذكور العائلة ومن يخلفهم الأقرب فالأقرب والأرشد فالأرشد ما
تناسلوا وتعاقبوا ثم للذكور من اهالي قرية شننغير ومن يخلفهم الأقرب فالأقرب ومن
به الكفاية والأهلية الخ". فمن هنا يتضح جليا ان أفراد عائلة المرحوم الواقف هم
الذين ذكرت اسمائهم في هذا البند ذكرا صريحا وان الجملة الواردة في هذا البند
وهي: " ثم للذكور العائلة ومن يخلفهم الأقرب فالأقرب والأرشد فالأرشد ما
تناسلوا وتعاقبوا" هي جملة تفسيرية تكميلية لأفراد العائلة لان من كلف تنظيم صك
الوقف المسطر ذكر اولاد أفراد العائلة واولادهم فقط وبعد وفاته ذكر احفادهم ما
تعاقبوا وتناسلوا فاستدرك بالجملة المسطر أمرها هذا الخلل وليست هذه الجملة
لتشير الى الخوري بطرس ورفقائه كما توهم لانه ليس من المعقول ان تنقطع حقوق
الموقوف عليهم من عائلة نصر عند وفاة اولادهم وتعود الحقوق الى فروع "بو
نصر" أو سواه ما تعاقبوا وتناسلوا وهذا ضد المعقول. واما قول الخوري بطرس
واقاربه انهم كانوا يجرون المحاسبة هم والمرحوم شكري الولي السابق والولي الحالي
رزق الله ايضا فهو عار عن الحقيقة ومختلق اختلاقا وهو يقتضي اثباتا بأوراق رسمية.
واما قولهم انهم كانوا يعلمون اولادهم مجاناً في مدرسة الوقف فالجواب عليه ان في
المدرسة المذكورة يجرون المحاسبة هم والمرحوم شكري الولي السابق والولي السابق
والولي الحالي رزق الله ايضا فهو العار عن الحقيقة ومختلق اختلاقا وهو يقتضي اثباتا
بأوراق رسمية. واما قولهم انهم كانوا يعلمون اولادهم مجاناً في مدرسة الوقف
فالجواب عليه ان المدرسة المذكورة كانت تقبل على سبيل الاحسان والمساعدة مجاناً
اولادا كثيرين من عدة عائلات من شننغير وسواها لا صلة نسب بين تلك العائلات
وعائلة نصر.

ثانيا- ان ما استند اليه الخوري بطرس في بنده الثاني لا يصح ان يكون مستندا لاثبات دعواه لان الكتاب المزعوم صدوره عن المرحوم بطرس بتاريخ ٢٩ ايلول سنة ١٩٠٥ لا يفيد الا انه قد عين ابن مراد غالب من جملة الاولاد المقبولين في مدرسته مجانا واما الكتابان المزعوم صدورهما عن المرحوم شكري فهما مفتعلان وعلى فرض صحتها فقبول شكري ذلك لا يجعل النسب بين موكلي وعائلته عائلة نصر وبين المدعين واحدا ولا يحق لشكري ولا لسواه من أولياء الوقف او من أصحاب حقوق الولاية ان يخولوا احدا او يولوه حقا في الوقف لان حق الوقف والولاية عليه حق مشترك لا يقبل التجزئة البتة ولا يجوز ولا يصح لمعظم اصحاب الولاية ان يشركوا احدا بولايتهم او بالمنافع التي تستمد مباشرة من الولاية حتى اذا ظل واحد فقط من أصحاب حقوق الولاية مخالفا كان هذا التحويل او الإيلاء لغوا باطلا. وهذه الحجة المشيدة على نص الحق القانوني الصريح تبطل ايضا ما يريد الخصم ان يتخذه دليلا او بينة من الكتاب المنسوب الى الخواجه نخلة. والله اعلم من هو هذا "نخلة" لان الإمضاء في الكتاب المشار إليه بحسب رواية الخوري بطرس في تقريره هو "نخلة" فقط. واما قوله ان عنده اوراقا كثيرة تبين نفس ما بينته هذه الأوراق التي تقدمت... " فاذا وجدت هذه الأوراق التي يلحق اليها الخوري بطرس فانها لا تثبت الا ما اثبتت الأوراق التي تقدمتها اي انها لا تثبت شيئا. وما قاله المدعي ورفقاؤه من حيث قبول خمسة عشر تلميذا من عائلاتهم مجانا في مدرسة الوقف فقد أجيب عليه فيما تقدم.

ثالثا- ان جواب الخوري بطرس على السؤال الموجه اليه من جانب حضرة الخوري يوحنا آصاف رئيس اللجنة المفوض اليها امر النظر في هذه الدعوى بشأن اثبات حقه وحق موكله في وقف عائلة نصر الذي نحن في صددده لا يثبت شيئا مما يطلب ويجب اثباته. لا غرو ان المرحوم الواقف قد اراد ان يقف وقد وقف لذريته او

عائلته عائلة نصر فاذا أراد الخوري بطرس ورفاقه ان يكونوا من الموقوف عليهم فيجب ان يثبتوا بالبيّنات المخطوطة أو بطرق اخرى مقبولة في الشرع انهم متسلسلون عن نصر جد هذه العائلة التي لها الولاية على هذا الوقف والمنافع فيه او في الأقلّ انهم من عائلة نجم ضو الذي يدعون كونه اصل عائلاتهم وعائلة نصر جميعا وان نجم ضو هذا هو "ابو نصر" وان "ابو نصر" هذا هو نفس جد عائلة نصر التي يدور الكلام عليها وان صك الوقف يولي حقوق الولاية والمنافع من كانوا من زروع هذا الأصل اي من كانوا من صلب نجم ضو "ابو نصر" لان الخوري بطرس ورفاقه ولو اثبتوا انهم من سلالة نجم ضو فيبقى عليهم مع ذلك اثبات نقطة النزاع والخصومة وهي ان سلالة نجم ضو كلها ومنها الخوري بطرس ورفاقه المدعون لها الحقوق او المنافع التي لسلالة نصر التي منها الواقف المرحوم بطرس وبعبارة موجزة انه ولو اثبت اصحاب الدعوى كونهم من سلالة نجم ضو فلا تكون النتيجة المنطقية الضرورية ان لهم الحقوق والمنافع التي يدعونها اذا لم يثبتوا ان هذه الحقوق والمنافع قد اعطوها بقوة نص الصك التأسيسي الصريح. ولكن نص الصك التأسيسي الصريح يبيّن ان حقوق الولاية والمنافع مختصة اولا بسلالة الواقف او بعائلة نصر وحدها دون سواها الى ان تنقرض من عالم الوجود لا سمح الله وعندئذ يعود الوقف "الى الأولاد الذكور من فقراء اهالي قرية شننغير" "والى الذكور من أهالي قرية شننغير ومن يخلفهم الأقرب فالأقرب ومن به الكفاية والأهلية بمعرفة الشيوخ من أهالي القرية..."

فيكون اذا صك الوقف حجة على المدّعين لا حجة لهم كما أرادوا ان يجعلوه ذلك واذا لم يسلم الخصوم بصراحة نص الصك وقيل ان هناك ابهاما أو إشكالا قلنا ان ما يفترض من الابهام او الاشكال لا يمكن ان يكون واقعا هنا الا على لفظة "بيت" أو عائلة ولكن اذا وقع ابهام أو اشكال في شريعة أو صك وجب ان يلجأ في ازالته الى

نص اصرح لصاحب الشريعة نفسها أو لصاحب الصك نفسه (عليك بدستور الحق القانوني الحديث ق ١٨ وبشارحه العلامة الأب بلات في كتابه الأول المطبوع بروما سنة ١٩٢١ صفحة ١٠٠ و ١٠١) فنحن بين يدينا صك وقف اخر للمرحومين بطرس نصر وشقيقه عبد الله نصر يبينان فيه بيانا جليا لا تحتمل معه شبهة ولا يقبل اشكالا او ابهاما ما يعنى "بيت نصر" و"بعائلة نصر" والصك المذكور مسجل في محكمة كسروان على صفحتين الأولى منهما من امضاء وديعه نصر ونعامه ابنتها مسجلة بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٣١٣ عدد ١١٨٤ ومؤرخة في ١٤ أيار سنة ١٨٩٥ والصفحة الثانية بتاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٨٩٨ من امضاء المرحومين عبد الله وبطرس طنوس نصر فقد جاء بهذا الصك ما هو بالحرف الواحد ".....فجميع هذ الأملاك... قد وقفناها على بنات وارامل بيتناويتخصص البيت الكائن في شننغير او في محل الكرخانة بيتا لعبادة الله تجمع فيه وتسكن بنات عائلتنا عائلة نصر واراملها... واذا لم يبق في بيتنا الخصوصي بنات غير متزوجات ولا ارامل مقطوعات فيعود هذا الوقف لبنات العائلة عموما غير المتزوجات والأرامل...." فبيت نصر الخصوصي هو بيت والدهم طنوس نصر وفروعه واما عائلتهم عائلة نصر فهي ما تفرّع عن اخوان جد موكلي رزق الله الذي هو طنوس نصر وهم عبود وحناء وفارس اولاد نصر الأول جد هذه العائلة كما يتّضح ذلك من شجرة نسبها المطبوعة. فلا ذكر ولا اثر في هذا الصك الرسمي (المبيّن فيه بأجلى من نور الشمس ما يعنى بطرس نصر وشقيقه عبد الله نصر بلفظة "بيت نصر" و بلفظة "عائلة نصر") لعائلة "ابو نصر" الذي يريد الخوري إيجادها والإنتساب اليها وهنا نقول ان الواقفين المذكورين قد قالوا في صك وقفهم المشروح امره ما هو بالحرف الواحد "وقد أقمنا ناظرا مؤقتا على الوقف المحرر حضرة الخوري بطرس انطوان عازار من قرية شننغير" فلو كان الخوري بطرس من عائلة نصر لكان الواقفون صرحوا بذلك بقولهم مثلا "قد أقمنا نسيبنا ..."

وفوق ذلك فقد أصدرت محكمة كسروان حكمها بصحة وقف بنات واراامل عائلة نصر بوجه "الخوري بطرس انطوان ابي عازار المذكور...." فكيف ساغ بعد ذلك لحضرته ان يدعي انه تارة من عائلة نصر وطورا من عائلة "أبو نصر". وفضلا عن كل ما تقدم فبموجب زعم الخوري بطرس ورفاقه المدعين يكون وقف ذكور عائلة نصر شاملا ذكور عائلاتهم ووقف بنات واراامل عائلة نصر حارما بنات واراامل عائلاتهم لان الخوري المذكور يدعي ان وقف المذكور هو على بنات عائلة ابو نصر وفي صك البنات والاراامل الوقف هو على بنات واراامل بيت نصر ثم على بنات واراامل عائلة نصر ولا ذكر هناك ولا أثر لعائلة ابو نصر ومن هذا الايضاح يثبت ما في دعوى الخوري بطرس ورفاقه من التناقض فتكون والحالة هذه مردودة من اساسها فغير مقبول أن ابن زيد مثلا المنسوب الى عائلة ابو نصر له الحق بوقف الذكور الصادر من المرحوم بطرس طنوس نصر وشقيقة ابن زيد نفسه محرومة من وقف البنات الصادر من الواقف نفسه المرحوم بطرس طنوس نصر وعلى ذلك فلو فرضنا ما يدعيه الخوري بطرس ورفاقه صحيحا فيكون شقيق حضرته مثلا من عائلة الواقف نفسه وهذا محال.

وخلاصة الكلام انه اذا كان ابهام او اشكال في لفظتي "البيت" "والعائلة" في صك وقف الذكور لصاحبه بطرس طنوس نصر فيزيل هذا الابهام او الأشكال صك وقف البنات لصاحبيه بطرس طنوس نصر وعبدالله طنوس نصر... ولا سبيل البتة للخوري بطرس او سواه الى ان يقول ان "العائلة" هي عائلة ابو نصر. وزعم الخصوم مردود ايضا بامضاء صك الوقف "بطرس نصر" لا "بطرس نصر ابو نصر" وبشهرة اسم الواقف بطرس نصر وشهرة اسماء اخوانه وشهرة ابيه وشهرة اولاد عمه وشهرة أعمامه وشهرة اولاد أعمامه وشهرة أولادهم وجميع هؤلاء معروفون بنصر لا بأبو وفوق ذلك فمعاملات افراد هذه العائلة كافة منذ أكثر من مئة سنة قد كانت ولم تزل باسم عائلة نصر ولا ذكر فيها للفظ "ابو نصر" البتة ولا أحد منها تلقب "بأبو نصر"

على سبيل الإطلاق. وهناك حجة رسمية علنية لا ترد بوجه من الوجوه في دفاتر الحكومة المسطرة سنة ١٨٦٣ المتعلقة بإحصاء الانفس وبالمساحة فبالقاء النظر على هذه القيود الرسمية يظهر جليا ان عائلة نصر وأفرادها معروفون وأهالي قرية شننغير مدونة اسمائهم في الدفاتر المذكورة كل بلقبه وباسم عائلته ولا اسهل من الاطلاع على قيود هذه الدفاتر وهي موجودة تحت يد شيخ صلح شننغير غالب احد خصومنا في هذه الدعوى فليبرزها فتظهر حقيقة المسألة كما هي.

واذ اتخذ المدعون دليلا على صحة دعواهم من لفظة "ابو نصر" "اللاحقة" باسم نصر في بداءة الصك قلنا انه بحسب اجماع رأي الأئمة القانونيين لا قوة قانونية لما يرد في صك من الصكوك أو سند من السندات اذا ورد في القسم الذي هو على سبيل الخبر أو الرواية أو اذا ورد عرضا ولا يمكن ان يكون الصك أو السند حجة علنية رسمية الا في قسمه الذي يدعى تقريريا اي القسم الذي يسن فيه الشارع شريعته أو يقرر ويضع فيه صاحب الصك أو السند ما يريد من الأمور أو الشروط... (عليك بالعلامة ده انجيلس المجلد الأخير جزء ٢٠ صفحة ٩٣) وبرهاننا هذا يستمد قوة أشد خاصة من الأمور التالية:

١ " ان ناظم الصك الذي نحن بصدد الكلام فيه هو المرحوم بطرس الخوري احد ذوي خصومنا وقد كان في مقدمة الذين يطلبون مشاركة ذوي الحقوق في حقوقه . ٢ " لو لم تكن لفظة ابو نصر حشوا دخلت في الصك لغرض في النفس لكان الواقف وقع امضاءه على الصك "بطرس نصر بو نصر" ولم يكتف "بطرس نصر" كما ترى امضاءه على الصك الأصلي الذي في يدنا.

٣ " قد سلسل الواقف بالولاية على الوقف كل افراد عائلته عائلة نصر بحسب الدرجات والأهلية ولم يذكر أحدا من عائلات الخوري بطرس ورفاقه فلماذا حرّمهم

الولاية لو كانوا من عائلته كما يدعون؟ ٤" لم يأت على ذكرهم الا بعد انقراض عائلة نصر بتمامها فقال: " ثم للذكور من أهالي قرية شننعر الأقرب فالأقرب ومن به الكفاية والأهلية..." وفي كل حال فوجود لفظة "ابو نصر" تالية اسم بطرس نصر في بدء الصك لا يفيد الخصوم شيئاً وقد اثبتنا فيما تقدم ان الولاية والمنافع لعائلة نصر وحدها دون سواها الى ان تنقرض وانه على الخصوم ان يثبتوا صحة نسبهم ووحدته مع نسب عائلة نصر هذه صاحبة هذه الحقوق وهذه المنافع ونحن نجهل ما إذا كان ابو نصر هو جد الجميع اي جد عائلة نصر وعائلات خصومنا بل ننكر ذلك انكاراً الى ان يأتونا وهم المدعون وعليهم اقامة البينة بما هو كاف للاثبات الكامل في هذه مادة وحدة النسب.

٤" اما ادعاء حضرة الخوري بطرس رئاسة المدرسة فالجواب عليه انه كلف بطريقة غير رسمية ان يقوم بمشتري حاجيات الطلبة من المؤونة وسواها مقابل راتب معين اسوة بمستخدمي المدرسة ومع فرض كون اولياء المدرسة فوضوا اليه المناظرة عليها فلا يستفاد من ذلك كونه من ذوي الحقوق والمنافع في هذا الوقف. ومن البند السادس من صك الوقف يتبين جلياً ان الواقف لم يعين حضرته رئيساً على المدرسة. والمدرسة عملاً برأي شيوخ العائلة عائلة نصر في عهد الولي السابق المرحوم شكري نصر قد اقفلت ابوابها قبل نشوب الحرب العامة وقد استأجرها بعد الإحتلال حضرة الخوري بطرس المذكور من الولي الحالي برأي شيوخ عائلة نصر وجعلها مدرسة تجارية لحسابه الخاص في خلال سنتين ثم رأى الولي وشيوخ عائلتها اقفالها فأقفلوها وعلى ذلك فلا يكون حضرته رئيساً عينه الأولياء كما يزعم. وقوله ان على الولي تقديم الحساب لشيوخ العائلة فلا يفيد شيئاً وهو حق لشيوخ عائلتنا عائلة نصر والخوري بطرس ورفاقه ليسوا من هذه العائلة كما تقدم الإثبات.

٥" اما ادعاءؤه النظارة على الوقف بعد الحكم بصحة الوقف وبعد موت الواقف فهو باطل لان النظارة تسقط شرعاً عند الحكم بصحة الوقف كما تسقط ايضاً بموت الواقف واقامته أي اقامة الخوري بطرس ناظراً على الوقف فتلك المعاملة ليست الا حيلة شرعية لاثبات الوقف ليس الا كما هو صريح بالقواعد الشرعية.

٦" ان ادعاءه الولاية على وقف المرحوم عبد الله طنوس نصر هو باطل اساساً والمبني على الباطل هو باطل. فالحقيقة ان المرحوم عبدالله نصر في آخر اسبوع من حياته قد شاء ان يقف بعض املاكه المشتركة مع وقف المرحوم شقيقه بطرس وان يضيف وقفه الى وقفه لكنه بعد تنظيم صك الوقف قد رجع عنه بعريضة قدمها الى المحكمة بواسطة وكيله المحامي غناطيوس افندي زياده وقد جرى تسجيلها رسمياً ولم يكن اليوم التالي حتى توفاه الله فجأة قبل أن يحكم بصحة الوقف ولزومه فكان هذا الوقف باطلاً حكماً لان الواقف رجع عنه شرعاً واما زعم الخوري بطرس ان الورثة صدقوا على الوقف المسطر فهو زعم باطل ايضاً لكون ذلك خالياً من الشروط الشرعية والقانونية ولم يحصل ذلك ولم يصدق ولم يسجل بمحكمة شرعية فضلاً عن ان التصديق الذي يحصل بموقع غير رسمي على وقف رجع عنه واقفه هو غير معتبر البتة لان ما يشيد على الباطل بطل فيكون ادعاء الخوري بطرس الولاية بالإشتراك مع ولي وقف المرحوم بطرس باطلاً مردوداً للأسباب التي قدمناها.

٧" وأخيراً انه بالنظر الى كل ما تقدم وبناء عليه وبالنظر خاصة الى كون الخوري بطرس لم يثبت بوجه ولا في حال انه ورفقته المدعين هم يتفرعون من صلب نصر جد عائلة نصر الموقوف عليها هذا الوقف وهي نقطة الجدل والخصومة الجوهرية وقوام الدعوى عليها كانت لذلك جميع ادعاءاتهم باطلة اساساً لا تستحق منا جواباً وانما رددنا وابطلنا ما قرره الخوري المذكور في الجلسة المذكورة اعلاه من باب التؤدة

والتساهل فنطلب اذا رد دعواه ودعوى رفاقه والحكم بعدم صحة انتسابهم الى عائلة
نصر الموقوف عليها الوقف المذكور مع القضاء عليهم بتعويض العطل والضرر وسائر
نفقات الدعوى.

غوسطا في ٢١ تموز سنة ١٩٢٥

الأب بولس عبود

وكيل الخواجه رزق الله نصر- ولي

وقف مار بطرس النصر

* حكم الديوان الاسقفي بصحة الدعوى المثارة، الا ان الخصوم استأنفوا
الحكم الى الديوان البطريكى. في معرض نظر الديوان البطريكى، وقبل أن
يصدر حكمه، نظّم الفريقان تسوية بينهما، مبنية على ما جاء في صكوك الوقف،
وصدّق البطريك على محتوى وثيقة التسوية.

ملحق

نصّ وقفية الامير يوسف مراد أبي اللمع

نص وقفية الامير يوسف مراد أبي اللمع^{١٤١}
(وقفية ١٩ ايلول سنة ١٨٧٨)

وقفية ضخمة شملت كل أملاك الامير يوسف المتوزعة بين جديدة المتن والبوشرية وبيت مري والمكلس والمنصورية ومار روكز وسن الفيل، وقفها أولاً على نفسه مدة حياته ثم على ذريته من الذكور ومن بعدهم الى الاناث. واذا لم يعط أبناء وبنات فعلى قرينته اذا لم تتزوج بعد موته. أما اذا تزوجت أو ماتت فيكون الوقف بتولي السيد البطريك الماروني وبإشرافه، على فقراء آل مراد ثم على فقراء آل اللمع ثم على فقراء الطائفة المارونية في جبل لبنان ثم على فقراء الكاثوليك ففقراء النصارى عموماً. وقد توفي الامير الواقف سنة ١٨٨٤ ولم يكن له بنين أو بنات فال الوقف الى زوجته. ولما تزوجت انتقل الوقف من يدها وصارت منازعات كثيرة استدعت تدخل متصرف الجبل وفصلت المحاكم باحقاق يد البطريك على عين الوقف وريعه بحسب منطوق صك الوقفية.

"بتاريخه وقف وحبس وأبد وخلد عزتلو أفندم الأمير يوسف علي قائمقام القضا الأفخم جميع العقارات الآتي بيانها المتصلة إليه اتصالاً شرعياً منذ نحو ٤٤ وبعضه متصل إليه في مدة أقل من هذا بالشرع الشرعي بموجب صكوك بيده مقيدة في محكمة قضاء المتن وهو جميع القطع الأرض الكائنة في المخاضة بخراج سن الفيل قطعة أرض تسمى بستان جل أبي صقر يحدها قبله ملك أولاد ساسين وغرباً على عمار علوي وسفلي ونبشه حرض وبعضها سليخ يحدها قبله ملك أولاد الخواجه يعقوب تابت

¹⁴¹ عن كتاب الاب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٧٧-٢٩٣.

وتمامه أولاد ساسين وشرقاً ورثة يوحنا إده وأولاد أبي عكر وغرباً القناة وشمالاً ملك
نقولا التويني بالنومرو المسطرة وقطعة أرض جدار محتوية على أغراس توت وعلى بناء
حارتين علوي وسفلي وأمامها مراح وعلى حرش ورمان وتين يحدها قبله ملك أخيه
الأمير محمود شرقاً القناة وغرباً القناة التحتانية وشمالاً أولاد ساسين وهي في النومرو
المارة وقطعة أرض توت تسمى دوار الموشة يحدها قبله ملك اندراوس يارد وشرقاً
القناة وغرباً النهر وشمالاً أولاد ساسين في نومرو ١٩ قيراط ٢٦ درهم ٣ وقطعة أرض
سليخ فوق الطاحون يحدها قبله ورثة يوحنا إده وشرقاً اندراوس سابا وغرباً وشمالاً
أولاد الخواجه يعقوب ثابت نومرو ٤٠ حبة ١٢ قيراط وقطعة أرض سليخ في الرويسة
يحدها قبله السكر وشرقاً وغرباً ورثة حنا إده وشمالاً اندراوس سابا في النومرو المرقومة
وقطعة سليخ في قرنة الزيتون يملكها القدوم يحدها قبله وغرباً اولاد الخواجه يعقوب
ثابت وشرقاً زيد حنا أبي زيد وشمالاً أخينا الأمير محمود نومرو ٩٤ قيراط ١٤ وقطعة
أرض سليخ في المحل المزبور يحدها قبله ملك الأمير يوسف نصر وغرباً يواكيم الحاج
وشمالاً وشرقاً الطريق نومرو ١٠٥ قيراط ٣ وقطعة أرض زيتون بالمكان المرقوم يحدها
من الأربع جهات ملك زيد أبي زيد نومرو ١٠ حبة ٦ قيراط ٢ وقطعة أرض بجورة
سليخ يحدها قبله السكر والطريق وشرقاً الطريق وغرباً ورثة حنا إده وشمالاً أخيه الأمير
محمود نومرو ٤٣ حبة ١٢ قيراط ٥ وقطعة أرض محتوية على عمار علوي وسفلي
وعلى أغراس بلح وليمون وتوت مع نقبة الزاوية يحده قبله ملك أخيه والأمير يوسف
نصر وأولاد أبي عكر وشرقاً جرجس الزهار وغرباً المصار كتف النهر وشمالاً سكر
الطاحون نومرو ٢٩ درهم ٣ مع حق الشرب ثمان عشر ساعة من الماء الجاري في قناة
الطاحون في كل سبعة أيام وقطعة أرض توت في السد قبله الناعورة مشتملة على
أغراس زيتون مع نصف الناعورة تركة الخواجه يعقوب القماطي بالنصف الآخر يحدها
قبله أولاد بشارة باخوس ويعقوب القماطي شرقاً وشمالاً المذكور وغرباً الطريق

والخندق نومرو ٦١ قيراط ١٥ درهم ٢ وقطعة أرض في المكان المسطر شمالي الناعورة
يحتوي غراس توت يحدها قبله الخندق وشرقاً وشمالاً يعقوب القماطي وغرباً الطريق
وهي بالنومرو المذكورة وقطعة أرض بالحل المرقوم تحتوي غراس زيتون يحدها قبله
وغرباً يعقوب القماطي وشرقاً القناة وشمالاً الطريق وقطعة أرض في المكان المسطور
تحتوي على عمار علوي وسفلي وعلى غراس توت وريتون وسليخ يحدها قبله وشرقاً
يعقوب القماطي وغرباً قناة ماء وشمالاً أولاد الخواجه يعقوب تابت بالنومرو المسطرة
وجميع قطع الأرض الكاينة في حارة الشيخ والمنقلة وهي قطعة الأرض التوت في الجدار
يحدها قبله وغرباً وشمالاً أولاد الخواجه يعقوب تابت وشرقاً ينارة ماء نومرو ١ قيراط
١٩ درهم ١ قطعة أرض توت تسمه دواره مصطفى محتوية على عمار علوي وسفلي
وبقره مد وعلى سليخ وشنوبر وحرش يحدها قبله الساقية وأخيه وأولاد يعقوب
تابت وغرباً ساقية حارة الشيخ وأولاد يعقوب تابت وشمالاً المذكورين نومرو ١٩ حبة
٨ قيراط ٣ درهم وقطعة أرض توت قرب البركة ودبشة حرش ورجيمه يحدها قبله
وغرباً وشمالاً ملك أولاد يعقوب تابت وشرقاً القناة نومرو ٥ حبة ١٢ قيراط ٤ وقطعة
أرض في الميدان شنوبر وسليخ وزيتون يحدها قبله الساقية أولاد يعقوب تابت وشرقاً
أخيه المذكورين ووقف كنيسة الدكوانه وشمالاً نصيف بك نصر الله وأخي الواقف
وأسعد ضاهر نومرو ٣٥ وقيراط ٣ درهم ١ وقطعة أرض شنوبر في المكان المرقوم
يحدها قبله ملك أخيه وشرقاً وشمالاً أولاد الخواجه يعقوب تابت وغرباً أخيه المذكورين
نومرو ١١٧ قيراط ٦ وقطعة أرض زيتون في المكان المرقوم يحدها قبله أولاد يعقوب
تابت وشرقاً وشمالاً أخيه وغرباً الطريق نومرو ٦٠ حبة ٦ قيراط ونومرو ٦٢ حبة ٣
قيراط ١ مع حق الشرب ست وثلاثين ساعة من الماء الجاري من الساقية والعين في
كل ثمانية أيام وجميع القطعتي الأرض الواقعتين في الجديدة قطعة أرض توت وفاكهة
تسمى بستان السماق الجورة وجدار محتوية على عمار علوي ثلاثة مساكن وديوان

وعلى عمار سفلي ستة مساكن وعلى غراس زيتون وغيرها يحدها قبله وغرباً الطريق
وشرقاً أخيه وأولاد يعقوب تابت وشمالاً الشيخ موسى بلييل وأولاد الخواجه يعقوب
تابت نومرو ٣٢ قيراط ٢١ درهم ٥ وقطعة أرض في المكان المرقوم تحوي غراس توت
تسمى الجل يحدها قبله وشرقاً الشيخ موسى بلييل وغرباً أولاد يعقوب تابت وشمالاً
الطريق نومرو ٤٥ قيراط ٧ مع حق الشرب لهاتين القطعتين في الماء الجاري من عين
الجديدة والشامية ست ساعات وكل تسعة أيام وجميع القطع الأرض الواقعة في مزرعة
بياقوت بقطعة أرض تسمى بالخنادق ومشملة على غراس زيتون وخرنوب نومرو ٩
قيراط ١٩ يحدها قبله الطريق السلاك وشرقاً وشمالاً ملك الواقف وولدي الأمير سيد
احمد مراد وغرباً ملكها وقطعة أرض توت في جورة حماد شوار التوت يحدها قبله
وغرباً ميخايل خالد وشرقاً زوجة الأمير عبد الله شديد وشمالاً الأمير قبلان أسعد
نومرو ١٣ قيراط ٩ وقطعة أرض توت جل الحصن يحدها قبله وغرباً أخيه وشرقاً
زوجة الأمير عبد الله شديد وشمالاً الأمير قبلان نومرو ٢١ قيراط ١ قطعة أرض توت
في المكان المرقوم يحدها قبله الطريق وشرقاً وغرباً وشمالاً الأمير مسعود سعد الدين
نومرو ٢٣ حبة ١٦ قيراط ١ قطعة أرض توت في المكان المرقوم يحدها قبله الأمير
قبلان أسعد والأمير عبد الحميد مراد وشرقاً الأمير قبلان وشمالاً الأمير قبلان وغرباً
الست أم محمد نومرو ٢٨ حبة ٤ قيراط ١ وقطعة أرض توت في الجدار يحدها قبله
الأمير قبلان وشرقاً الست أم حمود وغرباً الأمير عبد الحميد وشمالاً الطريق ٣٣ حبة ٦
قيراط ١ وقطعة أخرى توت في المحل المذكور يحدها قبله الطريق وشرقاً أخيه وغرباً
الطريق والأمير عبد الحميد وشمالاً الطريق نومرو ٣٨ حبة ٦ قيراط ٣ وقطعة أرض
توت في المحل المذكور يحدها قبله وشرقاً الطريق وغرباً الأمير عبد الحميد وشمالاً الأمير
قبلان نومرو ٤٣ قيراط ٣ وقطعة أرض توت في النقبة يحدها قبله وشرقاً وغرباً الطريق
شمالاً أخيه في النومرو المذكورة وقطعة أرضي توت في جل المغارة يحدها قبله وغرباً

وشمالاً الطريق شرقاً الأمير عبد الحميد نومرو ١١٧ حبة ١٢ قيراط ١ وقطعة أرض
توت تحت العين يحدها قبله أخيه وقرينة الأمير عبد الله شديد وشرقاً الأمير عبد الحميد
وشمالاً وغرباً الأمير قبلان نومرو ٨١ قيراط ٦ وقطعة أرض توت في الجدار تسمى
الشميس محتوية على عمار بيت قائم على أربعة أعمدة وعلى أرضه يحدها قبله وشرقاً
وشمالاً الطريق وغرباً الأمير قبلان وزوجته الأمير عبد الله شديد نومرو ١١٤ حبة ١٢
قيراط ١٣ وقطعة أرض سليخ فوق العين يحدها قبله أخيه وشرقاً الأمير عبد الحميد
وغرباً وشمالاً الطريق وأسعد البيطار نومرو ٨٩ حبة ١٦ قيراط ١ وقطعة أرض في
الكسارة أي المنهزلة سليخ وخرنوب يحدها قبله وشرقاً الطريق وغرباً الأمير عبد
الحميد وشمالاً المشاع نومرو ١٠٤ حبة قيراط ٦ حبة وقطعة أرض سليخ في الشميس
وفيها غراس زيتون يحدها قبله النهر والأمير قبلان وشرقاً الطريق والأمير مسعود مراد
وغرباً الأمير عبد الحميد وابنا الأمير فارس سلمان وشمالاً الطريق نومرو ٦٩ قيراط ١٤
ويتبع هذه حق الشرب اثني عشر ساعة من الماء الجاري من عين المزرعة المرقومة في
كل ستة أيام والقطع الأرض الآتي بياها الكاينة في بيدر عز الدين والحمى وهي قطعة
أرض سليخ وأشجار خرنوب يحدها قبله الساقية وشرقاً وغرباً أخيه وأولاد الخواجه
يعقوب تابت وشمالاً الطريق وأولاد الخواجه المذكورين نومرو ٢٧ قيراط وقطعة مراح
ماعز قائم على أربعة أعمدة وقطعة أرض بإزائها الجهة الشمال يحدها قبله المشاع
وشرقاً أولاد يعقوب تابت وغرباً أخيه وشمالاً الشوار العالي بالنومرو المرقومة وقطعة
أرض في المكان المزبور شمالي المراح تشتمل على غراس صنوبر وخرنوب وسنديان
وأرز يحدها قبله الطريق القديم وشرقاً أخيه وغرباً المشاع وشمالاً الساقية في النومرة
المذكورة وقطعة أرض تحوي أشجار توت وصنوبر فيها بناء قائم على عامودين وحمى
يحدها قبله وغرباً الساقية وشرقاً وشمالاً أولاد يعقوب تابت في النومرو المحررة وقطعة
أرض تحوي أغراس صنوبر وأرز وفيها حمى يحدها قبله منقلب الماء وأولاد يعقوب

تابت وشرقاً وغرباً أخيه وشمالاً الطريق القديم نومرو ٢١ قيراط ١٣ مع حق الشرب
وهو نصف الماء الجاري في البركة الفوقانية تركة أولاد يعقوب تابت بالنصف الآخر
وبركتان خاصتان في الأرض المذكورة وقطعة أرض في الحمى تحوي على غراس صنوبر
وأرز وفيها حرش يحدها قبله المقلب وأولاد يعقوب تابت وشرقاً وقف الكرسي وغرباً
أخيه وشمالاً الطريق قيراط ٩ في النومرو وقطعة أرض مقابل عز الدين وأرز وحرش
يحدها قبله الطريق وشرقاً أخيه وغرباً بيت وازن قيراط ٧ قيراط ٣ قيراط ١٢ والقطع
الأرض الآتي بيانها في ظهر موسى ومار روكن وبستان جرجس قطعة أرض تحوي
أشجار خرنوب وأرز وبعضها سليخ يحدها قبله الشمشار وشرقاً وقف ماري روكن
وغرباً أولاد يعقوب تابت وشمالاً الطريق نومرو ١٣ قيراط ١٣ وقطعة في الأرض أي
عين الشلقة يحدها قبله النهر وشرقاً أخيه وغرباً وقف مار روكن وشمالاً الوقف
المرقوم نومرو ٣٢ قيراط ١ وقطعة سليخ في بستان جرجس وفيها أغراس توت يحدها
قبله النهر وشرقاً المشاع وغرباً وشمالاً أخيه نومرو ٢٩ قيراط ٦ مع حق الشرب من
الماء الجاري في بستان جرجس وقدره الثلث تركة أخيه بالثلثين الآخرين وقطعة سليخ
وفيها أغراس تين وزيتون في ساقية الصيفي يحدها قبله النهر وشرقاً الطريق وغرباً المير
قبلان اسعد وشمالاً وقف مار روكن نومرو ٣٤ قيراط ٣ والقطع الأرض الآتي بيانها
في المكلس قطعة سليخ في القواقع يحدها قبله صليبي الحاموش وشرقاً أخيه وغرباً نخله
أبي ناصيف ومخايل أبي عون وشمالاً أخيه نومرو ٣٥ و ٣٧ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٩
وحبة ٢٠ قيراط ٢٢ وقطعة سليخ في المكان المرقوم يحدها قبله صليبي الحاموش شرقاً
موسى خطار والأمير قبلان وغرباً وشمالاً أخيه في النومرو المذكورة وقطعة سليخ في
البياضة يحدها قبله يوسف البشباش وشرقاً الأمير يوسف نصر وغرباً وشمالاً الطريق
نومرو ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ حبة ١٨ قيراط ٩ وقطعة سليخ في الحيارات محتوية على ثمانية
بيوت خربة يحدها قبله الطريق وشرقاً المقبرة وغرباً أولاد الأمير فارس سليمان وسعد

جبور وشمالاً أولاد الأمير فارس ومنصور واكيم نومرو ٥٣ و ٥٥ و ٦١ و ٦٢ و ٦٨ و ٦٩ حبة قيراط ٢ وقطعة سليخ فيها خربة بيت وصبير يحدها قبة الطريق وشرقاً وشمالاً الأمير عبد الحميد وغرباً وأخيه ومنصور واكيم نومرو ٧٣ و ٨١ و ٧٨ و ٨٣ حبة ١٦ قيراط ٣ وقطعة سليخ في سقاق الكرم يحدها قبة موسى خطار وشرقاً الأمير عبد الحميد وغرباً أولاد الأمير فارس سلمان وشمالاً الأمير محمود والأمير عبد الحميد نومرو ٧٨ حبة ٤ وقطعة في المكان المذكور يحدها قبة وغرباً موسى خطار وشرقاً الخوري مخايل وشمالاً أخيه المذكور بالنومرو المرقومة وقطعة محتوية على خربتين وصبير يحدها قبة الطريق وشرقاً الأمير قبلان وغرباً وقف كنيسة المكلس وشمالاً أخيه والأمير مسعود بالنومرو المرقومة وقطعة بالمكان المرقوم المحتوية على خربة بيت وعلى صبير يحدها قبة أولاد الأمير فارس وشرقاً المرقومون وغرباً أخيه وشمالاً الأمير قبلان نومرو ١٠٩ حبة ٦ قيراط ٢ وقطعة في المكان المرقوم محتوية على خربة بيت وصبير يحدها قبة وشرقاً أولاد الأمير يوسف نصر نومرو ١٠٤ حبة وقطعة في المكان المذكور محتوية على خربة وصبير يحدها قبة الأمير يوسف نصر وشرقاً أخيه وغرباً الأمير عبد الحميد وشمالاً الأمير قبلان نومرو ١٠٥ حبة ١٨ وقطعة في الغزارة توت وزيتون وعريش وسليخ يحدها قبة الأمير يوسف نصر والأمير قبلان وشرقاً وشمالاً الطريق وغرباً أخيه نومرو ٨٩ قيراط ١٤ وقطعة بالمكان المزبور تين وسليخ يحدها قبة أخيه وشرقاً الساقية وغرباً الأمير يوسف نصر وشمالاً المذكور وتمامه النهر نومرو ٩٠ و ٩٥ و ٩٦ حبة ٤ قيراط ٨ وقطعة أرض عن العمار محتوية على بناء ثلاث حارات وتون وتوت ولوز ومشمش وعريش يحدها قبة الطريق والبيادر وشرقاً الأمير قبلان والأمير عبد الحميد وغرباً الأمير يوسف نصر والطريق وشمالاً الست جميلة زوجة الأمير عبدالله شديد وأولاد الأمير فارس سلمان نومرو ١١٣ و ١١٤ و ١١٨ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤١ حبة ٤ قيراط توت زلزخت في

عين الدجاج يحدها قبلة وغرباً الأمير يوسف نصر وشرقاً أخيه وشمالاً الأمير قبلان
نومرو ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥ و حبة ١٢ قيراط ١٨ درهم ١ وقطعة في المكان المرقوم
تحتوي أغراس توت وقصب وسليخ وزلزخت يحدها قبلة وشرقاً وغرباً الأمير يوسف
نصر وشمالاً الأمير قبلان نومرو ١٤٨ قيراط ٢ وقطعة بالمكان المرقوم توت وقصب
وزلزخت يحدها قبلة الأمير قبلان وشرقاً الست جميلة المرقومة وغرباً الأمير عبد الحميد
وشمالاً الأمير يوسف نصر نومرو ١٤٩ حبة ١٢ قيراط ١ وقطعة في المكان المزبور
تحتوي أغراس توت يحدها قبلة الست جميلة المرقومة وشرقاً أولاد الأمير فارس وشمالاً
المرقومون وغرباً الأمير يوسف نصر نومرو ١٤٥ حبة ٦ قيراط ٣ وقطعة في الساقية
توت وسليخ وزيتون يحدها قبلة الأمير يوسف نصر والأمير قبلان وأولاد الأمير فارس
وشرقاً أخيه وغرباً الأمير قبلان وشمالاً النهر نومرو ١٥٣ درهم ١ وقطعة أرض في ...
يحدها قبلة الأمير عبد الحميد وشرقاً أخيه وشمالاً نومرو ١٥٧ قيراط ١٤ وقطعة أرض
في المكان المزبور تحتوي أغراس توت يحدها قبلة وشرقاً وشمالاً الأمير عبد الحميد مراد
وغرباً الأمير يوسف نصر نومرو ١٦٠ قيراط ٦ وقطعة أرض توت في المكان المرقوم
يحدها قبلة وغرباً الأمير يوسف نصر وشرقاً وشمالاً الأمير عبد الحميد نومرو ١٦٢ حبة
٢٠ قيراط ٢ وقطعة أرض في المكان المرقوم تحتوي على أغراس توت يحدها من الجهات
الأربع ملك الأمير يوسف نصر نومرو ١٦٤ قيراط ١٣ وقطعة أرض بالمكان المذكور
يحدها بلة وشمالاً الأمير عبد الحميد وشرقاً وغرباً الأمير يوسف نصر نومرو ١٦٥ ٣
قيراط وقطعة أرض توت بالمكان المرقوم يحدها من الجهات الأربع ملك الأمير يوسف
نصر نومرو ١٦٧ حبة ١٦ وقطعة أرض تحتوي على عمار طابقين علوي وسفلي يحدها
قبلة الطريق وشرقاً وشمالاً أخيه وغرباً الأمير يوسف نصر نومرو ١٦٨ حبة ١٢ قيراط
١ وقطعة أرض توت ومشمش وزلزخت وغزار وتين وزيتون يحدها قبلة أولاد الأمير
فارس وشرقاً الساقية وغرباً أخيه وشمالاً الأمير عبد الحميد مراد نومرو ١٧٠ حبة ١٢

قيراط ١ وقطعة أرض توت وزيتون وسليخ في الحمرا يحدها قبله الست جميلة وشرقاً
الأمير يوسف نصر وغرباً وشمالاً الأمير عبد الحميد في النومرو المسطرة وقطعة أرض
سليخ وشماع وتين في النصب يحدها قبله الساقية وشرقاً الأمير مسعود وغرباً الأمير
قيلان والأمير عبد الحميد وشمالاً النهر وأخيه في النومرو المرقومة يتبع هذه حق الشرب
من الماء الجاري من عين السخنة خمسين ساعة في اثني عشر يوماً وثلاث الماء الجاري
من بركة النبعة شراكة أخيه بالباقي وخمسون ساعة من الماء الجاري من عين الدجاج
ونبعة الماء الجارية تحت العمار بتمامها وقطعة أرض في الشرشار سليخ وفيها أغراس
نخل يحدها قبله أخيه وشرقاً وشمالاً عمه الأمير بشير وغرباً النهر نومرو ١٧٤ قيراط ٨
قطعة أرض سليخ في المكان المرقوم يحدها قبله أخيه شرقاً الخواجه بسترس وأولاد
فارس الحاج وغرباً وشمالاً عمه الأمير سعيد بشير في النومرو المذكورة ويتبع هذه حق
الشرب ربع الماء الكاينة في الشرشار شراكة الأمير سعيد والأمير محمود وأخيه بالباقي
وجميع القطع الأرض الآتي ذكرها الكاينة في الديشونية قطعة أرض عند الطاحون ممتدة
إلى الحرش محتوية على غراس توت وزيتون وخرنوب وغزار وصنوبر وعريش ولوز
وعلى عمار علوي وسفلي وسليخ يحدها قبله النهر وشرقاً الحرش المشترك بينه وبين
وقف الكرسي وبين عمه وأخيه وبين طايفة الروم في قرية بيت مري وغرباً الساقية
وتمامه أخيه وشمالاً رهبان دير مار موسى وضاهر مخول نومرو ٧ قيراط ٣ حبة
ونومرو ١٠ قيراط ١٥ ونومرو ١١ قيراط ١٤ ونومرو ٢٠ قيراط ١٩ وقطعة أرض
في الرويسة زيتون وخرنوب وسليخ يحدها قبله ضاهر مخول وأخيه شرقاً زوجة ضاهر
عبد وداوود مخول وغرباً وقف دير مار موسى وشمالاً جرجس مخول نومرو ١٣ حبة
٦ قيراط ٥ و١٤ حبة ١١٢ وقطعة أرض تسمى السهلة تحتوي غرس زيتون يحدها من
الجهات الأربع جرجس مخول من نومرو ١٤ وقطعة أرض هذا الآتون محتوية على
شجرة زيتون وشجرة خرنوب يحدها من الجهات الأربع جرجس مخول نومرو ١٥

حبة ١٢ قيراط ٤ وقطعتي الأرض في القبارية قطعة أرض في حرش القصير محتوية على
أغراس صنوبر يحدها قبلة فارس سعد روافيل شرقاً الطريق وأخيه وغرباً الأمير ملح
حيدر وجرجس عازار وشمالاً الأمير قبلان أسعد نومرو ١٦٤ وقطعة أرض في المحل
المرقوم شرقي الكنيسة تحوي غراس صنوبر تسمى ظهر العمارية يحدها قبلة الأمير
ملحم وساقية ماء وشرقاً النهر وغرباً فارس سعد وشمالاً أولاد الأمير فارس سلمان
مراد نومرو ١٣ قيراط ١٠ وجميع قطع الأرض الآتي ذكرها في خراج المنصورية قطعة
أرض تحوي على بيت قائم على عامودين ومقصل توت قدامه يحدها قبلة وشرقاً
الطريق وغرباً ولاد مغامس وشمالاً عبدالله صعب من نومرو ٢ وقطعة أرض توت
تسمى المقصل بيت غامس وقطعة أرض توت وزيتون في عودة هيكل يحدها قبلة
الطريق وشرقاً فرنسيس سر كيس وغرباً نجم دياب وشمالاً عيسى متري الحاج نومرو ٥
حبة ١١٢ وقطعة أرض تين وزيتون يحدها قبلة أيوب موسى وشرقاً نخلة أبي ناصيف
وموسى بركات وغرباً ملك بيت حاج وشمالاً جرجس نجم وصليبي الحاموس نومرو
٣٣ قيراط ٢ وقطعة أرض تين يحدها قبلة نخلة أبي ناصيف وشرقاً موسى بركات
ونعمه الشويفاتي وغرباً وشمالاً صليبي الحاموش نومرو ٤٠ قيراط ٥ وغرس زيتون
بأرضه القائم فيها بحقة أبي حيدر يحدها من الجهات الأربع ملح جبور نومرو ٥٤
حبة ٦ وجميع قطع الأرض الآتي بيانها الكاينة في قرية بيت مري قطعة أرض توت
وقصب في الركندي يحدها قبلة وقف الكرسي وطانيوس عقل فرحات والخوري
يوسف يوحنا وشرقاً وغرباً وشمالاً وقف الكرسي نومرو ١٨٣٨ قيراط ٩ درهم ١
وقطعة أرض توت وفيها شجر مشمش مشتملة على حارة مبنية علوياً وسفلياً قائمة
على عامودين وأوضة يحدها قبلة الياس الخوري جرجس وشرقاً أسعد مخايل داوود
وأولاد طنوس داوود وشمالاً وغرباً وقف الكرسي نومرو ١٢١ قيراط ٧ وقطعة أرض
توت في البساتين يحدها قبلة الطريق والخواجه فضل الله فياض وشرقاً وقف الكرسي

وغرباً ملك حسين نجم رشيد وسلمان عبد الحميد وشمالاً الطريق وقنا الماء ومحمود
 حسين رشيد نومرو ٦٠٧ و ٦١٨ و ٦٠٩ حبة ١٢ قيراط ٧ وقطعة أرض في المكان
 المذكور توت ومشمش وخوخ يحدها قبله فضل الله فياض وشرقاً جمال الدين رشيد
 وأخوه أو حسين وغرباً محمود حسين وحسن أبي دعبس وشمالاً ورثة سلمان نصيف
 قبلان نومرو ١٢٩٨ حبة ١٨ قيراط ٢ وقطعة أرض توت تسمى بركات يحدها قبله
 الطريق وشرقاً أسعد مخايل داوود وغرباً وقف الكرسي وشمالاً أولاد طنوس داوود
 نومرو ١٨ قيراط ١ وقطعة أرض في عين البحصاصة تحوي زيتون وتين وبعضها معطل
 يحدها قبله أولاد نجم رشيد وشرقاً زوجة بشارة أبي غصن وأخي الواقف والياس أبي
 غصن وغرباً سليمان عبد الحميد وزوجته بشارة أبي غصن الساقية نومرو ١٣١٤ حبة
 ١٨ قيراط ٥ وقطعة أرض توت في المكان المذكور يحدها قبله سلمان عبد الحميد
 وزوجته زين الدين وأخيه المومى إليه وشرقاً أخيه وشمالاً وأرملة غصن أبي غصن
 والياس مخايل نورو ١٣١٧ حبة ١٢ وقطعة أرض توت في المكان المرقوم يحدها قبله
 وشرقاً وغرباً أخيه وشمالاً الساقية وأرملة منصف أبي غصن نومرو ١٣١٩ حبة ٢١
 وقطعة أرض في المكان المرقوم توت يحدها قبله وشرقاً أخيه وتماه عمه وغرباً أخيه
 وشمالاً الساقية وقناة الماء الصيفي نومرو ١٣٢١ حبة ١٨ وقطعة أرض توت في المكان
 المرقوم يحدها قبله أخيه وشرقاً وعمه الأمير سعيد وشمالاً ماء نومرو ١٣٢٣ حبة
 ٦ قيراط ١ وقطعة أرض في المكان المرقوم توت وعريش وتين ثمانية وفيها عمار علوي
 وسفلي مراح خارج لجهة الغربي يحدها قبله أخيه وزوجته الست حمده وشرقاً هو
 وأرملة نصيف أبو غصن وغرباً عمه وزوجة بشارة شبلي وشمالاً نقولا البعليني وتماه
 المذكور نومرو ١٣٢٦ قيراط ٣ وقطعة أرض في المكان المذكور توت جلان وأربع
 قصف يحدها قبله شاكر حنا أبي غصن ويوسف جرجس أبي غصن وشرقاً جبران طراد
 وغرباً نقولا بعقليني وشمالاً الساقية نومرو ١٣٢٧ ونومرو ١٣٢٨ حبة ١٨ قيراط ٢

وقطعة أرض في المكان المذكور أحد عشر جلاً يحدها قبلة زوجة منصور أبي غصن
وزوجة بشارة شبلي شرقاً جرجس وجبرائيل الحاصباني وغرباً الخواجه بطرس الأصفر
وشمالاً أولاد يوسف ناصيف أبي غصن واشعيا طنوس وجبران طراد نومرو ١٣٣٠
حبة ١٢ قيراط ٧ مع حق الشرب لهذه العقارات بحسب عادتھا وقطعة أرض سليخ
تحت قلعة حمدان يحدها قبلة الدبشة وشرقاً عمه وغرباً وشمالاً بشارة عقل بطرس من
النومرو وقطعة أرض في الشاغور تحوي على غراس صنوبر وخرنوب شوار الوطا
يحدها قبلة الشير العالي وشرقاً وشمالاً الأمير قبلان مراد وغرباً عمه الأمير سعيد نومرو
٥٠٤ حبة ٦ وقطعة أرض في المكان المرقوم تحوي أغراس صنوبر يحدها قبلة وقف مار
جرجس وأخيه وشرقاً وغرباً الأمير يوسف نصر وشمالاً عمه الأمير سعيد نومرو ٥٠٥
قيراط ١٠ قطعة أرض في حرف الوادي يحدها قبلة وشرقاً أخيه وغرباً وقف القلعة
وشمالاً عمه الأمير سعيد وأولاد الياس واكيم والوقف المرقوم نومرو ١٩٩٢ قيراط ١٧
والقطع الأرض الآتي ذكرها في مزرعة العيون وهي قطعة أرض بور في الكرم سليخ
يحدها قبلة ملك اخوه وشرقاً المرقوم وغرباً الأمير قبلان أسعد وشمالاً أخيه والأمير
قبلان نومرو ٢٧٩ حبة ٤ قيراط ١ وقطعة أرض في المكان المرقوم توت وقصب ولوز
يحدها قبلة الأمير محمود أخيه والأمير قبلان أسعد وشرقاً داود جرجس وغرباً زوجة
الأمير سعد الدين وشمالاً الأمير عبد الحميد مراد نومرو ٣٠٣ حبة ١٦ قيراط ٦
وقطعة أرض تين في التشاوير يحدها قبلة البور المشاع وشرقاً المير عبد الحميد مراد
وشمالاً الأمير وغرباً الأمير قبلان نومرو ٣٢٠ حبة ٢٠ وقطعة أرض في الحل المسطور
توت يحدها قبلة أخيه وشرقاً وشمالاً الأمير عبد الحميد وغرباً أرملة الأمير سعد الدين
مراد والأمير قبلان أسعد ويوسف حنا الحايك نومرو ٣١٨ حبة قيراط ١ وقطعة أرض
في التشاوير توت يحدها قبلة أولاد حنا الحايك وشرقاً أرملة الأمير سعد الدين مراد
وغرباً وشمالاً الأمير قبلان نومرو ٣٢٣ حبة ١٢ قيراط وقطعة أرض توت في المصلی

يحدّها قبة الطريق وشرقاً الأمير قبلان وشمالاً وأخيه نومرو ٣٥٣ حبة ١٠ قيراط
٣ وقطعة أرض في المحل المرقوم سليخ وتين يحدّها قبة وقف الكنيسة وشرقاً وشمالاً
وغرباً الأمير قبلان نومرو ٣٥٩ حبة ٤ قيراط ١ وقطعة أرض توت غربي الحارة محتوية
على بيت بعمودين وخربة من جهة الشرق وزلزخت وأربعة أغراس توت غربي البيت
المذكور يحد ذلك قبة وغرباً الأمير عبد الحميد وشرقاً وشمالاً الأمير قبلان في النومرو
المرقومة وقطعة أرض في الخندق خلف الحارة يحدّها قبة وشرقاً وغرباً الأمير قبلان
وشمالاً الأمير عبد الحميد نومرو ٢١١ حبة ١٢ قيراط ٦ وقطعة توت في المكان المرقوم
دوارتين يحدّها قبة الأمير عبد الحميد وشمالاً وشرقاً وغرباً أخوه وقطعة في المكان
المرقوم تين وبعضها بور يحدّها قبة داوود جرجس شرقاً وغرباً أخوه وتماحه الأمير
قبلان شمالاً الطريق وقطعة كرم بمكانه يحدّها قبة داوود جرجس وتماحه الأمير قبلان
غرباً داوود المرقوم شرقاً وشمالاً أخوه حرف المعصرة أي الظهر يحدّها قبة المشاع صار
الهوذة قيدها وبعد المقابلة وصفت المشاع وشرقاً عمه الأمير سعيد وغرباً أخيه وشمالاً
وقف مار اشعيا نومرو ٢٣٧ حبة ١٥ ويتبع هذه ست ساعات من الماء الجاري في
عين الحل من كل ثمانية أيام مع حق الماء الجاري في المحاقين التي في شراكة أخيه بالباقي
وجميع القطع الآتي ذكرها الكاينة في قرية بجنس والمردة قطعة أرض في السهلات في
المردة وتوت سليخ يحدّها قبة الطريق وشرقاً الساقية وشمالاً وغرباً وقف مار مارون
نومرو ٣٥ حبة ١٢ قيراط ١٢ وقطعة أرض في المكان المذكور ممتدة من السهلات إلى
العمار تحوي أغراس توت وتين وعريش وبعضها سليخ يحدّها قبة طنوس ميلان وشرقاً
أخي الواقف والمعصرة والعمار وغرباً الساقية وشمالاً أخيه المومي إليه وفيها عين مار
خلف الحارة نومرو ٢٠٦ و ٢٠٧ حبة ١٢ قيراط ٥ درهم ١ وقطعة أرض قدام
العمار لجهة الشرق تحوي على بناء عليه وطابقين وقربها بيت قائم على أربعة أعمدة
يحدّها قبة وشمالاً أخيه وشرقاً الساقية وأخيه غرباً القطعة المرقومة أعلاه نومرو ٢٠٩

حبة ٢ قيراط ١٠ وقطعة أرض في الخندق أي جل التفاحة توت وزيتون يحدها في
الثلاث جهات أخيه شرقاً الساقية نومرو ٢١١ قيراط ١٦ وقطعة أرض ممتدة من
المحقان حتى النبع وفوق الطريق توت وسليخ وكرم معطل يحدها قبله وشمالاً أخيه
وتمامه قناة الماء وشرقاً وغرباً الساقية بالنومرو المرقومة وقطعة أرض في كرم النجاسة
كرم وتوت وتين ونجاص وسليخ يحدها قبله وقف ماري مار مارون وشمالاً أخيه
وشرقاً وغرباً الساقية نومرو ٢١٢ و ٤٢ حبة ١٦ قيراط ٩ وقطعة أرض جدار بيت
عقل توت وكرم وتين وصنوبر محتوية على بناء بيت قائم على عامودين قدامه تنور
يحدها قبله وغرباً أخيه وشرقاً الأمير يوسف نصر وأخيه وشمالاً عمه نومرو ٤٠ قيراط
١٦ وقطعة أرض في راس خندق المحلية صنوبر وبعضها سليخ يحدها قبله وشمالاً وغرباً
عمه وشرقاً الطريق نومرو ٨٧ حبة ٨ مع حق الشرب النصف من الماء الجاري من
النبع والمحقان المسمى محقان التوم والعين الشرقية اثني عشر قيراطاً وبركة تحت النبع
خاصة شركة أخيه بالباقي مع اثني عشر قيراط في معصرة المزرعة شراكة أخيه بالباقي
وقطعة أرض توت في البستان يحدها قبله الياس منصور وتوما مفرج وزوجة يوسف
الخوري وشرقاً سركيس واكيم وشمالاً أخيه وغرباً الطريق والياس أبي خطار وداوود
شاهين نومرو ٥١ و ٦١ و ٦٢ قيراط ٧ وقطعة أرض توت في البستان يحدها من
الثلاث جهات أخيه وغرباً القطعة المدرجة أعلاه نومرو ٦٣ حبة ١٩ قيراط ٢ وقطعة
أرض توت بالمكان المرقوم توت وتين وعريش يحدها قبله وشرقاً أخيه شمالاً الياس
منصور ويوسف البلوك والأمير ابراهيم شديد وغرباً سركيس نومرو ٦٤ و ٦٥ حبة
قيراط ٥ وقطعة أرض في جل أبي شديد توت يحدها قبله وشمالاً عمه وشرقاً الطريق
وغرباً أخيه وعمه نومرو ٩٥ و ٩٦ حبة ٤ قيراط ٨ وقطعة أرض في البلاط توت
يحدها قبله وشمالاً عمه وشرقاً الطريق وغرباً أسعد أبي واكد نومرو ٩٩ حبة ١٢ قيراط
٤ وقطعة أرض في الغبيط توت وفيها غرس تين يحدها قبله شوار القنا الصيفي وشرقاً

وشمالاً عمه وأخيه نومرو ٣١٤ حبة ١٨ قيراط ١ وقطعة أرض دوارة في النبع توت
وقصب يحدها قبله الخوري الياس عطية وشرقاً الساقية وشمالاً عمه وغرباً الأمير يوسف
نومرو ٣٢٨ حبة ٤ قيراط ١ وقطعة أرض في الرويسة كرم يحدها قبله شوار القناة الماء
الجارية وشرقاً الشوار العالي وشمالاً لحود وغرباً الأمير ابراهيم شديد والياس ابراهيم
اسطفان نومرو ٣٥٧ و ٣٦٠ قيراط ٨ وقطعة أرض جدار بيت موسى محتوية على
عمار بيتين على عمودين وتوت ويحدها من الثلاث جهات الطريق وشرقاً ابراهيم
اسطفان وبولس ومنصور يوسف نومرو ١٢٩ حبة ١٢ قيراط ٢ وقطعة أرض في
الكشنة توت يحدها قبله عمه وأخيه وشمالاً القناة وغرباً وشرقاً الطريق نومرو ٣٤٦ و
٣٤٧ حبة ١٠ قيراط ٥ وقطعة أرض جدار بين زهران توت يحدها من الثلاث جهات
الأمير يوسف نصر وغرباً أولاد زهران بالنمرة المرقومة قيراط ٣ وقطعة أرض صنوبر
في خندق الريحاني يحدها قبله وشرقاً الساقية وشمالاً الخوري الياس عطية وورثة مراد
سليمان وغرباً الأمير ابراهيم شديد نومرو ٢٥٦ حبة ١٣ قيراط ١ وقطعة أرض
صنوبر في البطل النصعة يحدها قبله الطريق وشرقاً يوسف البلوك وغرباً عمه والساقية
وشمالاً منقلب الماء مشاع بكفيا نومرو ٢٣٣ قيراط ١٠ وقطعة أرض في النصعة
صنوبر يحدها قبله وغرباً الأمير يوسف نصر وشرقاً عمه وشمالاً منقلب الماء مشاع
بكفيا بالنمرة المرقومة مع حق الشرب خمس وثلاثون ساعة من الماء الجاري في القناة
التحتانية من كل عشرة أيام واثنى عشر أيام واثنى عشر ساعة من الماء الجاري في القناة
الفوقانية في كل ثمانية أيام جميع القطع الأرض الآتي بياها في عين الصفصاف قطعة
أرض عند الحارة توت وفيها حارة بطابقين علوي وسفلي يحدها الياس سالم قبله أخيه
وغرباً بشارة سالم وشمالاً الطريق نومرو ٤ حبة ٦ قيراط ١ وقطعة أرض في القبلة كرم
وتين يحدها قبله أخيه شرقاً ملك الرهبان وغرباً مراد الحويس شمالاً نصف الحويس
نومرو ٦ حبة ٨ وقطعة أرض في عين حرب كرم واوضة وتوت وتين يحدها قبله

الطريق وعمه وغرباً وشرقاً عمه شمالاً المذكور نومرو ٧ حبة ١٦ قيراط ١ وقطعة
بأرض جل واحد توت يحدها من الأربع جهات ملك عمه نومرو ٧٥ حبة ١٢ قيراط
١ وقطعة أرض توت عند الشير يحدها قبله وغرباً أخيه شرقاً وشمالاً عمه نومرو ٧٧
قيراط توت عند الزيتون جل واحد توت يحدها قبله الساقية وشرقاً عمه وغرباً عمه
وأخيه وشمالاً طريق الجورة نومرو ٥٦ حبة ٦ قيراط ١ وقطعة أرض توت وقصب في
العيرونة أيضاً يحدها من الثلاث جهات عمه وشمالاً الطريق نومرو ٦٠ حبة ١٢ قيراط
١ وقطعة أرض مكانه توت وقصب جلين يحدها قبله وشرقاً الساقية وتماه أخيه وغرباً
عمه وشمالاً أخيه نومرو ٦٢ حبة ٢ قيراط ١٠ قطعة أرض توت وتين ثلاث جلالي
بمكانه يحدها قبله وشرقاً الساقية غرباً أخيه شمالاً عمه نومرو ٦٥ حبة ١٠ قيراط ١
وقطعة أرض في حصة النصف بيد حبيب توت جل ١ يحدها قبله أخيه وعمه ومن
الثلاث جهات عمه نومرو ٨٤ حبة ١٢ قيراط ١ وقطعة أرض توت في الخندق جل
واحد يحدها قبله الطريق شرقاً أخيه وغرباً وشمالاً عمه نومرو ٨٩ حبة ١٢ قيراط ٢
وقطعة أرض توت في جل السيرة يحدها قبله وشمالاً الطريق شرقاً وغرباً عمه نومرو
٩١ قيراط ٢ وقطعة أرض كرم شور وقطعة يحدها شرقاً وغرباً وعمه شمالاً الدبشة
وقبله أخيه نومرو ٩٤ حبة ٢٠ قيراط ١ وقطعة أرض في النقبة شوال تين كرم يحدها
قبله أخيه وشرقاً وغرباً عمه وشمالاً الدبشة نومرو ٩٥ حبة ١٤ قيراط ٣ وقطعة مكانه
شورة كرم يحدها قبله وغرباً عمه وشرقاً أخيه وشمالاً القلعة نومرو ٩٦ حبة ١٨ قيراط
١ وقطعة أرض شورة كرم وتين يحدها من الأربع جهات عمه نومرو ١٠٢ حبة ١٠
وقطعة أرض بمكانه كرم وتوت يحدها قبله وغرباً عمه وشمالاً القلعة وشرقاً أخيه نومرو
١٠٨ قيراط ١ وقطعة أرض مكانه شويتين وقصفة يحدها قبله وغرباً أخيه شرقاً عمه
شمالاً الدبشة نومرو ١٢٨ حبة ١٠ وقطعة أرض في المشمشة كرم جلين يحدها من
الثلاث جهات عمه ومن الشمال الدبشة نومرو ١٣٠ حبة ١٦ وقطعة أرض في البيدر

شويتين كرم يحدها قبله وشرقاً عمه غرباً أخيه وشمالاً البيادر والمعصرة نومرو ١٣٤
حبة ١٨ قيراط ١ وقطعة أرض قدام بيت أبي شرتون صف واحد يحدها قبله وغرباً
عمه شرقاً أخيه شمالاً دار العمار نومرو ١٣٦ حبة ١٢ وقطعة أرض توت عند المحشرة
ونخلف العمار محتوية عمار بيتين على ثلاثة عواميد يحدها من الثلاث جهات أخيه
شمالاً عمه نومرو ١٤٠ حبة ٤ قيراط ١ وقطعة أرض توت حصة النصف شوار وديار
يحدها قبله أخيه ومن الثلاث جهات عمه نومرو ٤٤ حبة ١٠ وقطعة أرض توت
مكانه قصفة يحدها قبله أخيه ومن الثلاث جهات عمه نومرو ١٤٨ حبة ٢٤ وقطعة
أرض توت جل واحد عند المراح يحدها قبله وشرقاً عمه وغرباً أخيه وشمالاً الطريق
نومرو ١٥٦ حبة ١٨ وقطعة أرض توت جل المصروب يحدها من الأربع جهات عمه
نومرو ١٥٩ حبة ٢٠ وقطعة أرض في الشيرة الصغيرة توت يحدها من الجهات الأربع
ملك عمه نومرو ١٦٣ قيراط ٢ وقطعة أرض محتوية مراح ماعز على أربعة عواميد
وعلى غراس توت شمالي المراح المرقوم يحدها قبله أخيه وعمه غرباً أخيه وشمالاً الطريق
نومرو ١٦٤ حبة ١٨ قيراط ٣ وقطعة محتوية على عمار بيت بعمودين وتوت وعريش
يحدها قبله عمه والطريق ومن الثلاث جهات عمه نومرو ٢١٦٧ ٣٢ قيراط ١
وقطعة أرض في الحظيرة توت دوارة وقصفة يحدها من الثلاث جهات عمه وشمالاً
الطريق نومرو ١٦٩ حبة ٦ قيراط ١ ويتبع حق الشرب من ماء عين العيرونية أربعة
وعشرين ساعة من كل ثمانية أيام ومن ماء بركة الحلالة أربعة وعشرين ساعة من كل
ثمانية ايام ومن ماء الساقية بكعب الحقل بتمامها وقطعة أرض توت ثلاث جلالي
ونصف في الحقل العتيقة يحدها قبله مع التينة الساقية وشرقاً أخيه وشمالاً الطريق ربا
عمه نومرو ٣ حبة ١٨ وقطعة أرض توت في رأس الحقل عند بيت محفوض يحدها من
الثلاث جهات أخيه غرباً عمه نومرو ٥ حبة ٦ وقطعة أرض توت دوارة توت رأس
الحقل يحدها من الثلاث جهات أخيه شرقاً عمه نومرو ٨ حبة ١٤ قيراط ١ وقطعة

أرض توت في الحضيصة غنطوس يحدها قبله الحضيصة وشرقاً أخيه وغرباً عمه وشمالاً طريق سالك نومرو ١٠ حبة ١٢ وقطعة أرض بمكانه جل توت يحدها قبله الطريق ومن الثلاث جهات عمه نومرو ١٨ قيراط ١٠ وقطعة أرض توت جلين عند العمار يحدها قبله الطريق شرقاً وغرباً عمه وشمالاً أخيه نومرو ٢٢ حبة ٢٠ وقطعة أرض توت وتين يحدها قبله مخايل سالم وشرقاً متري شبلي والياس بطرس وغرباً الوقف وشمالاً ملك الرهبان نومرو ٥ حبة ٦ وقطعة أرض تحت بيت أبي فياض توت وكرم يحدها قبله فياض صعب وشرقاً مراد فارس غرباً وشمالاً مراد فارس نومرو ٨ حبة ١٦ وقطعة أرض في قبر فضل الله كرم وتين يحدها شرقاً وغرباً أخيه ابراهيم الحويش شمالاً حنا بطرس نومرو ١٤ حبة ٢٢ وقطعة أرض تحت القلعة توت يحدها شرقاً ضاهر فضل لله وبيت نقولا قبله ملك الرهبان وغرباً الياس سالم وشمالاً أخيه نومرو ١٦ حبة ٦ وقطعة أرض توت في التنور يحدها قبله فارس الخوري وشرقاً وشمالاً الرهبان وغرباً ضاهر فضل الله نومرو ١٨ حبة ٦ في جل الزريعة توت يحدها شرقاً مخايل جرجس قبله بيت جرجس شمالاً أخيه وغرباً الرهبان في النومة المذكورة وقطعة أرض في الزحمة كرم وتين يحدها شرقاً الياس بطرس قبله بشارة سالم وغرباً مخايل سالم وشمالاً الرهبان نومرو ٣٧ حبة ١٢ وقطعة أرض في النقبة تحت الشير توت يحدها شرقاً ابراهيم نصار قبله أخيه وشمالاً الشير العالي غرباً بيت جرجس نومرو ٤٧ حبة ١٠ وقطعة أرض في الغابة صرف يحدها شرقاً أخيه قبله الشير العالي شمالاً الطرق غرباً وقف الرهبان نومرو ٦٣ قيراط ٧ ويتبع ذلك حق الشرب من العين ثلاثون ساعة في كل تسعة أيام مع نصف الماء الجاري شركة أخيه بالنصف الاخر وجميع قطع الأرض الواقعة في بنايل قطعة أرض في قبول اليهودي سليخ محتوية حرش بلوط يحدها شرقاً متري نقولا واسعد شيان وقبله منصور الياس الخوري وغرباً قلعة الخلّة وشمالاً ملك بيت جرجس نومرو ١٥٣ حبة ٦ وقطعة أرض في النعصة سليخ محتوية على حرش بلوط وغيره يحدها شرقاً

منصور الياس وقبلة مراد الحويس وشمالاً بيت جرجس وغرباً الخوري موسى وفارس ناصر بنايل نومرو ١٦٤ حبة ١٨ وقطعة أرض سليخ في الزقاق يحدها شرقاً طانيوس موسى وغرباً ملك بيت جرجس وشمالاً أخيه نومرو ٢١٣ قيراط ١ وقطعة أرض في البداويس كرم وتين يحدها من الثلاث جهات بيت جرجس وشمالاً ملك فارس نصر نومرو ١٢٦ حبة ١٢ وقطعة أرض كرم في كروم الشير يحدها قبلة طنوس الخوري ومن الثلاث جهات الخوري موسى نومرو ٣٤ قيراط ٤ وجميع القطعة الأرض الاتي ذكرها بخراج المتين في عين الرجمة يحدها قبلة عمه وشرقاً الساقية وغرباً عمه وشمالاً المقلع العالي نومرو ١٤٩٤ قيراط ٨ وجميع القطع الأرض الاتي بيانها في عين طورة قطعة أرض محتوية على بناء بيت على عمودين ومراح قدامه توت وتين يحدها قبلة ملك قزحيا أبي ناصيف ومراد ضاهر وشرقاً قزحيا روكس أبي ناصيف وجرجس بشارة وشمالاً الطريق وغرباً الأمير قبلان والأمير محمود سلمان وشمالاً أخيه وغرباً الشير العالي نومرو ٢٥٩٥ حبة ٤ قيراط ٢ وقطعة أرض في جل الكبير توت وكرم يحدها شرقاً الطريق قبلة الأمير محمود سلمان غرباً الشير العالي وشمالاً أخيه نومرو ٢٦٠٧ حبة ٢ قيراط ٣ أرض في السهلة كرم يحدها قبلة وشمالاً عمه وشرقاً الأمير قبلان وغرباً أمراء المتينة نومرو ٧٠٢ حبة ٨ قطعة أرض في خلة البطحة كرم وتين يحدها قبلة عمه وشرقاً وغرباً الطريق وشمالاً أخيه نومرو ٧٢٠ قيراط وقطعة أرض توت بالجدار يحدها من الثلاث جهات عمه وشرقاً الطريق ٢٥٧٥ قيراط ٤ وقطعة أرض توت تحت المراح يحدها قبلة وغرباً عمه وشمالاً عمه وأخيه وشرقاً الطريق نومرو ٢٤٨٩ حبة ٨ وقطعة أرض في جل البحصه كرم وتوت يحدها قبلة أخيه وشرقاً شير المعصرة وغرباً الطريق وشمالاً الأمير قبلان نومرو ٢٥٥٨ حبة ٦ وقطعة أرض كرم في دواره البيادر يحدها قبلة وشرقاً الطريق غرباً الأمير قبلان وشمالاً البيادر نومرو ٢٥٩٣ قيراط ٣ وقطعة أرض في جورة دجلدول كرم وتين يحدها قبلة أخيه وشرقاً الطريق وغرباً عمه وشمالاً اولاد

الأمير فارس سلمان نومرو ٨٣١ قيراط ٣ وقطعة ارض في شير الناهوم كرم وتين
يحتها من الثلاث جهات الطريق غرباً الأمير قبلان نومرو ٧٤٩ قيراط ٩ وقطعة ارض
مكانه كرم وتين يحتها قبله وشرقاً الطريق غرباً وشمالاً الأمير قبلان نومرو ٧٧١ قيراط
٢ وقطعة ارض في كروم قحوان يحتها قبله وغرباً الأمير محمود سلمان وشرقاً نجم ابو
طانيوس وشمالاً عمه نومرو ٨٣١ قيراط ٣ وقطعة ارض في عقبة المسيقة شوار الدرب
كرم يحتها قبله وغرباً الطريق وشرقاً عمه وشمالاً طعمة خشان وفيليب عبد الاحد
نومرو ٩١٣ قيراط ٣ يتبع ذلك حق الشرب ٢٤ ساعة من الماء الجاري من عين
الرجمة من كل ثمانية ايام يتبع اربع قراريط في المعصرة شركة عمه واخيه وامرا المتين
بالبقي وقطعة ارض في الجعيله يحتها قبله ملك الرهبان وشرقاً الطريق وغرباً وشمالاً
عمه نومرو ٢٥٥٢ حبة ٦ وقطعة ارض في عقبة المسيقة كرم يحتها شرقاً وقبله واخيه
وشمالاً عقل شديد وغرباً عمه نومرو ١١٣ قيراط ٨ قطعة ارض في خندق البيادر كرم
يحتها قبله البيادر والمحفار شرقاً موسى فارس وغرباً اخيه وشمالاً ناصيف بشارة نومرو
٩١٥ قيراط ١ وقطعة ارض مكانه كرم تين يحتها قبله المحفار شرقاً جرجس الشنتيري
غرباً عمه وشمالاً شيبان يعقوب نومرو ٩١٧ قيراط ٥ وقطعة ارض في خلة عبد الحي
يحتها قبله الطريق وشرقاً وغرباً عمه وشمالاً جرجس حنا نومرو ٩١٨ حبة ٦ وقطعة
ارض مكانه شورة وشعبة كرم وتين يحتها قبله الطريق ومن الثلاث جهات عمه
نومرو ٩٢١ قيراط ٤ وقطعة ارض مكانه كرم يحتها قبله الطريق وشرقاً وغرباً عمه
وشمالاً اخيه نومرو ٩٢٤ قيراط ٥ وقطعة ارض مكانه كرم يحتها من الثلاث جهات
عمه وشمالاً القلع نومرو ٩٢٤ قيراط ٩ وقطعة ارض في شير ابي عقل كرم يحتها قبله
اخييه وشرقاً الأمير قبلان وغرباً الطريق وشمالاً طانيوس الياس نومرو ٥٨٣ قيراط ٤
وقطعة ارض مشتملة بناء عمار حارة على عامودين ومراح قدام يحتها قبله الطريق
وشرقاً حنا موسى وغرباً ابي ضاهر وشمالاً الطريق وقطعة ارض في الساقية كرم يحتها

قبلة عمه وشرقاً الشير وشمالاً اخيه وغرباً الساقية نومرو ٤٧ قيراط ٢ وقطعة ارض في مكانه كرم يحدها قبلة اخيه واولاد ابو ضاهر وشرقاً الشير وشمالاً يوسف عطا الله وغرباً يوسف طانيوس نومرو ٥٠ حبة ٢٠ وقطعة مكانه كرم شير يحدها قبلة اخيه شرقاً عمه واولاد حنا سمعان غرباً مفوض ابي ضاهر وشمالاً عمه نومرو ٢٥٨ حبة ١٨ وقطعة ارض كرم في الخلعة محتوية على بلوط وسنديان وبطم ولوز يحدها قبلة وشمالاً عمه شرقاً مفوض ابي ضاهر غرباً الرهبان واولاد جهلان عازار نومرو ٢٥٥ قيراط ٣ وقطعة مكانه كرم وحرش يحدها من الثلاث جهات عمه وغرباً اخيه نومرو ٣٥٤ حبة ٢٠ قيراط ١ وقطعة ارض في جل كرم يحدها قبلة اخيه شرقاً الطريق غرباً وشمالاً عمه نومرو ٢٦٧ حبة ٨ قيراط ١ وقطعة ارض مكانه كرم وحرش يحدها قبلة وشمالاً اخيه شرقاً اولاد الياس يوسف غرباً القلعة نومرو ٢٩٠ قيراط ٦ وقطعة ارض في الخانوق كرم يحدها قبلة عمه وشرقاً الطريق وشمالاً عازار جهلان وغرباً عازار وملحم سر كيس نومرو ٢٩١ قيراط ١ وقطعة ارض كرم في الظهر يحدها من الثلاث جهات اخيه شرقاً عمه نومرو ٣٠٩ حبة ١٢ وقطعة ارض مكانه كرم يحدها من الثلاث اخيه وشرقاً عمه نومرو ٣٠٠ حبة ١٢ وقطعة ارض مكانه كرم يحدها قبلة اخيه وشرقاً الطريق شمالاً فرنسيس الشنتيري غرباً الطريق نومرو ٣١١٥ قيراط ١ وقطعة ارض في كعب الظهر كرم يحدها من الثلاث جهات عمه شرقاً الطريق نومرو ٣١٣ حبة ٦ قيراط ٣ واربعة قراريط ونصف في معصرة الكنيسة شركة عمه واخيه وبيت عازار بالباقي يتبع حق الشرب احدى عشر ساعة من الماء الجاري من العين من كل ساعة ايم ومن الماء الجاري في البركة ثمانية عشر ساعة من كل ستة ايام ونصف الماء الذي جل البيدر ومن الماء الجاري في بركية الحلالة اربعة وعشرين ساعة من كل ستة ايام وجميع قطع الارض الآتي بياها في جورة ارسون وادي العزر قطعة ارض في وادي العزر توت بوسط الخندق يحدها قبلة الساقية وشرقاً سعد حنا وغرباً اولاد بسوس وشمالاً

المذكورين نومرو ٤٨٧ حبة ١٢ من قطعة ارض مكانه جل واحد توت يحدها شرقاً
حبيب قمره وغرباً وقبله اولاد بسوس ونادر ناصيف وشمالاً نومرو ٤٩١ حبة ١٠
وقطعة ارض مكانه جل واحد توت يحدها قبله نادر ناصيف وشرقاً حبيب قمر وغرباً
منصور بسوس وشمالاً الشير نومرو ٤٩٥ حبة ١٤ ومن اسم زخيا نومرو ٥٠٣٠
قيراط ٩ وقطعة ارض مكانه اربعة جلاي توت يحدها قبله الساقية وشرقاً ناصيف
طانيوس وغرباً حنا يعقوب وشمالاً اولاد بسوس نومرو ٤٥٦ قيراط ٢ ومن اسم
يوسف بشاره نومرو ٤٩٨ حبة ٤ قيراط ٢ وقطعة ارض مكانه راس الخندق توت
يحدها قبله حنا يعقوب شرقاً حبيب الزغزغي وغرباً ضاهر فارس شمالاً الخوري
جرجس نومرو ٥٠٢ حبة ١٢ قيراط ٣ وقطعة ارض في السهلة يحدها قبله الطريق
شرقاً الياس معوض غرباً نعمان ابي صعب شمالاً بيت بسوس نومرو ٥٣٠ حبة ١٢
قيراط ٨ وقطعة ارض في الجورة في المشتل كعب الخندق توت يحدها قبله الشافيه
وشرقاً وغرباً عمه وشمالاً الطريق نومرو ٥٠ حبة ٨ وقطعة ارض في العيرون جل واحد
توت يحدها من الثلاث جهات عمه وغرباً اخيه نومرو ٦٦ حبة ١٦ وقطعة ارض
جدار بيت حبيب في المشمشة محتوية على بيت بعامودين وقطعة ارض في كعب حقل
العتيقه سليخ وصنوبر وسنديان وكرم وorman يحدها قبله وشمالاً عمه وغرباً الدبشة
وشرقاً الساقية نومرو ٢٤ حبة ٢ قيراط وقطعة ارض مكانه توت وكرم وزيتون يحدها
قبله اخيه شمالاً عمه وغرباً الدبشة وشرقاً ساقية ماء نومرو ٢٧ عمرو حبة ٢٠ وقطعة
ارض توت وتين ومقصبه يحدها قبله عمه وشمالاً عمه واخيه وشرقاً اخيه وغرباً القلعة
نومرو ٢٨ حبة ٢٠ وقطعة ارض صغيرة مكانه توت وسفرجل يحدها قبله عمه وشمالاً
وشرقاً اخيه وغرباً القلعة نومرو ٣٢ حبة ١٦ قيراط ٤ وقطعة ارض مكانه الخرب
يحدها من الثلاث جهات عمه وغرباً القلعة نومرو ٣٦ قيراط ٤ وقطعة ارض محتوية
على عمار علوي وسفلي طابقين بعامودين وتوت يحدها قبله طريق سالك وشرقاً

الساقية وتماه عمه وغرباً طريق وشمالاً عمه نومرو ٤٤ قيراط واحد وقطعة ارض تين
وكرم عند المعصرة بيد غنطوس يحدها قبله عمه ومن الثلاث جهات المعصرة والبيادر
والدبشة نومرو ٤٦ حبة ٨ قيراط ١ وقطعة ارض فوق درب السكة حرف صغير
وحرش يحدها قبله امين المصري والياس معوض وشمالاً الطريق وغرباً وشرقاً الساقية
نومرو ٤٩ حبة ٦ قيراط ١ وقطعة ارض صنوبر عند المراح يحدها قبله الساقية وفارس
منصور وشرقاً وشمالاً اخيه وغرباً النهر وعمه نومرو ١١٨ قيراط ١٥ وقطعة ارض
صنوبر في الكسارة يحدها قبله وشمالاً عمه وشرقاً الدبشة وغرباً اخيه واولاد كنج
نومرو ١٢١ حبة ١٢ قيراط ٤ وقطعة ارض في الجرون صنوبر يحدها قبله وقف الخلوة
وشرقاً اخيه وشمالاً عمه وغرباً اولاد كنج الاعور نومرو ١٢٤ حبة ١٦ قيراط ٦
ويتبع ذلك حق الشرب من الماء الجاري من الفواجه ٦٠ ساعة من كل ثمانية ايام
واربعة وعشرين ساعة من الماء الجاري وراء العين وخمسة قراريط في معصرة المزرعة
شراكة عمه وأخيه والملاكة بالباقي وجميع القطع الأرض الآتي بيانها في قرنايل قطعة
أرض في الكرم يحدها قبله عمه و تمامه الحضيصة وشرقاً أخيه وغرباً يعقوب طنوس
الياس نومرو ٦١ حبة ٦ قيراط ٣ وقطعة أرض توت في المدقافي الكعب يحدها قبله
وشرقاً عمه وغرباً وشمالاً الطريق نومرو ٣٧ قيراط ١١ نومرو ١٥٥ قيراط ٣ وقطعة
أرض في مكانه لجهة الفوقانية سليخ يحدها من الثلاث جهات ملك وعمه وشمالاً
الطريق وغرباً عمه نومرو ٤٣ حبة ١٣ قيراط ٢ وقطعة أرض عند الحارة بمكانه محتوية
الحارة عمار طابقين علوي و سفلي وتوت يحدها قبله الطريق وشرقاً عمه وغرباً شمالاً
أخيه نومرو ٤٤ قيراط ٩ وقطعة أرض في مكانه رأس المنيف سليخ يحدها قبله عمه من
الثلاث جهات الطريق نومرو ٦٩ حبة ٦ وقطعة أرض في الخندق أي المسيل توت
وسليخ تحت قناة يحدها قبله عمه وشرقاً المذكور ويعقوب طنوس الياس وشمالاً قناة
الغواب وغرباً أولاد طنوس الياس نومرو ٣٦ قيراط ٧ وقطعة أرض بالجدار محتوية بيت

عمار على عمودين وأرضية وتوت يحدها قبلة عمه ويعقوب طنوس شرقاً وعمه وشمالاً أخيه وغرباً الياس طنوس وتمامه الطريق نومرو ٥٢ و ٥٣ قيراط ١٤ قطعة أرض جدار الحارة قبلة محتوية بيت على عامودين ومن حده يحدها من الثلاث جهات ملك أخيه غرباً عمه والطريق نومرو ٧١ قيراط ١٥ وقطعة أرض توت شوار الدرب لجهة الشمال يحدها شرقاً وشمالاً الطريق قبلة أخيه غرباً عمه نومرو ٨٠ حبة ٨ قيراط ٢ ويتبع حق الشرب من الماء الجاري من المشاع أربعة وعشرون ساعة من كل سبعة أيام وأربع ساعات من الماء الجاري من قناة الغواب من كل دور حسب ترتيبه ويتبع حق الشرب نصف الماء الجاري من عين البستان وقطعة أرض في ساقية السراسير عند المعدن صنوبر يحدها قبلة وشرقاً ملك الخواجه مورك شمالاً وغرباً ساقية ماء وتمامه ملك عمه نومرو ٢٤٥ قيراط ٢ وقطعة أرض أخرى صغيرة صنوبر في المعدن يحدها من الأربع جهات ملك الخواجه مورك من نومرو ٢٤٤ حبة ٢ وقطعة أرض في الحرش أي الحريق محتوية صنوبر وغيره يحدها غرباً جورة الآتون من الثلاث جهات حرش المحل من نومرو أعلاه وجميع قطع الأرض الواقعة في قبيع قطعة أرض في عين الجماليق توت وسليخ وأغراس بلوط وخربة عمار يحدها قبلة أخيه شرقاً الرهبان والأحد طانيوس غرباً أمين نادر والطريق شمالاً حسن زيتونة من أصل نومرو ١٦٢ قيراط ٢ درهم ١٠ يتبع حق الشرب من الماء الجاري من نبع أبي حسين الدين بكامله وقطع الأرض الكاينة في المعيصرة قطعة أرض تحت الدرب رأس الأرض سليخ جلاي عدد ٧ يحدها قبلة وشرقاً الطريق وشمالاً الساقية وغرباً ملك الرهبان وقطعة أرض مكانه عند الزيتون تحتها وفوقها سليخ ثلاث عشر جلاً وقطعة ما عدا كعب الزيتون يحدها قبلة الطريق ومن الثلاث جهات الرهبان وقطعة أرض عند الحارة محتوية خربة بيت عمودين لجهة القبلة توت وزيتون وغراس بلوط وغرس وتين وداخلها رباع أرض صغير للرهبان وداخلها أيضاً قطعة صغيرة شحار غرس-تين للرهبان يحدها قبلة الطريق

والساقية ومن ثلاث جهات ملك الرهبان وقطعة أرض مكانه بالكعب سليخ ونعص
يحدها قبله الطريق وتمامه الرهبان وشرقاً وغرباً الرهبان وشمالاً الساقية ويتبع حق
الشرب من الماء الجاري من عين حراقه النصف ومن الماء الجاري في ساقية الشتاوي
ساقية المر والنصف شراكة الرهبان بالباقي من نومرو أعلاه وقطعة أرض في عين
الحانوت سليخ وقبو عمار يحدها قبله حبيب عقل ونقولا الأرصوني وشمالاً فخر الدين
هلال وجرجس الكردي والشيخ عطالله وشرقاً الياس دوعير وغرباً الطريق نومرو ٤٨
قيراط ١٦ درهم ١ ويتبع حق الشرب من الماء الجاري من ماء عين الحانوت بتمامه
وجميع القطع الأرض الواقعة في بعقريق قطعة تسمى القلاع أبيض تحوي أغراس صنوبر
وأرز يحدها قبله أخيه وشرقاً عمه وتمامه الساقية وغرباً وشمالاً الأمير ملحم حيدر
نومرو ٤٥ حبة ٦ قيراط ١ وقطعة أرض في الحرف الفوقاني تحوي اغراس صنوبر
يحدها قبله وغرباً حنا يعقوب وشمالاً وشرقاً الأمير يوسف نصر نومرو ٥ حبة ٨
وقطعة تحوي غراس صنوبر في العين الفوقانية الى الحافة يحدها قبله وقف الكرسي
وشرقاً وقف دير القلعة شمالاً وغرباً أخيه نومرو ١ حبة ١٨ قيراط ٤ وجميع القطعة
الأرض بخراج بخنس في محل البستان تحوي اغراس توت جل زياده للطول وجل فيه
غرس زيتون وقصفتين تحتهم يحدها قبله ملكه وملك أخيه شرقاً أخيه وحرمة الياس
فرح شمالاً ملك يوسف الكل وغرباً ملك الواقف ويتبع ذلك حارة مد ونصف طابقين
علوي وسفلي غربي حارة يوسف البلك يحدها قبله ملك الواقف ومن الثلاث جهات
يوسف البلك نومرو ٦٦ قيراط ٢ حبة فكل هذه العقارات بجميع حقوقها قد وقفها
على نفسه مدة حياته فإذا نزل القضا المحتوم فهو على ما يحدث له من ولد وولد الولد
منه الذكور دون الإناث ابداً ما تناسلوا ودائماً ما تعاقبوا فإن كان في ذريته الذكور
إناث فلهن ان يعيش من ربع هذه الوقف ما زلن بلا زواج في بيت أخيهن وأخوتهن
فإن تزوجت الأنثى انقطع عنها ما كان لها منه الربع عاد إلى أخيها وأخوتها فإن

ترملت واحتاجت وعادت إليه فيعود ما كان لها فإن تزوجت انقطع عنها وعاد الى
 أخيها وأخوتها وهكذا وليس لذرية الإناث مع ذرية الذكور شيء إلا أن يعيش على ما
 بين ويكون لزوجته مع وجود عقب له ذكر وأنثى الثمن من ربع الوقف فإن تزوجت
 انقطع عنها ما كان لها وعاد إلى من يستحقه بحسب التفصيل المحرر فإن لم يكن له
 عقب من الذكور كان وقفاً على ذريته الإناث وأولادهن وذريتهن من الذكور
 والإناث أبداً ما تناسلوا وتناسلون على الوجه الذي تصله والترتيب الذي بينه وعند
 انقراض الذرية من الذكور والإناث يكون وقف على فقراء قرابته آل مراد ثم على
 فقراء آل اللمع ذكورهم وأنثاهم بأسوية ثم على فقراء الطائفة المارونية في جبل لبنان ثم
 على فقراء الكاثوليك عموماً ثم على فقراء النصارى اجمع فإن مات بلا عقب ذكر أو
 أنثى كان جميع ذلك وقفاً على امرأته فقط ما عاشت ان بقيت على ترمليها وليس لها
 ان تؤجر هذا الوقف ولا شيئاً منه أكثر من سنة واحدة ولا ان تستبدله ولا ان تستدين
 عليه فان ماتت لا سمح الله أو تزوجت صار وقفاً ابتداءً على بنات عائلته آل مراد
 الفقيرات البتولات والمترملات على قدر احتمال الربع وأولويتهن من حيث الإحتياج
 وتدخل في هذا القيد قرينته ان تزوجت وترملت وكانت محتاجة ثم الى بنات آل اللمع
 عموماً الفقيرات المترملات والبتولات وأولادهن يبنى في ربع الوقف محل بتعين مكانه
 في قضاء المتن بمعرفة غبطة بطريرك الطائفة المارونية يأويهن ويعشن فيه حافظات من
 سنن ديانتهن الكاثوليكية المارونية عابدات ومترهبات على حسب ما يفرض عليهن
 من غبطة السيد البطريرك من القوانين والرسوم الدينية والأدبية والأشغال المناسبة
 حالتهن فإن لم يكن في ذوي قرابته المرادية أو اللمعية إناث أو كان ولم يكن محتاجات
 أو لم يرضين الدخول بهذه الرسم يحفظ ربع الوقف غبطة السيد البطريرك ويشترى من
 عقارات تصير موقوفة على الوجه المبين وجارية في السبيل المعين ويبقى هذه ما عدا
 لذوي قرابته تدخل من المحتاجه والمحتاجات منهم على ما ذكر ورتب وبعد انقراض

غير ان قرابته المرادية هم اللمعية ثم انقراض فقيرات الطائفة المارونية يكون وقفاً على فقراء النصارى الكاثوليكين على الوجه المحرر ثم على فقيرات النصارى عموماً ويبدأ من ربع الوقف بعد دفع مرتباته الميرية بعماره واصلاحه وترميمه وبكلما يعود لنمائه وحفظ عنه من التلف والخراب وقد جعل نفسه ناظراً على الوقف ما حيي وبعد وفاته تكون النظارة للأرشد في ذريته الموقوف عليهم فإن لم يكن في الذرية راشد فيكون حق النظارة لامرأته فإن لم تكن فيكون الناظر غبطة السيد البطريك وله ان ينصب من يراه أهلاً إلى ان يظهر راشد من الذرية فتكون النظارة له فإن مات بلا عقب من ذكر وانثى وعاد الوقف إلى زوجته بحسبما واضح تكون النظارة لها فإن كانت متزوجة وآل الوقف إلى فقراء قرابته على ما أسلف ذكره تكون النظارة لأفضلهن عقلاً ورشداً وتقوى وغيره على الوقف لكن تصرفها هذه يكون مقروناً بمناظرة ومعرفة غبطة السيد البطريك ويكون المشرف عليها وقد شرط في وقفه هذه ان له اجارته بحسبما يرى كما ان له استبداله ولامرأته اجارته سنة واحدة ثم عند نهاية السنة تؤجره إلى أخرى مرة بعد أخرى مدة حياتها ولا يزداد على السنة ولا على الثلاث بعد وفاته ووفاتها لا بعقد واحد ولا بعقود عقد جديد انقضا المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة وانه لا يؤجر من ذوي شركة ولا ظالم يخاف على الوقف من جهة ابطاله وتغييره عن وجوهه الشروط وليس لأحد غيره ممن يكون ناظراً ان يستبدله وقد انجز وقفه هذه وحرر أحكامه وابرم على هذه الشروط ونظامه بصريح اختياره وجعله وقفاً مؤبداً وحسباً مخلداً لا يتغير بتوالي الأيام حكمه ولا يتزمر بمروور الأعوام رسمه بل يبقى صدقة صحيحة نافذة واجبة بته موبدة محبسة لا رجعة فيها ولا تباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة على أصولها جارية على سبلها المسماة بهذه الصك إلى أن يرث الله ومن عليها وهو خير الوارثين وقصد بها التقرب إلى المولى والعمل بما هو الأنفع للأخرى ويسأله ان يقبله سبحانه الباسط منواله

كما انه يستعين به على من تعرض بهذا الوقف وقصدا ابطاله أو نقض حكم منه أو
تحويله أو تغيير شرط أو تبديله وقد خرج من حيازته ملكه وقبضه لجهة الوقف بحسب
نظارته المحكية وحرر هذا الصك تحريراً ١٢ رمضان سنة ١٩٥٥ و ٩ أيلول".

الفصل الثاني: الشرع النافذ ومقاصده

مقدمة

صدّق المجلس النيابي بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٥١ قانون الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية وللطائفة الاسرائيلية وأقرّه فخامة رئيس الجمهورية وأمر باذاعته ونشره، فنشر في الجريدة الرسمية اللبنانية في العدد ١٥ الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥١. أدخل هذا القانون في المادة السابعة منه، في اختصاص المراجع المذهبية الصالحة بموجب القانون الطائفي الداخلي انشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف واستبداله وتحويله والحكم بصحته تجاه الواقف وادارته وتعيين أصحاب الحقوق فيه وحق تعيين ولي الوقف وعزله وابداله ومحاسبته وذلك كله في الحالتين الآتيتين أو في احديهما:

- أ- اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية أو خيرية صرفة.
 - ب- اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف بوجه التخصيص للسلطة الروحية.
- ثم أوجبت المادة ٣٣ على الطوائف التي يشملها هذا القانون أن تقدّم للحكومة قانون أحوالها الشخصية وقانون أصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة أشهر على ان تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالانتظام العام والقوانين الاساسية للدولة والطوائف.

وهكذا طبقت الطوائف ما جاء في هذا القانون وقدّمت الطوائف الكاثوليكية، علاوة على قانون اصول محاكماتها واحوالها الشخصية، قانونا واحدا

بشأن أوقافها، وكذلك فعلت كل من طائفة الروم الارثوذكس والطائفة الانجيليّة،
وقد نشرت في النشرة القضائيّة في الاجزاء من ١ الى ٤ لسنة ١٩٦٣. لذا
سنعرض أولاً ما جاء في قانون الطوائف الكاثوليكيّة ونسهب في شرح المعاني
والمفردات ثمّ نوجز قوانين سائر الطوائف، نظراً لوحدة المعاني والالفاظ، فنبين
الفروقات ولا نشرح إلا ما قد يرد من تعابير وألفاظ خاصة. في السياق نفسه لن
نغفل ذكر قانون الوقف الذرّي الصادر سنة ١٩٤٧.

قانون الوقف للطوائف الكاثوليكية

اولا- قانون الوقف للطوائف الكاثوليكية

(المواد ٢٥٥-٢٨٤ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية)

ثلاثون مادة موزعة على عناوين اربعة، تناولت ماهية الاوقاف وأنواعها ومعانيها لدى الطوائف الكاثوليكية في لبنان^{١٤٢}، ثم كيفية انشائها والحكم بصحتها تجاه الواقف، فطرق ادارتها وشروط استبدالها وتحويلها. نستعرض هذه المواد بحسب ورودها بعناوينها وبالتقسيمات التي وزعت عليها.

اولا- في الأوقاف

المادة ٢٥٥-١- يطلق اسم الوقف، بمعناه الواسع، على جميع المؤسسات الخيرية والاموال الزمنية الجارية على ملك الكنيسة وملك الاشخاص المعنويين التابعين لها، سواء أكانت هذه الاموال مادية، من ثابت ومنقول أم غير مادية من منافع وحقوق مالية ومما شابه.

٢- اما بمعناه الحصري فالوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة ابتداء وانتهاء، أو انتهاء فقط، وهو ثلاثة أنواع:

أ- وقف ديني وهو الوقف الذي خصّصت منفعته منذ نشأته لعبادة الله ومساعدة خدام مذابحه او للقيام بأي عمل ديني آخر.

ب- وقف خيرى، وهو الذي وقف على جهات الخير منذ انشائه كالوقف

¹⁴² الطوائف الكاثوليكية في لبنان هي: المارونية، الروم الكاثوليك، الارمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدانية واللاتينية.

على المستشفيات والملاجئ والمدارس وعلى الفقراء بالخصوص او بالعموم.
ج- وقف ذري وهو الوقف الذي وقف على الواقف نفسه وذريته او على
من اراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله بعد انقراض المستحقين الى جهات الخير
والدين.

الوقف من كلمة أوقف بمعنى منع من الصرف وليس بمعنى أطلع أو أحاط
علما، وتعني ايقاف مال يعود أصلا الى منشئ الوقف، لافادة الفقراء أو لتأمين
ايرادات مؤسسة تقيّة أو أيّ عمل ذي منفعة عامة، كي يستعملوه أو يستثمروه
ويجنوا ثماره فيستفيدون منه. تحصل هذه الافادة امّا مباشرة وامّا بعد ان يستفيد
هؤلاء الاشخاص الخاصين الذين يحدّدهم الواقف.

تدعى هذه المؤسسة أحيانا "حبوس" من كلمة "حبس، أي ما أمكن
ترجمته أيضا بوضع المال في النظارة وتحت الحراسة، ولا تصحّ فيها كثيرا كلمة
"سجن" بل المرادف العربي للكلمة الفرنسيّة Immobilisation ، اي التجميد
ومنع التصرف، والخروج عن دائرة التعامل. هذا في الاصل، الاّ انّ هذا التجميد
لا يعمل به في بعض الوجوه التي أجازت لاحقا وتباعا، كما سنرى..

وبما انّ الوقف حبس للعين الموقوفة وصرف ايراداته لغاية خير وبرّ، فانه
يخرج عن دائرة التعامل فلا يجوز بيعه أو هبته ولا يجوز انتقاله بطريقة الارث أو
الوصيّة، كما لا يجوز حجزه أو اكتسابه بتقادم مرور الزمن، ولا يجوز أصلا
اجراء اي حق عيني عليه، لكنّ بعض التصرفات اصبحت جائزة عليه مع الايام،
ومنها الاستبدال والاجارتين والاجارة الطويلة (المقاطعة) والاستملاك للمنفعة
العامة.. الخ.

ونظرا لتأثير الفقه الإسلامي على مفهوم الوقف ومعاملاته، فلا بدّ من الإشارة الى أنّ الوقف عند الامام الاعظم "أبي حنيفة" هو حبس العين على ملك الواقف، والتصدّق بالمنفعة، وعند الصاحبين الامام "أبي يوسف" ^{١٤٣} والامام "محمد" ^{١٤٤} هو حبس العين على ملك الله تعالى، على وجه يعود نفعه الى العباد. أمّا التعريف الجامع، المعوّل عليه، فهو أنّ الوقف حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد، والتصدّق بالمنفعة على الفقراء، ولو في الجملة، أو على وجه من وجوه البرّ.

وفي "المجمع" على كلام صاحب (الملتقى): ولو قال، وصرف منفعته الى وجه من وجوه الخير، لكان أولى. لأنّ الموقوف له لا يلزم أن يكون فقيرا، والتصدّق لا يكون الاّ له.

وفي "فتح القدير" على الوقف كلام صاحب (الكثر) عن صرف منفعة الوقف على من أحبّ، لان الوقف يصحّ لمن يحبّ من الأغنياء، بلا قصد القرابة. وفي "الذخيرة": انّ في التصدّق على الغنيّ نوع قرابة، دون قرابة الفقير.

¹⁴³ وهو أحد تلامذة الامام أبو حنيفة النعمان (الذي أخذت هذه البلاد بمذهبه وبقوله بالقياس) الذين بذلوا الهمة والجهد في تكثير التفريعات والمسائل. فقد بقي مدّة طويلة قاضيا في بغداد وهو قاضي قضاها ولذلّك يرجح رأيه في الأمور العمليّة والتطبيقات القضائيّة ويعمل به ويستند اليه.

¹⁴⁴ وهو أيضا امام، أخذ العلم عن ابي حنيفة وأكمل درسه على ابي يوسف وجمع ورّتب ما أخذه ودرسه عليهما. والامامان: ابو يوسف ومحمد، فأنّهما وان كانا خالفا استاذهما أبا حنيفة في كثير من الآراء الاّ أنّهما اتّبعاه في الاصول ولذلّك سمّيا مجتهدين في المذهب. راجع كتاب المحاضرات الشرعيّة ١٩٢٦-١٩٢٧ لاستاذ الشريعة الاسلاميّة في الجامعة الاميريّة الشيخ يوسف راجي زخريا حاكم الصلح في بيروت، القسم الاوّل، بيروت ١٩٢٧، ص ٢٥.

وركن الوقف ايجاب الواقف، اذ ان الوقف من قبيل الاسقاط، فلا حاجة فيه الى قبول الموقوف عليه. "ولما كان الوقف من قبيل الاسقاط كان ركنه الايجاب فحسب. فهو ينعقد بصدور لفظ من الالفاظ الخاصة به الصادرة عن اهله. فاذا قال احد: داري هذه صدقة موقوفة على الفقراء مثلا وتوفرت فيه سائر الشروط، انعقد الوقف لمجرد هذا القول ولا يحتاج الى قبول أحد" ^{١٤٥}.

وفي تعريفه للوقف وحكمه ولزومه يقول محمد قدرى باشا ان الوقف هو حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر. وهو ينعقد بصدور لفظ من ألفاظه الخاصة به الصادرة من أهله مضافا الى محل قابل لحكمه ومستوفيا شرائط الصحة ^{١٤٦}.

بعد هذا العرض السريع كيف عرفت هذه المادة الوقف؟

للقف بموجب هذه المادة معنيان: معنى واسع ومعنى محصور، فالوقف بحصر المعنى هو ذاك الوقف التاريخي المعترف به عبر العصور والذي أتينا على ذكره في الملحة التاريخية، ويقصد به حبس العين وتجميدها بصورة دائمة، اي منع تملكها من أحد الافراد أو الجماعات، والتصدق بشمارها ومنتوجاتها وبكل منافعها، على أنواعها، سواء منذ اللحظة الاولى على انشاء الوقف أم بعد وفاة منشئه، اي سواء في الحال أم في المآل.

¹⁴⁵ من كتاب "الوقف"، طبع باشراف ادارة مجموعة الاجتهادات لصاحبها الاستاذ شاهين حاتم (بلا مكان ولا تاريخ)، ص ٤.

¹⁴⁶ قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف، لمحمد قدرى باشا، مصر ١٩٢٨، المادتان ١ و ٢. سيشار الى هذا المرجع لاحقا بقدرى باشا.

أما الوقف بمعناه الواسع، فقد بات يشمل كلّ الاموال الكنسيّة، الماديّة وغير الماديّة. فالأموال الماديّة هي أموال منقولة أم غير منقولة. والاموال غير الماديّة هي الاموال المنتجة من الحقوق الذهنيّة والفكريّة. إنّ المال غير المنقول هو كلّ شيء مستقرّ وثابت، لا يمكن نقله دون تلف، بالاضافة الى ما يسمّى عقارات بالتخصيص، أي أشياء منقولة بذاتها، ولكنّها متممة بطبيعتها للعقار، يملكها مع العقار مالك واحد وتخصّص لاستثمار هذا العقار. كلّ ما عدا ذلك من أشياء هو منقول، علما أنّ بعض أحكام غير المنقول يسري على بعض الاشياء المنقولة كالطائرات والبواخر. أما الحقوق فهي التي لا تدرك بالحس بل بالفكر وأكثر أشياءها هي غير ماديّة لأنّها نتاج الذهن، ولذلك منهم من يسمّيها بالاشياء الذهنيّة أو بالحقوق الذهنيّة، ومنها: حق المؤلّف (الملكيّة الادبيّة والفنيّة)، حق المخترع (الملكيّة الصناعيّة) وحقوق المتجر (الملكيّة التجاريّة) وغيرها.

إنّ المال الكنسي هو المال الذي يملكه الشخص الكنسي المعنوي أو يعود اليه أو الى ايّ شخص قانوني في الكنيسة، مهما كان نوع المال. ومن الطبيعي ألاّ يشمل أموال الافراد الخاصّة، علمانيّين كانوا أم مكرّسين أم اكليريكيّين. إنّ معيار تحديد مفهوم الاموال الكنسيّة ضمن مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة هو المعيار الشخصاني. فكلّ الاموال الزمنيّة، اي التي تخدم في الزمن، التي هي ملك لأشخاص قانونيّين تعتبر أموالا كنسيّة. إنّ كنسيّة الأموال لا تحدّد أهداف بل صاحب الملكيّة والسيطرة، اذ فيه ومن خلاله تعمل الكنيسة من اجل تميم أهدافها التي حدّدتها، على سبيل المثال، لا الحصر، بأربعة: اعمال العبادة، أعمال الرسالة، أعمال المحبة والمعيشة اللائقة لخدامها. ان صفة الكنسيّة المنعوتة بالاموال انما تعني أنّ هذه الاموال هي ملكيّة خاصة بالكنيسة وتخضع لقوانينها، والطابع

الخاص هو انّ صاحب الحق في هذه الاموال هو شخص قانوني خاضع لادارة الكنيسة. بذلك فانّ الفرق بين الاموال الكنسيّة والأموال الأخرى لا يكمن في طبيعة الاموال الذاتيّة، ولا حتّى في الغاية التي تستعمل لأجلها، ولا في الاستفادة منها أو في ايّ معيار آخر، بل في الفئة القانونيّة الخاصّة بأصحاب الحق فيها. أمّا ما ليس مسجلاً على اسم الشخص القانوني فلا يعتبر مالا كنسيّاً إلاّ في ظروف جدّ خاصة، كأن تضطرّ الكنيسة الى تسجيل أملاكها في بلد لا يقرّها بحقّ التملك، على اسم اشخاص طبيعيين يمثلونها ويخضعون ل ضمانات معيّنة صالحة قدر الامكان، أو تعتمد الى استشارة خبراء لتضمن حقوقها بالوسائل المتاحة.

أمّا أموال بعض المؤسسات الخيريّة المستقلّة، فلا تعتبر بالضرورة أموالاً كنسيّة ولا تدخل ضمن الذمّة الماليّة للكنيسة، ولو لعبت الكنيسة دور المدير لهذه الاموال وحفظ حق الاسقف الابرشي وواجبه بالسهر عليها والاشراف على مدى تحقيق غاياتها.

أمّا أنواع الوقف فهي ثلاثة، يضاف اليها نوع رابع، فقد تفرّد شرع الكنائس الكاثوليكيّة في ابتكار نوع الوقف الديني وتكريسه. وفي فذلكة تنوع الوقف وتصنيفه، يقال بأنّ المشرع الكاثوليكي المناطقي قصد من هذا التصنيف ثلاثة أمور أو قسما منها:

- الأوّل هو شمل الكنائس والمعابد بأحكام الوقف، لجهة التأييد وعدم نقل ملكيّتها وتأمين ثباتها والافادة من حصانات الاوقاف،

- والثاني هو فعل تحرير مضمّر لقيود الأوقاف، ذلك انّ وضع الممتلكات المكتسبة بالشراء أو بالهبة أو بالتصدّق أو بغير وسيلة أخرى تحت خانة الوقف، وبغير تحديد لنوع الوقف في السجلّ العقاري، إنّما يساعد على خلط الامور

والزعم بدينية الوقف وليس بخيريته كلما أراد أو استحسن للتحرر من التزامات الأوقاف القديمة، عبر تحريك ملكيتها ونقلها عند الاقتضاء.

- أما القصد الثالث فهو تكريس لواقع اختلاف بين الوقف المسيحي والوقف الاسلامي، وعدم اخضاع الاوقاف المسيحية لسائر الاحكام المدنية البحتة الا لجهة ما تفرضه هذه الاحكام لازاما، مثل التسجيل العقاري وسائر الامور المتصلة بالوصية وأنصاب الحصص المحفوظة والارث ومفاهيم الاهلية القانونية وغيرها من الامور العامة.

أما بعد، فأنواع الوقف بموجب هذه المادة، هي التالية:

١- الوقف الديني، وهذا يشتمل على كل ما يتصل بالعبادة، كالكنائس والاديار والمعابد وممتلكاتها، وسائر المراكز الكنسية الموضوعة في خدمة العبادة وتؤول منفعتها اليها، سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة. وأوقاف الكنائس والاديرة تشمل الاوقاف المقصودة بالمادة ١٢٢ من قانون الاراضي العثماني حيث نقرأ: "الاراضي التي تكون مربوطة لاحد الاديرة منذ القديم وكانت مربوطيتها مقيدة في الدفتر خانة العامرة لا يجري تصرفها بالطابو ولا تباع ولا تشتري". فهذه المادة لم تشر اليها كأوقاف، بل صرحت أنه لا يمكن التصرف بها بسند طابو ولا تنتقل لورثة الرهبان. فهي تشبه الاوقاف بكل أحوالها سوى أنها غير مربوطة بصك وقفية ولم يصدر بارصادها ارادة سنية او وثيقة خطية من المتصرف بها، وجل ما يعرف عنها أنها منذ القديم عائدة لكنيسة أو دير ولم يتصرف بها أحد خلافهما. وكل سائر الاديار والكنائس والممتلكات الكنسية ومؤسساتها، كيفما حصل اكتسابها، تكون أوقافا دينية. وتلاحظ هذه المادة شمول ريع الوقف لتأمين معيشة خدام العبادة.

٢- الوقف الخيري وهو ما يتطابق بالاكثير مع المفهوم التاريخي، اي ما قدّمه أحدهم من اجل مساعدة الفقراء والمعوزين^{١٤٧} أو من اجل نيل الاسعافات والتنقيتات الروحيّة الناجمة. لقد أخذ المسيحيّون الأوائل عن اليهود فكرة التصدّق ووسّعوا اطارها، والهدف لم يكن مساواة الجماعة في تأمين احتياجاتها اكثير ممّا كان تنقية النفس من اجل الخطوة بالملكوت. انّ من يتصدّق بأملأكه للكنيسة كان يمتنّ النفس بحياة أبدية أكيدة في سعادتها، ولذا طغى التصدّق قبيل الموت، طريقة لتنقية شاملة اسهل من التنقيتات اليوميّة وتضحياتها.

أمّا الجهة الموقوفة لها العين فقد تكون مدرسة او مستشفى او ملجأ بمعنى مأوى أو دور عجزة ومججورين ومعوقين وميام، ومن الطبيعي ان تشمل الجامعات، خصوصا وانّ التعليم العالي لم يكن وقت التشريع أمرا مألّوفا ولا مؤسسات محلّية فيه، غير المؤسستين العريقتين: اللاتينية والانجيليّة، وقد انطلقتا أصلا بالتعويل على أوقاف تؤمّن دعمهما.

٣- الوقف الذريّ وهو الذي يوقفه الواقف على نفسه ما دام حيا وعلى اولاده وذريّته من بعده، وعلى جهات الخير والدين من بعد انقراض ذريّته. لقد أخذ هذا التعريف حرفيا عن قانون سنة ١٩٤٧ ولكنّه أضاف الى جهات الخير عبارة "والدين" بالنسبة لمآل الوقف بعد انقراض المستحقّين. انّ هذا النوع من الوقف هو أيضا عمل تأسيس مؤجل التنفيذ، وقد أصبح بالضرورة بعد قانون ١٠-٣-١٩٤٧ موقوتا، عملا بالمادة ٨ التي تضمّنت أنّه "لا يجوز تأييد الوقف

¹⁴⁷ تشهد الوثائق على تنوّع فئات المنتفعين، ومنهم: التصدّق للمتسوّلين، تحرير الاسرى، تعليم الاولاد، دفن الموتى، تأمين مياه الشرب، اعالة العجزة والمسنّين والايّتام، تأمين معيشة الكهنة والرهبان والراهبات ومستلزمات الاديار، وغيرها من أوجه الحاجات..

الذري ولا يجوز على أكثر من طبقتين". بذلك لم يعد يشترط في الاوقاف الاهلية حبس المال الى ما لا نهاية، لا بل ان ذلك قد حظّر.

٤- الوقف المشترك، اي الوقف الخيري والذري في آن، فيكون بعضه ذرياً وبعضه الآخر خيرياً، وهذا النوع قد اصطلحه بعض الفقهاء ولم يكن معروفاً في كتب الفقه لأن الوقف بأصله كلّ للخير سواء في الحال أم في المال. أمّا وقد شمله المشرع وأدرجه ضمن الوقف الذري الذي يلحظ الفقهاء بعد انقراض الذرية المحددة أو حتى بالتزامن معهم، بعد تحديد المقادير، فقد بات قائماً في التشريع النافذ. ان الهدف من هذا النوع من الوقف، ليس الحدّ من أعمال الخير بل تأجيل تنفيذها، أو تحديد عائداتها، بغية عدم حرمان الاولاد من تركة اباائهم فكان لا بدّ من التوفيق بين حق الاولاد وفروض الدين، لذا تمّ تأجيل الانتفاع بالوقف، أو تحديد مقاديره بداية قبل أن يؤول بمجمله الى جهة الخير المعيّنة.

وهنا لا بدّ من الاشارة الى ان الوقف المشترك يمكن أن يقسم ولكن بتوافر شرطين: الاول أن تكون العين أو الاعيان الموقوفة قابلة للقسمة، أي ينتفع منها انتفاعاً أكيداً بعد قسمتها وبنفس المقدار الذي ينتفع منه قبل قسمتها، والثاني ألاّ يترتب على القسمة ضرر بائن بعين من أعيان الوقف أو حرمان لبعض المستحقين فيه. وتكون المحكمة الصالحة لاجراء القسمة المحكمة المدنية.

المادة ٢٥٦-١- الوقف بمعناه الواسع اي المؤسسات الخيرية والاموال الزمنية الكنسية تخضع عند الطوائف الكاثوليكية الشرقية في حق تملكها وادارتها والعقود المتعلقة بها للقوانين ٦٣-٦٩ و ٢٣٢-٣٠١، من الارادة الرسولية "في الرهبان وأموال الكنيسة الزمنية" الصادرة في ٩ شباط سنة ١٩٥٢.

٢- اما في الطائفة اللاتينية فهو خاضع لدستور الحق القانوني الغربي من القانون ٥٣١-٥٣٧ و ١٤٠٥-١٥٥١.

كل وقف غير ذري، اي كل وقف ديني أو خيري يخضع في تملكه وادارته والعقود المتعلقة به للتشريع الكنسي العام الذي كان حتى سنة ١٩٩١ الارادة الرسولية المعنونة: "في الرهبان واموال الكنيسة الزمنية ومعنى الالفاظ" وهي ارادة صادرة سنة ١٩٥٢، الا ان أحكامها قد ألغيت بصدر مجموعة قوانين الكنائس الشرقية بتاريخ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٩٠، وبخاصة بعد وضع الأخيرة حيز التنفيذ اعتبارا من ١ تشرين الاول سنة ١٩٩١.

في كل الاحوال ان القوانين ٣٦-٦٩ المذكورة و ٢٣٢-٣٠١، انما حددت الاموال وادارتها، وأموال الكنيسة عامة، وقد نظمت هذه المادة تنظيما شاملا في المجموعة الجديدة، وبالتالي فانها ألغيت بموجب القانون ٦ الجديد حيث نقرأ: "عند نفاذ قوانين هذه المجموعة: تلغى جميع قوانين الشرع العام أو الشرع الخاص التي تتعارض وقوانين هذه المجموعة، أو التي تتعلق بمادة نظمتها هذه المجموعة تنظيما كاملا".

وعليه، ان أحكام المجموعة المتعلقة بالاموال الزمنية نجدها محصورة ضمن الباب الثالث والعشرين من المجموعة حيث نجد ٤٨ قانونا (١٠٠٧-١٠٥٤) مقسمة كما يلي:

- ثلاثة قوانين تمهيدية (١٠٠٧-١٠٠٩) تعالج مواضيع أساسية وذات طبيعة عقائدية، فتؤكد حق الكنيسة الطبيعي بالاكتساب والتملك والادارة ونقل الملكية، وهو حق مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق اهداف الكنيسة الخاصة، اي اعمال العبادة واعمال الرسالة وأعمال المحبة والخدمة اللائقة لخدمتها. ثم لجهة اصحاب الولاية، تؤكد هذه القوانين انّ الحبر الروماني هو المدير والموزع الأعلى لجميع أموال الكنيسة الزمنية، وتحت سلطته، تعود ملكية هذه الاموال الى الشخص القانوني الذي يكتسبها على وجه شرعي. انها تؤكد ايضا اهلية كل شخص قانوني في ما يتعلق بالحق المذكور ومندرجاته وانّ أموال كل شخص قانوني هي أملاك كنسية.

- الفصل الاول: اثنا عشر قانونا بموضوع اكتساب الاموال الكنسية (١٠١٠-١٠٢١)، تجيز اكتساب الاموال بجميع الوجوه العادلة المجازة للغير، وحق الكنيسة في فرض المساهمات والتقدم على المؤمنين، من اجل تحقيق اهدافها الخاصة، والضرائب والرسوم لقاء بعض الاعمال، وجمع الصدقات والاكتساب او التحرر بتقادم مرور الزمن.

- الفصل الثاني: اثنا عشر قانونا لادارة الاموال الكنسية (١٠٢٢-١٠٣٣) توجب على الاسقف الابرشي السهر على ادارة جميع الاموال الكنسية ضمن حدود أبرشيته وغير المستثناة من سلطان سياسته وحكمه، وتعين المدير المالي ومهامه وموجباته والاعمال الادارية، العادية وغير العادية.

- الفصل الثالث: تسعة قوانين تنظم العقود بشكل عام ونقل الملكية بشكل خاص (١٠٣٤-١٠٤٢)، فتقنون الشرع المدني بالنسبة الى العقود وتزيد عليه بعض متطلبات لنقل الملكية، منها لصحة هذا النقل، ومنها لشرعيته، وتحدد

السلطة الصالحة لاعطاء الترخيص بهذا النقل في مختلف العمليات وفي تنوع الكنائس وراثاتها، وتبسط هذه الموجبات المطلوبة الى ما يشمله نقل الملكية بمعناها الواسع، اي الرهن والاستدانة والهبة وغيرها من العقود التي قد يؤول معها الوضع المالي للشخص القانوني الى أسوأ.

- اما الفصل الرابع والآخر من هذا الباب فيعالج الارادات التقوية والمؤسسات التقوية في اثني عشر قانونا (١٠٤٣-١٠٥٤). فبعد تعريف بمفهوم الارادة التقوية، وهي تصرف بأموال منقولة أو غير منقولة، سواء بفعل بين الاحياء أو بفعل مضاف الى ما بعد الموت، لمنفعة تقوية، ولاهداف دينية أو خيرية، أو لتنفيذ أهداف خاصة بالكنيسة أو اهداف فائقة الطبيعة، تعريف بالمؤسسات التقوية وتقسيم لها الى مؤسسات تقوية مستقلة ومؤسسات تقوية غير مستقلة، مع ما يلحقها من ترتيبات واحكام ادارية خصوصا لجهة رعاية اهدافها او لتحويلها ونقل موجباتها وغيرها من الامور العامة. واللافت تشديد القانون ١٠٤٤ على وجوب تنفيذ ارادة الواهب ببالغ الدقة.

الى هذا الباب الذي عالج الامور المالية بطريقة مباشرة ومحصورة، وجب اضافة سائر القوانين الموزعة في المجموعة بسبب ارتباطها الوثيق بالمواضيع المعالجة. ينطبق هذا مثلا على القوانين الخاصة بأموال الرهبان (ق ٤٢٣، ٤٦٠، ٤٦٧،

٤٦٨، ٥١٦، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٧ البند ١)،

والاموال الخاصة بالاكليزيكيين (ق ٣٨٥ البند ١، ١١٦٥ البند ٢)،

بالاشخاص القانونيين (ق ١٠٠٩ البند ١)،

بتقسيم الارض (ق ٩٢٩)،

بزوال الشخص القانوني (ق ٩٢٢ البند ٢، ٥، و ٩٢٦ البند ١)

بالعقوبات الجزائية (ق ١٤٤٧ البند ٢).

وضمن الاطار نفسه يمكن ذكر سائر أبرز القوانين المتصلة بموضوع ادارة

الاموال الكنسيّة، وهي:

ق ٢٥ البند ١ حول واجب المؤمنين باسعاف الكنيسة بحاجاتها،

ق ٨٠، ٤ تنبيه المتروبوليت الى وجوب تعيين قيّم والاّ عينه

البطريرك،

ق ١٢٢ بشأن تعيين القيّم البطريركي،

ق ٢٦٢ بشأن تعيين القيّم الابرشي وتحديد موجباته،

ق ٢٦٣ انشاء مجلس للشؤون الاقتصادية ضمن كافة

الابرشيات وتحديد واجباته،

ق ٢٩٠ البند ١ دور خوري الرعيّة كممثل قانوني لرعيته،

ق ٢٩١ التبرّعات التي ينبغي ادراجها في قيود الرعيّة،

ق ٢٩٥ مجلس الشؤون الاقتصادية الرعائي،

ق ٣٨٥ تحذير تعاطي الاعمال والتجارة بغير اذن من

السلطة المختصة،

ق ٣٩٠ تخصيص أجر عادل للاكليريكيين،

ق ٤٠٩ البند ٢ الاجر العادل للعلمانيين الذين وقفوا أنفسهم

لخدمة الكنيسة،

ق ٥٨٢ ادارة أموال جمعيات المؤمنين المسيحيين،

ق ٧١٥ - ٧١٦ التقادم لمناسبة الاحتفال بالليتورجيا الالهية،

ق ٨٧٨ البند ١٢ لمساهمات مناسبة الجنّازات الكنسيّة،

ق ٩٢٩-٩٣٠ مصير الاموال عند تقسيم أو اتحاد أو زوال
شخص قانوني^{١٤٨}.

أما في الطائفة اللاتينية فيخضع الوقف لاحكام القانون الغربي الصادر سنة ١٩١٧ والملغى بدوره مع صدور المجموعة الجديدة سنة ١٩٨٣، حيث تعالج الاموال في الباب الخامس (القوانين ١٢٥٤-١٣١٠)، وفي سائر القوانين المقابلة لتلك المذكورة أعلاه، وهي تكاد تتشابه في أحكامها وقواعدها، مع الفوارق الملحوظة بالنسبة للبطريركيّات وللصلاحيّات الاوسع المعطاة للكنائس البطريركيّة ولكنائس الرؤساء الاعلى حيث تتماثل صلاحياتهم بصلاحيات البطريرك، يقابلها ذكر لمجلس الاساقفة الوطني غير المذكور في المجموعة الشرقيّة وبضعة فوارق أخرى كذكر الايجار في المجموعة اللاتينية وغيابه في المجموعة الشرقيّة، والتمييز بين الاشخاص القانونيين، العامين والخاصين، غير المعتمد في التشريع الشرقي.

¹⁴⁸ لمزيد من التفاصيل والشروحات بشأن قوانين المجموعة، راجع كتابنا: القانون المالي في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة "الكاثوليكيّة"، بالفرنسيّة، بيروت ١٩٩٩، وبالعربيّة، ترجمة نجوى المنير، بيروت ٢٠٠٣.

المادة ٢٥٧ - الوقف بمعناه. الحصري شخص معنوي ومتى كان دينيا أو خيريا فهو مؤبد من طبعه ويخضع في احكام انشائه والحكم بصحته واستبداله وتحويله وادارته للمراجع الدينية.

يتمتع الوقف الديني أو الخيري بالشخصية المعنوية (الادبية)، أو بالاحرى بالشخصية القانونية، ذلك ان الشراح فضلوا حفظ تعبير شخصية معنوية للكرسي الرسولي وللكنيسة الكاثوليكية الجامعة وعرفوا سائر الاشخاص القانونيين كالبطريركيّات والابرشيات والرهبانيات ومؤسسات الحياة المكرسة وما يمت إليها بتعبير شخصية قانونية.

يقوم في الكنيسة كما في الشرع المدني أشخاص قانونيون، لهم، على غرار الاشخاص الطبيعيين، شخصية مميزة عن شخصية الاشخاص الأفراد الذين يؤلفونها، إلا أنّها شخصية تحتاج الى من يمثلها، اي الى وكيل يعينه صكّ التأسيس أو يقيمه الشخص المسؤول المختص. أمّا ان يكون الشخص القانوني دائما بطبعه فهذا ما نصّ عليه أيضا القانون ٩٢٧ البند ١ من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية حيث نقرأ: "الشخص القانوني دائم بطبيعته"، اي أنّه معدّ للاستمرار في البقاء، وهو لا يزول إلا بالانقراض أو بانعدام الوجود طوال مدّة مئة عام أو بالالغاء الذي لا يتخذ صحيحا إلا بموافقة السلطة العليا، وان أنشأته سلطة أدنى. وبما ان للوقف الديني أو الخيري شخصية قانونية مؤبّدة بطبعها، فإنّه يكون دائما بطبعه، سواء بموجب القانون الكنسي أم بموجب شرع الوقف نفسه.

ويقسم الاشخاص القانونيون الى قسمين، قسم يتألف من مجموعة اشخاص طبيعيين لا تقلّ عن ثلاثة (ق ٩٢٣) وقسم يتألف من مجموعات اشياء كالجوامع والملاجيء والمستشفيات والمدارس ودور الرعاية أو الحضانه أو

العجرة أو المعوقين وغيرها.

ان السلطة الصالحة للحكم بانشاء الوقف وبصحته ولاجازه استبداله وتحويله وادارته هي السلطة المذهبية.

هذا ما يحدو بنا الى التساؤل عن سبب ادراج الوقف ضمن قوانين الأحوال الشخصية على الرغم من تصنيفه بين الحقوق العينية؟. فمن المفترض ان تعنى الاحوال الشخصية بالاشخاص وأحوالهم وأهليّتهم، في حين ان الوقف حق عيني عقاري، وبالتالي فهو مادة من مواد التشريع العيني، وهذا ما يجيز للاجني مثلاً أن ينشئ وقفاً في لبنان لأن القانون الواجب تطبيقه في التشريع العيني هو بموجب المادة ٢٣٣ من قانون الملكية العقارية القانون الاقليمي أو المحلي، ما لم يكن الوقف ناتجاً عن وصية، فلا يمكنه عندها ان يوقف ماله الا اذا كان قانون بلاده يجيز الوقف. فلو أدخلنا الوقف بكلّيته في الاحوال الشخصية لكان وجب أن يسري قانون بلاد الاجانب على وقفهم المنشأ في لبنان.

ومع ان الوقف يتعلّق بالتشريع العيني فإن صلاحية الفصل في قسم كبير من قضاياها تعود الى المحاكم المذهبية، اي القضايا المتعلقة بانشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف واستبداله وتحويله والحكم بصحّته تجاه الواقف وادارته وتعيين اصحاب الحقوق فيه وحق تعيين ولي الوقف وعزله وابداله ومحاسبته وذلك في الحالتين الآتيتين أو في احدهما:

أ- اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية او خيرية صرفة،

ب- اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف بالتخصيص للسلطة الروحية. واذا انقرض المستحقون وآل الوقف الى الفقراء فإنه يصبح خيرياً صرفاً وتكون دعوى تعيين المتولي من صلاحية المحاكم

الروحية^{١٤٩}.

تنبع هذه الصلاحية من تقليد عريق عاد وأكد عليها الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ فنصّ بأنّ "للمسيحيين، بواسطة رؤسائهم الروحيين والمجالس الموجودة لديهم، أن يديروا بملء الحرية الأملاك الموقوفة المختصة بطوائفهم بدون أن يراجعوا بهذا الخصوص السلطات المدنية النظامية"، وتوالت الفرمانات السلطانية التي منحت حق التولية لبطاركة الطوائف المسيحية المقيمة في السلطنة العثمانية وقالت "بأنّ الطوائف ذاتها تفصل المسائل المتعلقة بالوقف دون أن يتدخل أحد في تدبير شؤون عقارات الطائفة".

أما دعاوى قسمة الوقف الذري أو المشترك وتصفيتهما فهي من صلاحية المحاكم المدنية بمقتضى المادتين ٢٨ و ٣٤ من قانون ١٠ آذار ١٩٤٧، والوقف الذري بات بكلّيته من صلاحية الشرع المدني. انّ مرجعية النظر في الوقف اليوم هي مرجعية مختلطة، تتميز بحسب نوعه، وهي مختلطة أيضا أحيانا في كلّ أنواعه، اذ يدخل فيها موضوع النزاع، ففي حالة النزاع على الملكية يعود الفصل الى المحاكم المدنية. فلو كان الوقف دينيا محضا لما تعاطت به المحاكم المدنية أو التشريعات المدنية، وهذا ما يستتبع القول انّ الوقف ليس دينيا محضا او بشكل استثنائي ولا هو مدني محض أو بشكل استثنائي، وهو ليس عينيا محضا ولا شخصا محضا.

¹⁴⁹ تمييز، هيئة عامة، قرار رقم ٣٢ في ٢٧-١٠-٦٣، حاتم ج ٦٠، ص ٧٤، رقم ١، وتميز،

قرار ٤٠ في ٢٦-٣-٧١، حاتم، ج ١١٦، ص ٦٣.

المادة ٢٥٨ - يجوز الوقف على الكرسي الرسولي المقدس وعلى البطريشيات والابرشيات والكنائس والخورنيات والرهبانيات والجمعيات الخيرية والمدارس والاديار وسائر الاشخاص المعنويين في الكنيسة، لكل غاية دينية او وجه من وجوه البر.

يمكن ان يتم الوقف الديني والخيري على أي شخص قانوني في الكنيسة. هذا هو حال الكرسي الرسولي، والمقصود به الكرسي الرسولي الروماني، والبطريشيات، والابرشيات، والكنائس بمعناها المصغر، اي الكنيسة المحددة، والخورنيات اي دور الخوارنة والرهبانيات على انواعها والجمعيات الخيرية ولو لم تكن جمعيات كنسية والمدارس والجامعات بطبيعة الحال والاديار القائمة بذاتها أو التابعة، وسائر الاشخاص القانونيين غير المذكورين اي كل كنيسة قائمة بذاتها والمقاطعات والاكسرخوسيات وكل المؤسسات المعينة بترخيص صريح.

ينشأ الاشخاص القانونيون لغاية مطابقة لرسالة الكنيسة، أما بحكم الشرع وأما بترخيص خاص من السلطة الكنسية المختصة يعطى بقرار، بعد التأكد من غاية الشخص النافعة في مجال محدد، ومن تملك هذا الشخص لوسائل تبدو كافية لبلوغ غايته المنشودة. لذا وجب تصديق نظام اساسي لهذا الشخص يبين غايته المميزة وطبيعته والمرجع الذي تعود اليه الادارة وكيفية ممارستها، ومثله لدى المحكمتين الكنسية والمدنية والمرجع الصالح للتصرف بأمواله مع الحفاظ الدائم على ارادات الواهبين وعلى الحقوق المكتسبة حتى عند انقراضه وقسمته.

أما الغاية فيجب ان تكون أما غاية دينية كبناء الكنائس أو دور العبادة والرسالة أو تأسيس قداسات غير تلك القداسات "اليدوية" أي التي تعطى حستها باليد، وأما لغايات المحبة والاحسان والتصدق، اي الاهتمام بالقرب بأي وجه من

أوجه حاجاته المعيشية أو الاستشفائية أو التعليمية أو الاجتماعية.
هذا وإن من آثار الشخصية المعنوية أو القانونية التمتع بذمة مالية خاصة
ومتميزة عن ذمة القيمين أو المتولين، وعدم انتهاء الشخصية القانونية بوفاة من
يمثلها، واستقرار الاموال الموقوفة. وعندما يصبح الوقف شخصية قانونية، لا يمكن
استرداد ملكية عينه أو أعيانه، بل يصبح ملزما على وجه قاطع الا اذا تعارض مع
نص قانوني صريح يجيز الرجوع عنه كما هي الحال بالنسبة الى الوقف الذري بعد
صدور قانون ١٠ آذار سنة ١٩٤٧ .

المادة ٢٥٩- ولئن أفاد الوقف اخراج العين عن ملكية اي كان من الناس
الشخصية، فمتى كان الوقف على الكنيسة او اي شخص معنوي فيها يعني في
الشرع الكنسي، جعل هذه العين على ملك الكنيسة او الشخص المعنوي
الموقوفة عليه.

ينبذ المشرع هنا قيام الوقف شخصية مستقلة بذاته، لا ترتبط بالموقوف
عليه، كما جرى في التعريفات السائدة، وذلك متى كان الوقف على كنيسة أو
على أي شخص قانوني فيها، ويوضح ان الوقف على الكنائس أو على اي
شخص معنوي او قانوني، انما يعني اخراج العين عن ملكية الافراد وجعلها على
اسم الكنيسة او الشخص القانوني. اما اذا كان على غير الكنيسة أو أي شخص
قانوني فيها، فيكون شخصية مستقلة، ينشئها الرئيس الكنسي المختص، ويتعهد
ولايتها العامة. لقد أوضح القانون ١٠٤٨ في بنده الاول انه: "لا ينشئ
المؤسسات التقوية المستقلة الا الاسقف الابرشي أو احدى السلطات العليا
الاخري".

لم يكن جعل الوقف على اسم شخص معنوي ممكناً في الماضي، هذا ما توضحه رسالة بطريركية وجهها سنة ١٩٢٣ غبطة بطريرك الروم الكاثوليك الى أساقفة كنيسته، وهذا نصّها^{١٥٠}:

"رسالة بطريركية"

إلى السادة الأساقفة الأجلاء ورؤساء الرهبانيات والجمعيات والمعاهد الخيرية
بشأن نقل الأوقاف الى اسم شخص معنوي

لم يكن القانون العثماني يجيز فراغ العقارات باسم معنوي كالأوقاف الملية والمؤسسات الخيرية بل باسم شخصي ولذلك كانت الأوقاف والأموال الطائفية عرضة للمشاكل عند وفاة ذلك الشخص المدونة العقارات باسمه، الا إنه سنة ١٩١٢ وضعت الحكومة العثمانية قانوناً اجازت به التملك بالإسم المعنوي، فاصبح من الجائز ان تنقل العقارات الى اسم مطرانية الروم الكاثوليك في الأبرشية الفلانية دون اسم المطران والى الدير الفلاني دون اسم الرئيس او الوكيل، وهكذا لم يبق سبيل لوارث ما ان يدعي بالإرث بل يتبقى العقار للأبرشية المعينة او الدير المعين، ولم تكتف الدولة العثمانية بوضع هذا القانون، بل أعطت مهلة سنة كاملة ثم ستة أشهر أخرى لنقل العقارات من الإسم الشخصي الى الإسم المعنوي بدون دفع رسم الإنتقال، فانقضت المهلة المذكورة دون الاستفادة منها واصبح نقل العقارات يكلف رسوما باهظة، فأحجم كثيرون عن هذا الفراغ الذي يصان به الوقف من كل تعدٍ، فالتمسنا من فخامة المفوض السامي ان يجدد المهلة التي

¹⁵⁰ المسرّة، السنة العاشرة، الجزء الثاني، شباط ١٩٢٤، ص ٦٣-٦٧.

كانت اعطتها الدولة العثمانية ليصير النقل بدون رسوم، فجدها حفظه الله سنة كاملة ابتداءها اول تشرين الأول من هذا العام، فباشرنا حالا نقل العقارات البطيركية على هذا المنوال، ولاعتقادنا برغبة سيادتكم في المحافظة على أملاك الأبرشية المرصودة للبر والمشاريع الخيرية لا نرتاب بأنكم ستغتمون مثلنا هذه الفرصة قبل فواتها لنقل املاك أبرشيتكم الى الإسم المعنوي هذا.

أما الأراضي الأميرية (السليخ) التي لا توقف فيسهل نقلها الى اسم معنوي بالتصرف لا بالوقف، وكان بعض السادة الأساقفة يبقون العقار باسمهم الشخصي ليسهل استبداله باحسن منه فالإستبدال بات الآن سهلا للمالك المعنوي، ولم تبق حجة ان يقي عقارا باسمه الشخصي ولو مدة وجيزة لاننا معرضون دائما للموت.

والحاقا بهذا اذا شئتم ايداع مال في أحد المصارف او عند احد التجار فليكن هذا الإيداع باسم مطرانية الروم الكاثوليك في البلدة الفلانية ويقي الحساب الجاري باسم سيادتكم لحساب المطرانية، وبهذه الوساطة يحفظ المبلغ تحت تصرفكم دون ان يطمع به وارث او ينجم بسببه متاعب في المستقبل بعد العمر الطويل ان شاء الله، كما وقع لنا منذ عهد قريب، فان اخانا المثلث الرحمات المطران يوسف دوماني كان اودع بنك سوريا مبلغا زهيدا فرغم وصيته الناطقة بان وديعته هذه هي وقف على كرسي طرابلس الشام ورغم الضمانات التي قدمناها للبنك المذكور ولم يتيسر لنا قبضها الا بإقامة دعوى نظامية في المحاكم ولذلك انفذنا شهادة خطية الى المصارف التي استودعناها دخل اوقافنا

البطيريركية مؤداها ان المال المودوع هو باسم بطيريركية الروم الكاثوليك لا باسمنا
الشخصي.

ولا ريب ان اخوتكم الموقرة تحرص في هذين الأمرين على القاء التبعة
عنها امام الله مراعاة للحق والضمير، وان ما اتينا سيادتكم به تخفيفا عن
مسؤولياتنا هو جل رغائبها وامانيها، وفيما نتمنى لسيادتكم العمر الطويل نرجو
ان تخبرونا عما تفعلونه في هذا الشأن بما اننا مستعدون لمساعدتكم فيه عند
الحاجة، مكررين البركة الرسولية.

+ ديمتريوس

دمشق في ١٥ كانون الاول ١٩٢٣

بطيريرك انطاكية والاسكندرية واورشليم

والواقع انّ المواقع قد تباينت كثيرا في الماضي حول مالك عين الوقف،
وأبرز هذه المواقع هي:

- بالنسبة الى ابو حنيفة: انّ المالك هو الوقف، مالك المال الموقوف. أنّه يعتبر
الوقف كالعارية، اي أن يعير الانسان ملكه الى الغير، اي الى مستحقّيه، ويبقى
رقبة الملك له. الاّ انّ هذا يستتبع بقاء حق التصرف بيده وبالتالي امكانية الغائه
للوقف، وابقاء العين الموقوفة في تركته بعد وفاته وانتقالها بالارث الى ورثته، هذا
فضلا عن انّ العارية مؤقتة في حين انّ الوقف مؤبد. لذا قال ابي حنيفة انّ الوقف
لا يكون لازما الاّ في حالات ثلاث: اولا اذا كان الوقف مسجدا، فهو يخصّص
للّه ولا حق للناس عليه سوى العبادة فيه. ثانيا اذا حكم بلزومه القاضي. وثالثا اذا
تشابه الوقف بحكم الوصية.

- بالنسبة الى محمّد و ابو يوسف: انّ الملكية هي للّه. الاّ انّ المعارضين قالوا بأنّ
كلّ الخيرات هي ملك للّه منذ البدء، اي منذ الاصل.

- بالنسبة لغيرهم: مالك الوقف هم المستحقون لأن المالك يتنازل عن ملكيته وبالتالي تعود الملكية للجهة الخيرية التي توجه اليها الوقف. ان ديمومة الوقف تفترض الا ينقرض بانقراض مستحقيه، ولذا فان الفقراء لن ينقرضوا، وهم بالتالي مالكو الوقف ومؤمنو ديمومته.

اما قدرى باشا فيقول في المادة ٣: "بمجرد انعقاد الوقف صحيحا يزول ملك الواقف عن العين الموقوفة ويصير الوقف لازما فلا يملك الواقف الرجوع فيه ولا يملك لاحد من الموقوف عليهم أو غيرهم بيع أو هبة أو غيرها ولا يرهن ولا يورث وهذا هو موجهه".

لقد بقيت طبيعة الوقف القانونية طويلا موضوع مناقشة بين العلماء والفقهاء خصوصا لجهة معرفة لمن يعود حق رقبة المال المنشأ وقفا. ومن الطبيعي عندها ان يرتبك تحديد الوقف بالخلاصة التي يتوصلون اليها بشأن طبيعته. فبالنسبة الى البعض، يستتبع الوقف عطية ثماره فقط، ويبقى حق الرقبة بيد منشئه، وللبعض الآخر ينتقل حق الرقبة لله نفسه. ولكن كل الخيرات تخضع لله منذ تكوينها، والأحرى القول ان الوقف كالعبد المحرر، أي خير ومال لا يملكه أحد، ويخرج عن ملكية محرره.

ولبعض آخر يعود حق رقبة الوقف للمستفيدين أنفسهم، أي للمستفيدين الآخرين، لا المؤقتين الذين لهم حق جني الثمار فقط. بهذا المعنى يرى طباع بدوره ان رقبة الوقف تعود للجهة الخيرية وهي المستحق الاخير للوقف^{١٥١}.

انه من أجل تحديد الطبيعة القانونية لمؤسسة ما، لا بد من تحليل مكوناتها وعناصرها بدون حاجة للارتكاز الى منشأها. فالمؤسسة بعد تركيزها تخرج

¹⁵¹ TABBAH Béchara, Propriété privée et registre foncier, Tome I, Paris 1947, p. 420.

عن صلاحيات مؤسسها ولا يعود لأيّ شخص أن يصفها بغير معيار الموضوعية. فالوقف ليس بطبيعته سوى فعل تأسيس، أنّه مؤسسة لها شخصيتها التي تجسّد فكرة عمل برّ أو استعمال عام تكوّنت في نفس منشئها واحتضنها في ما بعد من يدعوهم "هوريو" أصدقاء المؤسسة.

فالوقف الخيري بنوع خاص، كثير الشبه بالمؤسسات وكلاهما مخصّص لنفع الهيئة التي أعطيت لها. إلّا أنّ فوارق استخراجها البعض ووجب اظهارها:

- المؤسسة ليست من الناحية القانونية سوى هبة، فاذا كانت بين الاحياء ارتدت شكل العقد وخضعت لقواعد الرجوع عن الهبة، إلّا اذا نقلت الملكية الى الموهوب، واذا كانت مضافة لما بعد الموت تصبح وصية، اي لا مفعول لها قبل وفاة الموصي الذي يستطيع الرجوع عنها طالما هو حيّ، ولا تشمل الحصص المحفوظة، في حين أنّ الوقف الديني والخيري يصحّ بكامل حصّته بين الاحياء ولا يجوز الرجوع عنه، وفي الاصل لم يكن يصحّ إلّا بين الاحياء، وكان يوجب لزومه في الحال، كما أنّه كان ملك نفسه ويخرج عن ملكيّة ايّ كان، وهو ليس عارية لأنّ العارية تستوجب الاعادة وهي مؤقتة، كما أنّه ليس في الاصل عقدا بين مشيئتين بل يحصل بالاسقاط، اي بمجرد الايجاب. هذا وتوجب ادارة الوقف اقامة متولّ، في حين لا حاجة للمتولّي في المؤسسات، لأنّها تدار وفقا لما ينصّ عليه نظام الشخص المعنوي او القانوني التابعة له أو التي تؤلّفه.

بذلك يمكن القول بأنّ الوقف بأصله مؤسسة فريدة من نوعها ويخضع للشرع الخاص به، بما في ذلك وضعه على ملكيّة الكنيسة او ايّ شخص قانوني فيها كما أوضحت هذه المادة، لكنّه يتماهى في جوهره مع مفهوم المؤسسة التقوية التي تحدّد مجموعة القوانين مفهومها.

في انشاء الوقف والحكم بصحته تجاه الواقف

المادة ٢٦٠ - لكل انسان ايا كان جنسه او حالته، أن ينشئ وقفاً دينياً او وقفاً خيرياً مع مراعاة المادتين التاليتين.

يمكن لأيّ كان من البشر، عازباً كان أم متأهلاً، ذكراً أم أنثى، وحتى مؤمناً أم غير مؤمن، أن ينشئ وقفاً دينياً أو وقفاً خيرياً، بعد مراعاة الشروط التي ستلي في المواد اللاحقة وبعد اعتبار دافع القربة واجتهادات تفسيراته. انّ الملحد أو المؤمن بغير دين، اذا ما أوقف مالا للكنيسة، فإنّه يتصرّف بدافع السخاء البشري ويعترف ضمناً ببعد أعمال الكنيسة الاجتماعية والانساني، وبذلك فإنّ نيّته تتماشى مع نيّة الكنيسة، وهو أمر قد لا يدركه الواقف لأنّه غير مؤمن، ولكنّه لا يعارض الاهداف فيتصرّف بنيّة الكنيسة ولو بصورة مضمرة. انّ الكثيرين، وعلى الرغم من الجدل القائم، يعتبرون انّ العنصر الخارجي غير المتعارض مع اهداف الكنيسة كاف لقبول العطية والوقف، بصرف النظر عن النيّة الباطنيّة التي لا يمكن أن يدركها على تمامها الاّ الله وحده. انّ روح الله يعرف كيف يلهم وكيف يتغلغل في كيانات البشر ولا يمكن أن نضع حدوداً له في الاعمال التي تتلاقى مع رسالة كنيسته.

منهم من يعتبر انّ وقف المسيحي على مسجد أو وقف المسلم على كنيسة لا على فقراء الكنيسة أو المسجد، أمر يتعارض والقربة الدينيّة وهو لا يصحّ. هذا ما كان رسمه ايضاً المطران عبدالله قرألي في كتابه "مختصر الشريعة". ومنهم من يشدّد على عنصري الوقف: العنصر المعنوي والعنصر المادي، ولذا اعتبر هؤلاء أنّه لا يجوز الوقف على الاغنياء الاّ اذا آل بعدهم الى الفقراء،

لأنّ الوقف على الاغنياء ليس قربة. بدوره اعتبر قدرى باشا أنّه "يشترط لجواز الوقف أن يكون التصرف قربة في ذاته وعند المتصرف فلا يصحّ وقف المسلم على بيعة أو كنيسة ولا وقف الذمّي على مسجد غير مسجد بيت المقدس ولا حج ولا عمرة ويجوز وقف المسلم على فقراء أهل الذمة ووقف الذمّي على فقراء المسلمين" (المادة ٥).

إنّ الرأي الغالب أنّ القربة معطاة لكلّ الناس، وبما أنّ لكلّ الجماعات فقراءها ولمعظمها مراكزها الدينيّة، فلا تكون وحدة الدين، بين الواقف والموقوف عليه، شرطا من شروط الوقف الصحيح، فللمسيحي، مثلا، أن يقف ماله أو بعضا منه على فقراء غير مسيحيين، وللمسلم أيضا أو لليهودي والكنفوشي وغيرهم، أن يقفوا أموالهم أو بعضها لفقراء مسيحيين.

المادة ٢٦١-١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلا للتبرّع أي كبيرا عاقلا، حرّا، مالكا للعين الموقوفة، غير محجور عليه قضاء عن التصرف بماله لسفه أو لدين.

٢- يشترط في المال الموقوف أن يكون معلوما وقت الوقف وملكا باتا للواقف غير محجوز عليه ولا مرهون.

٣- ويشترط في الصيغة أن يكون الوقف منجزا ولا معلقا على شرط غير كائن في الحال ولا مضافا الى ما بعد الموت ولا موقتا.

هذه المادة تعالج شروط الوقف العامّة، أي ما توقفت صحّة الوقف عليها، وهذه الشروط منها ما يتعلّق بالواقف ومنها بالمال الموقوف ومنها بصيغة الوقف.

١- الشروط في الواقف: بوجه عام أنّ الشرط اللازم في الواقف هو ان يكون أهلا للتبرّع، وبوجه التخصيص، تتضمن المادة شروط هذه الاهلية فتفصل الشروط وتجعلها ستة، اي: الرشد، العقل، الملكية، الحرية، عدم الحجر لسفه، وعدم الحجر لدين. وقد سبق لقدرى باشا ان ذكر مثل هذه الشروط فنصّ في المادة ٢٤ على ما يلي: "يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف أهلا للتبرّع أعني حراً عاقلاً بالغاً وأن يكون مالكا للعين الموقوفة وأن لا يكون محجوراً عليه قضاء عن التصرف في ماله لسفه رأيه أو لدين عليه فلا يجوز الوقف من صبي أو مجنون لا يعقل ولا من مملوك إلا إذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين فان كان مستغرقا به فلا يصح وقفه ولو أذن له مولاه مع الغرماء".

١-١- الرشد: يجب ان يكون الواقف راشدا. على الرغم من اصل معنى التعبير، يتعلّق الرشد هنا بالسنّ المطلوبة، فلا يصحّ وقف الصغير، سواء أكان مميّزا أم غير مميّز، مأذونا أم غير مأذون، اذ لا يمكن للوصيّ عليه ان يأذن له بمثل هذا الفعل القانوني. فان لم يكن مميّزا كان الوقف باطلا بطبيعة الحال، وان كان مميّزا فلا تكفي سنّ التمييز لأنّ الوقف من قبيل التبرّع والصغير غير اهل له لأنّه ناقص الاهلية. ولئن حدّدت سنّ البلوغ للزواج في وقت مبكر على سنّ البلوغ المدنية المعمول به، فانّ هذه الاخيرة هي التي تسري في حالة الوقف. فمنذ نشر قانون الموجبات والعقود في الجريدة الرسمية اي في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٤، اصبحت سنّ البلوغ المعتمدة تمام الثامنة عشرة وذلك بموجب المادة ٢١٥ من قانون الموجبات والعقود.

في الشرائع القديمة كانت فترة البلوغ تتمّ بمجرد البلوغ الطبيعي اي بظهور علاماته كالاحتلام للفتى والحيض للفتاة، ثمّ اجتنابا لاحراج الاثبات

وضعت سنّ كافية وهي الخامسة عشرة مع ابقاء عامل الاثبات لمن بلغوا قبل هذه السن، شرط الاّ تقلّ عن الثانية عشرة للفتى والتاسعة للفتاة.

انّ الحالة المقصودة هنا هي الرشد وقد حدّد القانون ٩٠٩ سن الرشد فنصّ على ما يلي: "الشخص الذي بلغ ثماني عشرة سنة كاملة هو راشد، وفي سنّ أدنى من هذه، هو قاصر". والواقع انّ هذه المادة استعملت تعبير "كبيراً" اي غير قاصر ومن كان بسنّ أدنى من سن الثامنة عشرة عدّ بموجب القانون المذكور قاصراً، وبالتالي وجب على الواقف ان يكون راشداً.

١-٢- العقل: لا بدّ من أن يتمتّع الواقف بقوى عقلية كافية وبقدرة على استعمال هذه القوى، اي القدرة على التمييز وامتلاك ادراك سليم، فلا يجوز ولا يصحّ وقف المجنون أو المعتوه. فالجنون المطبق اي الدائم لا يميّز ومن مسّ في عقله أعدم ادراكه أو أفسده. أمّا المجنون غير المطبق، اي الذي يجنّ أوقاتاً ويصحو أوقاتاً أخرى، فبقيت أفعاله التي يقوم بها وقت الافاقة موضوع جدل بين الفقهاء والعلماء، والرأي السائد انّ الوقف باطل لانه تصرف ضارّ بأمواله. والمعتوه الذي اختل شعوره قلّ فهمه واختلط كلامه وفسد تدبيره وتقديره ولو أنّه لا يؤذي. فالمعتوه ليس عديم العقل كالمجنون، ولكنه ناقصه، وقد سبق للمادة ٩٤٥ من المجلّة أن عرّفت المعتوه بأنّه "هو الذي اختلّ شعوره، بحيث يكون فهمه قليلاً وكلامه مختلطاً، وتدبيره فاسداً" وبالتالي فإنّ تصرفه يضرّ بأمواله ويكون الوقف الذي ينشئه باطلاً.

١-٣- الملكية: لا بدّ وأن يكون الواقف مالكا للمال الموقوف اذ لا يجوز للانسان ان يتبرّع بمال غيره، ولا يجوز أن يقف مالا مغصوباً، حتّى ولو عاد ودفع ثمنه لاحقاً. لا يصحّ أيضاً وقف الموصى له المصرّح به قبل وفاة الموصي، لأنّ

الواقف الموصى له لا يكون مالكا عند انشاء الوقف.

١-٤- الحرية: من الطبيعي ان تعني كلمة حرية أن يكون الانسان معتقا من الرق. أنها النظرة التاريخية اي لما كان الرق جائزا وحالة مألوفة، فلم يكن باستطاعة العبد أن يقف ماله الا اذا أذن له مولاه. اما اليوم، وبعد أن ألغي الرق، فجميع الناس أحرار.

اما لجهة المدلول الخاص والمتلائم مع روح المشرع وارادته في مثل الوقت الذي وضع فيه هذه المواد، فيقصد بالحرية عدم الاكراه وعدم الخوف الجسيم، وحرية التصرف، وهذا شرط من الشروط الجوهرية لصحة العقود والتصرفات كافة، ولا حاجة الى تفصيل أنواعه واشكاله، الجسدية والمعنوية أو تأثيراته في العقل والارادة. ان الاكراه عيب من عيوب الرضى، اي أنه يفسده. فبما ان الوقف تصرف انساني ارادي فلا يمكن ان ينشأ صحيحا عند انعدام هذه الارادة الشخصية أو عند استلابها وفساد الرضى بشأنها. والخوف الجسيم بدوره، يضعف الارادة ويوهنها، وهنا تطرح حالة المريض مرض الموت، أي من كان في حالة خوف من الموت، فتفسد بعض تصرفاته بسبب ضررها بدائنيه أو بورثته، ويعتبر الوقف الذي يعلنه، كما سائر أعمال التبرع، بمثابة الوصية، اما اذا كان فقد وعيه فلا يكون عمله اراديا وبالتالي تبطل أعماله. الى ذلك أوضح القانون ٩٣٢ ان الفعل القانوني الذي يقوم به شخص بتأثير عنف خارجي لم يقو على مقاومته يعتبر باطلا والفعل القانوني المنشأ بتأثير عنف أو خوف شديد موقع ظلما أو عن خداع هو صحيح، ما لم يستدرك الشرع غير ذلك، انما يمكن القاضي ابطاله بحكمه سواء عن طلب الفريق المتضرر أو خلفائه أو من قبل المنصب.

١-٥- عدم الحجر لسفه: ان السفه هو من ينفق ماله في غير موضعه، فيبذر

حيث لا يجب ويضيع أمواله سدى فيتلفها بالاسراف. انه أبله غافل في الاخذ والعطاء ولا يدرك مصلحته. ومنهم من يساوي السفه بالغفلة، اي بسهولة التردّي في الغبن لفرط طيبة القلب والنية ولبساطة العقل وعدم التمييز بين الربح والخسارة في تصرفاته. ولما كانت الغاية من الحجر على السفه المحافظة على أمواله والاحتياط لئلا يؤول عبثاً على سواه، فإن الحفاظ على هذه الاموال يستدرج عدم صحّة وقفه ان هو فعل، لأنّ الفعل القانوني الصادر عن جهل أو خطأ حول ما يكون جوهر الفعل أو الموازي للخطأ الذي بدونه لا، هو باطل (ق ٩٣٢). اما اذا وقف على نفسه ثمّ على ذريته، ومن بعدهم الى الفقراء، فيكون قد حافظ على أمواله وعلى غاية الحجر عليه، فيصحّ وقفه بالنسبة للغالبية. هذا ما أدرجه قدري باشا في المادة ٢٦ حيث قال: "ولو وقف في الحجر للسفه وقفا على نفسه وعلى ولده وولد ولده ثمّ لجهة برّ لا تنقطع صحّ وقفه ولزمه اذا لحق به حكم".

١-٦- عدم الحجر لدين: اذا حجزت أموال الواقف بسبب دين ممتاز أم غير ممتاز، ضمانه لايفائه، فان وقفه لهذا المال المحجور لا يكون صحيحاً لأنّ غاية الوقف ليست تهرب الاموال وهضم حقوق الدائنين، بل البرّ والصدقة تقرّباً الى الله. اما اذا أوقف مالا حرّاً لا يشمل الحجر لدين فيكون وقفه صحيحاً. اما افلاس التاجر فينحّيه عن ادارة أمواله ويحلّ مكانه وكلاء التفليسة، وان تلاشت عادة الحجر عليه، وبالتالي يمكن اعتبار افلاسه قرينة على سوء ادارته.

اذا توفّرت هذه الشروط الستة في شخص، سواء أكان ذكراً أم أنثى، ووقف مالا صحّ وقفه ونفذ.

٢- الشروط في المال الموقوف

لاجل صحّة الوقف ينبغي في المال الموقوف توافر اربعة شروط هي: العلم، الملكية، عدم الحجز، عدم الرهن.

٢-١- ان يكون المال الموقوف معلوما عند وقفه:

لا بدّ وان يحدّد المال الموقوف فيتعيّن ويكون معلوما لا مجهولا، فالقول بوقف شيء من المال او بعضه او جزء منه او سهما منه بدون تحديده يفسد الوقف ويطله بفعل الجهل. اما تحديد الارض والقول بوقف كلّ حصّة الواقف فيها فقليل ان الوقف يكون فيها صحيحا وذلك للاستحسان. لذا غالبا ما كانت صكوك الوقفيات وحججها تذكر بالتحديد جهات العقار الاربع وحدودها وأوصافها وسائر مميّزاتها، ففي صكّ وقفية نقرأ ما يلي: "

"انه (...) حضر (...) وأقرّ طائعا مختارا وهو في الحالة المعتبرة شرعا بانه قد وقف ووطّد وخلّد لجهة برّ لا تنقطع ابتغاء لمرضاته جلّ جلاله بالبرّ والاحسان ثلاث قطع عقار جارّين على ملكه وتحت وضع يده ومطلق تصرفه (...) يحدّد ذلك شرقا ملك طانيوس عيسى وهيي غربا وشمالا ملك مريم طنوس القاموع قبلة ملك ورثة يوحنا القسيس والقطعة التي قبلها الملحقة بها مشتملة على كرم عنب وتين وزيتون تحت الحدود وقفا صحيحا مرعيا مؤبدا خالدا (...) "١٥٢.

اما بعد مسح الاراضي وخضوعها لنظام السجلّ العقاري، فمن البديهي ان يكفي تحديد المنطقة ورقم العقار ومساحته.

¹⁵² راجع كتابنا: دير مار يوحنا عجلتون في أبرز محطاته التاريخية، ٢٠٠٥، ص ٢٤.

٢-٢- ان يكون المال الموقوف ملكا للواقف عند وقفه:

لا بدّ ان يكون المال الموقوف ملكا باتا للواقف وقت انشاء الوقف. فالوقف من أعمال التصرف الذي لا يجوز على ملك الغير، ولا حتى على ملك مستقبلي. المهمّ ان تحصل الملكية قبل وقفها أو أقله عند وقفها لا بعد انشاء الوقف أو محاولة انشائه. ان غاصب ارض لا يستطيع ان يقفها صحيحا ولو عمد الى شرائها وتسوية اوضاعها بعد وقفها. كذلك الامر في وقف مال موصى به ولم يمت مالكة بعد، فلا يصحّ الوقف لانّ الموصى له لا يملك المال الاّ بعد موت الموصي.

٢-٣- الاّ يكون المال الموقوف محجوزا أو مرهونا:

يجب ان يكون المال الموقوف حراً من ايّ حجز عليه ضمانا لدين أو لايّ ايفاء أو موجب آخر. ويجب ان يخلو المال الموقوف من ايّ رهن، لانّ في الرهن حقا للغير، اي لغير المالك، الاّ انّ وفاء الدين يحرّر الموقوف، فاذا وفي الواقف دينه صحّ الوقف واذا لم يفعل بطل الوقف وأجبر على الوفاء من ثمن المرهون بعد عرضه بالمراد العلني وبيعه.

اما اذا كان الوقف مؤجّرا، فيصحّ وقف رقبة العقار وابقاء استيفاء غلّته الى ما بعد انقضاء مدّة الايجار.

يبقى من النافل القول بأنّ الوقف على الاشياء المحرّمة أو التي لا يجوز التعامل بها، هو وقف باطل بذاته لتعارضه مع دوافع الخير والعبادة والدين عموما.

ويحسن التساؤل هنا في مدى جواز وقف المنقول^{١٥٣}، فإنه بحسب المذهب الحنفي لا يصح وقف المنقول في الاصل لأنه ليس فيه صفة الدوام. وإنما يصح تبعا للعقار، أي اذا كان تابعا للعقار ومتصلا به كالشجر والاشخاش وآلات الري في الاراضي الزراعية او اذا ذكر معه. ان ما كان متمما للعقار أو أصبح جزءا منه أو من ملحقاته لا يحتاج الى تخصيص^{١٥٤}، أما الاشياء اللازمة لاستثماره كالالات وغيرها فلا تعتبر موقوفة الا اذا ذكرت صراحة. لقد أخذ المطران عبدالله قرألي في كتابه "مختصر الشريعة" بهذا التوجه، فقال: "يجب أن يكون الوقف شيئا نستعمله بدون أن نستهلكه أو نفنيه. الاشياء التي تستهلك بعد استعمالها الأول، كالنقود مثلا، لا يمكن أن تؤسس وقفا، الا اذا كانت النقود موضوعة في مصرف. فالأوقاف هي ملكيات أموال منقولة، يخصص ريعها لخدام العبادة ولأعمال الخير".

الا ان المذهب المالكي قال بجواز وقف المنقول على الاطلاق. وبالاستناد الى هذا المذهب بنيت احكام المادة ١٥ من قانون الوقف الذري اللبناني التي تصرّح بأنه يجوز وقف العقار والمنقول دون تفريق كما يجوز وقف حصص الشركات وأسهمها المستقلة استقلالا جائزا شرعيا.

^{١٥٣} لا تتضمن القوانين اللبنانية تعريفا للأموال المنقولة، الا ان الفقهاء يتفقون على القول انها تلك التي يمكن نقلها من مكان الى آخر بدون تلف". راجع: كركي ومنصور، الاموال والحقوق العينية العقارية الأصلية، بيروت ٢٠٠٢، ص ٤٢.

^{١٥٤} يتم التخصيص بشرطين: الشرط الاول أن يكون العقار والمنقول المراد تخصيصه لمالك واحد، والشرط الثاني أن تكون المنقولات المراد تخصيصها لاستثمار العقار، أو بوجه أعم لخدمة العقار التي تكون هذه الأشياء من متمماته. راجع المادة ٣ من قانون الملكية العقارية.

لا نرى ما يمنع اعتماد مثل هذا التوضيح في الأوقاف الخيرية والدينية أيضا. فيجوز بالتالي وقف الاموال، سواء كانت عقارات أو أموالا منقولة، علما انّ الاصل والغالب هما وقف العقارات. فالمال بالمعنى القانوني هو كلّ ما كانت له قيمة تجارية وأمكن تملكه، أو هو الحق أو الحقوق على شيء ما، ولا فرق في التشريع الحديث بين الاشياء والاموال. فالمال هو كلّ ما له قيمة تجارية وكان قابلا للادخار. وقد درجت الكنيسة ومؤسساتها على قبول وقفيات الاموال المؤسسة تجميدا لتأمين القدّاسات من فوائد رأس المال المشروعة، أي المعتدلة، لا تلك التي تحمل في طيّاتها طابع المراهنة أو الربى.

أما وقف المنافع وحدها بدون العين أو الاعيان، والحقوق التي تقوم بمال ولكنها حقوق ارتفاق أو مرور، أي حقوق منافع، فهي لا تصحّ في المذهب الحنفي وتصحّ في المذهب المالكي. وعلى المذهب الاخير تمشي المشترع اللبناني في قانون الوقف الذري، ولا شيء يمنع من اعتماده في الاوقاف الخيرية أو الدينية.

٣- الشروط في الصيغة

أما صيغة الوقف فهي تلحظ بدورها أربعة شروط: الانحياز، عدم الاقتران بشرط غير كائن في الحال، غير مضاف الى ما بعد الموت والتأيد.

٣-١- يجب ان يكون الوقف منجزا:

الامام محمد يقول بعدم لزوم الوقف حتى يسلم الواقف الموقوف الى المتولي. والامام ابو يوسف يقول بلزوم الوقف لمجرد صدور صيغته مستوفيا كل الشروط، فلا يتوقف على حكم أو تسلم أو افراز لأن الواقف أسقط ملكه لله تعالى. فالوقف عنده كالاعتاق الذي يتم بمجرد قول السيد لعبده: أعتقك، أو انت حرّ لوجه الله. هكذا يتم الوقف ويلزم لمجرد قول الواقف: وقفت. أما عند أبي حنيفة فلا يصحّ الوقف الا بالقضاء.

أما معنى الانحياز فهو ألا يكون الوقف معلّقا على شرط غير موجود في الحال، لأن الوقف يشبه التملّكات التي لا تقبل التعليق على غير ما هو حاصل بالفعل. فاذا قال الواقف مثلاً: داري موقوفة على الفقراء، صحّ ذلك لأنّه منجز. واذا قال: ان كانت هذه الدار ملكا لي فهي وقف على كذا، وكانت في الواقع مملوكة له صحّ ذلك ايضا لأنّه في حكم المنجز. أما اذا كانت الدار غير مملوكة له، فلا يصحّ وان اشتراها بعد ذلك.

٣-٢- يجب ألاّ يقترن المال الموقوف بشرط غير كائن في الحال:

قد يضع الواقف شروطا على وقفه فيدرجها في صك الوقف لتكون بمثابة دستور عمل لذلك الوقف. وقد اعتبر الفقهاء ان نص الواقف كنص المشرع^{١٥٥}، يجب اتباعه والعمل بمقتضاه. وهنا لا بدّ من القول بوجوب صحّة الشرط أوّلا اذ لا يجوز العمل بشرط باطل اصلا.

فالشرط المبطل هو ما يخلّ بحكم الوقف ويؤثر في أصله، كأن يحول دون حبس العين والتصدّق بالمنفعة، أو كتوقيت الوقف (لا الوقف الذري) واشتراط الرجوع عنه أو بيعه أو رهنه. فاذا وضع شرط مماثل بطل الوقف وبطل الشرط. ومنهم من قال ان الوقف يكون صحيحا والشرط باطلا.

أما الشرط الباطل فهو ذاك الشرط الذي لا يمسّ بحكم الوقف ولا يؤثر في أصله لكنّه يعطل الانتفاع به، وهنا يصحّ الوقف ويبطل الشرط. والمثل على ذلك الوقف وتولية أحدهم عليه، مع اشتراط عدم عزله ولو أساء الاستعمال، أو اشتراط عدم الاستبدال على الرغم من المنفعة الكبيرة الظاهرة.

أما الشرط الصحيح فهو الشرط الذي لا يخلّ بحكم الوقف ولا يؤثر في أصله، كما أنّه لا يعطل الانتفاع به ولا يخلّ به، وهذا وجب مراعاته لأنّه جائز ويؤخذ به. كأن يشترط مثلا ان يكون المتولّي من عائلة معيّنة.

^{١٥٥} "انّ كتاب الوقف هو دستور العمل في قضايا الوقف لأنّ شرط الواقف كنصّ الشارع تفهّما ودلالة" (من قرار محكمة بداية بيروت، غرفة ٣، حكم رقم ١، تاريخ ٥-١-١٩٤٩، النشرة ١٩٤٩\٥٤٤).

المهمّ بموجب هذه المادة أن يكون الشرط كائناً في الحال، لا شرطاً معلّقاً وغير مؤكّد وجوده. إذا وقف عينا في حال نجاح ابنه، لا يصحّ الوقف لأنّ النجاح غير كائن في الحال وحدثه ليس أكيدا. وإن قدّم شيئا عند نجاح ابنه فيعتبر نذرا لا وقفاً.

هذا ولا يشترط وجود الموقوف عليه وقت انشاء الوقف ولزومه، فتصرف الغلات على الفقراء الى حين قيام الموقوف عليه، إلا إذا كان الموقوف عليه معدوما بالكلية، حاضرا ومستقبلا.

٣-٣- ان لا يكون الوقف مضافا الى ما بعد الموت:

إذا اضيف الوقف الى ما بعد الموت عدّ وصية، ويصحّ الرجوع عنه او بيعه أو رهنه، أمّا إذا بقي الوقف بصيغته ومات الواقف قبل الرجوع عنه، فيلزم الوقف بالحصّة المجاز له التصرف بها بالايضاء.

٣-٤- التأييد، ذلك ان كلّ وقف خيري أو ديني هو مؤبّد بطبعه كما أنّه يشكّل شخصية قانونية وكلّ شخص قانوني هو في الكنيسة مؤبّد بطبيعته. لذا وجب تحديد مستحقّين، أي جهة برّ لا تنقطع، كالفقراء مثلا، أو الشخص القانوني الكنسي المحدّد.

المادة ٢٦٢ - مع مراعاة المادة السابقة:

١- كلّ شرط يشترطه الواقف ولا يحلّ بحكم الواقف ولا يوجب فساد هـ
جائز معتبر.

٢- كلّ شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليه
فهو غير معتبر.

٣- كلّ شرط أو تصرف مخالف لأحكام القانون باطل لا قيمة له.

أخذت هذه المادة على نحو شبه حرفي عن قانون قدري باشا حيث نقرأ
في المواد ٩٨-١٠٠ ما يلي: "كلّ شرط لا يحلّ بحكم الوقف ولا يوجب فساد هـ
فهو جائز معتبر. كلّ شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة
الموقوف عليهم فهو غير معتبر. كلّ شرط مخالف لحكم الشرع فهو لغو".

إنّ شرط الواقف كنصّ المشترع، أي يجب العمل به كما لو أنّه قانون،
الّا إذا ناقض الشرع أو أفسد الوقف، وهذا أيضاً ما سبق وأوضحه قدري باشا
في المادة ١٠١ حيث قال: "شرط الواقف المعتبر كنصّ الشارع في الفهم والدلالة
ووجوب العمل به". فالشرط الذي لا يخالف الشرع يجب أن يطبّق بدقّة كنصّ
القانون، بعد التحرّي من معنى الالفاظ من الناحية اللغويّة، ودون أن يكون هناك
من مجال للتوسّع في تفسيرها. وإذا كان النصّ غامضاً، فيعود للقاضي تفسيره وفقاً
لنيّة الواقف وللعرف المحلي. أمّا إذا وجد تناقض في الحجّة نفسها، فيؤخذ بالرأي
الآخر، أي الوارد في ما بعد لأنّه يعبر عن ارادة الواقف الأخيرة عند انشاء
الوقف. "إنّ سبب وجود شروط متناقضة تفسّر بقلة وجود الكتبة وجهلهم

وغلأء الورق فلا تغير الحجة بل تصحح بزيادة شرط مناقض. واذا كان الوقف لا يزال حياً، وجب الرجوع اليه لتفسير ما أشكل فهمه في حجة وقفه^{١٥٦}. ان الوقف كسائر التصرفات التي تؤدى الى تملك العين أو المنفعة، لا يصح اقترانه بشرط التعليق، لما فيه من معنى القمار والمراهنة. الا ان المبدأ ان للواقف الحق في أن يشترط أي شرط لا يخل بعناصر الوقف الأساسية ولا يخالف جوهره ولا يضر بمصلحته أو بمصلحة المستحقين. من هذه الشروط التي تؤثر في أصل الوقف، تلك الشروط التي تخالف اللزوم والتأيد وشرط بيع الوقف أو رهنه، الا ان البعض يرى استحساناً صحة الوقف وبطلان الشرط، وذلك وفقاً لنية الواقف التي تقدر بأنه كان يريد أن ينشئ وقفاً. ولكن الشرط الذي يخل بحكم الوقف هو، البيع مثلاً بدون استبدال.

سبق وأشرنا الى ان الشرط الباطل هو ما يضر بمصلحة الوقف او يخل بالانتفاع به دون ان يؤثر في أصله. وفي هذه الحالة يصح الوقف ويبطل الشرط. مثال ذلك ما لو شرط الواقف صرف الغلة على المستحقين، دون صرف شيء على عمارة الوقف حتى لو خرب، أو عدم عزل المتولي حتى ولو ثبتت خيانتة، أو عدم الاستبدال ولو كان هناك مصلحة للوقف أو ضرورة. فنفقات صيانة الوقف وتعميره تقدم على توزيع الربح الى المستحقين لأن صيانة الوقف من شأنها العمل على دوام الوقف ودوام الثواب مما هو أساسي في الوقف. كذلك الامر بالنسبة الى اشتراط عدم عزل المتولي اذا أهمل أو خان، لأن الامر متعلق بالمحافظة على انتظام الوقف وحسن ادارته ودوامه.

¹⁵⁶ راجع: حريز سليم، الوقف دراسات وابحاث، بيروت ١٩٩٤، ص ٦١.

أما اشتراط عدم الاستبدال فللقاضي أن يهمله اذا كان هناك مصلحة راجحة أو ضرورة.

من بين الامثلة الجائزة التي يشترطها الواقف، ندرج صكّ وقفية دار اشتراه المطران ميخائيل فاضل نهاية القرن الثامن عشر وأوقفه الى كنيسة مار جرجس في بيروت لكي يؤمّن بايجاره قيام مدرسة لتعليم الاولاد اللغتين العربية والسريانية، والتعليم المسيحي والطقوس المارونية. وقد نصّ صكّ الوقفية على شروط واضحة وصریحة، وهذا هو نصّ الوقف:

"اعلام لكل واقف عليه

بأن المشتري المذكور بالثمن المرقوم كما مصرّح في الحجة أعلاه حيث أنّه من مالنا الخاص دون غيرنا، قد أوقفناه وحبسناه وملّكناه برضانا واختيارنا الى كنيسة مار جرجس بيروت الموارنة كرسينا وقفاً مؤبداً وحبساً مخلداً لأجل الذكر الصالح والأجر الدائم قدّام الله تعالى وللمرحوم أحنيا ابي يوسف موسى والى اولاده المذكورين وكافة عايلتنا من جيل الى جيل تحت الشروط الآتي ذكرها:

اولاً بأن جميع الأقبوة (الاقبية) والاماكن المتباعة تتسلّم بيد وكيل الكنيسة المذكورة، ولا نسمح له بأنه يجعل منها مترلاً تجانياً لأحد كلياً بأي نوع كان، بل يأجرها (يؤجرها) كل سنة جميعها وباجارها (وبايجارها) وكراها تنقام مدرسة لأجل تعليم الاولاد وكري المعلم ومعاشه من الاجار (الايجار) المذكور الصامد بعد العوارض والاكلاف كل سنة تحت شرط معلوم، فان زاد الاجار (الايجار) عن الكري فهو للكنيسة وان نقص فهي تكمله، لأن كل الوقف لها، ولأجل ذلك لا يطلب المعلم من الاولاد ولا من اهاليهم شياً (شيئاً) لأجل علمهم، بل بكل اجتهاد يعلمهم القراءة (القراءة) والكتابة سريانيا وعربيا، ومخافة الله والتعليم

المسيحي، أقله في كل سبة مرة ورتبة وطقوس طايقتنا والعبادة والادب والطهارة والطاعة لوالديهم، وغير ذلك مما يخص الديانة والبر.

وثانيا اذا كان المعلم كاهنا لا نسمح له بأن يتعاطى في خدمة الرعية ويفارق المدرسة كل حين بعد حين ويدشّر (ويترك) الاولاد ويتعلموا الشر من بعضهم، بل أنه يلزم المدرسة دائما من غير ابتعاد.

وثالثا لا نسمح ولا نأذن بالرب ابدا بأن المشتري المذكور يباع او يرهن او يتغير بأي نوع بل يمكث وقفا سالما مؤبدا لأجل قيام وثبات المدرسة المذكورة، ولأجل ذلك نريد ونحتم بأن اولاد اخينا وأولادهم من بعدهم يناظرون على ذلك دائما، ويعتنوا به الاعتناء الكلي لكي لا يبطل او يتعطل ابدا هذا الخير العظيم المقصود منا بالوقف المذكور. ولا نسمح بالرب لأحد ان يتعارضهم في ذلك لكونه وقفنا ومختصا بعائلتنا.

وبناء على ما ذكر أصدرنا هذه الحجة الوقفية الشرعية وأمضيها باسمنا وختمنا، ولا نأذن بالرب لأحد كائنا (كائنا) من كان بأنه يغير منها شيا (شيئا) او يفعل بخلافها ومن جرى منه ذلك فليكن عمله بطلا ولا يعمل به ويحاكمه الله بصرامة عدله الرهيب لكونه محرم تغيير نيتنا وقصدنا بهذه الوقفية أي خير وصالح كنيستنا وطايقتنا وأولادهم من جيل الى جيل.

حرر لأجل الثبات والبيان وعدم النسيان لدى كل انسان في ٢٥ نيسان

سنة ١٧٩٠. الحقير ميخائيل فاضل - مطران بيروت^{١٥٧}.

^{١٥٧} راجع: الاب بولس صفيير، البطريك ميخائيل فاضل وأزمات عصره، جونه ١٩٩٤، ص

ولا بدّ من الإشارة الى أنّ الكثيرين من الواقفين درجوا على تضمين حجج أوقافهم ما عرف بالشروط العشرة التي لا تخلّ بالوقف لأنّ هدفها استدراك الاخطاء أو رفع الظلم الذي قد ينشأ في اوقات التأثير ببعض العوامل الوقتيّة، فيحرم أحدهم مثلاً احد ابنائه وأحفاده أو غيرها من الامور التي تتعلّق بأعيان الوقف وتوجيه بعض غلّاته، كما أنّها تتعلّق بمصارف الوقف وابدال اعيانه، لا بالولاية عليه. هذه الشروط العشرة التي يمكن اختزالها بسبب تداخل بعضها وادماجه ببعض الآخر، هي التالية:

- ١- الزيادة والنقصان: اي زيادة حصّة بعض المستحقين، وانقاصها لبعض آخر، وزيادة مرتبات بعض الوظائف وانقاصها. إلا ان هذا الشرط لا يخوّل صاحبه حرمان أحدهم الكامل من الاستحقاق.
- ٢- الاعطاء والحرمان: اي اعطاء ريع الوقف كلّه أو بعضه لمن شاء دون البعض الآخر أو الحرمان منه حرماناً مطلقاً أو لمُدّة معيّنة. ويجوز ان يكونا شاملين للنسل والذريّة أو مقتصرين على بعضهم.
- ٣- الادخال والاعخراج: اي ادخال مستحق جديد واعخراج بعض من الموقوف عليهم المحدّدين في صلّ الوقفيّة، وذلك بصورة مطلقة أو مؤقّطة.
- ٤- التفضيل والتخصيص: اي التمييز بين الموقوف عليهم في الاستحقاق وجعل حصّة بعضهم أو أحدهم أفضل من حصّة الآخرين.
- ٥- التغير والتبديل: اي التغير في مصارف الوقف والتبديل في اعيان الوقف وفي كيفيّة الانتفاع بها.

فاذا اشترط الواقف مثل هذه الشروط لنفسه، أمكنه العمل بها لوحده طالما بقي حيا، وهي تسقط بعد مماته. واذا اشترطها لغيره أستطاع هو ايضا ان يعمل بها طالما بقي حيا، واذا اشترطها لنفسه ولغيره جاز له التصرف لوحده في حين لا يجوز لهذا الغير ان يتصرف بمعزل عنه.

يبقى القول ان قانون ١٩٤٧ أجاز هذه الشروط في الوقف الذري أو المشترك، شرط ألا تخالف نصوص القوانين الالزامية. إلا ان الوقف الخيري الكاثوليكي لم يعتبر هذه الشروط بسبب امكانية تعطيلها مصلحة الوقف أو تفويتها مصلحة الموقوف عليه، لكن مادة لاحقة ستجيز تحويل الوقف اذا اشترط الواقف ذلك في صك الوقف، على ان تتخذ المحكمة المختصة قرار التحويل بناء على طلب الواقف.

المادة ٢٦٣ - الوقف المضاف الى ما بعد الموت وصية محضة لا وقف فلا يلزم قبل موت الموصي وله الرجوع عنه ما دام حيا، واثما يلزم بعد موته ان مات مصرا عليه وينفذ في ما يجوز الايصاء به من تركته.

تقبل الكنيسة ايضا الاوقاف المضافة الى ما بعد الموت، إلا انها لا تقر بطبيعة الوقف إلا بعد حدوث الموت، لأن الوقف يجب ان ينفذ في الحال كي يعتبر كذلك، فيخرج عن ملكية واقفه، وقبل ذلك لا يسمى وقفا. لذا ان ارادة الواقف الحي والتي علق تنفيذها الى ما بعد موته اثما تعتبر وصية، وبالتالي فالوقف لا يكون لازما في حياته وتطبق عليه احكام الوصية، اي انه يستطيع ان يعود عن ارادته وله ان يحول املاكه ويبدل في توجيهها أو يبيع العقار أو يرهنه. اما اذا

مات وكانت تلك الإرادة ما زالت على حالها، فعندها تحتزل منها الحصص المحفوظة وما أمكنه الايصاء به يتحوّل الى وقف لازم. إنّ اللزوم المقصود هو في حق ورثة الواقف، فاذا مات الواقف قبل ان يرجع عن ارادته لزوم الوقف ولزوم التصدّق بمنافعه بصورة مؤبّدة.

أخذت هذه المادة عن قانون قدري باشا مع بعض التعديل، فنقرأ في المادة ٩ ما يلي: "الوقف المضاف الى ما بعد الموت وصيّة محضة لا وقف فلا تلزم قبل موت الموصي وله الرجوع ما دام حيا وانما يلزم بعد موته ان مات من غير رجوع عنه وتنفذ من ثلث ماله ولا يسع الورثة تملكه ويلزمهم التصديق بمنافعه مؤبدا على الجهة الموقوف عليها. ويصحّ الوقف المضاف الى غد، فلو قال أرضي هذه صدقة موقوفة غدا جاز الوقف".

متى يكون الوقف لازما؟. هنا اختلف الفقهاء في اعتباراتهم:
-ابو حنيفة يقول بأنّ الوقف جائز ولكنه غير لازم، اي أنّ ملكيّة الوقف لا تزول عن الواقف وبالتالي له الرجوع عنه وله ان يورثه، الا في حالتين: الاولى اذا قضى القاضي بلزومه، والثانية اذا خرج الوقف مخرج الوصيّة فلا يلزم والواقف حي بل يلزم ورثته من بعد مماته.

-الامام محمد يقول بعدم لزوم الوقف حتى يسلم الواقف الموقوف الى المتولّي.
-ابو يوسف يقول بلزوم الوقف لمجرّد صدور صيغته مستوفيا كلّ الشروط، فلا يتوقف على حكم او تسليم لانّ الواقف أسقط ملكه لله تعالى.
-قدري باشا يقول: "يتأكّد الوقف وزوال ملك الواقف عنه اذا حكم به حاكم شرعي (مادة ٤)."

-أما هذه المادة فاعتبرت الوقف لازماً بعد الموت وواجب التنفيذ في سائر معاملاته.

وقبل ان ننتقل الى نشوء الوقف يجدر بنا التوقف على محتوى صك وقفية من نهاية القرن التاسع عشر لنستخرج عناصرها وأبرز مكوّناتها، قبل ان نصل الى المادة التي توضح مضمون الحكم بصحة الوقفية ولزومها . وهذا نصّ الوقفية:

حجة وقفية يوحنا طنوس الخزين كساب للرهبانية الانطونية

"أنه في مجلس الشريعة الغراء المنعقد في محكمة قضا كسروان في جبل لبنان لدى حضرة الحكام المنصوبين بالاذن العالي السلطاني من طرف حضرة صاحب الدولة نعوم باشا متصرف جبل لبنان حسب المادة العاشرة من نظمات الجبل المذكور حضر يوحنا طنوس الخزين كساب من قرية عجالتون من اعمال القضا المذكور الماروني العثماني وافر طائعا مختاراً وهو في الحالة المعتبرة شرعاً بانه قد وقف ووطد وخلد لجهة بر لا تنقطع ابتغاء لمرضاته جل جلاله الأمر بالبر والاحسان ثلاثة قطع عقار جارين على ملكه وتحت وضع يده ومطلق تصرفه الى حين حدوده المتصلين اليه بالشراء الشرعي القطعة الاولى من مريم ابنت (ة) طنوس القاموع قرينة حبيب فارس الرامي والقطعتين الثانية والثالثة من حضرة الخوري نقولا صفيير واخيه صالح افندي صفيير بموجب صكوك مسجلة نظاماً الاولى من عشرة سنوات والثانية والثالثة من نحو خمسة عشر سنة فالقطعة الاولى تشتمل على بيت باربع

أعمدة مسقوف بالجزوع والاختشاب ولصقه بيت كامل العمار بدون تركيب
جزوع (ذ) واختشاب وامامه قبو معقود بالحجارة وحوله توت وسليخ مختلف
وضمن ذلك معصرة لعصير العنب وبئر لجمع الماء وقبوين صغيرين لصيق المعصرة
معقودين بالحجارة في محل يسمى رأس الشيخ في خراج قرية عجلتون ممسوحة
تحت نومرة ٥١٨ يلحق هذه القطعة من هذه النمرة درهم ١ قيراط ١ حيث
اصل مساحتها درهم ٢ قيراط ٢ يحدها شرقا ملك مريم المذكورة وقبلة قطعة
كرم مصونة بجائط عالي شهير مشاعه بين يوحنا الواقف وبين الخوري وصالح
الآنفي الذكر وغربا ملك جناب الشيخ راشد نقولا خازن الخازن شمالا ملك
شهاب يوسف الزغبى ويوحنا يوسف القاعى والقطعة الثانية بالمحل والخراج نفسه
ومن اصل النمرة المحررة ذاتها يلحقها من هذه النمرة مساحة درهم ١٢ قيراط
١٢ على قسم الواقف منها خمسة عشر قيراطا من اصل اربعة وعشرين قيراطا
بشراكة حضرة الاب الخوري نقولا واخيه صالح افندي المسطرين بالتسعة قراريط
الباقية وهي مشتملة على كرم عنب وتين وزيتون وقبو معقود بالحجر وارض
سليخ يحدها شرقا وقف دير ماري الياس بلوني وقبلة الوقف المذكور نفسه وقمامه
ملك جناب الشيخ عبد الملك الخازن وورثة فريدة قرينة جناب الشيخ سليمان
الخازن وجناديوس درويش الجميل وغربا ملك جناب الشيخ راشد نقولا المسطر
والطريق السالك وشمالا القطعة الاولى المرموقة اعلاه وملك جناب الشيخ راشد
المذكور وملك مريم طنوس المرموقة وملك ورثة حنا القسيس وملك سليمان
تابت وخمسة عشر قيراطا من القطعة الثالثة الانفة الذكر. المعروف محلها بالرملية
بخراج القرية المذكورة ممسوحة تحت نومرة ٥١٧ درهم ١٢ بشراكة الخوري
وصالح المذكورين بالتسعة قراريط الباقية. يحدها شرقا ملك طانيوس عيسى

وهي غربا وشمالا ملك مريم طنوس القامبوع قبلة ملك ورثة يوحنا القسيس
والقطعة التي قبلها الملحق بها مشتملة على كرم عنب وتين وزيتون تحت الحدود
وقفا صحيحا مرعيا مؤبدا مخلدا. خرج به الواقف كلما ذكر عن ملكه وحيازته
الشرعية وهو حاصل على كمال الاهلية من صحة العقل والجسم وقد جعل وقفه
هذه القطعة الاولى منه على نفسه ونفس زوجته مئة ابنة بطرس ابي كحلة كساب
ما زالهما في قيد الحياة ومن بعدهما على فقراء دير ماري يوحنا المعمدان الحاصلة
المباشرة بعمارها في قرية عجلتون في نفس محل الوقف للرهبانية الانطونية المارونية
واما وقفه القطعتين الاخرتين فهو على فقراء رهبنة الدير المذكور من تاريخه
وصاعدا ما زال الدير قائما والرهبانية المذكورة موجودة واذا تلاشت هذه
الرهبانية لا سمح الله وانقرضت فيعود الوقف على عموم فقراء الطائفة المارونية
واذا انقرضت هذه الطائفة لا اذن الله فيعود هذا الوقف على فقراء العالم باجمعه
وقد جعل هذا الواقف التولية لنفسه ولزوجته مئة التولية على القطعة الاولى ما
زالهما في قيد الحياة ولا يشاركهما فيها احد. وقد جعل التولية على القطعتين
الثانية والثالثة لقدس الاب سمعان كساب الحلبي من بلوني رئيس عام الرهبانية
المشار اليها من تاريخه وصاعدا كما وانه جعل حق التولية بعد مماته بالقطعة
الاولى المذكورة لقدس الاب العام المشار اليه ولمن يكون من بعد وفاته متوليا على
هذا الوقف ومتأسسا (٢) على الدير المسطر ايا كان من هذه الرهبانية بالتعاقب
والتسلسل واما النظارة على هذا الوقف فهي لاب عام الرهبانية الانفة الذكر
وللرؤساء الذين يخلفونه من بعده وقد جعل هذا الواقف غلة وقفه اعني ما يفضل
عن نفقته واصلاحه وترميمه وحفظ عنبه لنفسه على قدر كفايته وضرورة احواله
من القطعة الاولى ما زال حيا هو وزوجته مئة والفاضل عن ذلك جعله لجهة بر

كما مرّ وشرط على الرهبان الموقوف عليهم ان يبنوا كنيسة بمحل هذا الوقف ذاته على اسم القديس يوحنا المعمدان ومساكن بصفة دير لسكن رهبان وقس من الرهبانية المحررة لاقامة الصلوات والذبيحة الالهية مرضاة وتمجيذا لعزته تعالى وقد شرط يوحنا الواقف ان تخصص له الرهبانية المذكورة اربعة قداديس سنويا عن نفسه ونفس زوجته منه ونفس من يوضعا نيتهما عليه تاريخ هذا الصك الى ما شاء الله ودامت هذه الرهبانية وقد شرط الواقف ايضا انه بعد موته وموت زوجته منه يدفنا بالكنيسة المار ذكرها وبان لا يباع هذا الوقف ولا يرهن ولا يعار ولا يملك ولا يستبدل ولا تمس شروطه وحقوقه جميعها بوجه من الوجوه مطلقا وكل من قصد مخالفة شرط من شروطه المبينة انفا كائنا من كان يكون الديان العادل خصمه في اليوم الاخير. ثم ومن بعد ان سلم الواقف قدس الاب العام القس سمعان بلوني رئيس الرهبانية المذكورة الناظر على هذا الوقف فتسلم من هذا الوقف نظارته تسلم مثله بالتخلية الشرعية عن الوقف فتسلم منه هذا الوقف بحق نظارته تسلم مثله بالتخلية الشرعية عن له اي للواقف يوحنا طنوس المذكور الرجوع عن وقفه وطلب من قدس الناظر المشار اليه كف يده وارجاعه ليده اي للواقف لعدم لزوم فعارضه هذا الناظر متمنعا عن ترجيع الوقف مدعيا ان هذا الوقف صحيح ولازم على رأي صاحبي الامام ابي حنيفة المفتي به وعلى النصوص الشرعية المصرحة بصحة الوقف ولزومه بلا قرار والتسليم الى الناظر وانه متى صح ولزم لا يحق الرجوع عنه ولا يعود الواقف يملك مطلقا بل يبقى الوقف على شروطه وتجري عليه شعائره ورسومه الى ما شاء الله وبعد المنازعة والخصومة الشرعية بين الواقف والناظر في هذا الشأن ونهاية الدفاع وختم المقال ختمنا بصحة هذا الوقف وبلزومه وتقرير شعائره ورسومه على الوجه المفصل

اعلاه وبزوال ملك الوقف عن العقارات المرقومة وبمنعه عن دعواه الرجوع
وبوجوب شروطه والعمل بموجبه عالمين الخلاف الواقع فيه بين الامام ابي حنيفة
وصاحبيه حكما شرعيا بمواجهة الوقف يوحنا طنوس المذكور تحريرا في ١٠
تشرين الاول سنة ١٨٩٦ .

عضو	عضو	رئيس
عباس حاطوم	السامي الشويري	سامي سعيد

عناصر كثيرة يمكن استخراجها من نص هذه الوقفية، وأهمها الامور التالية،
نوردها بحسب تراتبية ورودها:

- اللجوء الى المحكمة المدنية^{١٥٨} المعينة لتثبيت الوقفية وقرار لزومها،
- التعريف بالجالس في المحكمة واعلان صلاحيته،
- التعريف الكامل بالواقف وكنيته وطائفته وبلدته،
- التأكيد على اهلية الواقف لجهة حرية التصرف وصحة العقل والجسم،
- غاية الوقف البرّ ومرضاة الله الأمر بالاحسان،
- التأكد من ملكية الواقف للموقوف،
- تبني فقه المذهب الحنفي لماهية الوقف وشروط قيامه،

¹⁵⁸ تقول اورو أدادا في محاضرة لها بعنوان العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في بلاد الشام أيام
العثمانيين، من خلال الايجارات والتبادل والشراء لمصلحة الوقف، ان العادات القانونية خلال العهد
العثماني كانت توصي جميع من هم في الولاية، أية كانت ديانتهم، بأن يسجلوا الاوقاف وكل
انواع الاعمال امام القضاة المحليين في محاكم المسلمين السنة الشرعية. راجع:

Des relations entre musulmans et chrétiens...o.cit. p. 291.

- التعريف الدقيق بالوقفية وحدودها،
- جعل الولاية لقسم من الوقفية على الواقف ما دام حيا وتحديد المتولي لما بعد وفاته ومن يخلفه كما لقسم آخر في الحال من الوقفية،
- الوقفية اولا لفقراء المؤسسة الكنسية الموقوف عليها، والا لفقراء الطائفة والا ايضا لفقراء العالم، أي لفئة لا تنقطع، تأمينا لديمومة الوقف،
- اشتراط عدم البيع او الرهن او الاعارة او الملكية او الاستبدال،
- واشتراط بناء كنيسة ومسكن للرهبان وتأمين عدد من التزامات القداديس على نية الواقف،
- حرص المحكمة على تسليم الموقوف، ولو بدعوى الانجاز، أو الدعوى الجعلية، وهي دعوى صورية يقضي بها القاضي من باب التأكيد والاحتياط. (تعرف هذه الدعوى بقضاء اللزوم، اي ان القاضي يقضي بلزوم الوقف بدعوى صحيحة وبينة بعد انكار. فلما كانت الدعوى لا تقام الا على خصم والواقف لا خصم له، فيتخذ طريقا لذلك بأن يسلم الواقف وقفه للمتولي، ثم يظهر الرجوع عنه بعلّة عدم اللزوم، فيمتنع المتولي عن تسليمه بحجة أنّه لازم، فيختصمان بذلك الى القاضي فيقضي بلزومه).
- وأخيرا التاريخ وتواريخ الجالسين في المحكمة.

المادة ٢٦٤- ينشأ الوقف لدى السلطة الكنسيّة المختصّة في طائفة الجهة الموقوف عليها وفي هذه الحالة يسجّل الاشهاد او صك الوقف لدى المحكمة الكنسية التابع لها مكان الوقف او الواقف وتثبت فيه البيانات والاعمال التالية:

أ- اسم المحكمة ومركزها واسماء القضاة الجالسين ومحامي العدل وكاتب المحكمة وتاريخ انعقاد الجلسة.

ب- اسم الواقف وكنيته واسم ابيه وطائفته وجنسيته وسنه ومحل اقامته ومهنته وكل ما يمكن تعريفه به.

ج- اسماء شهود العقد وكل ما يتعلق بالبيانات المختصة بتعريف هويتهم.

د- اهلية الواقف لانشاء الوقف وفقا لاحكام المادة ٢٦١ فقرة ١ و ٢.

هـ- ماهيّة الوقف ونوعه وجهته.

و- شروط الوقف مع مراعاة احكام المادتين ٢٦١ فقرة ٣ و ٢٦٢.

ز- تعيين المتولي على الوقف وتحديد صلاحياته وما يترتب على وظيفته مع

مراعاة احكام المواد ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٧٩.

ح- قرار المحكمة الكنسيّة المختصّة بصحّة الوقف ووجوب تنفيذه.

في الاصل كانت الالفاظ وحدها كافية لقيام الوقف صحيحا، خصوصا اذا توفّرت سائر شروط الاهليّة في الواقف وفي طبيعة الوقف لجهة مقوماته وغاياته، فلم يكن الامر بحاجة الى مستند خطي. هذا في عهد كانت الخطوط فيه تتشابه وامكانيّة الغشّ كبيرة، فلم يحظ المكتوب بملاءة ثبوت مثلما كان الامر الشفهي الحاصل بوجود شاهدين. اما وانّ الواقف يعيّن المستحقين ويضع شروطا كما يعيّن المتولّي ومن يعقبه، والوقف مؤبّد وقد تضيع معه

الالفاظ الحقيقية والنوايا الاساسية، فكان لا بدّ من ايجاد طرق اثبات فاعلة، فتقرّر وجوب اصدار حكم من القاضي، وذلك منذ مدّة سبقت التشريع الحالي. ثمّ اصبح الوقف يسجّل لدى البطريرك أو المطران المختصّ او لدى الجمعية الخيرية صاحبة الاستحقاق أو التولية. أمّا اليوم، وقد اكتسب المكتوب قوّة ثبوتية هامة، فلم يعد الوقف القائم شفاهة بحضور شاهدين كافيا لقيامه صحيحا، بل وجب تحرير حجة وتسجيلها في المحكمة لا بل لم يعد دور المحكمة مجرد دور شكلي مقتصر على التسجيل، بل بات دورا اساسا للحكم بصحة الوقف ولزومه.

فلاجل انشاء الوقف انشاء صحيحا لا بدّ من اللجوء الى المحكمة الكنسية المختصة، اي محكمة الواقف أو محكمة مكان الوقف. وتقدر صحة شروط الوقف وعدمها بالنظر الى القانون النافذ وقت انشاء الوقف وليس الى القوانين اللاحقة، هذا ما أقرّته محكمة الاستئناف اللبنانية في بيروت سنة ١٩٦٠^{١٥٩}. لم يشأ المشرع ان تكون صلاحية محكمة وجود العين نافية لصلاحية محكمة الواقف، بل أعطى الصلاحية النسبية للثنتين، وأبقى الخيار للواقف. فاذا اختار محكمته، فعندها تكون محكمة مكان مسكنه أو شبه مسكنه هي المحكمة الصالحة، وتكون عادة محكمة الابرشية التي يقيم فيها أو المحكمة الابتدائية الموحدة في حال قيامها. هذا ولم تشترط القوانين قيام محكمة جمعية. فقد حفظ القانون ١٠٨٤ للمحكمة الجمعية المؤلفة من ثلاثة قضاة الدعاوى في وثاق الرسامة المقدسة وفي وثاق الزواج والدعاوى الجزائية في الجرائم التي تلازمها عقوبة الحرم الكبير، أو الحرمان من الوظيفة، أو الخطّ الى درجة أدنى، أو الاقالة،

^{١٥٩} قرار محكمة استئناف بيروت، رقم ١٢٤٣، تاريخ ٧-٧-١٩٦٠، النشرة ١٩٦٠\٥٨٨.

والدعاوى التي يحددها الشرع الخاص بالكنيسة القائمة بذاتها. أما سائر الامور فأوكلها الى قاض فرد، ما لم يفضل الرئيس الكنسي المختص حفظ مسألة معينة لمجموعة من ثلاثة قضاة.

أما محكمة مكان الوقف فتستطيع ايضا انشاء الوقف، خصوصا وانها تسهل سير العدالة من حيث سهولة الكشف العيني ولائها ترتبط بالولاية المكانية. ان اي محكمة لا بد وان تسجل صك الوقفية أو الاشهاد، اي الوقف الشفهي القائم بوجود شهود، فتبين بوضوح في حكمها الامور التالية:

١- التعريف بنفسها عبر ذكر اسم القاضي او القضاة الذين يؤلفونها، واسم المحامي عن العدل المفترض تدخله في مثل هذه الدعوى الحقوقية، وذلك لان الشرع يعتبر حضوره ضروريا كما تظهر هذه الضرورة من طبيعة الشيء. وبما ان من واجب المحامي عن العدل السهر على الخير العام، وغاية الوقف هي من الخير العام، كان تدخله ضروريا. كذلك وجب ذكر المسجل لان في كل محكمة يجب ان يحضر مسجل، بحيث تعتبر الاعمال باطلة اذا لم يوقعها المسجل، والاعمال التي يكتبها تتمتع بثقة رسمية. ولا بد من ذكر تاريخ الجلسة، اي الساعة واليوم والشهر والسنة.

٢- ذكر اسم الواقف الثلاثي، اي اسمه الخاص واسم ابيه وشهرته، وتاريخ ولادته ومكانها، ومكان اقامته، وجنسيته، وطائفته، والمهنة التي يزاولها، ووضع العائلة وكل الامور التعريفية المفيدة.

٣- ذكر اسماء الشهود والتعريف بهم من خلال ذكر اسمائهم الثلاثية وتاريخ ولادتهم ومكانها، ومكان اقامتهم وجنسياتهم وطائفتهم ومهنتهم وأوضاعهم العائلية ومدى معرفتهم بالواقف.

٤- ذكر التأكد من أهلية الواقف اي من حريته ووعيه ورشده ومن عدم الحجر عليه كما من ملكيته لما سيقفه.

٥- التعريف بالوقف من حيث نوعه ومكانه وحدوده وغاياته والجهة الموقوف عليها.

٦- ذكر شروط الوقف المجازة والصحيحة.

٧- تحديد المتولي على الوقف وصلاحياته.

٨- الفقرة الحكمية التي تعلن صحة الوقف ولزومه ووجوب تنفيذه في الحال.

٩- وضع التواقيع اللازمة، اي توقيع القاضي والمسجل والواقف والشهود.

المادة ٢٦٥- بعد صدور قرار المحكمة الكنسية بصحة الوقف ووجوب تنفيذه يتأكد لزوم الوقف وزوال ملكية الواقف عنه ولا يعود يصح له الرجوع عنه.

فور صدور قرار المحكمة الكنسية الذي يعلن صحة الوقف ويوجب تنفيذه، وحتى قبل ان يدون في الصحيفة العقارية، يصبح الوقف لازماً، أو يتأكد لزومه، وتزول ملكية الواقف عنه، فلا يعود مالكا له، ولا يمكنه من بعد أن يعدل عن قراره أو ان يعدل فيه أو يعود عنه أو يسترجعه. فانه، في عدا ما قد يشترطه الجهة الاستبدال أو الولاية، يفقد كل حق تصرف عليه ويخرج من ذمته المالية. يصح هذا الرجوع في الوقف الذري فقط، حتى ولو اشترط الواقف عدم

الرجوع، وذلك طالما كان الواقف حيا أو اذا أقام الدعوى ثم مات فيصح في هذه الحالة لورثته أيضا أن يواصلوا الدعوى ويطالبوا باسترجاع العقار^{١٦٠}.

صحيح أن المحكمة تنشئ الوقف وحكمها هو حكم انشائي، إلا أنه بطبيعته ليس بعيدا عن الحكم الاعلاني، خصوصا اذا غابت المنازعات والاعتراضات أو التشكيك بأهلية الواقف في كل مقومات الاهلية المطلوبة لجهة الرشد والحرية والملكية وغيرها. لذا أن مثل هذا الحكم لا يحتاج الى حكم مطابق، أما اذا استأنفه متضرر أو اعترض عليه الغير أو قدمت شكوى يبطلانه أو طلب اعادة المحاكمة فيه، فعندها تسري عليه قوانين طرق الطعن المألوفة والنظر في وقف تنفيذه اذا ما كان معجل التنفيذ واذا استؤنف لا بدّ عندها من تطابق الاحكام.

الآن ان هذا الاعتبار يفرض الكلام على مدى وجوب قبول الوقف لقيامه. فالوقف أصلا هو تصرف قانوني من جانب واحد، إلا أنه لا يعني ان المستفيد ملزم بقبوله، بل يمكنه رفضه فيستقرّ لغيره من المستحقين، واذا لم يقبله أحد، فلا

¹⁶⁰ "أن حق طلب الرجوع عن الوقف هو حق شخصي يعود للواقف ممارسته وحده، بمعنى أن هذا الحق لا ينتقل الى الورثة اذا كان الواقف لم يمارسه حال حياته إلا أن الامر يكون على خلاف ذلك اذا كان الواقف قد مارس هذا الحق حال حياته وأقام الدعوى به ثم توفي أثناء رؤية الدعوى فإن لورثته في مثل هذه الحالة متابعة الدعوى، ذلك أنه من المبادئ المقررة ان الدعوى التي لا تنتقل الى الورثة بسبب ما ترتديه من طابع شخصي قابلة للانتقال اذا كانت قد أقيمت من المورث (دالوز، الجزء الاول، ص ٥٤، رقم ١٧٨). بناء عليه اذا أقام الواقف دعوى بالرجوع عن الوقف الذي أنشأه فتصبح هذه الدعوى التي لا تزال عالقة بعد وفاته قابلة للانتقال الى ورثته". محكمة استئناف جبل لبنان المدنية، رقم الاساس ٣٦، تاريخ ٧ نيسان ١٩٥٧، دعوى أبي زيد\الرهبانية الانطونية، مجموعة حاتم، ج، ٣٥، ص ٦٠، رقم ٢. حرير، ص ٣٠٣.

يمكن للمحكمة أن تنشئه. في هذه الحالة، يصحّ في الوقف نصّ المادة ١٤٨ من قانون الموجبات والعقود الذي يقول بأنّ المشيئة الواحدة هي في الاساس عاجزة عن انشاء علاقات الزامية ما دامت لم تقترن بمشيئة أخرى. لقد تكلمت القوانين الكنسية عن قبول المؤسسات التقوية فنصّ القانون ١٠٤٨ على وجوب الاستحصال على الموافقة الخطية التي يعطيها الرئيس الكنسي الخاص، وإنّ على هذا الاخير ألاّ يمنح الموافقة الاّ بعد أن يثبت له أنّ في استطاعة الشخص القانوني أن يضطلع بالعبء الجديد وبالأعباء التي سبق وقبلها، وبعد أن يحرص بأن يتفق الدخل اتّفاقا تامّا والأعباء التي عليه، كما حوّل البند الثالث من القانون نفسه الشرع الخاص بأن يحدّد شروطا أخرى لا يمكن أن تنشأ المؤسسات التقوية أو تقبل بدونها.

لقد بات قيد الوقف في السجلّ العقاري من الامور اللازمة شكلا لاثبات صحّة انشاء الوقف، وقد اشترطت المادة ١٧٦ من قانون الملكية العقارية هذا القيد من اجل انتاج الاثار القانونية للوقف، ليس تجاه المستحقين أو المستفيدين وحسب، بل وأيضا تجاه الغير. فاذا لم يسجلّ العقار الموقوف واشتراه أحدهم بغير سوء نية، أي بدون أن يعلم أنّه عقار موقوف، فإنّ شراؤه صحيح لأنّ المادة ١٣ المعدلة من القرار ١٨٨ تاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ أوضحت أنّ كلّ من يكتسب حقا في مال غير منقول مستندا في ذلك الى قيود وبيانات السجلّ العقاري أقرّ في مكسبه (...). الاّ اذا عرف قبل اكتساب الحقّ بوجود العيوب أو الاسباب التي تدعو الى الغاء الحقّ أو نزعها.

المادة ٢٦٦- يسجل اشهاد الوقف او صكّه حرفيا في السجلات الآتية:

- أ- سجل احكام المحكمة الكنسيّة التي جرى امامها.
- ب- سجل اعمال البطريكيّة أو الابرشيّة او الشخص المعنوي المرصود الوقف على مبراته.
- ج- سجلات الدوائر الحكوميّة المختصة لاجراء المقتضيات القانونيّة المتعلّقة باخراج الملكية وانتقالها في السجلات العقاريّة.

الوقف حق عيني^{١٦١} خاضع للتسجيل. وقد نصّت على ذلك صراحة المادة ١٠ من القرار ٣٣٣٩ المعروف بقانون الملكية العقاريّة الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠. وبما أنّ الحقوق العينيّة غير المنقولة المرخّص بانشائها في القانون يجب ان تسجّل في الصحيفة المخصصة لكل عقار او مال غير منقول في سجل الملكية، فيجب ان يسجل الوقف كسائر الحقوق العينية المفروض تسجيلها في المادة التاسعة من القرار رقم ١٨٨ الصادر بتاريخ ١٥ اذار سنة ١٩٢٦. أنّ تسجيل الوقف هو وسيلة لاثباته ولتفادي الغموض والمنازعات والمزاعم التي كانت تنشأ عن شفويّته. أنّه وسيلة لاعلانه ولاعلام الغير عن حالة العقار، وهذا الاعلان ضروري لسلامة الحقوق.

انّ قيد الوقف في السجلّ العقاري أصبح بموجب المادة ١٧٦ المذكورة شرطا شكليا لازما لصحّة انشائه والّا لا ينتج الوقف لاحقا ايّ أثر قانوني ليس فقط تجاه الغير بل وأيضا تجاه المستحقين. لقد عمل بهذا الشرط منذ انشاء المحاكم

^{١٦١} أي أنّه حق يعطي صاحبه سلطة قانونيّة مباشرة على الشيء المعيّن وحقّه هذا يسري بوجه الجميع Erga Omnes.

الشرعية العثمانية والمحاكم، فكانت الاوقاف المسيحية تسجل في سجلات المحكمة الشرعية ولو عادت ادارتها للمرجعيات الدينية.

علاوة على تسجيله في الدوائر العقارية المدنية المختصة، توجب هذه المادة ان يسجل في قلم المحكمة المذهبية التي أصدرت الحكم بصحته ولزومه ووجوب تنفيذه، كما توجب ان يسجل ايضا في دائرة البطيرية أو الابرشية التي ينتمي اليها العقار، أو الشخص القانوني حيث اقامة المستحقين. انه تدبير كنسي خاص متصل بأحوال الاموال الكنسية عامة، وقد أوجب القانون ١٠٢٦ لهذه الناحية، حفظ نسخة من جرد الاموال الكنسية في خزانة محفوظات الشخص القانوني الذي تعود اليه تلك الأموال، ونسخة أخرى في خزانة محفوظات الديوان الابرشي. ويسجل في كل من النسختين كل تغيير قد يطرأ على أموال ذاك الشخص القانوني الثابتة. يندرج هذا التدبير ضمن واجب المراقبة والاشراف والسهر، كما في اطار الشراكة الكنسية، وبخاصة ضمن أعمال الأمان والحفاظة على الحقوق والموجبات واثباتها. لقد سبق للقانون ١٠٢٠ البند ١ أن ألزم كل سلطة بالواجب الثقيل الذي يقضي بأن تعنى بتسجيل الأموال الكنسية المكتسبة باسم الشخص القانوني الذي ترجع اليه، مع الحفاظ على جميع أحكام الشرع المدني التي تجعل حق الكنيسة في مأمّن.

أما بخصوص المؤسسات التقوية حصرا، فقد أفرد القانون ١٠٥٠ نصا صريحا يوجب انشاء المؤسسات بالكتابة جاء فيه: "تحفظ نسخة من وثائق المؤسسة في خزانة محفوظات الديوان الابرشي، ونسخة أخرى في خزانة محفوظات الشخص القانوني". انها الطريقة الاحترازية المثلى لتأكيد وجود الهبة المؤسسية وأعبائها،

كما أنّها الطريقة الفضلى لتفادي أيّ خسارة أو اتلاف ممكنين ولتسهيل الوصاية على المؤسسات ومراقبتها.

المادة ٢٦٧- في البلاد التي لا صلاحية فيها للمراجع المذهبية بإنشاء الاوقاف بموجب القانون الطائفي الداخلي، تقبل الكنيسة الاوقاف المنشأة امام اي مرجع مختص وفقا لقوانين تلك البلاد المدنية. ويخضع الانشاء عندئذ من حيث الشكل، للصيغة المقررة في تلك القوانين.

هناك بلدان لا تعترف بصلاحية المراجع المذهبية انشاء الاوقاف وفقا لقانون الطائفة الداخلي، ولذا تقونن الكنيسة ما يسنّه الشرع المدني في مثل تلك البلاد، فتقبل بالشكل والصيغة المقرّين من هذا الشرع وتتبنّى نتائجهما، وبالتالي فإنّها تقبل الاوقاف بتلك الصيغة. في كلّ الأحوال، إنّ الكنيسة تتبنّى بالنسبة الى العقود عامّة، ما هو مرسوم في الشرع المدني، ولا يخلو الوقف المسيحي، بما يفترضه من احترام فائق لارادة الواقف، من عناصر عقدية تعتمد الكنيسة على قونة الانظمة المدنية بشأنها، وان هي أضافت اليها بعض المستلزمات الخاصة. وعندما نقول بأنّ الكنيسة "تقونن" فهذا يعني أنّها تتبنّى القوانين المدنية النافذة في البلد الذي يبرم فيه الاتفاق او العقد، وتعمل بها كما لو أنّها شرع كنسي، فتتبنّى مفاعيلها، وتلجأ الى التفسيرات الملائمة المعطاة لها. فعبارة المرجع المدني المختصّ تتخذ هنا معنى واسعا وشاملا، اذ أنّها لا تشير الى القوانين في معناها الحصري والشكلي وحسب، بل وتشير أيضا الى الأنظمة التي تفرضها الدولة وتؤكد عليها، سواء صدرت على شكل قانون بمعنى حصريّ أو على نحو أنظمة

ومراسيم أو تعليمات، أو اجتهادات قضائية، أو حتى كفعل اداري. ولا بدّ وأن تفسّر تلك التصرفات القانونيّة والنظاميّة وفقا للمعايير الخاصّة بكلّ نظام قانوني. في القوانين الكنسيّة نصّ مشابه نقرأه في القانون ١٠٢٠ البند ٢ وفيه: "ولكن اذا لم ييح الشرع المدني أن تسجّل الاموال الزمنيّة باسم شخص قانوني فلتعن جميع السلطات، بعد سماع متضلعين من الشرع المدني ومشورة خبير، بأن تستعمل الوسائل الصالحة في الشرع المدني لكي تبقى حقوق الكنيسة مصونة".

في ادارة الاوقاف

المادة ٢٦٨ - تقوم ادارة الوقف بالمحافظة على اعيانه واستغلال مستغلاته ورعاية مصالحه ومصالح الجهة الموقوف عليها وتنفيذ شروط الواقف المشروعة. وتحقق هذه الاغراض بالولاية التي هي حق مقرر شرعا على الاموال الموقوفة.

الولاية حق مقرر في الشرع كما في العرف على كل الاوقاف، وتقوم هذه الولاية بادارة شؤون الوقف وحفظ اعيانه وطلب غلاته واستغلالها وصرف ريعه في ما يلزم وتنفيذ شروط الواقف الواجب تنفيذها ورعاية مصالح الوقف والموقوف عليهم أو لهم. فالمحافظة على اعيان الوقف تخول صرف بعض الريع على عمارة الوقف اذا كان عينا غير منقولة وعلى ضماناته اذا كان منقولا. فالوقف قد يخرب مع الايام أو انه بحاجة الى تأمينات معينة صالحة، ولا بد من اجراء التصليحات الضرورية للحفاظ عليه والى الصيانة اللازمة، لان خرابه يخالف ارادة الواهب وغايات الوقف. واذا كان ارضا زراعية فوجب القيام بما يجعل استثمارها مفيدا، اي بحراثتها وتسميدها وسقيها وتقليمها وغيره... ثم ان الوقف يجب استغلال منتجاته والمطالبة بحقوقه وتسديد متوجباته، مع التقيّد الشديد بارادة الواهب وشروطه المشروعة. ولعلّ أبرز موجبات الولي هي ما جاء في القانون ١٠٢٨ لجهة موجبات المدير المالي، أي أن يبدي في وظيفته من الاهتمام ما يبيده رب الأسرة، ومن ثمّ يجب عليه بوجه خاص، أن يسهر على أن لا يلحق، بأيّ وجه من الوجوه، ضرر بما جعل في عهده من الاموال، أو أن لا يعثرها تلف، فيؤمّنّها لذلك بعقود ضمان اذا اقتضت الضرورة، وأن يوجب أداء

دخل الاموال والغلات أداء دقيقا وفي الوقت اللازم، وأن يحفظ ذلك في أمان، وينفق وفقا لنية الواهب والنظم الشرعية، وأن يرتب الوثائق التي تركز عليها حقوق الوقف وغيرها من الامور المبدئية.

انّ لمن يقوم بهذه الاعباء جميع هذه الحقوق الادارية وهو يسمّى المتولّي على الوقف، أو ناظر الوقف، أو القيم على الوقف، أو حتى وكيل الوقف، وكلّها تعابير لمعنى واحد، الاّ في القوانين والأنظمة التي تعرف المتولّي والناظر عليه في آن.

انّ الولاية على الوقف، في مذهب ابي يوسف، حقّ للواقف مطلق، سواء شرطها لنفسه في كتاب وقفه، او شرطها لغيره دونه، أو نفاها عن نفسه، أو سكت عنها. أنّها في هذا المذهب حق للواقف بحكم الشرع. السبب في هذا الاعتبار انّ الواقف أقرب الناس الى وقفه، وأحرصهم على بقائه، وأعلمهم بالغرض الذي وقف من اجله. ولذا اعتبر المتولّي نائبا عن الواقف، وحكمه حكم الوكيل عنه في حياته وحكم الوصي له بعد مماته.

اما في مذهب محمد، فالولاية على الوقف ليست حقا للواقف بحكم الشرع. أنّها له اذا شرطها لنفسه في حجة وقفه بعد أن يتم وقفه بتسليمه الى متولّ يتسلّمه. فاذا لم يشترطها لنفسه في وقفه فلا تكون حقا له. انّ متولّي الوقف في مذهبه ليس نائبا عن الواقف، وأنما هو نائب عن الموقوف عليهم لأنّه يعمل لهم في ما لهم. فالولاية هي بحسب هذا المذهب حق للمستحقين.

لم يستعمل المشرع كلمة "الانتفاع" الاّ أنّها متضمّنة في تعبير استغلال الغلات ورعاية المصالح، مع انّ للتعبيرين معنيين مختلفين اذا ما شئنا الدخول في تفاصيلهما. فالاستغلال يعني طلب الغلة وأخذها، اما المنفعة فتشمل السكنى أو

اعارتها. اما طرق الاستغلال فاذا حدّد الواقف كيفيتها بما لا يخالف القوانين فينتفع بها على النحو الذي اراده الواقف واذا لم يحدّد هذه الكيفية فينتفع بها على النحو المعروف شرعا وعرفا، من ايجار واستثمار وزراعة وسكنى وغيرها من الامور المتعارف عليها. ويجدر بنا التعريف السريع بما درج السابقون على استغلاله في الاوقاف في عقود كانت تضمن منفعة للوقف. فلئن تلاشت مثل هذه الانواع بسبب الاضرار التي نتجت عنها للوقف، فإنّ الامام بها قد يفيد في حال دوام قيام بعضها واستمراريته باستمرارية الوقف وديمومته، او في حال وجود بعضها قيد التصفية، علما انّ المتولين لم يلجأوا اليها او الى معظمها الاّ عندما كان الوقف يتعرّض للخراب أو يتعطّل الانتفاع الاعتيادي به أو تضعف غلّته:

١- المزارعة والمساواة:

المزارعة^{١٦٢} نوع شركة قوامها عقد يرمي الى اعطاء ارض الوقف الى مزارع ليزرعها، وتقسم المحاصيل بينهما وفق النسب التي يتفقان عليها. اما المساواة^{١٦٣} فتقضي باعطاء أشجار الوقف وكرومه الى من يقوم بسقيها والاعتناء بها ثم تقسم الثمار بينهما وفق النسب التي يتفقان عليها.

^{١٦٢} المزارعة في كتاب قدري باشا: "تصحّ المزارعة في أرض الوقف بحصة من المحصول الخارج من الزراعة بشرط بيان مدّة المزارعة ومقدار الحصة ومراعاة سائر شروط المزارعة" (مادة ٢٩٢). "تصحّ المزارعة بالمدّة الطويلة مع المداومة على دفع الحصة المقررة" (م ٢٩٨).

^{١٦٣} "المساواة هي دفع الشجرة والكرم الى من يصلحه بجزء من الثمرة وتصح في الكروم والشجر والرطاب واصول الباذنجان والنخل لو في ثمرة غير مدركه وان مدركة لا تصح" (م ٣٠٩) من كتاب قدري باشا.

٢- الحكر:

الحكر يعني احتكار الشيء، وهو عقد اجارة دائم او لفترة طويلة لحق التصرف في المأجور، فيستفيد منه محتكر وله الحق في توريثه، بما في ذلك حق البناء والغرس، على أن يدفع للوقف بدل ايجار المثل كل سنة. يكون هذا البدل معادلا لبذل المثل، اي أنه يرتفع بارتفاع سعر الارض وبدل ايجارها. الا ان هذا النوع من الايجار قد ألغاه قرار سنة ١٩٢٦ كما ألغاه قانون الوقف الذري سنة ١٩٤٧، ومنع اللجوء اليه، مكثفيا بالاجارة الطويلة او المقاطعة، او الاستبدال عند الضرورة.

٣- الاجارة الطويلة (أو المقاطعة):

"الاجارة الطويلة عقد يكتسب به صاحبه، مقابل بدل معين، حق احداث ما شاء من الأبنية وغرس ما شاء من الاغراس في عقار موقوف. ويمكنه أن يحرز ملكية هذه الأبنية والأغراس بدفع بدل قيمته ثلاثون قسطا سنويا. اما البدل السنوي فهو مبلغ معين من المال مواز لقيمة الحق المتفرغ عنه بالاضافة الى مرتب سنوي دائم بمعدل ٢ ونصف بالالف من قيمة العقار، على اساس التخمين المتخذ أساسا لجباية الضريبة العقارية، وبالإضافة ايضا الى تأدية نفقات الصيانة والضرائب والتكاليف. وللمستأجر أن يشتري في أي وقت ملكية العقار لقاء بدل مالي قدره ثلاثون قسطا سنويا. (المواد ١٩٣-١٩٦ من قانون الملكية العقارية الصادر بالقرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ ت ١٩٣٠). ان صاحب حق المقاطعة هو مالك الابنية المشيدة والاغراس المغروسة فيستعملها ويتمتع ويتصرف بها بملء الحرية تصرف المالك، وله بنوع خاص أن يتفرغ عنها ببذل أو دون بدل، وأن يرهنها أو يجري عليها تأمينا، وأن يقفها أو يفرض عليها أي حق عيني آخر أو

ارتفاع ضمن حدود حقه (م ١٩٨)، وحق المقاطعة قابل للانتقال بالارث او بالوصية وفقا لاحكام الجارية على العقارات الملك (م ٢٠٠)، اما اذا لم يبق في الارض أثر البتة للأبنية او للاغراس، فيسقط عن صاحب المقاطعة حقه اذا لم يجدد هذه الأبنية أو الأغراس بعد انذار موجه اليه من متولي الوقف او اذا لم يدفع مدة ثلاث سنوات قيمة المرتب السنوي المتوجب. ويحكم بسقوط الحق في هاتين الحالتين بقرار قضائي (م ٢٠١)، ويزول حق المقاطعة اما باجتماع الحقوق في شخص واحد واما بسقوط الحق عن صاحبه واما بانقراض الورثة وفي هذه الاحوال الثلاث يعود الحق الى الوقف (م ٢٠٣).

٤- الاجارتان:

"الاجارتان عقد يكتسب بموجبه شخص ما، بصورة دائمة، حق استعمال عقار موقوف والتمتع به مقابل تأدية ثمنه. ويقوم هذا الثمن بمبلغ معين من المال يعتبر كبذل ايجار معجل معادل لقيمة الحق المتفرغ عنه، ويضاف الى ذلك المبلغ مرتب دائم يساوي ٣ بالالف من قيمة العقار، حسبما تحدد القيمة المذكورة بالتخمين المتخذ أساسا لجباية الضريبة العقارية" (المادة ١٨٠ من قانون الملكية العقارية، الصادر بالقرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ ت ٢ سنة ١٩٣٠). وبالإضافة ايضا الى نفقات الصيانة وما يتوجب على العقار من ضرائب وتكاليف. هذا ولصاحب حق الاجارتين ان يشتري في اي وقت كان ملكية العقار المجردة مقابل بدل قيمته ثلاثون قسطا سنويا، كما في الاجارة الطويلة. ولصاحب الاجارتين الحق في استعمال العقار والتمتع به كملك حقيقي. وله أن يتمتع به بنفسه أو أن يؤجره، وأن يتصرف بحقه فيه بمطلق الحرية، لا سيما أن يتفرغ عنه ببدل أو دون بدل وأن يرهنه وأن يجري تأمينا عليه وأن يفرض عليه جميع الحقوق العينية (م

١٨٣). ويكون هذا الحق قابلاً للانتقال بالارث أو بالوصية وفقاً للأحكام الجارية على العقارات الاميرية (م ١٨٤). يشمل حق الاجارتين كلّ ما يغله العقار وكلّ ما يتّحد به عرضاً سواء أكان الاتحاد طبيعياً أو اصطناعياً (م ١٨٥). يسقط هذا الحق عن صاحبه إذا لم يدفع التعويضات وسائر النفقات المتوجّبة وإذا لم يستعمل العقار مدّة عشر سنوات (م ١٩١ و م ١٩٢).

٥- المسكة أو مشدّ السكة:

أي استحقاق المزارع منفعة البقاء في أرض الغير لحراثتها وزراعتها. وسمّيت كذلك بسبب شدّة تمسّك المزارع بالأرض (أمّا المسكة فكانت تطلق على الفلاحة في لغة الفلاحين العاميّة). لذا منهم من يعترض على تسمية المسكة ويقول إنّ الأصوب هو مشدّ السكة. في كلّ حال، أنّها طريقة امتلاك وحياسة أرض زراعية غير مملوكة الرقبة بأسبقية الفلاحة والأقدميّة، إنّما مقابل دفع الخراج والعشر في الأراضي الاميرية ومرتبّ الوقف في الأراضي الموقوفة. إنّ لهذا العقد أحكاماً مبنية على أوامر سلطانيّة. "فلتحقيق هدفها في بيع الأراضي الموقوفة وتجزئتها شرّعت السلطنة العثمانيّة لأصحاب الحقوق المكتسبة عليها بعدد من الأحكام الفقهيّة والقانونيّة المعروفة في ولاية سورية وجبل لبنان بأسماء عدّة: كمشدّ المسكة، والقيمة^{١٦٤}، والجدك أو الكدك^{١٦٥} والقميص، والحكر

^{١٦٤} يقصد بها إقامة الجدران للبساتين..

^{١٦٥} أي ما يضيفه المستأجر على مسقّفات الوقف، كالأبواب والرفوف والبضاعة... "الكدك يطلق على ما هو ثابت في الحوانيت ومتصل بها قرار لا ينقل ولا يحول كالبناء بينه المستأجر من ماله لنفسه باذن المتولي ويطلق على ما يضعه فيها من آلات الصناعة والعطارة ونحوها مما هو شاغل

والاحترام^{١٦٦} والمقاطعة والارصاد^{١٦٧} والمهاياة^{١٦٨} والاجارتين وغيرها. وكلّ هذه الحقوق تباع وتورث وتوهب، والغاية منها ومغزاها: تحرير العقارات الموقوفة بالجملة بمنع التصرف بها بيعا وشراء مراعاة للمصلحة الاقتصادية (...). وفي جبل لبنان والبقاع، لعبت عملية أصول "مشدّ المسكة أو السكة" دورا فاعلا في تفتيت الملكيات الوقفية وتملك حق التصرف بها أولا ثم ملكية مطلقة ثانيا (...). وهكذا انتقلت ملكية رقبة الاراضي الموقوفة من الدولة العثمانية الى المتنفذين وواضعي اليد على أخصبها، وراهنيتها من التجار والمرايين وكبار الموظفين القرييين من دوائر "الطابو" أو الحاصلين على البراءة السلطانية في امتلاك الاراضي الوقفية^{١٦٩}.

للحانوت لا على وجه القرار والاول يسمى سكنى في الحوانيت وكردارا في الارض الزراعية" (م ٣٤٧ من كتاب قدرى باشا).

^{١٦٦} وهو سماح المتولي للمستأجر بأن يغرس اشجارا تكون ملكه الى ان تبيس او تتلف.

^{١٦٧} اي رهن عين الوقف وريعه مقابل دين يؤخذ لعمارة الوقف الضرورية، فيتمّ ايفاؤه من غلة الوقف قبل توزيعها على المستحقين.

^{١٦٨} قسمة عين الوقف بين المتفعين منه بالتناوب.

^{١٦٩} سعيد ابراهيم، أشكال الملكية وأنواع الاراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، ١٨٦١-

١٩١٤، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استنادا الى وثائق أصلية، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٥٤-

٢٥٥.

المادة ٢٦٩ - ١ - ولي الاوقاف العام الاعلى في الكنيسة بأسرها هو الحبر الروماني الاعظم.

٢-البطريك في كلّ طائفة هو الولي العام على اوقاف طائفته واموالها الكنسية في جميع انحاء البطيركية.

٣-الاسقف او الرئيس الكنسي المحلي هو ايضا ولي عام على اوقاف طائفته واموالها الكنسية ضمن حدود ابرشيته او مكان ولايته.

٤-الرئيس العام في الرهبانية هو الولي العام على اوقاف رهبانيته وممتلكاتها واديارها واموالها.

٥-يمارس الاولياء العامون صلاحياتهم وفقا لاحكام القوانين الكنسية المذكورة في المادة ٢٥٦.

لما باتت الاوقاف تسجّل على اسم الكنيسة أو أيّ شخص قانوني فيها، فإنّها تصبح حكما مالا كنسيّا خاضعا للقوانين الكنسيّة. ولما كان الحبر الروماني بموجب القانون ١٠٠٨ المدير والموزّع الأعلى لجميع الاموال الكنسيّة الزمينة، فإنّه ايضا بموجب هذا القانون ولي الاوقاف المسيحيّة في العالم الكاثوليكي بأسره، فيصدر التشريعات الملائمة ويشرف على تحقيق اهداف الاموال ويحميها وينظّمها وينسّق في ما بينها، ويحدّد شروط الحياة ونقل الملكية عند الاقتضاء واذا شاء، يحتفظ لنفسه ببعض الامور. انّ سلطة الحبر الروماني هي سلطة مزدوجة، فهي سلطة ولاية على الاشخاص الادنين وسلطة اداريّة على الاموال، وسلطته هي سلطة عليا، مألوفة، كاملة، جامعة ومباشرة، وبذلك فإنّه يؤمّن كنسيّة الاموال وان لم يتعاط عمليا بطرق الادارة المحليّة.

ولما كان البطريرك اسقفا له سلطان على جميع الاساقفة والمتروبوليتين وعلى المؤمنين كافة في الكنيسة التي يرئسها على قاعدة الشرع الذي تثبته السلطة العليا في الكنيسة، فانه الولي العام على جميع اوقاف الكنيسة التي يرئسها كما انه الولي العام المباشر على ابرشيته او ابرشياته الخاصة وعلى الاديار التي غرس فيها الصليب البطريركي كما على سائر الاماكن التي ليس فيها ابرشية او اكسرخوسية. وفي الاجتهادات ما يعزّز ولاية البطريرك حتى داخل ابرشيات المطارين، ومنها:

"انّ للبطريرك الماروني السلطة العليا على جميع الاوقاف الدينية. والسلطات التشريعية التي تعاقبت على هذه البلاد نصّت على وجوب احترام هذه العادات (ارادة السنية المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣١٠ والمادة ٦ و ٩ من صك الانتداب وقرارات المفوض السامي عدد ٢٥٤٧ و ٨٠ و ٧٥٣). وللبطريرك بمقتضى السلطة العليا التي له على الاوقاف أن يولي ويعزل المتولّي الخاص ويمكنه ممارسة هذا الحق ضمن ابرشية المطارين الذين يعود لهم الحق مبدئيا بتعيين المتولي على الاوقاف"^{١٧٠}.

"انّ الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ والفرامانات السلطانية تمنح حق التولية لبطاركة اكرثية الطوائف المسيحية المقيمة في السلطنة العثمانية. وبموجب هذه النصوص كان للرؤساء الروحيين حق تعيين المتولين على الوقف مهما كان نوعه. والمرسوم الاشتراعي رقم ٦ تاريخ ٣ شباط سنة ١٩٣٠ والمادة ٧ من قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ قد خوّلا المراجع المذهبية حق تعيين ولي الوقف

^{١٧٠} محكمة الاستئناف-الغرفة العقارية- رقم القرار ٢٢٥، في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤١، حاتم

وعزله وابداله ومحاسبته في الحالتين الآتيتين او احديهما: اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية أو خيرية صرف، اذا كانت ولاية الوقف قد شركت في صك الوقف بالتخصيص للسلطة الروحية^{١٧١}.

انّ ما يقال عن البطارقة يقال ايضا عن رؤساء الاساقفة الكبار، وهم متروبوليتو كرسي حدّته السلطة الكنسية العليا أو اعترفت به، فيرئسه رئيس اساقفة كبير لانّ الكرسي لم يتّسم تاريخيا وتقليدا بلقب بطريركية. وقد أوضح القانون ١٥٢ انّ "ما يرد في الشرع العام عن الكنائس البطريركية أو عن البطارقة، يعتبر ساريا على كنائس الرئاسات الأسقفية الكبرى أو رؤساء الأساقفة الكبار، ما لم يستدرك الشرع العام صراحة أو يظهر من طبيعة الأمر غير ذلك".

ويكون وليّا عاما أيضا على الاوقاف المتروبوليت الذي يرئس كرسيًا محددًا والاساقفة كلّ ضمن حدود ابرشيته الجغرافية، والرئيس العام للرهبانية على أدياره والمؤسسات التابعة لرهبانيته.

علاوة على الاسقف، يكون ايّ رئيس كنسي في الابرشيات القائمة وليّا عاما على الاوقاف، ذلك انّ هذا القانون ذكر الرئيس الكنسي المحلي ولم يحصر الامر بالاسقف وحده، في حين حصر الامر بالرئيس العام للرهبانيات ولم يشمل سواه من النواب او الرؤساء. فالرؤساء المحليون هم بموجب القانون ٩٨٤ البند ٢: "اضافة الى الحبر الروماني، الاسقف الابرشي، الاكسرخوس، المدبر الرسولي والذين، اذا غاب هؤلاء، يخلفونهم، مؤقتًا، خلافة شرعية في الولاية، وكذلك النائب العام والنائب الخاص. أمّا البطريرك ورئيس الأساقفة الكبير والمتروبوليت

¹⁷¹ قرار محكمة التمييز رقم ١١ تاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ - النشرة ٣٧٢\١٩٥٨.

الذي يرأس كنيسة متروبوليتية مستقلة، ثم أولئك الذين يخلفونهم مؤقتا في الولاية وفق الشرع، فائهم رؤساء محليون فقط بالنسبة الى الابرشيّة التي يسوسونها".
كل هؤلاء يمارسون ولايتهم وفقا للقوانين الكنسيّة العامة الواردة في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة والمكتملة حيث يجب بما ينصّ عليه الشرع الخاص بكنيستهم.

وهنا لا بدّ من بسط الشرح ليطال الرئيسات العامات للرهبانيات والجمعيّات وليطال أيضا الاخوة والاخوات الذين يرؤسون جمعيّة معيّنة أو ديرا مستقلاّ. فإنّ الولاية في الكنيسة تعني الحكم وسلطان الحكم القائم بوضع الهي في الكنيسة، أهل له وفقا للشرع، المقامون في الدرجة المقدسة (ق ٩٧٩ البند ١) وسلطان الحكم في المحكمتين، الخارجيّة والباطنيّة، لم يعط الاّ الى رؤساء ومجامع المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة الاكليريكيّة ذات الحقّ الحبري او البطريركي. فهل يكون لرئيس احدى الجمعيّات الرهبانية الاخرى أو لرئيستها الولاية العامة على أوقاف المؤسسة؟.

للجواب عن هذا التساؤل، نستحضر أوّلا القانون ١١ الذي نص على ما يلي: "تقوم بين جميع المؤمنين، بناء على ولادتهم الثانية في المسيح، مساواة حقيقيّة في الكرامة والعمل"، كما لا بدّ من التذكير بأنّ القانون العام لم يشترط الدرجة في شخص رئيس دير المتوحّدين بل ترك امكانية اشتراطها لدستور الدير، في حين أنّ هذه الدرجة غير مطلوبة طبيعيا لرئيسة الدير او في رئيسة عامة لجمعيّة رهبانيّة. إنّ الوقف لا يفترض سلطان المحكمة الخارجيّة أو الباطنيّة، وهو بات كما سبق، مالا كنسيّا، وبالتالي فإنّه يخضع في اكتسابه وامتلاكه وادارته ونقل ملكيّته، لما تخضع له سائر الاموال الكنسيّة، فيناط بالرئيس الاعلى

للمؤسسة، ذكرنا كان أم أنثى، خصوصا وأن القانون ٩٧٩ البند ٢ أوضح أنه "بوسع سائر المؤمنين أن يشاركوا، وفقا للشرع، في ممارسة سلطان الحكم" وكذلك الامر بالنسبة الى الرؤساء الكبار في مؤسسات الحياة المكرسة. هذا ما خلص اليه حكم مدني محلي، حكمت به محكمة التمييز اللبنانية، وقضت بموجبه بوجوب اعتبار الرئيسة العامة وليّة هي ايضا على أوقاف مؤسستها، فاعتبر قرار محكمة التمييز المدنيّة، قرار ٩٦، تاريخ ١٦ ايار ١٩٦٩، في دعوى أبو نجم\الام جان دارك الحويك وغزول وياغي، انّ الام جان دارك هي المتولية على جميع الاوقاف التابعة لدير مار يوحنا حراش مستندا في ذلك الى نص المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ والى افادة المطران، الذي يقع الوقف ضمن ابرشيته، التي تؤكد انّ الامّ جان دارك هي رئيسة الرهبانية. ولها بالتالي حق الولاية على الوقف^{١٧٢}.

المادة ٢٧٠-١- للولي العام ان يدير الوقف اما بذاته مباشرة او بواسطة وكيل او متول خاصّ.

٢-الوكيل او المتولي الخاص على اوقاف الكاثوليكين يجب ان يكون كاثوليكيّا راشدا امينا فطنا حسن السيرة وخبيرا في ادارة الاموال الزمينة.

يمكن للمتولّي العام أن يدير الوقف بذاته اي بصورة شخصيّة مباشرة كما يمكنه أن يديره بواسطة وكيل أو متولّ خاص. وهنا نكشف بعض التعارض مع القوانين الكنسيّة العامة بشأن ادارة الاموال الكنسيّة الزمينة. صحيح ان ادارة

¹⁷² مجموعة اجتهادات حاتم، سنة ٦٩، الجزء ٩٣، ص ٥٥.

الاموال الكنسيّة منوطة مبدئيًا بمن يسوس الشخص القانوني مباشرة (ق ١٠٢٣)، وصحيح أنّ القانون ١٠٤٥ قد أناط بالرئيس الكنسي تنفيذ جميع الارادات التقويّة، سواء كانت بسبب الموت أو بين الاحياء، وهذا ما أخذ عن القانون ٢٥٢ من الارادة الرسوليّة "في الرهبان وأموال الكنيسة ومعنى الالفاظ"، إلا أنّ القانون ١٠٢٣ نفسه ينصّ على غير ذلك اذا رسم الشرع خلافه. والواقع أنّ الشرع يرسم صراحة خلاف هذا التركيز العام دون أن يترع عن الرؤساء أمر السهر والاشراف والتنظيم واصدار التعليمات الملائمة والاذونات اللازمة والمحاسبة والمساءلة، فيلزم بتعيين قيّم أو وكيل يتولّى واقعا المهام الاداريّة فيصرف الأعمال العاديّة المألوفة بحكم منصبه والأعمال التي تتجاوز حدود الادارة العاديّة وطريقتها، يقوم بها بعد الاستحصال على الموافقة الخطيّة من رئيسه. هكذا أوجب القانون ١٢٢ على البطريرك أن يعيّن، بموافقة السينودس الدائم، قيّمًا بطريركيا لمدة محدّدة في الشرع الخاص، يتميّز عن قيّم الابرشيّة البطريركيّة، وأناط القانون ٢٦٢ البند ٣ بالقيّم الابرشي، أمر ادارة اموال الابرشيّة الزمنيّة والحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها، والتعويض من اهمال المدبّرين المحليين... الخ. بدوره يفرض قانون الرهبانيّات ان يكون في كلّ دير قيّم أو وكيل على ادارة الاموال الزمنيّة (ق ٤٧٧ البند ١) وقيّم عام لادارة أموال المنظّمات والجمعيات الرهبانيّة، وقيّم اقليمي لأموال الاقليم، وقيّم محليّ لكلّ بيت (ق ٥١٦ البند ١). بالاضافة الى ذلك أوضحت القوانين العامة ان رئيس دير متوحّد لا يستطيع أن يقوم بوظيفة قيّم على دير تابع، وفي سائر الاديار لا يمكن ان يجمع الرئيس وظيفتي الرئاسة والقيمومة إلا اذا دعت الضرورة القصوى ودوما مع تفضيل فصلهما (ق ٥١٦ البند ٢).

أمّا الإبهام الثاني الذي يمكن أن يلفت اليه، فهو تعبير "بواسطة" أي أنّ القيم أو المتولّي الخاص يصبح مجرد منفذ للرئيس في حين أن دوره نابع من منصب كنسي له قوانينه وأنظمتها، وبالتالي فإنّ دوره هو دور شخصي ومباشر ومألوف وسلطانه ليس سلطاناً نيابياً أو مفوضاً، وإن قيّد بوجوب الحصول على إذن خاص للأعمال التي حدّدت له بأنّها تتجاوز حدود الإدارة العادية. في كلّ الأحوال قد أوجبت المواد اللاحقة تعيين متولّ خاص ولحظت كيفية تعيينه كما سنرى.

قبل المتابعة نلفت إلى أنّ أحد مساعي التشريع الكاثوليكي كان التوجّه إلى إلغاء التولية الخاصّة من قبل الواقف. هذا ما نستشفّه من تعليل لأحد أبرز المشاركين في وضع القانون^{١٧٣}، الخوري منصور عوّاد. لكنّ توجّهه هذا لم يتحقّق بدليل المواد اللاحقة، يقول:

"وللكنيسة أوقافها وأملاكها ومؤسساتها من رهبانيات وارساليات ومدارس وملاجيء ومياعم ومستشفيات وكلّها ملك الله موكولة إلى إدارة الكنيسة، فعلى الكنيسة المؤسسة الإلهية وعلى الكنيسة باوضاعها الكنسيّة وعلى أوقافها وأملاكها وما يتبع ذلك لا سيطرة لأحد من سلاطين العالم وسلطاته المدنية ولا تدخّل ولا رقابة ولا إشراف على الإطلاق إلّا لرئيسها الأعلى ولمن هم دونه من الرؤساء بحسب نظام التسلسل فيها وأمّا الأوقاف التي قيدها الواقفون بشروط ولاية أو استحقاق أو الأمانات الموضوعة بأيدي رجال الكنيسة فالكنيسة تقدم عنها حساباً لأصحابها. وعلى ذلك ما عادت الكنيسة تقبل في قوانينها الجديدة

¹⁷³ الخوري منصور عوّاد، مسألة المسائل في لبنان، مسألة الأحوال الشخصية، بيروت ١٩٥٢،

وقفا أو مؤسسة دينية مقيدة بشرط وهي ماضية في تشريعها الحديث على فكّ قيود كلّ عبودية سابقة على بعض أوقافها من مثل الولاية على الوقف والاستحقاق فيه. فالكنيسة باسم الله تحكم وتدبّر أولادها التابعين لها وباسم الله تحكم في قضاياهم لا باسم الشعب لأنّها ليست مؤسسة من انتخاب الشعب فهي أمّ واب للمؤمنين المنضوين اليها بتعليم الله ومسيحه، والآباء لا يقدّمون حسابا لأولادهم ولا يستمدّون سلطانهم على أولادهم من أولادهم".

في كلّ حال، هناك مواصفات لازمة في الوكيل أو المتولّي الخاص، منها ما أمكن التحقق من توافرها ومنها ما صعب القول الدقيق فيها. من هذه المواصفات الامور التالية:

١- ان يكون كاثوليكيّا، اي منتميا بالعماد الى احدى الكنائس الكاثوليكيّة الاثنتين والعشرين وغير متحوّل عنها. ليس من الضروري ان يكون اكليزيكيّا أو راهبا أو راهبة أو مكرّسا.

٢- ان يكون راشدا، والرشد هنا هو سن الثامنة عشرة على ما حدّد القانون ٩٠٩ البند ١ بقوله: "الشخص الذي بلغ ثماني عشرة سنة كاملة هو راشد، وفي سنّ أدنى من هذه، هو قاصر". والمهمّ ان تكون سنّ الثامنة عشرة مكتملة اي ناجزة.

٣- أن يكون أميناً، وهذا قد لا يكون صفة ملاصقة بالضرورة، فيمكن أن يكون امينا في ماضيه ولكنّه يخرق هذه الامانة لاحقا، الاّ أنّ هناك تدابير خاصة بالمخلّين بالامانة للوقف اذ لا يصحّ ان يحافظوا على الولاية اذا ثبتت خيانتهم ولو تولّوا بشرط من الواقف. انّ تولية الخونة تخلّ بالغرض

المقصود من الولاية، فلا يجوز تولية من حكم عليه في جريمة سرقة او اساءة
الامانة او التزوير او الاحتيال.

٤- أن يكون فطنا، وهذه هي الصفة التي يصعب القول الدقيق فيها، ولكن من
المهمّ ألاّ يعتبره الرأي العام العفوي الشائع متهوراً ولا يحسن التصرف او
الاحتكام الصائب.

٥- أن يكون حسن السيرة، وهنا قد تلعب نظافة سجلّه العدلي دورا أساسياً،
الأّ أنّ ذلك لا يكفي ووجب أن يضاف التقدير المستخرج ممّا يعرف عنه
في محيطه وبيئته.

٦- وأن يكون خبيراً في ادارة الاموال الزمنية، أي ان يتميّز بتلك القماشة
الخاصة التي تجيز له ان يمسك الحسابات بطريقة واضحة. انّ افلاس التاجر
مثلاً قرينة على سوء ادارته^{١٧٤}، علماً بأنّ الافلاس لا يؤدّي حتماً الى
حرمان المفلس من تولية الوقف اذ انّ المادة ٥٠٠ من قانون التجارة اللبناني
لا تفقده الأهلية بل ترفع يده عن ادارة أمواله الخاصّة وتسقطه من حقوقه
السياسية.

¹⁷⁴ تمييز، غ ٣، رقم ٨٧ تاريخ ٢٧-٧-٦٧، النشرة ١٩٦٧، ص ٨٤٧.

المادة ٢٧١-١- الواقف ما دام حيا هو صاحب الولاية الخاصة على وقفه
الا اذا نفاها عن نفسه في صك الوقف او تخلّى عنها طوعا فيما بعد او أصبح
غير أهل لها.

٢- يجوز للواقف ايضا ان يعين متوليا خاصا يدير وقفه سواء في حياته ام بعد
مماته شرط ان يكون اهلا لذلك وفقا للمادة ٢٧٠ فقرة ٢.

٣- لا تنزع الولاية الخاصة عن الواقف او عمّن أقامه هو متوليا على وقفه
الا بقرار من المحكمة المختصة.

المبدأ أنّ الواقف الحيّ هو المتولّي الخاص على وقفه، سواء اشترط هذه الولاية
لنفسه في صكّ التأسيس أم لم يشترطها، فهو أقرب الناس الى وقفه وأعرفهم
بمجاياته وأحرصهم على المحافظة عليه وعلى بلوغ اهدافه، وهو بالتالي يمكنه ان
يمارسها بنفسه او بواسطة وكيل. واذا أقام وكيلاً فمن الطبيعي ان يكون بإمكانه
عزله او ابداله كما من الطبيعي ان ينزل الوكيل بوفاة موكله، في حين أنّ
الموكل (المحامي) من الولي الخاص الذي يقيم دعوى باسم الوقف لا تنتهي
وكالته بموت الولي الذي أوكله لتمثيل الوقف أمام المحاكم لأنّ دفاعه هذا إنّما
يهمّ الوقف لا الواقف، والوقف شخص معنوي، فلا تسقط وكالة المحامي فيه
بوفاة من صدرت عنه^{١٧٥}، في حين أنّ وكيل الواقف يمثّل شخصا طبيعياً.
يفقد الواقف هذه الولاية الخاصة بموجب هذه المادة في حالات ثلاث:

175 تمييز، ٢٠-٤-١٩٦٠-، مجموعة باز، جزء ٨، ص ١٣٣.

١ - اذا نفاها عن نفسه في صكّ التأسيس، كأن ينفيها صراحة أو كأن يعيّن متولّيًا خاصًا، فيكون قد نفاها بصورة مضمرة وغير مباشرة^{١٧٦}.

٢ - اذا تولّى مهام الوليّ الخاص ثمّ بعد فترة تخلّى عنها بكامل ارادته ووعيه.

٣ - اذا أصبح غير أهل لها، كأن يعجز جسديا أو عقليا عن النهوض بمهامها.

هذا ويمكن للواقف ان يعيّن المتولّي الخاص ومن يخلفه، فهو ينصّ بشكل اعتيادي في حجة وقفه أو في صكّ تأسيسه، أو في الحكم بصحته ولزومه، على من يجب أن تعود له الولاية، سواء في الحال أم بعد مماته. أنّه غالبا ما يعيّن المتولّي الأوّل باسمه وأحيانا الاوائل، ولكنّه لا يحدّد من يخلفهم لاحقا، اي في مستقبل بعيد، الاّ من خلال صفتهم وذلك بفعل استحالة التعيين الاسمي المستقبلي البعيد ونظرا لديمومة الوقف وحاجته الدائمة الى من يتولّى مصالحه وشؤونه. امّا اذا اشترط اكثر من واحد فإنّ وفاة واحد من الاشخاص المعيّنين لا تفرد الاخر او الاخرين بالتصرّف بل تلزم بوجوب تعيين البديل^{١٧٧}. المهمّ ان يملأ المتولّي المعيّن من الواقف شروط التولية الخاصة، اي ان يكون كاثوليكيّا، راشدا، فطنا، حسن السمعة وملمّا بالكفاية بالشؤون الاداريّة، خبيرا بها.

¹⁷⁶ في رأي ابي يوسف يبقى الواقف الحيّ متولّيًا خاصًا حتى ولو نفى هذه الولاية عن نفسه في صكّ التأسيس أو عيّن متولّيًا آخر. امّا محمّد بن الحسن فيرى أنّ الولاية ليست من حق الواقف شرعا ولا تثبت الاّ اذا اشترطها لنفسه. فاذا سلّم الموقوف الى القيم فلا تكون له ولاية بعد ذلك ان لم يكن قد اشترطها لنفسه. حريز سليم، الوقف، بيروت ١٩٩٤، ص ١٣٢.

¹⁷⁷ استئناف جبل لبنان ٣١٠ تاريخ ١-٦-٥١، حاتم، ج ١٢، ص ٦، النشرة ١٩٥١\٩٣٤.

المادة ٢٧٢- اذا لم يعيّن الواقف متوليا خاصا لوقفه فيعود الحق في تعيينه الى الولي العام المباشر ويتوجب عليه القيام بذلك في اقرب وقت، واذا تأخر اكثر من شهر فللولي العام الذي يرئسه ان يقوم مقامه في تسمية الولي الخاص. هنا نرى ضرورة تعيين المتولّي الخاص، الامر الذي يناقض ما سبق لجهة القول بانّ للمتولّي العام أن يدير الوقف بذاته مباشرة. فاذا لم يعيّن الواقف وليا خاصا، أوجبت هذه المادة على الولي العام المباشر القيام بذلك. بعد أن أوضحت أنّ حق التعيين يعود اليه، عادت لتوجب هذا التعيين وفي أقرب وقت، أي في الايام الاولى على نفاذ الوقف ولزومه. والولي العام المباشر هو البطريك في الابرشيّة البطريركيّة، والاسقف في ابرشيّته أو الرئيس العام في رهبانيّته. ولذا فان لم يعيّن الولي العام المباشر وليا خاصا وانقضت فترة شهر على احجائه هذا او على تقاعسه واهماله، او حتى على رفضه، يمكن مراجعة رئيسه الاعلى، اي الاسقف بالنسبة الى رئيس عام مؤسّسة من حق ابرشي، والبطريك بالنسبة الى الاسقف والى رئيس عام من حق بطريركي، والكرسي الرسولي في حال كان الولي العام المباشر البطريك او رئيس عام منظّمة او جمعيّة رهبانيّة ذات حق حبري.

تبرز أهمية تعيين المتولّي الخاص ايضا في معطية انّ الوقف شخص معنوي وبالتالي وجب ان يكون له ممثله الشرعي، اي المتولّي. وقد نصّ الفقهاء على انّ الخصم في الدعاوى الصادرة عن الوقف او الموجهة عليه هو المتولّي سواء كانت الدعوى متعلّقة بعين الوقف أو بغلّته. فالمستحقّ في الوقف لا يكون خصما سواء أكان مدعيا أو مدّعى عليه ولو انحصر الاستحقاق فيه. هذا اذا كانت الدعوى

على غير المتولّي، أمّا إذا كانت عليه فيجوز للمستحقّ أن يكون مدّعيا، ويجوز له أن يكون خصما في حالتين:

- الأولى إذا كان متولّيّا على الوقف، فإنّه يكون خصما بصفته متولّيّا لا بصفته مستحقّا.

- الثانية، إذا أذن له القاضي بالخصومة فيكون خصما باذن القاضي لا بصفته مستحقّا.

يلتقي هذا القانون مع توجّهات القوانين الكنسيّة العريقة في القدم خصوصا في القانون ١١ من مجمع نيقيا الثاني حيث نقرأ: "بما أنّه يجب علينا المحافظة على كلّ القوانين الالهية، فمن ألزم الواجبات مراعاة القانون القائل بتعيين قيّم "ايكونوموس" في كلّ كنيسة مراعاة دقيقة، فاذا عيّن المتروبوليت قيّمًا في كنيسته فقد أتمّ واجبه، والّا فيسمح لأسقف القسطنطينيّة أن يختار قيّمًا لكنيسة المتروبوليت، ومثل هذه السلطة تكون للمطارنة فيما اذا أبى الاساقفة الخاضعون لهم أن يعيّنوا قيّمين في كنائسهم، وتراعى هذه القاعدة أيضا في ما يختصّ بالاديرة". من هنا استقت القوانين الجديدة مصدرها فنصّت في القانون ٨٠ ان للبطريرك أن يعوّض من اهمال المتروبوليتين على قاعدة الشرع، وأن ينبّه المتروبوليت الذي لم يعيّن قيّمًا، واذا لم يجد التنبيه نفعا فله أن يعيّن هو بنفسه قيّمًا.

المادة ٢٧٣- يحق للولي ان يعين ناظرا او اكثر على المتولي الخاص وله ان يفرض على هذا المتولي الخاص، سواء أكان هو الذي عينه أم الواقف، ضمانات مالية قبل تسليمه ادارة الوقف، اذا رأى لزوما لتلك الضمانات.

يمكن للمتولي العام أن يعين ناظرا على المتولي الخاص، اي مشرفا، وعندها يقيّد المتولي الخاص بوجوب أخذ موافقة الناظر للتصرف بالمال. لا تكون للناظر سلطة تصرف بالمال بل مهمة السهر والمحافظة عليه^{١٧٨} ومراقبة أعمال المتولي. كما لا يمكن للناظر أن يقيم الدعوى عن الوقف عند الاقتضاء او باسمه نيابة عن المتولي الخاص، لأنّ امر اقامة الدعوى خارج عن صلاحيّاته^{١٧٩}. هذا ويمكن ان يعين اكثر من ناظر، فلم تحدّد المادة عدد النظّار بل تركت الامر لاستنسابيّة الولي العام وحكمته.

من جهة أخرى أجازت هذه المادة للولي العام أن يفرض ضمانات مالية على المتولي الخاص، قبل ان يعهد اليه بادارة الوقف. يحصل ذلك مثلا عند تبجّح المتولي الخاص أو عند الشكّ بتهوّره في مشروع يستأذن العمل فيه، أو اذا ما أراد الابتعاد لتصرف الغلّة وخشي المتولي العام عدم عودته، فيفرض عليه ضمانات مالية عينية يودعها أو حجرا على أملاكه أو على بعض منها، أو توقيعا على تصاريح وقرارات مفيدة أو اتّخاذ كفيل يعوّض الأموال المهدورة لغير مستحقّيها وغيرها من أشكال الضمانات الماليّة.

¹⁷⁸ استئناف الشمال رقم ٣٧ في ١٨-٢-١٩٥٣، النشرة ١٩٥٢، ص ٣٥٨.

¹⁷⁹ المرجع نفسه.

تشكّل الضمانات الماليّة عصب التعامل التجاري والاقتصادي، وهي على نوعين أساسيين: ضمانات عامّة وضمانات خاصّة. الضمانات العامّة هي ما يعرف عادة بـ "حق الارتهان العام" وتشمل جميع أموال المدين فيمارس هذا الحق حكما كلّ دائن. أمّا الضمانات الخاصّة فهي ما يعرف بـ "التأمينات"، وهي تضع الدائن في مركز قانوني خاص يمتاز به عن غيره من الدائنين العاديين. بدوره، يقسم هذا النوع الثاني الى قسمين رئيسيين: الاول يسمّى التأمينات الشخصية، ويسمّى الثاني بالتأمينات العينية. في التأمينات الشخصية تضاف ذمّة ماليّة أخرى أو أكثر على الذمّة الماليّة للضامن، أي يلتزم معه شخص أو أكثر بتنفيذ تعهّده، وفي حال الاعسار يمكن ملاحقة من أضيفت ذمّته أيضا، فتتعرّز امكانيّة ضمان استيفاء الاموال من خلال ملاحقة ذمّتين ماليّتين أو أكثر. انّ من اهمّ التأمينات الشخصية وأبرزها، الكفالة. انّ الكفالة هي بمقتضى المادة ١٠٥٣ من قانون الموجبات والعقود اللبناني، "عقد بمقتضاه يلتزم شخص تجاه الدائن تنفيذ موجب مديونه اذا لم يقوم هذا المديون بتنفيذه". أمّا التأمينات العينية، فهي تخصيص مال أو أموال معيّنة بهدف ضمان ايفاء كامل الدين عند الاستحقاق. وهي تمنح صاحبها حقا عينيا تابعا، على القيمة الاقتصادية لهذا المال أو الأموال ليضمن به تنفيذ حقّه.

المادة ٢٧٤ - على المتولّي الخاص ان يتقيّد بالقوانين وبالنظم المختصة بالأوقاف، وكذلك بالصلاحيات التي يحدّدها له الولي العام في مرسوم تعيينه اذا كان جرى تعيينه بمرسوم.

وجب على المتولّي الخاص التقيّد بالقوانين العامة وبالنظم المختصة بالأوقاف، اي بهذه المواد الحاضرة والقوانين الواردة في مجموعة قوانين الكنائس الشرقية التي تعالج شؤون الاموال الكنسيّة الزمنيّة، كما بسائر القوانين العامّة في الدولة، المتعلّقة بصورة مباشرة أم غير مباشرة بأحدى مسائل الوقف. وهو مقيد أيضا بما يحدّده له الولي العام من صلاحيات في مرسوم تعيينه، اذا كان هذا المرسوم خطيا. فللولي العام ان يحدّد اطار عمل الولي الخاص، وأطر الاعمال العادية وما يتجاوزها، ويعطيه التعليمات الملائمة، كما له ان يحفظ لنفسه البتّ ببعض الامور أو يربط التصرف بها بموافقة مسبقة منه، خطيّة بالاجمال. هذا ما أوضحه أيضا القانون ١٠٢٨ البند ١، ٢، في اطار رسم موجبات المدير المالي، فأوجب عليه بـ "أن يتقيّد بأحكام الحقّ القانوني والشرع المدني، فضلا عما يطلبه المؤسّس أو الواهب أو السلطة ذات الصلاحيّة، وأن يحترز بوجه خاصّ من أن يلحق ضررا بالكنيسة من جرّاء عدم التقيّد بالشرع المدني". انّ هذا الحق المعطى للرئيس الكنسي هو واجب عليه في آن، خصوصا وانّ القانون ١٠٢٢ البند ٢ قد أوصاه بأن يعتني بالتنظيم الكامل والصالح لكلّ ادارة للاموال الكنسيّة عبر اصداره تعليمات ملائمة ضمن حدود الشرعين، العام والخاص، ومع مراعاة الحقوق والعوائد الشرعيّة والأحوال.

فقد يقيد الولي العام بعض تصرفات الولي الخاص ويشترط عليه جملة أمور للقيام بها قبل التصرف، من مثل الاستعانة بالخبراء أو استشارة مجلس اقتصادي

معين او الحصول على موافقة خطية مسبقة وغيرها من التعليمات الملزمة للولي الخاص.

المادة ٢٧٥-١- يعتبر المتولي الخاص أمينا على مال الوقف ووكيلا عن الجهة الموقوف عليها، ولا يقبل قوله في الصرف على شؤون الوقف او لجهة الموقوف عليها الا بسند.

٢- وهو مسؤول عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته، اما التقصير اليسير فليس مسؤولا عنه الا اذا كان له اجر على التولية.

تطبق على المتولي الخاص في ادارته أحكام القيمة والوكالة، فأعيان الوقف وغلاته وديعة وامانة بين يديه، لمصلحة جميع المستحقين الموقوف لهم الذين يمثلهم. وعليه ان يثبت صحة حساباته، من داخل وخارج، مع الحرص على اثبات الخرج، اي اثبات كل نفقة في شؤون الوقف او على المستحقين، بالسندات والبيانات الخطية، اي بما عرف بالايصالات والفواتير المدفوعة، سواء عرف المتولي بامانته أو لم يعرف بها. هذا ما سبق وأقره قانون ١٩٤٧ المختص بالوقف الذري، وأخذ المشرع عنه، درءا لمخاطر اليمين القانونية وانسجاما مع احكام الادارة الحسائية الحديثة. لم يستثن القانون اي نفقة أو جداول مدفوعات ولكنه لم يتعرض لمسألة تنظيم المحاسبة بشكل دوري وكيفيته. اما مسك دفاتر القيود فيبدو أنه مفروض بالتضمن، وهو موجود صراحة في القانون ١٠٢٨ الذي أوجب على المدير المالي، من ضمن موجباته، "أن يجعل دفاتر الداخل والخارج منظمة تنظيمًا حسنًا".

الى ذلك تحمّل هذه المادة الولي الخاص عبء المسؤولية التقصيرية الكبرى نحو عقارات الوقف وغلاته، ولا تحمّله مسؤولية التقصير البسيط او الصغير الا اذا كان يتقاضى أجرا عن ادارته. فبما أنّه مؤتمن على مال الوقف فانه يكون مسؤولا عن هلاكه اذا حصل هذا الهلاك بخطأ منه أو باهماله، ويضمنه ويتوجب عليه التعويض.

انّ متولّي الوقف سواء كان مولى من الواقف او من الوليّ العام او من القاضي، أمين على ما في يده من أموال الوقف، لانه وكيل. والقاعدة العامة انّ المتولّي اذا لم يقصّر في الامانة، ولم يعتد عليها ولم يتجاوز فيها حدود ولايته، لا يضمن ما يهلك في يده من اموال. اما اذا قصّر في الحفاظ على مصالح الوقف او تعدّى على الامانة او تصرف فيها تصرفا غير مشروع، فيضمن ما يهلك في يده. انّ هذه الفقرة من المادة مأخوذة ايضا عن قانون الوقف الذري حيث نصّت المادة ٤٢ على ما يلي: "يعتبر المتولّي مسؤولا عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته، وهو مسؤول عن تقصيره اليسير اذا كان له أجر على التولية". فالعنى هو هو لا بل والتعابير ايضا وان تبدّلت صياغتها. انّ ما يحرك معيار المسؤولية هو ما سبق للقانون الروماني أن سمّاه "عناية ربّ الاسرة الصالح" وأخذته عنه مجموعة القوانين وكذلك أحكام الوكالة المدنية، فافترضت هذه العناية في المتولّي، بحيث يسهر على صيانة المال المسلّم اليه بعناية شبيهة ومماثلة لعنايته بأشياءه الخاصة، وهي عناية اعتيادية واعتناء كاف.

اما متى يعتبر المتولّي مأجورا، فذلك اذا كان مستحقا له أجر حتى ولو لم يستوفه. اما اذا حقّ له وتنازل عنه، فيعتبر غير مأجور لتلك الفترة التي حدّد تنازلها خلالها.

وعليه اذا لم يتقاضى أجرا لا يسأل المتولّي إلا عن تقصيره الكبير أو عن خطئه الفادح، وإذا تقاضى أجرا فيسأل أيضا عن تقصيره اليسير وعن خطئه الطفيف.

لقد استمدّت هذه القاعدة من أحكام الوكالة الواردة في قانون الموجبات والعقود، حيث تفرّق المادة ٧٩٠ بين الوكيل المأجور والوكيل غير المأجور، وتحيل بذلك الى النصوص المتعلقة بالوديعة فتشبه مسؤولية الوكيل بمسؤولية الوديع، وبالتالي فإنّها توجب على الوكيل أن يسهر على صيانة الوديعة كما يسهر على اشيائه الخاصّة، وتحمله مسؤولية كلّ هلاك أو تعيب كان بوسعه اتّقاؤه، هذا اذا كان يتلقّى أجرا عن حراسته للوديعة أو اذا كان يقبل الودائع بمقتضى مهنته أو وظيفته. لا ترفع المسؤولية عنه إلا اذا أثبت انّ الهلاك أو التعيب ناجم، أمّا عن ماهيّة الشيء او عن وجود عيب فيه أو عن فعل المودع، وأمّا عن قوّة قاهرة، ما لم يكن في حالة التأخّر عن ردّ الوديعة. أمّا اذا لم يكن مأجورا فلا يسأل إلا عن ثبوت هلاك الشيء او تعييبه بخطأ منه^{١٨٠}.

وإذا أعطينا أمثلة عن الحالات التي يضمن فيها المتولّي مسؤولية تقصيره، اي يلزم فيها بالتعويض أو بالتنحي أو بالطرد والعزل، فيمكن أن نذكر الاحوال التالية:

- اذا تعدّى على مال ممّا في يده من اموال الوقف كأن يعتبره له ويخفيه ولا يدرجه في قيود المداخل، أو يبدّده او يصرفه في شؤون نفسه وعائلته أو يعفي بغير سبب من توجّب تسديده.

¹⁸⁰ راجع: ادوار عيد، الحقوق العينية العقارية الاصلية، الجزء الثاني، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٧٣-

- اذا أهمل أو قصر أو توانى في حفظ ما في يده من اموال الوقف وغلاته، كأن يترك المال في أمكنة عامة أو كأن يودع مال البدل أو مال الايراد عند شخص غير أمين، أو عند مقامر، أو بغير احتراز، أو كأن يترك المحصول في مكان لا يحفظه عاقل في مثله.

- اذا امتنع عن تسليم ريع الوقف لمستحقّيه بغير سبب صوابي، أو ماطل في هذا التسليم، وكانوا قد طالبوه به، ثمّ هلكت الغلّة أو أضاعها، أو سرقت منه.

- اذا صرف ريع الوقف في شؤون غريبة عن الامور الاداريّة للاوقاف.

- اذا استدان على الوقف بغير توافر شرط بهذا المعنى من الواقف أو بغير اذن من الولي العام.

- اذا اضطرّ الوقف الى الترميم والّا خرب، فوجّه المتولي الريع الى المستحقّين وأهمل ذاك الترميم الضروري.

- اذا باع اعيان الوقف بهدف استبداله ثمّ أهمل شراء البدل فترة طويلة سنحت فيها الظروف لشراء عقار مناسب، وأضاع ما قبضه أو استعمله في مصالحه الخاصة.

أمّا الامثلة على الحالات التي لا يضمن فيها المتولي ما قد يلحق بالوقف

من أضرار، فيمكن ذكر الامور التالية:

- اذا قبض المتولي الريع وضاع من يده بلا تفريط أو سرق منه على يد ماهرين كانوا ليسرقوا سواه من المتقّظين، أو هلك بآفة سماويّة وقوّة قاهرة أو حدث لا يمكن اجتنابه.

- اذا قبض الريع ولم يطلبه المستحقون منه على الفور ثم مات في تلك الاثناء دون ان يظهر سند بذلك ودون أن يثبت أنه من غير تركته.
- اذا تعذر عليه قبض بدل اجارة الوقف من مستأجره كأن ينشأ بينه وبين المستأجر أخذ ورد طويلان، أو دعاوى طويلة أوقفت التنفيذ بانتظار صدور الحكم، فضاء في تلك الاثناء بدل الاجارة، أو جمّد أمر تسديده.

- أما في الاحوال التي يمكن للمتولي أن يعوّض بغير مساس بمنصبه، فيمكن أن نشير الى الامور التالية، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:
- اذا وجه الى المستحقين ما يجب ألاّ يوجهه اليهم من الريع، اي ما لا يستحقّونه، كان له ان يسترده منهم.
 - اذا أدّى عن الوقف مالا كان يحسبه ديناً على الوقف، ثمّ ظهر له انّ الوقف ليس مديناً بذلك المال، رجع عليه به وطالبه باسترجاعه.
 - اذا أنفق من ماله على الوقف على ان يرجع عليه بالانفاق وأشهد على نيته في ذلك صحّ رجوعه.

المادة ٢٧٦- يتوجب على المتولّي الخاص أن يؤدّي الحساب للولي العام كلّ سنة وكلّما يطلب ذلك منه. وللولي العام أن يدقّق في هذه الحسابات ويطبق الصندوق ويكشف على الاملاك والوثائق والاسماء. وله ان يقوم بذلك فجأة بذاته أو بواسطة مندوب عنه.

يجب على الولي الخاص ان يؤدّي الحساب عن ادارته للولي العام فيقدّم له البيانات بجميع واردات الوقف وجميع نفقاته الموثقة بالسندات الخطيّة. قبل صدور هذا القانون جرى العمل على الاكتفاء ممّن عرف بأمانته ونزاهته، بمجرّد بيان حساب الوقف بالاجمال في مصروفه وايراده، وكان يتمّ قبول قوله في الصرف على شؤون الوقف ومصالحه وفي تسليم الربيع والمنتجات الى مستحقيها بدون سند وبغير يمين، انطلاقاً من خلفيّة اعتباره أميناً صادقاً، غير مشكوك في أمانته والاصل في الامين الصدق. الاّ اننا رأينا انّ القوانين ألزمت الولي الخاص برفاق كلّ نفقة بما يبيّنهما ويثبتهما من سندات وايصالات واقرارات.

من حيث المبدأ يقدّم هذا الحساب الشامل مرّة كلّ سنة وكلّما يطلب الولي العام ذلك منه. تنسجم هذه المادة مع ما نصّ عليه القانون ١٠٢٧ من وجوب تنظيم تقرير لكلّ سنة من سنين الادارة. لقد ذهبت القوانين الكنسيّة الى ابعد من مجرد الكشف على القيود وطلبت تقارير بكلّ الاعمال، ومنها ما لا يعبر عنه بالارقام المجردة، كما انّ التقرير يسهم في توضيح السياسة الماليّة المتّبعة فضلاً عن أنّه يعبر بالعمق، عن روح الشراكة الكنسيّة التي تتجلّى في المشاركة في روح الاعمال والرسالة والمحبة والخدمة في الكنيسة، ويسهّل على الرؤساء أمر الاشراف والمراقبة والسهر. اكثر من ذلك فقد حضّ القانون ١٠٣١ البند ٢ المديرين الماليين على أداء حساب علني فنصّ على ما يلي: "يجب على مدير

الأموال الكنسيّة أن يؤدّي، عن الأموال الزمنيّة المقدّمة للكنيسة، حسابا علنياً يجري فيه على الطريقة التي يقرّها الشرع الخاص (...). "صحيح أن هذا القانون لم يشترط حسابا علنيا مفصّلاً وموثّقاً بالبيانات إلّا أنّه يجبّد إيجاد الطريقة الملائمة للتعبير عن فعل ثقة المؤمنين وامتنانهم تجاه المتبرّعين، كما يهدف الى طمأنة المؤمنين وتشجيعهم على دعم الكنيسة في حاجاتها بمسؤوليّة سخيّة ومتزايدة. أكثر من ذلك، ليست الشفافيّة الإداريّة واجبة وعادلة وحسب، بل أنّها تفيد عملياً وتنفع من الناحية الاقتصاديّة، وهي تبقى في كلّ الاحوال أحد الشروط الأساسيّة لضمان مصداقيّة الكنيسة ولتعزيز ثقة المؤمنين بالمتولّيّ عليها. هذا وأوضح القانون ١٠٤٥ أنّ الرئيس الكنسي هو منفذ جميع الارادات التقويّة، سواء كانت بسبب الموت أو بين الأحياء، وأنّه من هذا الحق يستطيع الرئيس الكنسي بل يجب عليه، بالزيارة أيضاً، أن يسهر على تنفيذ الارادات التقويّة، كما يجب على المنفّذين الآخرين أن يؤدّوا له الحساب بعد القيام بمهمّتهم".

وفي عودة الى نصّ المادة المذكورة، أنّ من حق الوليّ العام وواجبه ان يدقّق في الحسابات المقدّمة وان يتأكّد من توافر الرصيد ويكشف على الاسماء المدرجة في البيانات، خصوصاً اذا قيّدت مجموعات المداخل وفق بيانات ملحقة، كما يحقّ للولي العام، بصورة شخصيّة، أو من خلال مندوب، أن يصل بطريقة مفاجئة وقبل مضيّ السنة فيكشف على الحسابات في مقرّ المتولّي الخاص، أو يطلبها منه ساعة يشاء. أنّ هذا الحق المعطى للولي العام أنّما ينبثق من سلطان الولاية ويمارسه من خلال تدخّلات تفتيشيّة، اصلاحيّة أو احترازيّة، ويوجبه عليه واجب السهر الملقى على كتفه.

المادة ٢٧٧-١- للولي العام ان يبذل المتولي الخاص كلّما دعت الى ذلك مصلحة الوقف. وله أن يعزله اذا ثبت تقصيره أو سوء تصرّفه أو عدم أمانته.

٢- في حال ثبوت سوء الامانة يحكم على المتولّي الخاص بالتعويض فضلا عن الملاحقة الجزائية.

٣- لكن يحقّ للمتولّي الخاص اذا عزل ان يراجع المحكمة الكنسيّة المختصة ويطلب النظر في أمر عزله بطريقة قضائيّة اذا اعتبر نفسه موضوع تدبير جائر.

الأصل أنّ للواقف ان يعزل المتولي المولى منه بسبب او لغير سبب لأنّه وكيل عنه، وللموكل الحق في عزل وكيله مطلقا، كما له أن يبدله ساعة يشاء ولغاية لا يلزم بالافصاح عنها.

أمّا الحاكم والوليّ العام فليس لهما أن يعزلا المتولي المولى من الواقف إلاّ لسبب يوجب عزله كالتقصير الثابت وسوء التصرف والاخلال بالامانة، ولهما أن يبدّلاه اذا اقتضت ذلك مصلحة الوقف العليا. فمن يخون الامانة يستحقّ العزل، وهذا لا جدال فيه، إلاّ انّ الجرم ليس ضروريا لامكان العزل، فقد يعزل المتولّي أيضا دون جرم منه في بعض الاحوال. انّ كلمة عزل لا تعني الاقالة والطرّد فقط، بل تشمل الاستقالة ايضا أو الدفع اليها، كما أنّها قد تشمل أوضاع سوء التصرف والتقصير الجسيم. وقد نصّ القانون ١٤٦٤ على ما يلي:

" البند ١- من يسيء التصرف، بالفعل او بالاهمال، بالاضافة الى الحالات التي ينصّ عليها الشرع، في سلطان أو منصب أو خدمة أو وظيفة أخرى في الكنيسة، فليعاقب بما يوافق من العقوبة، دون استثناء الحرمان من وظيفته، ما لم يقرّر

القانون أو النظام عقوبة أخرى لهذا التصرف السيء. البند ٢ - من يأتي أو يغفل، لاهمال مذنب منه، عملا مرتبطا بسلطان أو منصب أو خدمة أو أية وظيفة أخرى في الكنيسة، وينتج عن ذلك ضرر للغير، فليعاقب بما يوافق من العقوبة".

عدا عن الواقف، غير المذكور في هذه المادة، ان من يملك التولية يملك العزل. فالواقف الذي يعين المتولي له أن يعزله في أي وقت، بسبب أو بلا سبب. أما الولي العام فلا يعزله إلا للأسباب المذكورة، ولا ينتج العزل مفعوله في كل الأحوال إلا بعد ابلاغه. بهذا المعنى أوضح القانون ٢٦٢ البند ٢ أيضا ان المدير المالي، ما دام في وظيفته، لا يعزله الاسقف الابرشي إلا لسبب هام، يقدره بعد استشارة هيئة المستشارين الابرسيين ومجلس الشؤون الاقتصادية.

وأما الأسباب التي توجب العزل فكثيرة وأهمها: سوء الامانة والاخلال بها، وأيضا سوء الادارة والتقصير الجسيم، اي عدم القدرة على ادارة الوقف، الخيانة، الخطأ الاداري الجسيم، اذا أصيب بحادث منعه من ممارسة أعماله، اذا خالف شروط الوقف، اذا أجزّ الوقف بغبن فاحش وكان سيء النية، اذا ادّعى ملك الوقف ولم يثبت مدعاه او اجر الوقف بنقص فاحش او وجه ريعه الى غير ما شرطه الواقف، او باع الوقف بلا مسوغ شرعي، أو أهمل أمره، أو خالف الشرع بخيانتة، اذا كان متوليا أوقافا عدّة، وظهرت خيانتة في واحد منها، اذا جن جنونا مطبقا، ما لم يفق من جنونه، اذا انهمك في الفسق أو أصيب بآفة أو بداء أقعده عن مباشرة أمور الوقف ومصالحه، اذا تغيب عن محلة الوقف مدة تزيد على ثلاثة اشهر وكان تغيبه في غير واجب ضروري، اذا كان في بقاءه ضرر للوقف او المستحقين. وهذا سبب أوجده هذه المادة، فخولت الولي العام

اببدال المتولي اذا رأى في بقاءه ضررا للوقف او للمستحقين، وله أن يقيم متوليا دائما بديلا، أو متوليا مؤقتا اثناء رؤية دعوى العزل الى ان يفصل فيها نهائيا. واكثر من العزل، فإنّ ثبوت سوء الامانة يعرّض المتولّي الى الملاحقة الجزائية والى وجوب التعويض عن الاضرار وعمّا فرط به أو اختلسه. في حالات العزل يستطيع المتولّي الخاص أن يقيم دعوى لدى المحكمة المختصة يعترض فيها على عزله ويطلب التحقق القضائي من الاسباب الموجبة التي دفعت الولي العام الى عزله. فاذا ثبتت براءته من التهم التي الصقت به، جاز للمحكمة أن تعيده الى مسؤوليته، كما جاز لها، اذا ثبت جرمه، أن تغرّمه وتعاقبه اذا ما طلب الولي العام ذلك مقابلة عند تحديد موضوع الدعوى. يكون الحكم الصادر قابلا للطعن بكلّ طرق الطعن المألوفة والاستثنائية، وهو لا يبرم في حال الطعن به الاّ بصدور حكمين متطابقين. تلتقي امكانية مراجعة القضاء مع ما أقرّه القانون ٢٤، في معرض الكلام على حقوق المؤمنين وواجباتهم، فكرّس حق جميع المؤمنين بأن يطالبوا على وجه مشروع بالحقوق التي يتمتعون بها وأن يدافعوا عنها في المحكمة الكنسية المختصة، وفقا للشرع، وأن يحاكموا مع العمل بأحكام الشرع وتطبيقها بانصاف، وألاّ توقع عليهم عقوبات قانونية الاّ وفقا للقانون.

تجدر الاشارة هنا الى امكانية أخرى أجازتها مجموعة قوانين الكنائس الشرقية في القوانين (٩٩٦-١٠٠٦) وهي الاعتراض على القرار الاداري والاستغاثة التسلسلية، بعد فشل الطلب الموجّه الى صاحب القرار نفسه، بمحاولة مستحسنة لتلافي الخصومة.

المادة ٢٧٨ - ليس للمتولّي الخاص أن يبيع أو يرهن أو يستبدل شيئا من املاك الوقف الثابتة او المنقولة الثمينة ولا أن يدين مال الوقف أو يستدين على اسمه مبلغا بدون مسوغ شرعي واجازة الولي العام وفقا لاحكام القوانين: ٦٥، ٦٨، ٢٨٣، ٢٧٩، من الارادة الرسوليّة "في الرهبان وأموال الكنيسة الزمنيّة".

نصّت القوانين المذكورة في هذه المادة على ما يلي:

القانون ٦٥ - البند ١ - في ما يتعلّق بتوظيف النقود فليحافظ على ما تنصّ عليه الرسوم ولكن يحتاج الى رضی الرئيس الكنسي المحلي لصحة الفعل:

١ "رئيسة دير المتوحّدات وجمعيّة رهبانيّة أسقفية، لاي توظيف للنقود، واذا كان دير المتوحّدات خاضعا لرئيس رهباني، فرضاه أيضا ضروري لصحة التوظيف.

٢ "رئيسة الراهبات في جمعيّة حبريّة أم بطريركيّة، اذا كانت النقود من بائة الناذرات وفقا للقانون ٨١ (وقد نص القانون ٨١ على ما يلي: "فلتوظف الرئيسة البائة، بعد نذر الراهبة الاول، باسناد مالية، جائزة، امينة ومثمرة، بعد الحصول، لصحة الفعل، على رضی مجلس شوراها ورضی الرئيس الكنسي المحلي والرئيس الرهباني اذا كان الدير خاضعا له، مع الاحتفاظ بما يرسمه القانون ٦٥ البند ٢، ويحظرّ مطلقا انفاقها، بأيّ وجه كان، قبل وفاة الراهبة، حتى ولا لبناء دير او لوفاء دين".

٣ "رئيس أو رئيسة ايّ دير رهباني كان، اذا كان المال قد أعطي أو أوصي به لينفق في سبيل البرّ.

٤ "رئيس دير جمعيّة رهبانيّة أسقفية ورئيسة دير أيّ رهبانيّة كانت، اذا كان المال قد أعطي أو أوصي به لعبادة الله.

هـ " ايّ راهب كان، ولو معصوما، اذا كانت النقود قد اعطيت لخورنيّة أو لرسالة أو للرهبان وهي موجهة الى الخورنيّة أو الى الرسالة.

البند ٢- انّ حقوق الرئيس الكنسي المحلي وواجباته المنصوص عليها في البند ١، العددين ١ و ٢، تعود الى البطريك وحده في ديورة المتوحّداث التي غرس فيها الصليب البطريكي ولو كان دير المتوحّداث خاضعا لرئيس رهباني.

البند ٣- يجب العمل ايضا بأحكام البندين ١ و ٢ في أيّ تغيير توظيف كان.

القانون ٦٨- البند ١- اذا ارتبط شخص معنوي من الاشخاص المنصوص عليهم في القانون ٦٣ البند ١ (اي دير المتوحّدين، ورهبانيّة المتوحّدين المتحالفة، وجمعيّة رهبانيّات المتوحّدين المتحالفة، والمنظّمة الرهبانيّة والجمعيّة الرهبانيّة واقليم او شبه اقليم منظّمة رهبانيّة او جمعيّة رهبانيّة، والدير) بدين او بموجب ما، ولو باذن الرؤساء، فيجب ان يكون هو المسؤول عن ذلك.

البند ٢- اذا ارتبط بذلك راهب ذو نذر كبير، باذن الرؤساء، فيجب ان يكون المسؤول الشخص المعنوي الذي يكون رئيسه قد أعطى الاذن، واذا ارتبط راهب ذو نذر صغير، فيجب أن يكون هو المسؤول ما لم يقدّم بعمل للرهبانيّة باذن الرئيس.

البند ٣- اذا ارتبط بذلك راهب ضدّ ما يرسمه البند ٢، فيجب ان يكون هو المسؤول لا الشخص المعنوي.

البند ٤- لا يستطيع أن يمنح على وجه صحيح الاذن المنصوص عليه في البندين ١ و ٢ الاّ الرئيس الذي تعينه الرسوم في كلّ رهبانيّة، مع المحافظة على احكام الرسوم نفسها.

البند ٥ - وليظلّ دائما ثابتا امكان اقامة الدعوى ضدّ من عادت عليه منفعة ما من جرّاء العقد.

البند ٦ - فليحذر الرؤساء الرهبانيّون أن يرخصوا بالارتباط بدين ما لم يثبت لهم اكيدا أنّه من الدخل العادي يمكن ايفاء فائدة الدين وايفاء رأس المال نفسه حسب الاتفاق، تدريجا وعلى أقساط، وضمن مدّة لا تطول كثيرا.

القانون ٢٧٩ - البند ١ - مع الاحتفاظ بأحكام الشرع في شأن ملكيّة الذخائر الممتازة أو الايقونات الثمينة، وكذلك ما سواها من الذخائر والايقونات التي تكرم في احدى الكنائس بعبادة الشعب العظيمة، يقتضى لنقل ملكيّة الاشياء الكنسيّة الثابتة او المنقولة التي يمكن حفظها:

١ " ان يثمن الشيء خطأ خبراء ذوو استقامة،

٢ " سبب عادل اي ضرورة ملحة او فائدة للكنيسة ظاهرة او التقوى،

٣ " ان يسبق ذلك اذن الرئيس الشرعي، وبدونه يكون نقل الملكية غير صحيح.

البند ٢ - ولا تهملن ايضا الاحتياطات الأخرى الملائمة التي يرسمها الرئيس في مختلف الظروف، وذلك لكي يجتنب ضرر الكنيسة.

القانون ٢٨٣ - يجب العمل بالاحكام الموضوعة لنقل ملكيّة الاشياء في القوانين

٢٧٩-٢٨٢، (أي القانون المذكور اعلاه وقانون بشأن الثمن وقانونين يحدّدان

السلطة المختصة لاعطاء الترخيص في مختلف الظروف والاحوال) ايضا في ابرام

اي عقد كان، يمكن، بحكم طبيعة العقد نفسها، أن توضحي فيه حالة الكنيسة

أسوأ.

الآ أن هذه القوانين قد ألغيت صراحة وحلت مكانها قوانين المجموعة الجديدة، خصوصا وأنها نظمت مادة الاموال تنظيما كاملا. مع ذلك لا يمكن القول بأنها غير مفيدة لتفسير القوانين الجديدة أو للاستئناس بها في بعض التفاصيل التي لم تذكرها المجموعة، فقد نص القانون ٢ على ما يلي: "قوانين هذه المجموعة التي غالبا ما استعيد فيها شرع الكنائس الشرقية القديم أو كيّف، يجب أن تفسّر بنوع خاص استنادا الى هذا الشرع". صحيح ان المقصود هنا هو الشرائع الاولى والقديمة، الآ أن الارادة الرسوليّة هي من احدى المصادر التي ارتكزت اليها لجنة تدوين المجموعة، لا بل اقتصر عملها على مراجعة احكامها اكثر من وضع قوانين جديدة واستنباطها. المهمّ ألاّ يستند الى هذه القوانين عندما نجد قوانين تناقضها او تتناول موضوعها. وعليه وجب اعتماد القوانين الجديدة التالية:

ق ٤٦٨ - البند ٢ - دير المتوحّدين هو المسؤول عن الديون أو الالتزامات التي تقيّد بها الراهب بعد النذر الدائم بترخيص من رئيسه، أمّا اذا تقيّد بديون من غير ترخيص من رئيسه فالراهب نفسه مسؤول عنها.

ق ٥٢٩ - البند ٥ - الراهب ذو النذور المؤقتة، اذا ارتبط بديون والتزامات فأنّه مسؤول عنها، ما لم يكن قد تولّى معاملة خاصّة بالمنظمة أو الجمعية الرهبانيّة بترخيص من الرئيس. يسري ذلك ايضا على الراهب الذي أتمّ النذر الدائم (ق ٥٣٤).

ق ١٠٣٥ - البند ١ - لكي تنقل ملكيّة الاموال الكنسيّة التي تتألّف منها شرعا أملاك الشخص القانوني الثابتة يشترط:

١- أن يكون هنالك سبب صوابي من مثل الضرورة الملحة، أو المنفعة الأكيدة أو التقوى، أو المحبة، أو هدف رعائي.

٢- تقدير الشيء، المراد تملكه، كتابة على يد خبراء.

٣- أن توافق بالكتابة السلطة المختصة في الحالات التي يقرّها الشرع، والّا كان نقل الملكية غير صحيح.

البند ٢- يجب التقيّد بالاحتياطات الأخرى التي تقرّها السلطة المختصة تجنّبا للضرر بالكنيسة.

ق ١٠٤٢- يجب التقيّد بالقوانين ١٠٣٥-١٠٤١ لا في أمر نقل الملكية وحسب، بل أيضا في كلّ عملية قد تؤول بها حالة أملاك الشخص القانوني الى أسوأ.

وعليه فإنّ البيع والاستبدال والرهن والاستدانة والادانة والهبة والصلح والتأمين والحجز تفترض ما يفترضه نقل الملكية من مقتضيات لصحته وشرعيته، وأبرزها الاذن أو الترخيص الخاص من الوليّ العام ومن السلطة المختصة عند الاقتضاء. كذلك الامر بالنسبة الى المنقولات الثمينة، أي المنقولات ذات القيمة الكبيرة فنيا أو تاريخيا أو ماديا، إنّ مثل هذه التصرفات قد تنقل الملكية، سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة. بذلك شملت هذه المادة المفهوم الواسع لنقل الملكية وأضافت اليها، باقراها بالقوانين المذكورة، كلّ عمل قد يؤول معه وضع الشخص القانوني الى أسوأ، اي ما يعرضه للمخاطرة. وفصلا لجدلية الايجار وعدم الاتيان على ذكرها في القوانين الجديدة مع أنّ بعض أنواعها اعتبره شبه نقل ملكية، شملت هذه المادة كلّ انواع العقود، بغير تمييز بين عقد صناعي وعقد استخدام أو عقد تصرّف واشغال، وحتّمت استحصال الولي الخاص على

تفويض لصحة العقد، إلا أنّها لم تقفل الباب امام تفويض عام وشامل لكل أنواع العقود أو لبعضها، خصوصا في حال تواترها ووفرقتها، كمثال الايجارات العادية المألوفة، الزراعية المحدودة في الزمن والموسمية، لا في تلك التي تعطي حق تصرف واسع، ولا تلك الطويلة في زمن مدتها^{١٨١}.

انّ من يخلّ بوجوب الاستحصال على الاذن اللازم يتعرّض لعقوبة مناسبة وهذا ما نصّ عليه القانون ١٤٤٩ صراحة بقوله: "من يتصرّف بالممتلكات الكنسية دون الحصول على ما يقتضى من الموافقة او الاذن فليعاقب بما يوافق من العقوبة". أنّها عقوبة غير محدّدة ولكنّها الزامية ويحتكم بمداهها الرئيس الكنسي المختصّ، أو المحكمة الروحية المختصة.

أمّا المسوّغ الشرعي اي ما يعرف قانونا بالسبب العادل او الصوابي فهذا ايضا لازم كما هو لازم تخمين الخبراء وموافقة من يلزم، اي من يعينهم الامر، إلا انّ هذه الامور ليست لصحة الفعل بل لجوازه فقط.

أمّا اذا نقلت ملكيّة وقف خلافا لهذا القانون، فيكون نقل الملكية باطلا، إلا انّ هذا البطلان هو بطلان نسبي وليس بطلانا مطلقا، لعدم تعلّقه بالنظام

¹⁸¹ لما صممت القوانين الجديدة عن الايجارات، عمد المسؤولون الى مواصلة اعتماد حد التسع سنوات بغير طلب اذن من المراجع العليا، خصوصا وان الارادة الرسوليّة لم تفرض في القانون ٢٩١ الحصول على الاذن من الكرسي الرسولي إلا اذا تعدّت المدة التسع سنوات، ومنهم من اجتهد في ادراج بند تجديد العقد مرّة واحدة، وبذلك تصبح المدة الواقعيّة ثماني عشرة سنة، وذلك لتشجيع الايجارات للبناء. أمّا البعض من الذين يعتمدون التجديد لمرة، اي لسبع وعشرين سنة، فيلقون انتقادات واعتراضات قد تفصل فيها المراجع في حال التشكيكات أو التراجع.

العام^{١٨٢}. ومنهم من يعتبر ان القانون الخاص يتنازل في هذه الحالة لمصلحة الاستقرار العام ومصلحة الامن الاجتماعي العليا^{١٨٣}، كما انه في حال اكتساب أحدهم عقار وقف غير مسجل في بيانات السجل العقاري، بثبوت النية الحسنة، أقر في مكسبه. يبقى ان كل حالة تفترض علاجاً خاصاً، وبهذا المعنى نص القانون ١٠٤٠ على ما يلي: "اذا نقلت ملكية أموال كنسية على خلاف مراسيم الحق القانوني، وكان ذلك صحيحاً في الشرع المدني، كان على السلطة الأعلى من تلك التي أتمت هذا النقل، أن تزن الأمور كلها بميزان الفطنة، وترى هل تتقدم بدعوى، وأي دعوى، ومن يتقدم بالدعوى، وعلى من يكون الادعاء للمطالبة بحقوق الكنيسة".

ونتوسع هنا بعض الشيء في مبدأ عدم نقل الملكية L'Inaliénabilité ومفهومه انطلاقاً من جذوره. فلم تظهر في العصور القديمة أهمية دورة الاموال بالقدر التي هي عليه اليوم. ففي القدم، علت الاعتبارات الاجتماعية على المرتكزات الاقتصادية. ان المصلحة الاقتصادية الكبرى تقضي بالأبقاء على الاموال في أيد غير متمرسّة وبأن تنقل دورياً الى من يستثمرها على نحو أفضل. فلما كان العالم مقسماً الى قبائل أو حتى الى مقاطعات ومدن بالغة التحديد والتحسين بالاسوار الدقيقة شكّلت الملكيات علامات قوّة وحفظت من قبل

¹⁸² راجع: تمييز ٢٩-١٢-١٩٦٢، مجموعة باز، جزء ١٠، ص ٢٢٤، وتمييز ٧-١-١٩٩٣،

مجموعة باز جزء ١١ ٢٥٧ والنشرة القضائية ١٩٦٣، ص ٦٨٩.

¹⁸³ راجع: أبي راشد، الوقف...، ص ٢٠١.

المحتفظين بها، بغيرة وتمسك فائقين ولم تكن لتنتقل الى آخرين بسهولة أو بغير حرب وغنيمة.

عند اليهود، قسّمت الاراضي والممتلكات بين أسباط اسرائيل وكلّ بيع من آخر لم يكن لينقل المبيع بصورة نهائية، بل وجبت اعادته الى البائع بعد مرور خمسين سنة. نقرأ في سفر الاحبار :

"قدّسوا سنة الخمسين ونادوا باعتاق في الارض لجميع اهلها، فتكون لكم يوبيلاً، فترجعوا كلّ واحد الى ملكه وتعودوا كلّ واحد الى عشيرته (...). وفي سنة اليوبيل هذه ترجعون كلّ واحد الى ملكه. اذا بعتم لأقربائكم أو اشتريتم منهم، فلا يظلم الواحد منكم أخاه. بحسب عدد السنين من بعد سنة اليوبيل تشتري من قريبك، وبحسب سنيّ الغلّة يبيعك. بحسب كثرة السنين تكثّر له الثمن وبحسب قلّتها تقلّله، لأنّه إنّما يبيعك عدداً من الغلال (...). وأمّا الارض، فلا تبع بتاتا لأنّها لي الارض، وأنما أنتم نزلاء وضيوف عندي. وفي كلّ الارض التي تملكونها تجعلون للارض فكاكاً. اذا افتقر أخوك فباع شيئاً من ملكه، فليأت الفاكّ الأقرب اليه ويفكّ بيع أخيه. وأيّ رجل لم يكن له فاكّ فان وجد ما يلزم للقيام بالفاكّ، فليحسب سني بيعه ويردّ الفاضل الى الرجل الذي باعه ويرجع الى ملكه. وان لم يجد ما يلزم للردّ اليه، فليبق ما باعه في يد مشتريه الى سنة اليوبيل، وفي اليوبيل يخرج ويرجع الى ملكه" (٢٤، ١٣-١٦ و ٢٣-٢٨).

كان الهدف من ذلك منع الاختلاط بين الاسباط.

- من جهته يذكر أرسطو أنّ بعض المدن اليونانية الكبرى مثل "سبارت ولوكريت ولوكاد"، منعت بيع الاراضي الاّ في حالات ضرر خطير. السبب

بحسب الـ"اكوينات"، هو اجتناب تكديس الممتلكات في أيدي عدد ضئيل من الأشخاص، ما يهدد المدن في عدد سكاها. فالقبائل والمدن كانت "مجتمعات مقفلة" وكان لا بدّ من العمل على عدم التخالط وعلى منع النزوح. لذا استعملت هذه الجماعات ما أمكن تسميته حق "الفيثو" على مبيعات أفرادها.

ففي سفر التكوين ما يعطي الشعب كلّ، وان بصورة ضمنيّة، مثل هذا الحق، فلا يكفي بدور الشهادة بل وبالتماس الرضى في تمليك غريب، كما حدث مع ابراهيم يوم أراد ان يدفن زوجته ساره في ارض كنعان. "وماتت سارة في قرية أربع، وهي حبرون، في أرض كنعان (...). وقام ابراهيم من أمام ميته وكلم بني حثّ قائلا: "أنا نزيل ومقيم عندكم. أعطوني ملك قبر عندكم فأدفن ميتي من أمام وجهي. فأجاب بنو حثّ ابراهيم قائلين له: ألا اسمعنا سيدي. أنت زعيم لله في وسطنا: في أفضل قبورنا ادفن ميتك، فليس أحد منا يرفض لك قبره لتدفن فيه ميتك. فقام ابراهيم وسجد لأهل البلد، أي لبني حثّ، وكلمهم قائلا: "ان طابت نفوسكم بأن أدفن ميتي من أمام وجهي، فاسمعوا لي واسألوا لي عفرون بن صوحر أن يعطيني مغارة المكفيلة التي له في طرف حقله في وسطكم، يعطيني آياها بثمانها الكامل لتكون لي ملك قبر. وكان عفرون جالسا في وسط بني حثّ، فأجاب عفرون الحثّي ابراهيم على مسامع بني حثّ، أمام كلّ من دخل باب مدينته، قائلا: لا يا سيدي، اسمع لي. الحقل قد وهبته لك، والمغارة التي فيه أيضا وهبتها لك منّي، على مشهد بني قومي وهبتها لك. ادفن ميتك. فسجد ابراهيم أمام أهل البلد، وكلم عفرون على مسامعهم قائلا: أسألك أن تسمع لي. أعطيك ثمن الحقل، فخذ منّي فأدفن ميتي هناك. فأجاب عفرون ابراهيم وقال له: يا سيدي، اسمع لي: أرض تساوي أربع مئة مثقال فضّة، ما عسى أن تكون بيني

وبينك؟ ادفن. فلما سمع ابراهيم ذلك منه، وزن له الفضة التي ذكرها على مسامع بني حث، أربع مئة مثقال فضة، مما هو رائج بين التجار. فحقل عفرون الذي في المكفيلة التي تجاه ممرا، الحقل والمغارة التي فيه، وكل ما فيه من الشجر بجميع حدوده المحيطة به، ذلك كله أصبح ملكا لابراهيم. بمشهد بني حث وكل من دخل باب مدينته. وبعد ذلك، دفن ابراهيم سارة امرأته في مغارة حقل المكفيلة تجاه ممرا، وهي حبرون، في أرض كنعان. وأصبح الحقل والمغارة التي فيه لابراهيم ملك قبر من عند بيت حث" (تكوين ٢٣).

هذا وإن الشكليات والطقوس التي كانت الشرائع القديمة تخضع لها الملكيات، كالـ *mancipatio* الرومانية نفسها، لم تهدف إلا الى زيادة عملية نقل الملكية صعوبة.

وساد الاعتقاد نفسه في القرون الوسطى لاعتبار الارض رمزا للقوة. وفوق ذلك كله، إن مصلحة العائلة نفسها ارتبطت بالحفاظ على المجال العائلي، فما من سيادة بغير أرض. هذا ما شدد عليه كثيرون من اللاهوتيين أو من المنظرين الكاثوليك عندما اعتبروا أن من الضرورة المطلقة لحياة الكنيسة أن يتمتع رئيسها الأول بسيادة على أرض مهما صغرت. والواقع أنه في ٢ تشرين الأول من سنة ١٨٧٠، دخلت قوات فيكتور عمانوئيل الثاني العاصمة الخالدة (روما) فضمت الى مملكة ايطاليا ثم أعلنت عاصمة الامّة الموحدة، فانتهد بذلك مملكة الباباوات التي دامت أكثر من ألف سنة، وتحديدًا منذ سنة ٧٥٦. بعد هذا السقوط كثيرون من المحللين، خصوصا رينان في فرنسا، نعوا الكتلّة واعتبروا

الامر نهاية لها^{١٨٤}، فعادت معاهدة اللاتران لتكرّس عليها مجددا رقعة ارضيّة وولاية شرعيّة دوليّة.

المادة ٢٧٩-١ - كلّ عمل يقوم به المتولّي الخاص، بدون اجازة خطيّة، خارجا عن حدود الادارة العاديّة وطريقتها ومخالفا للمادة ٢٧٤ يعتبر باطلا.
٢- وكلّ عقد يجريه دون تفويض خطّي ايضا لا ترتبط به الكنيسة الاّ بقدر ما يكون لحظّ الوقف ومصلحته.

على المتولّي الخاص أن يستحصل على الترخيص اللازم لكلّ الامور المذكورة صراحة في القوانين كما ضمن الحدود التي يرسمها له الوليّ العام، والاّ كان العمل باطلا ويسأل عنه، اذ لا ترتبط به الكنيسة الاّ بقدر ما يكون لحظّ الوقف ومصلحته. لا يتعلّق الامر هنا بنقل الملكيّة بمعنيها الضيق والواسع، وقد سبق أن لحظ القانون احوالها، بل بالاعمال الخارجة عن حدود الادارة العاديّة وكلّ سائر العقود، اي عقود الارتباط الصناعي والزراعي، وعقود التوظيف وعقود التأمين وغيرها. فهذه ايضا تفترض حصول المتولّي الخاص على ترخيص خطّي يخوّله القيام بها. تلتقي هذه المادة مع ما رسم القانون ١٠٢٤ من مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، حيث نقرأ:

البند ١ - الاعمال التي تتجاوز حدود الادارة العاديّة وطريقتها لا يمكن مدير الاموال الكنسيّة أن يقوم بها صحيحة الاّ بموافقة خطيّة من السلطة ذات الصلاحيّة.

184 SIMONNOT Philippe, Les Papes, l'Église et l'argent, histoire économique du christianisme des origines à nos jours, Paris 2005, p.9.

البند ٢- تحدد في القوانين الأعمال التي تتجاوز حدود الادارة العادية وطريقتها،
أما اذا أغفلت ذلك القوانين فيعود الى السلطة التي يخضع لها مباشرة الشخص
القانوني، أن تحدد هذه الاعمال بعد استشارة المجلس ذي الصلاحية.

البند ٣- لا يكون الشخص القانوني مسؤولاً عن الاعمال غير الصحيحة التي
يقوم بها المديرون الا عندما وبقدر ما يعود عليه ذلك بالمنفعة.

ان أعمال الادارة العادية هي أنشطة منوطة بالولي الخاص، بغير لجوء احترازي
الى الولي العام، ولو كانت تصرفاته كلها باشراف الاخير وتحت سهره. انها
الاعمال المتعلقة بادارة الاعمال اليومية، البعيدة عن مخاطر الاستقرار المالي
للمؤسسة، والتي بدونها قد يلحق ضرر ما بمسيرة الوقف ومنتجاته وسير العمل
فيه. الا ان القوانين لا تحدد معيار التمييز بين الاعمال العادية والاعمال غير
العادية ولا الحد الفاصل بينها، ذلك انها متباينة ومتمايزة بين شخص وآخر،
ولذا أوجبت على الولي العام أن يحدد المعايير والاعمال المعتبرة اعمالاً فائقة
للأعمال العادية، وهي بالاجمال أعمال تصرفية.

في مرسوم تعيين الاباتي يوسف الخوري العرموني وكيلا من قبل البطريك
الياس الحويك على وقفية الامير يوسف علي مراد ابي اللمع بعد ان آلت الى
فقراء الطائفة المارونية بتولية البطريك، نقرأ تحديدا صريحا للاعمال غير العادية
وما يتطلب الاذن الخطي لصحة اجرائه، وهذا نص التعيين:

"اننا بأسطرنا هذه قد أقمنا حضرة ولدنا الاباتي يوسف الخوري العراموني
النائب العام على الرهبة الانطونية الجزيل الاحترام وكيلا على وقفية المرحوم
يوسف علي مراد ابي اللمع وفوضنا اليه المناظرة على هذه الوقفية واستيراد
حاصلاتها والاعتناء بها وانمائها وترميم الخراب منها وعليه أن ينشئ دفترا

مخصوصا يدون فيه جميع المداخل من ريع هذه الوقفية مع جميع النفقات
المقتضات (ة) لها بكل ضبط وتدقيق ليعطي الحساب على ذلك عندما يطلب منه
بأمرنا وقد فوضنا اليه أن يحامي ويدافع عن حقوق هذه الوقفية ويرافع في
دعاويها في جميع المحاكم الايجابية على اختلاف درجاتها وخارجا عنها بنفسه أو
بواسطة وكيل كفوء يقيمه عنه لدى الاقتضاء. وليس له أن يبيع أو يرهن أو
يستبدل شيئا من أملاك الوقفية الثابتة أو يستدين مبلغا ولو طفيفا على اسم
الوقفية بدون مسوغ شرعي واجازة خطية منا واشعارا بذلك تحرر في ٤ شباط
سنة ١٩٢٨. الحقير الياس بطرس - البطريرك الانطاكي^{١٨٥}.

ان غياب الاذن اللازم يعرض هذه الاعمال للابطال، كما أنه يلقي على
المتولي الخاص مسؤولية هذا الابطال في كل ما يفوق ما استفاد منه الوقف، واذا
لم يكن بالامكان ابطال الاعمال في المجال المدني، عد المتولي الخاص مسؤولا
ووجب التعويض في حال الخسارة، كما يتعرض لعقوبة العزل، وتبقى الاعمال،
في المجال الكنسي، واجبة التصحيح، لأن ما يبنى على باطل هو باطل.

¹⁸⁵ الاب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٧٢-٢٧٣، نقلا عن دفتر

حسابات الوقفية على عهد الاباتي يوسف الخوري، ص ١.

في استبدال الوقف وتعديله

المادة ٢٨٠-١- للواقف المتولّي على وقفه، وبموافقة الولي العام، أن يستبدل وقفه بما هو أصلح وأن يحوّله الى جهة اخرى متساوية والاولى أو أفضل، سواء شرط ذلك في صكّ الوقف أو لم يشترطه.

٢- وللولي العام مثل هذا الحق بالاتفاق مع الواقف ما دام هذا حيا.

٣- أمّا اذا كان الواقف قد مات واشترط في صكّ الوقف عدم استبدال الوقف أو تحويله فلا يحق للولي العام مخالفة ارادة الواقف فيما اشترط، الا اذا دعت الى ذلك ضرورة أو فائدة أوفر.

الاستبدال أو الابدال يعني الاستعاضة عن العين الموقوفة بأخرى تصبح وقفا بدلا منها، وتسمّى البدل، وقد توسّع فيه الاحناف في حين لم تجزه المالكيّة، ثمّ تناولته نصوص نظاميّة كثيرة سابقة، بدءا من العهد العثماني، ثمّ أجازته القانون اللبناني السوري ونظّمه بموجب قرار المفوض السامي دي جوفيل رقم ٨٠ تاريخ ٢٩-١-١٩٢٦ وقد جاء في المادة الثانية منه أنّه "يمكن اجراء الاستبدال أمّا مقابل دفع القيمة وأمّا بابدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها" وفي المادة ١٢، ٣ "اذا كانت الاوقاف تخصّ الطوائف غير الاسلاميّة فتستخدم القيمة في بناء أو شراء عقارات تستعمل ايراداتها وفقا للأحكام الوقفيّة" وفي المادة ١٤ "ان استخدام المبالغ الناجمة من الاوقاف التي تخصّ الطوائف غير الاسلاميّة يراقب ضمن الشروط المعيّنة في أنظمة تلك الطوائف".

فللواقف اذا أن يشترط هذا الاستبدال في صك وقفه، أو يسكت عنه، أو أنه ينهي عنه ويمنعه.

يجوز الاستبدال عند وجود شرطه إلا أن الواقف الحي يحتاج الى موافقة الولي العام، سواء شرطه في صك الوقفية أم لم يشترطه. وللولي العام حق الاستبدال بالاتفاق مع الواقف اذا كان حيا، وليس له ذلك بغير رضى الواقف، طالما كان حيا. أما بعد موت الواقف، فله ذلك اذا لم يشترط الواقف النهي عن الاستبدال، أما اذا نهي الواقف صراحة عن الاستبدال فالمبدأ ان ليس للولي العام ان يخالف الواقف في شرطه، ولكنه يستطيع ذلك صحيحا اذا خرج الوقف عن الانتفاع به فأصبح لا ايراد له أو أصبحت غلته ضئيلة لا تفي بأكلاف صيانتها ومؤونته، أو اذا كان الموقوف يعطي ايرادا ولكن الاستبدال يعطي ايرادا اكثر ومنفعة أكبر، أو اذا تداعى الوقف الى الخراب. هذا علما بأن العقارات الوقفية المتخذة كنيسة أو مستشفى أو معهد علم أو المخصصة لاستعمال العموم فلا يكتسب عليها اي حق بمرور الزمن. وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ١٧٨ من قانون الملكية. وكذلك لا يكتسب اي حق بمرور الزمن على العقارات الموقوفة المقيدة في السجل العقاري عملا بأحكام المادة ٢٥٥ من القانون نفسه.

أما بعض المحاكم فقد أخذت بتقادم مرور الزمن، وكذلك فعلت الكنيسة في قوانينها العامة، محددة مدة مئة سنة للأموال غير المنقولة والمنقولة الثمينة، والحقوق والدعاوى الشخصية أو العينية، اذا كانت تعود الى الكرسي الرسولي، وخمسين سنة اذا كانت تعود الى اي كنيسة قائمة بحق ذاتي أو الى اي أبرشية وبتقادم ثلاثين سنة اذا عادت الى شخص قانوني آخر. إلا أن الكنيسة أوضحت في القانون ١٠١٨ ان الاشياء المقدسة، أي تلك التي أفردت للعبادة الالهية

بالتكريس أو البركة، اذا كانت في حيازة أفراد، يمكن أن يقتنيها أفراد بالتقادم، ولكن لا يجوز استعمالها في نطاق دنيوي، ما لم تكن قد فقدت التكريس والبركة. أمّا اذا كانت تعود الى شخص كنسيّ فلا يمكن أن يقتنيها إلاّ شخص قانوني كنسيّ آخر. من جهة أخرى أوضحت ان ايّ تقادم لا يصحّ ما لم يكن منوطاً بنية صالحة ليس فقط في بدايته بل في كلّ المدّة التي يقتضيها التقادم (ق ١٥٤١) وحرّمت التقادم في الحقوق والواجبات المرتبطة مباشرة بحياة المؤمنين الروحية وبحدود المقاطعات الكنسيّة الاكيدة التي لا ارتياب فيها وفي الواجبات والالتزامات المتعلّقة بالاحتفال بالليترجيا الالهية (ق ١٥٤٢).

في العهد العثماني لم يجز الاستبدال إلاّ باذن من السلطان، ولاحقاً بصدر قرار شرعي من القاضي. وفي زمن الانتداب أجاز الاستبدال بغير اذن القاضي لا بل أوجب الاستبدال في بعض الحالات. لقد عمدت السلطة المنتدبة على تنظيم الملكية العقاريّة وعلى تبسيط وضع الاراضي بهدف تسهيل انتقال العقارات مساهمة للحركة الاقتصادية الحديثة.

المادة ٢٨١ - يجري استبدال الوقف بالمقايضة او بالبيع مع مراعاة مصالحه ومصالح الجهة الموقوف عليها.

في حين لم يجز البعض إلاّ الاستبدال عينا، الامر الذي عرّفه البعض بالابدال أو بالمقايضة، اي عقار بعقار، وذلك خوفاً من تبديد الثمن بين يد المتولّي البائع، أجاز هذا القانون الاستبدال بالبيع وقبض الثمن إلاّ انّ الاستبدال في هذه الحالة إنّما يتشبه بالبيع بشرط اعادة توظيف الثمن، ولو في مرحلة لاحقة لصرفه على ترميم وقف آخر متداع للخراب وعمارته ضروريّة كما سنرى في المادة الآتية.

فإنَّ ثمن الوقف المبيع يبقى وديعة بين يدي المتولّي. غير أنَّ معيار الاستبدال أو
الابدال هو مصلحة أوفر للوقف ومحافظة على مصالح الموقوف عليهم
ومستحقّاتهم. فالمسوّغات الشرعيّة ضروريّة لصحّة الاستبدال، ومصلحة الوقف
يجب أن تكون به أوفر، أي أن يكون الربح الجديد أكبر من القديم، أو أن يكون
الوقف الجديد غير محتاج إلى عمارة أو إلى نفقات باهظة للحفاظ عليه، والكلّ
سينعكس طبعاً على مصالح المستحقّين.

المادة ٢٨٢ - ١ - العين المستبدلة بعين الوقف تصبح وقفاً مثله وبشروطه
دون حاجة إلى تجديد وقف أو إلى إظهار جديد.

٢ - كذلك النقود المتحصّلة من بيع العين الموقوفة، بمسوّغات شرعية
للاستبدال به، لا يملكها الواقف ولا تصرف على الجهة الموقوف عليها بل
يشترى بها عين تعتبر بمجرد شرائها وقفاً بشروط الأولى.

٣ - إذا كان للجهة الموقوفة عليها العين المبيعة وقف آخر يحتاج لعمارة
ضروريّة جاز صرف تلك النقود في عمارته بأذن الولي العام على أن تستوفي
بعد ذلك من غلّته لشراء البديل اللازم.

إنَّ الوقف أو العقار الجديد المعروف بالبديل يصبح وقفاً دونما حاجة إلى
معاملة جديدة لإنشاء الوقف فيه. غير أنَّ ذلك لا يعفي من وجوب تسجيل
العقار الجديد كوقف في السجلّ العقاري. فإذا بيع العقار البديل ولم يكن مسجّلاً
وقفاً، لا يكون البيع باطلاً حتماً لأنَّ من يكتسب حقاً في مال غير منقول
ويستند في ذلك إلى قيود وبيانات السجلّ العقاري يقرّ في مكتسبه، إلا إذا عرف
قبل اكتساب العين بوجود العيوب أو السبب الذي يدعو إلى إلغاء الحق أو نزعها،

وبالتالي لا يكون البيع باطلاً إلا بتوافر سوء نية عند المشتري، ومع ذلك لا يمكن ملاحقته هو بل البائع.

أمّا اذا بيع العقار وقبض ثمنه فالأموال المقبوضة لا تعود الى الواقف اذا كان ما زال حيا، ولا تصرف على المستحقين ولا على الجهة الموقوف عليها، بل هي وقف ايضا ووجب شراء عقار بديل مناسب بها يكون وقفا بمجرّد شرائه وبنفس الشروط التي قامت بها الوقفية المستبدلة. إلا أنّ هذه المادة أجازت تحويل هذه الاموال الى عقار آخر موقوف على الجهة عينها، وهو بحاجة ماسة الى عمارة ضرورية ولاّ خرب، فتصرف على هذا العقار ولكنها تعتبر قرضا ووجب ايفاءه من ريع العقار الموقوف المرمم لشراء البديل في الوقت الملائم. المهم ان يكون الوقفان للمستحقين أنفسهم، اي للجهة الموقوف عليها نفسها. أمّا اذا تعدّد الواقفون، فمنهم من لم يجز الصرف في هذه الحالة¹⁸⁶، إلا أنّ هذا النص لم يضع مثل هذا المنع وبالتالي ليس بالضرورة ان يكون الواقف هو نفسه للواقفين. والمهم ايضا الحصول على موافقة الولي العام الخطيّة.

186 نصّت المادة ١٤٢ من قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الوقف لمحمد قدرى باشا على ما يلي: "اذا بيعت العين الموقوفة بيعا حكما بمسوغاته الشرعية للاستبدال بها فثمنها يكون وقفا بمنزلة العين الاصلية فلا يملكه الواقف ولا وارثه ولا يصرف للموقوف عليهم بل يشتري بها عين تكون وقفا مكانها. ولا يصرف مال الاستبدال لعمارة دار أخرى متّحدة الجهة للعين المبيعة ولو كانت العمارة ضرورية اذا تعدّد الواقف". ونصّت المادة ١٤٣ على ما يلي: "(...) واذا كانت للجهة الموقوفة عليها العين المبيعة حكما وقف آخر محتاج لعمارة ضرورية جاز صرف تلك النقود في عمارتها باذن القاضي ان اتحد الواقف وتستوفى بعد ذلك من غلتها لشراء البديل اللازم".

ليس من الضروري ان يقتصر البدل على عقار واحد، مع ان ذلك أفضل. اذا فرضت الظروف والمصالح، فلا شيء ولا نص يمنع شراء عدة عقارات يمكن تحقيق غاية الوقف من خلالها.

تسري هذه القاعدة على كل أنواع الاستبدال أو نقل الملكية، فإن أموال الثمن في حال المبيع، ومبلغ التأمين اذا تلف الموقوف وكان مؤمنا عليه، ومال التعويض في حال هلاك العين بالتعدي أو بترع الملكية للمنفعة العامة، وغيرها من محصول المال الموقوف المنتزع والمنقولة ملكيته، تحل بحكم القانون حلولا عينيا محل العين الموقوفة.

لقد سبق لقدري باشا أن وضع تشريعا مماثلا فنص في المادة ١٢٩ على ما يلي: "يجوز استبدال الوقف بالشرط أو للضرورة. فاذا وقف المتصرف أرضا له أو دارا أو دكانا وشرط لنفسه في اصل الوقف استبدالها أو بيعها اذا شاء وشراء عقار آخر يجعله وقفا مكانها. أو شرط أن يبيعها ويشترى بثمانها عقارا ولم يقل يجعله وقفا مكانها صح الوقف والشرط وجاز له أن يستبدل العين الموقوفة وأن يبيعها متى شاء ويشترى عينا أخرى ويجعلها وقفا مكانها ولو كانت العين المستبدلة عامرة ذات ريع ينتفع به وتقوم العين الثانية مقام الأولى في الحكم وتصير بمجرّد شرائها وقفا بشرائط الأولى من غير تحديد وقف وليس له ان يستبدلها بثالثة إلا اذا ذكر في الوقفية عبارة تفيد له الاستبدال دائما".

المادة ٢٨٣-١- يجري تحويل الوقف في الاحوال التالية:

أ - اذا اشترط الواقف ذلك لنفسه في صكّ الوقف.

ب - اذا زالت غايته او مقصده.

ج - اذا فاض ريعه عن حاجات الجهة الموقوف عليها فيمكن تحويل الفائض منه.

٢- في الاحوال المحددة في الفقرة السابقة يتمّ التحويل بقرار من المحكمة بناء على طلب الواقف او المحامي عن العدل.

يختلف التحويل عن الاستبدال، فلاستبدال يعني مقايضة عقار بآخر أو بمال مقابل، أمّا التحويل فيطال المستحقين اي المتفعين من ريع الوقف. ومن الممكن تحويل الوقف ولكنّ ذلك لا يتمّ الاّ بقرار تتّخذه المحكمة المختصة بناء على طلب الواقف اذا كان حيا او المحامي عن العدل في مكان الوقف حصرا في كلّ الاوقات. ولا تتّخذ المحكمة مثل هذا القرار الاّ في الحالات التالية:

أ- اذا كان الواقف حيا وكان اشترط امكانيّة التحويل ذاكرا ذلك صراحة في صكّ الوقفيّة أو حجّتها. وهنا لا حاجة لتبرير التحويل ودوافعه، فالواقف يكون صالحا لتحويل الاستحقاق والريع اذا وضع شرط التحويل في صكّ وقفيّته أو في حكمها، وهو من الشروط العشرة المألوفة التي ذكرناها، اي شرط التغيير في مصارف الوقف، سواء لجهة الزيادة والنقصان، أم لجهة الاعطاء والحرمان، أم الادخال والاخراج أو التفضيل والتخصيص. أمّا اذا لم يضع هذا الشرط فلا يستطيع الواقف التحويل. أمّا لجهة أعباء القيام بالليترجياّ الالهية، فيعود للرئيس الكنسي ان ينقلها، لسبب صوابي، الى أيام

او الى مؤسسات تختلف عن التي أقرّت في صكّ التأسيس (ق ١٠٥٣)، في حين ان تخفيض هذه الاعباء محفوظ للكرسي الرسولي الروماني، ما لم يستدرك الامر في صكّ التأسيس استدراكا صحيحا يخوّل الرئيس الكنسي مثل هذا التخفيض أو ما لم يتبيّن أنّ الدخل غير كاف للقيام بالاعباء التي كان بالامكان القيام بها عند قبولها (ق ١٠٥٢).

ب - اذا زالت غاية الوقف ومقصده، كأن يخصّص لمهجّري الحرب مثلا أو نازحيها، ثمّ يسود السلم فترة طويلة ولا يعود هناك من مهجّرين أو نازحين. أو كأن يخصّص لتعليم فقراء عائلة محدّدة انقرض نسلها، أو كأن يكون الوقف على الاقارب ثمّ ينقرضون بغير امكانية ولادة سواهم من السلالة نفسها، وغيرها من الامثال. أمّا اذا زال أو انقرض الشخص القانوني نفسه، فتعود أمواله الى الشخص القانوني المعتبر أعلى منه مباشرة، مع الحفاظ الدائم على ارادات المؤسّسين والواهبين، والحقوق المكتسبة والقوانين الاساسية التي ترعى الشخص القانوني المنقرض (ق ٩٣٠). ويجب على الشخص القانوني الأعلى أن يسهر بأمانة على انجاز الاعباء التي ترهق الاموال والتصرّف على نحو يحافظ بدقّة على ارادة المؤسّسين (ق ٩٢٦ البند ١).

ت - اذا كان الريع المتحصّل من المال الموقوف اكثر من الحاجات المستلزمة للمستحقّين، فيجوز تحويل الفائض الى مستحقّين آخرين. فاذا كانت الاوقاف على مؤسسة واحدة وكلّ منها على جهة مختلفة، جاز استعمال فائض الريع والغلّة وتحويله من أحدها لصرفه على مستحقّي الوقف الآخر.

المادة ٢٨٤ - في حال استبدال الوقف وتحويله يجب التقيّد بأحكام القوانين المختصة بتمليك الاموال الكنسيّة.

يتبنّى هذا القانون ما تفرضه مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة في عمليّات التمليك ونقل الملكية. ومن الامور المفروضة ما هو لشرعيّة نقل الملكية ومنه ما هو لصحتّها.

١ - لصحّة نقل الملكية لا بدّ من الاستحصال على الترخيص من السلطة الصالحة المختصة، وهي، في الشرق، منذ سنة ١٩٩٦ حيث علّق تنفيذ القانونين ١٩٣٦ - ١٩٣٧، الكرسي الرسولي الروماني. أمّا اذا ألغي التعليق فتختلف السلطة باختلاف قيمة المبيع ونوعيّة الشخص القانوني وتبعيّة الهرميّة.

بنوع عام، اذا كانت القيمة المنوي بيعها لا تتعدّى الحد الأدنى المحدّد من قبل الكرسي الرسولي أو من البطريك ومجمع الاساقفة، فيأذن بنقل الملكية الرئيس الكنسي المكاني، اي البطريك في الابرشيّة البطريكيّة والمطران في ابرشيّته.

واذا كانت القيمة بين الحد الأدنى والحد الأقصى، يستحصل الرئيس الكنسي المذكور على موافقة كلّ من مجلس الشؤون الاقتصاديّة وهيئة المستشارين الابرشيّين، في حين يكتفي البطريك في ابرشيّته أو في اراضي البطريكيّة بالحصول على موافقة مجلس الشؤون الاقتصاديّة ومجرّد استشارة هيئة المستشارين الابرشيّين، ذلك انّ القانون ٢٧١ البند ٦ ينصّ على ما يلي: "كلّما قضى الشرع بضرورة حصول الاسقف الابرشي على موافقة هيئة المستشارين الابرشيّين يكفي البطريك في أمور الابرشيّة التي يسوسها هو، أن يستشير تلك الهيئة". والمعلوم انّ الاستشارة ملزمة لا الاخذ بفحواها ومضمونها.

وإذا فاقت القيمة الحد الأقصى بغير أن تتعدى الضعف، وجب بالاضافة الحصول على موافقة البطريرك برضى السينودس الدائم.

أمّا اذا فاقت ضعف الحد الأقصى، فيلزم رضى البطريرك بموافقة سينودس الكنيسة. أمّا الكنائس التي لا يرأسها بطريرك فتنتقل فيها الصلاحيّة المنوطة بالبطريرك الى الكرسي الرسولي الروماني.

لجهة الرهبانيّات ذات الحق الابرشي أو البطريركي تسري المعايير المذكورة نفسها، أمّا تلك التي هي من حق حبري فتحتاج الى اذن الكرسي الرسولي، وأدخلت مجموعة القوانين الجديدة موافقة البطريرك ايضا اذا راوحت قيمة المال المنقولة ملكيّته بين الحد الأقصى وضعفه.

تجدر الاشارة هنا الى أنّ القاصد الرسولي أو السفير البابوي يمثّل قداسة الحبر الاعظم، وأنّ الترخيص الصادر عنه يعتبر اذنا من الكرسي الرسولي^{١٨٧}.

٢- أمّا لشرعيّة نقل المملكيّة فتلزم جملة أمور أخرى هي:

- ان يكون هنالك سبب عادل أو صوابي من مثل الضرورة الملحة، أو الفائدة الواضحة.

- ان يتمّ تخمين المبيع والبدل بالكتابة على يد اكثر من خبير.

- ذكر ما جرى من نقل سابق للملكيّات.

- موافقة من يهتمّ الامر، أي اصحاب الحقوق.

- عدم نقل المملكيّة الى المديرين أنفسهم أو الى أقربائهم بالدم أم بالمصاهرة حتى

الدرجة الرابعة بالتضمّن.

¹⁸⁷ راجع قرار محكمة استئناف جبل لبنان المدنيّة، رقم ١٤٨، تاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠،

النشرة ٦٤، ص ٩٤٩.

نموذج أحكام حديثه

نموذج احكام حديثة

في نزاع على طبيعة وقف وأهدافه والتولية عليه، نظرت المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية في عريضة أحالها عليها سيادة راعي أبرشية (...) للموارنة، فأصدرت حكمها بالدرجة الاولى ثم نظرت بالاعتراض عليه وفصلت أمر المراجعة. استؤنف الحكم فأصدرت المحكمة الاستئنافية المارونية قرارا بالدرجة الثانية ثم صدر عنها قرار بالدرجة الثالثة. نورد هنا قرار الفصل في الاعتراض، نظرا لشموليته واسهابه، دون التعليق على ما ورد فيه من لبس لجهة صلاحية المحكمة الكنسية في انشاء الشخص القانوني (المعنوي) ولجهة طبيعة الوقف وغيره، ثم نورد القرارين اللاحقين. ومع انّ مثل هذه القرارات لا تتسم بسريّة المحاكمة، فقد حذفنا أسماء الاشخاص والامكنة، لأنّ العبرة كامنة أساسا في الموضوع المعالج، بصرف النظر عن المتداعين.

المحكمة البدائية المارونية الموحدة

كسليك - لبنان

وقف مار (...) في (...)

(.....)

اعتراض

على القرار الرجائي النهائي تاريخ ١٩٩٣/١٢/٦

الهيئة الحاكمة:

الأبائي روفائيل لطيف، قاض منفرد

الخوري بطرس ضو، محام عن العدل

الموضوع: الاعتراض على القرار النهائي الرجائي الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ السادس من كانون الأول ١٩٩٣.

اولاً: ملخص هذه القضية :

١- بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ صدر القرار النهائي عن هذه المحكمة، بناءً للمستندات المبرزة ولقيود السجل العقاري النهائية ومنها قرار القاضي العقاري تاريخ ١٩٥٢/٩/١٠ الذي قضى بخصوص العقار ٢٩٠ بأنه "وقف مار (...) للموارنة، وقف خيرى عائد ريعه لصالح الوقف تحت تولية (...)", وهذا الوقف هو لموارنة (...).

ان هذه المحكمة المطلوب اليها اساساً تكريس واقع حال وقف مار (...).
الخيري الخاص بموارنة (...). وانما مع اعتبار المنافع الروحية، انطلاقاً من الأحكام
القانونية الملزمة، ومنها التعويض عن اي نقص وارد في الطلب (القانون ١٣٤، بند ٢،
اصول سنة ١٩٥٠، والقانون ١١١٠، بند ٢، شرقي جديد)، كرسست هذا الوقف
شخصاً معنوياً بتولية سيادة الأسقف المكاني، بإدارة من ينتدبهم من موارنة (...).
برئاسة حضرة كاهن الرعية، لخدمة الموارنة سكان (...). دون اي تمييز، في كل ما يراه
سيادة راعي أبرشية في المدى الروحي والتثقيف العائد لخير التقوى وخلاصها
الأبدي في اطار تطلعات الكنيسة في عالم اليوم. اضافة الى وجوب تصحيح قيد هذا
الوقف على الصحيفة العينية الخاصة بكل من العقارات ٢٩٠ و ٢٣٣ و ٢٥٣، وكلها
تابعة للوقف الذي تقرر تكريسه وفقاً للفقرة الحكمية بكامل بنودها.

٢- ان صاحب السيادة المطران (...) اعلن قرار هذه المحكمة على الموارنة في
(...) بموجب كتابه تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩٣، معتبراً ان "موضوع النزاع
القائم قد بت نهائياً وعين في مرسومه الذي بعنوان "وكالة وقف"، لمدة ثلاث سنوات
لجنة مؤلفة برئاسة حضرة كاهن الرعية الخوري (...). ومن السيدين (...) امينا
للسندوق و (...) امينا للسر (وكالة الوقف تاريخ ٢١/١٢/١٩٩٣، العدد ٩٣/١٤٠).
وتبين ان قرار هذه المحكمة تمّ تنفيذه من قبل القاضي المدني في جبيل بموجب
قراره تاريخ ٠٦/٠٦/١٩٩٤، تحت الرقم ٩٤/٢٦.

٣- ورغم تأكيد صاحب السيادة راعي أبرشية (...) السامي الاحترام، الذي
كان أحال القضية الى هذه المحكمة بتاريخ ٢ تموز ١٩٩٣ بأن "موضوع النزاع القائم
قد بت نهائياً، " تقدم من هذه المحكمة بتاريخ ١٣/١/١٩٩٤ معترضون على القرار
الرجائي اعلاه (...). من موارنة (...). وصدق على صحة تواقيعهم على العريضة

المسجلة في القلم بتاريخ ١٣/١/١٩٩٤ حضرة رئيس المحكمة الخوري (...). ولاحق هذا الاعتراض المحامي (...).

٤- ان الجهة المعارضة اكدت مصلحتها وصفتها التي تبرر اعتراضها نظراً لان المعارضين هم من قدامى الساكنين والنازلين ارض (...) والقرار موضوع الطعن لم يلغ بالطريقة القانونية وبالتالي لان المراجعة "مقبولة شكلاً واثباتاً".

وحاولت الجهة المعارضة، بناء على عدد سكان (...) القادمين اليها من القرى المجاورة، اي من (...) وقرى اخرى متفرقة، الإثبات بأن عدد السكان الحاليين من أصل (...) يبلغ خمسة وخمسين شخصاً، بينما عدد السكان من أصل بلدة (...) يبلغ مائة وثلاثة وخمسين شخصاً وبالتالي ليس من وثائق ثابتة تؤكد أن الموارد (...) هم الذين نزلوا ارض (...) قبل سواهم وخصصوا أرضاً وعليها بنوا كنيسة وأنشأوا وقفاً. وربما تسلم الموارد (...) وكالة الوقف اكثر من سواهم واحياناً انهم استولوا عنوة على الوكالة. و اشار المعارضون الى ان سيدة مدعوة (...) من (...) وقفت قسماً من أملاكها على الكنيسة وبيعت هذه الأملاك برضى السيد البطريك. وفي مطلق الأحوال لا بد من العودة الى القيود المحفوظة في روزنامة الكرسي البطريكي ومطرائية (...), في عهد النيابة البطريكية ومنها يتبين بأن وكالة الوقف لم تكن محصورة بمكان (...) للموارد (...).

٥- واطافة الى هذه التفاصيل المتعلقة بصلاحيه المعارضين وصفتهم، تركز البحث على عدم صلاحية هذه المحكمة في تكريس الوقف لاكثر من سبب. ان سيادة راعي الأبرشية كان اعلن خلال قداس احتفالي بأن وقف مار (...) هو للموارد كافة وهكذا اعتبر هذا الإعلان "قراراً إدارياً شرعياً صادراً عن السلطة التنفيذية في الأبرشية

"ورضخنا له" كما قال المعارضون. ولكن الجهة المعارض عليها رفضت هذا القرار وراجعت المحكمة وسيادة راعي الأبرشية احوال مراجعتها الى هذه المحكمة التي أصدرت القرار الرجائي موضوع الإعتراض.

ان المحكمة الكنسية لا تملك صلاحية انشاء شخص معنوي على الأرض اللبنانية لان هذه الصلاحية مستمدة من القانون اللبناني في اقرار الشخصية المعنوية وبالتالي من المرجع القضائي اللبناني المختص.

والقانون اللبناني يعتبر الأوقاف شخصاً معنوياً "من نوع خاص"، بناء للمادة ٢٧٥ من قانون الأحوال الشخصية. وانما مع التوقف فقط على نص المادة ٢٧٥، بأنها تنص على مهمة "المتولي الخاص" المعين من قبل الولي العام في الأبرشية (اي الأسقف المكاني). وهكذا يبدأ وضوح الخلط الفادح الذي ذهب اليه المعارضون دون أي تمييز بين الولي العام والولي الخاص، خاصة إذا تضمن قرار المحكمة هذا التوضيح، بناء للمستندات المتعلقة بموضوع تكريس الوقف مع التصحيح الملائم. وخلط المعارضون بين الوقف المنشأ قانوناً وبين ممتلكاته. وبلغ اعتراضهم ذروة التناقض عندما اكدوا عدم صلاحية المحكمة المذهبية في انشاء الوقف ووجوب تصحيح القيود على الصحيفة العينية، بناء للمادة ١٧ من القرار رقم ١٨٨ او المادة ١٧٨ من القرار ٣٣٣٩ الذي يمنع مرور الزمن المكسب لاي حق على العقارات الوقفية المستعملة مسجداً او كنيسة او كنيساً او مستشفيات او معبداً تعليمياً او المخصصة لاستعمال العموم.

٦- وتبين ان الجهة المعارضة عادت ولخصت موضوع اعتراضها امام هذه المحكمة وطلبت الى سيادة راعي ابرشية (...) مداخلته الشخصية امام امين السجل العقاري في منطقة جبل لبنان الشمالية لكي يقوم بتعديل القرار الصادر عن هذه

المحكمة فيكتفي بتصحيح القيود العائدة للعقارات ٢٩٠، ٢٥٣، ٢٣٣، واعتبارها عائدة لوقف مار (...) الخيري، بتولية الأسقف المكاني وشطب "تولية (...)" المعتبر خطأً مثلاً للموارنة من اصل (...) وقد توفاه الله سنة ١٩٧١، ولا يجوز ادخال أي حق عيني على الوقف من أمثال تكريس ولاية خاصة لاي من العباد.

ان أمين السجل العقاري رد طلب تصحيح العقارات المذكورة أعلاه، "لان القيود المدونة نتيجة لاعمال التحديد والتحرير لها قوة ثبوتية مطلقة" وفقاً لنظام السجل العقاري في لبنان.

وتبين ان الجهة المعارضة راجعت قاضي جبيل الذي كان اقر تنفيذ قرار هذه المحكمة، وفقاً للأصول بموجب المعاملة ٩٤/٢٦، فتحفظ هذا القاضي من جهته ووقف التنفيذ مؤقتاً، دون أي تعليل مكتفياً بهذه العبارة: "تقرر وقف التنفيذ بالمعاملة ٩٤/٢٦ مؤقتاً (قرار ١٩٩٤/٧/٣٠)".

٧- وبناء لطلب الجهة أبلغت المعارضة البطيرية المارونية ومطرائية (...) اللوائح كافة المقدمة من الجهة المعارضة لعله يكون في خزانة محفوظات البطيرية "ما ينير هذه المسألة وينهي النزاع لصالح صاحب الحق ايا كان". ويطلب من مطرائية (...) ايداع المحكمة اي صك او اية وصية او اي مستند يحسم النزاع وفق ما طالب به محامي العدل لدى هذه المحكمة. ان المقام البطيركي، الحريص ولا شك على ابعاد اي نزاع او على ازالة اي سبب نزاع بين ابنائه، لم يتقدم بأي جواب أو ملاحظة. وان صاحب السيادة المطران (...)، رئيس اساقفة (...)، اجاب بتاريخ ٩٤/٣/٧ حرفياً ما يلي:

"أشكركم على إبلاغي المراجعة بشأن الدعوى ٩٣/١٠٩ وقف مار (...). ارجو ابلاغ الجهة المدعى عليها للإجابة عليها، وانخالكم قد فعلتم. اما من جهتي

فأترك الأمر بكامله الى عدالة المحكمة التي تصدر قرارها المناسب انطلاقاً من الأعمال والبيانات".

ان الجهة المعترض بوجهها والمثلة بشخص (...)، عضو لجنة الوقف، اكدت حرصها على الوفاق والمحبة وان وقف مار (...)، الذي حققه الموارنة الـ (...) عندما نزلوا ارض (...) مع الروم الأرثوذكس (...)، هو لخدمة الموارنة كافة. ان المعترضين هم " أول من زرع بذور الشقاق في الرعية فتحدّوا المصلين داخل الكنيسة اثناء تقديم الذبيحة الالهية واقفلوا ابوابها بالأغلال والسلاسل في أيار من العام ١٩٧٨ وردوا الأب (...) رئيس دير (...) آنذاك عن الطريق بالقوة في ٧ آب ١٩٨٧ ومنعوه من الإحتفال بعيد مار (...) شفيع الرعية والقرية".

وأوضحت الجهة المعترضة عليها بأن القادمين الى (...) من القوى الأخرى، غير قرية (...)، بناء لسجل العماد، او لمستند الساحة القديم لا ذكر لأي من عائلاتهم او العائلات الأخرى من أصل غير (...). ان حقوق الموارنة (...) تعود الى مئات السنين اقله عام ١٨٠٠ وكيف "لهم ان يطالبوا بحقوق ولدت قبل ولادة اجدادهم... ولا اثر للمعترضين ولا لعائلاتهم لا في المستند الذي يعود الى عام ١٨٢٢، او ١٨٣٠ او ١٨٤٢، حيث سوي الخلاف بين الموارنة (...) والأورثوذكس من أصل قرية (...). ان القاضي العقاري المشرف على عمليات التحديد والتحرير اقر واقع الحال بناء لدفتر المساحة القديمة ولم يزل يتصرف الوقف المذكور للآن بصورة علنية هادئة مستمرة حسب افادة وكيل الوقف (...) الموقع والذي صرح ان هذا الوقف هو لموارنة (...) (قرار ١٠/٩/١٩٥٢).

ان الخلاف على ملكية الوقف لم يرد في الماضي ولا بأية صفة من المعترضين. ولا صفة لهم لتقديم هذا الإعتراض. انهم شوهوا الإفادات العقارية، وقدموها بطريقة

مجتزأة جداً وبالتالي منافية للقيود الكاملة. ان المعارضين يصرون على انكار النور الواضح وقد رفضوا الاعتراف باعلان سيادة راعي الأبرشية لقرار هذه المحكمة الذي تم ابلاغه علناً في الكنيسة لاءناء الرعية كافة.

فبناء لكل ما تقدم ولما وجب اضافته من قبل المنصب، ما هي النتيجة على ضوء القانون والواقع؟

ثانياً: في القانون والواقع:

٨- ان البحث يستقر اولا على صفة المعارضين بتقدم هذه المراجعة وهذا ما عناء سيادة راعي أبرشية (...) عندما طلبت هذه المحكمة الى سيادته، وهو المعني بالوقف المذكور ومنافعه، لكي يتكرم ويحدد اذا كان للمعارضين من صفة لتقدم هذا الاعتراض فاكتفى بالإجابة بتاريخ ١٩٩٤/١/٣١ عدد ٩٤/٦ : "لا مانع من قبول هذه المراجعة على ان تفصل المحكمة في الشكل والمضمون".

ومن ثم يقتضي القول بأن الإجابة، من حيث الشكل، اي الصلاحية او الصفة، لا بد ان يمهدها باستعراض اهم الحكام القانونية العائدة للقضية الحاضرة ايضاً من حيث المضمون.

يجب التأكيد بأن الكنيسة هي مؤسسة الهية، تشهد مدى الدهر للتجسد الإلهي، وانها تتمتع بحق طبيعي متلازم مع نشأتها، في اكتساب الأموال الزمنية وادارتها، من اجل تحقيق رسالتها وخدمة البشارة وممارسة الأعمال، اعمال المحبة. ان الرسل انفسهم اختاروا الشمامسة وعلى رأسهم استفانوس لادارة الأموال الزمنية وتوزيعها لكي يتفرغ الرسل الأقطاب لخدمة الكلمة ورئاسة الأسرار (اعمال ٦/١-٦).

فمنذ نشأة الكنيسة، تميز دور التولية العامة ودور التولية الخاصة على الأموال الزمنية. ان انتشار المؤمنين، وتوزيعهم حول كنائس خاصة، تحت رئاسة اساقفة

مكانيين، في عهد الرسل وخلفائهم، بعلاقة مع الكنيسة الأساسية التي يرئسها خليفة بطرس، كانت تكفيه وحدة الإيمان بعلاقة مع السلطة المختصة للقول بالتكريس القانوني للكنائس الخاصة. ان التشريع المعاصر حافظ على هذا التقليد الموروث في القانون ٢٧، شرقي جديد، الواقع نصه كما يلي:

" تسمى هذه المجموعة (من القوانين) كنيسة مستقلة جماعة المؤمنين الذين تجمعهم رئاسة كنيسة على قاعدة الشرع، وتعترف باستقلالها السلطة الكنسية العليا صراحة او ضمنا".

ان الأبرشية هي جزء مستقل من الكنيسة المنظمة تحت رئاسة البطريرك او الأسقف الأكبر (Archevêque Majeur) والرعية هي الخلية التي تتكون من مجموعاتها في اطار وقعة من الأرض الأبرشية الخاصة او الكنيسة المحلية، كما يسميها الشرع الغربي.

واكتفى التشريع المعاصر في وصف الرعية على النحو التالي:

"الرعية هي جماعة محددة من المؤمنين قائمة على وجه ثابت في أبرشية توكل رعايتها الى خوري".

ان الاعتراف الضمني من السلطة العليا بقيام الكنيسة المستقلة، ومن ضمنها الأبرشيات والرعايا، يكفي لارساء الحالة القانونية التي يستتبعها الحق الطبيعي في حيازة الأموال الزمنية وادارتها من اجل تحقيق الغاية الرسولية وخدمة المحبة.

ان التشريع المعاصر كرّس حق الكنيسة التقليدي والمتلازم مع نشأتها في اكتساب وامتلاك وادارة ونقل الأموال الزمنية الى الغير، من أجل تحقيق اهدافها

الخاصة بها ولا سيما العبادة الإلهية واعمال الرسالة والمحبة والمعيشة اللائقة لخدامها
(قانون ١٠٠٧ شرقي حديث).

وعندما انشأ الموارنة (...) الكنيسة المعروفة في (...), تحت شفاعة مار (...)
ولها امواها الخاصة بها، برعاية كاهن تنتدبه السلطة الكنسية لخدمتهم، انما تصرفوا
ضمنا بحسب نظام الكنيسة الأولى، وبالتالي بحسب نظام الكنيسة المارونية، المستقلة
بدورها، مع استمرار علاقتها بالسلطة العليا، اي الحبر الروماني او الكرسي الرسولي.
ومع انشاء الرعية المارونية في (...), اصبح النظام سائداً بين الولاية العامة العائدة
للسلطة الكنسية والادارة الخاصة التي يتولاها على الكنيسة وامواها الاشخاص الذين
تنتدبهم السلطة الكنسية لهذه الغاية، ودائماً باشراف او برئاسه كاهن الرعية الذي يمثل
السلطة الكنسية المختصة في رعيته.

ان النظام الكنسي يميز صراحة بين الأموال الكنسية المسجلة على اسم الكنيسة
او العائدة لها، وبين الأموال الجارية على ملكية الأفراد ولو عادت منفعتها او بعض
منافعها لخدمة الكنيسة. لا يمكن التصرف بالأموال الكنسية الا بموافقة السلطة الكنسية
صاحبة الولاية، بينما الأموال الخاصة تبقى مقيدة بارادة مالكيها. ان القوانين ١٠٢٢ -
١٠٤٢، شرقي جديد، المماثلة صراحة للقوانين ٢٣٢ - ٣٠١، شرقي سابقاً، تميز
صراحة بين الولي العام او الولاية العامة والولي الخاص، بكل ما يتعلق بالإدارة واجراء
العقود ومنها نقل الأموال.

وعندما تصبح الرعية قائمة أو منشأة، حول كنيسة لها املاكها، المتصفة بأمالك كنسيّة، فان تبرعات المؤمنين من أموالهم الخاصة، انما تعتبر عائدة لتحسين الوضع القائم قانوناً، كما كرسه التشريع المعاصر: "للسلطة ذات الصلاحية الحق في ان تفرض على المؤمنين المسيحيين ما هو ضروري لاهدافها الخاصة". (قانون ١٠١١).

ومن ثم يجب القول بأن المسيحيين المؤمنين، من (...) او من الجوار، عندما ساهموا من اموالهم الخاصة في تحسين وضع كنيسة مار (...) في (...) لا يمكن اعتبارهم هادفين الى تثبيت ما يسمى بحق عائد لعائلاته كما في الوقف الذري، او العائلي. انه يستحيل الجمع بين الوقف الخيري او الروحي المحض واي وقف آخر، ذري او مختلط بين الذرية والروحانية. اضافة الى ان التشريع اللبناني وضع حداً نهائياً وبنظام خاص لما يسمى بالوقف الذري.

وعندما نشأ الخلاف بين الموارنة (...) والموارنة غير (...) في (...), كانت الوسيلة القانونية الوحيدة لوضع حد لهذا الخلاف المتعلق بطبيعة وقف مار (...) وكيفية ادارته، انما العودة الى القضاء الكنسي المختص لكي يقول الحق على نور القانون والواقع.

٩- ان البحث الأساسي ينطلق من واقع رعية (...) التي أصبحت، منذ نشأتها وموافقة السلطة الكنسية، أقله ضمناً على وجودها، شخصاً معنوياً مؤلفاً من المؤمنين الموارنة، ولهم ضمن رقعتها الجغرافية مسكن او شبه مسكن، وفقاً للنظام الكنسي. ان تأليف الشخص المعنوي في الكنيسة، وكذلك بالنظر للنظام المدني اللبناني (نظام الجمعيات سنة ١٩٠٩) يقتضي لوجوده عناصر ثلاثة: ١- العنصر البشري او شعب الله، ٢-

المدى الجغرافي (او الأرض) وللمؤمنين المنتسبين قانونا، مسكن او شبه مسكن، ٣-ثم عنصر الحكم او الإدارة، او السلطة، التي تمارس من اجل تحقيق اهداف الشخص المعنوي، او الرعية. ومن مراجعة الدرس القيم العائد للأب فرنشيسكو دوستيلو (Francesco D'Ostilio) مستشار محكمة التوقيع الرسولي العليا، يتضح انه يكفي وجود ثلاثة اشخاص فقط، من اجل تأليف الشخص المعنوي الكنسي ومن خلاله بتوسع وجود المؤمنين ايا يكون حجم الجماعة في الحال او الاستقبال (يراجع المونيتور اكليزياستكسوس، سنة ١٩٩٣، الصفحات ٢٩٩-٣٤٦، وبالأخص ٣٠٣-٣٠٦).

فانطلاقاً من هذه القاعدة، وهي عائدة للشرع الروماني، (يراجع مجموعات ما يسمى Digeste) تأكدت القاعدة المأثورة : "ان ثلاثة اشخاص يؤلفون الجماعة او Tres personne faciunt collejum "ou trois personnes constituent la personne morale collégiale".

وتطبيقاً لهذه القاعدة، يمكن القول بأنه كان يكفي وجود ثلاثة اشخاص من الموارنة (...)، بتاريخ تحقيق الكنيسة مع ارض قائمة عليها او عقارات تابعة لها، مع موافقة السلطة الكنسية المحلية، اقله ضمناً، من اجل التأكيد على تحقيق وجود الرعية، او الشخص المعنوي قانوناً، وان تعود ادارة الاموال الزمنية للأشخاص، او لخلفائهم من الموارنة (...)، تحت اشراف السلطة الكنسية المختصة. وهكذا يجب رد محاولة المعارضين اثارة الحجم السكاني لسكان عائلات (...).

ان المعارضين على القرار الرجائي محقون عندما صرحوا بعريضتهم بأن اعلان سيادة راعي الابرشية كان كافياً بأن " وقف مار (...) الماروني في (...) هو لكافة موارنة منطقة الروم " (هكذا) وذلك اثناء قداس احتفالي. وبالنسبة لهذه المحكمة، ان اعلان صاحب السيادة لم يعدل شيئاً بالنسبة للوضع القائم قانوناً منذ نشأت هذه الرعية والهدف منه تحقيق المنافع الروحية للمؤمنين الموارنة كافة، وانما دون المساس

بالحقوق الثابتة في تحمل مسؤولية الادارة، وهي في العمق واجبات وليست بحقوق استثنائية. والسلطة الكنسية لها الحق المطلق في استبدال المكلفين في الادارة بسواهم، اذا ساءت تصرفاتهم.

فانطلاقاً من هذه القواعد الثابتة، يستقر البحث في موضوع القرار الرجائي، الذي حول "الوقف الكنسي". بمعناه الواسع الى وقف خيري وروحي محض، وفقاً لبنود الفقرة الحكمية.

١٠ - انه يعود للقضاء الكنسي، انشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف واستبداله وتحويله والحكم بصحته تجاه الواقف وادارته وتعيين اصحاب الحقوق فيه وحق تعيين ولي الوقف وعزله وابداله ومحاسبته وذلك كله في الحالتين الاثنتين او في احدهما:

- أ - اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية او خيرية صرفة.
ب - اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صق الوقف التخصيص للسلطة الروحية (المادة ٧ من القانون اللبناني ١٩٥٩ / ٤ / ٢).

ونصت المادة ٢٩ من هذا القانون ١٩٥١ / ٤ / ٢ الذي كرس الصلاحيات الاستثنائية للمحاكم المذهبية ومنها ما هو مشمول بالمادة ٧، بموضوع الوقف الخيري والديني حرفياً ما يلي وانما وبطريقة الزامية غير قابلة الدفع:

" تنفذ الاحكام والقرارات المذهبية الصالحة للتنفيذ بواسطة دوائر الاجراء وفقاً لاصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتنفيذ ولا يحق للمراجع المذهبية (وبالتالي لدوائر الاجراء) ان توقف تنفيذ هذه الاحكام والقرارات الا باحكام وقرارات مثلها ".

ونصت المادة ٢٦٥، معطوفة على المادة ٢٦٦، عدد ج من قانون الاحوال

الشخصية حرفياً كما يلي:

" بعد صدور قرار المحكمة الكنسية بصحة الوقف ووجوب تنفيذه يتأكد لزوم الوقف وزوال ملكية الواقف عنه ولا يعود يصح له الرجوع عنه ... ويسجل صك الوقف حرفيا، او القرار الذي اكده ما يجب: "في سجلات الدوائر الحكومية المختصة لاجراء المقتضيات القانونية المتعلقة باخراج الملكية وانتقالها في السجلات العقارية " .

من هنا يجب القول بأن قاضي اجراء (...) لم يكن محقا بوقف تنفيذ قرار هذه المحكمة، ولو مؤقتا، الا بموجب قرار مماثل من هذه المحكمة. (المادة ٢٩ من قانون ١٩٥١/٤/٢). ويجب الاعتراف ايضا بأن سيادة راعي الابرشية، ولو اكتفى بحالة طلب الجهة المعارضة الى امين السجل العقاري، من اجل تحويل الفقرة الحكيمة للقرار الرجائي ، انما تصرف بفطنته الرعوية وليس بموجب القوانين الملزمة، وبالاخص لان سيادته كان امر بتنفيذ قرار هذه المحكمة وفقا للاصول .

انطلاقا من هذه الثوابت، يجب الفات نظر الجهة المعارضة الى مدى مخالفتها للقوانين المدنية والكنسية على السواء، عندما اعترضت على صلاحية هذه المحكمة بتعديل قيود السجل العقاري، وهي من اختصاص المحكمة المدنية. وعكس ذلك، وبناء للمادتين ٧ و ٢٩ من القانون اللبناني ١٩٥١/٤/٢ ، وللمادتين ٢٦٥ و ٦٦ ، عدد ج، يترتب على قاضي التنفيذ المدني اتخاذ القرار الملزم لتنفيذ قرار المحكمة الكنسية وتسجيله على صحيفة كل عقار حرفيا بحسب صدوره من قبل المحكمة الكنسية صاحبة الصلاحية والأمرة بالتنفيذ.

ويبقى البحث واردا في الابقاء على حق او واجب الادارة، المختص بالموارنة الـ (...) دون سواهم، او بتعديل الفقرة الحكيمة لهذه الجهة.

١١- ان المعارضين خالفوا النصوص القانونية الواضحة جدا وافرغوا جهدهم بتعديل الفقرة الحكيمة، ان بقولهم بأن هذا الحق هو "حق عيني" يعدل نصوص الملكية او ان هذا الحق هو غير ثابت لمصلحة الموارنة الـ (...) دون سواهم، وان انشاء

الوقف او تثبيته لا يجوز ان يتعدى صاحب الولاية العامة، اي الاسقف الابرشي، الذي يعود له الحق المطلق، اما بادارة الوقف بذاته او بولي مختص من قبله يعينه ويستبدله، وفقا لرأيه المفضل، وهذه المحكمة قضت بما لم يطلب منها.

ان هذه المحكمة تقيدت لزوما بالاحكام القانونية، بناء للمعطيات المرفوعة اليها بإحالة من سيادة راعي الابرشية، بهدف تأكيد طبيعة وقف ووضع حد نهائي للتزاع القائم. فبوجب على هذه المحكمة ان تسلك، كما فعلت، الطريق القانونية المفروضة نهائيا على الجميع، مع التأكيد على المنافع الروحية العمومية للجميع دون اي تحقيق. وانطلاقا من احكام المادة ٢٦٣ من قانون الاحوال الشخصية، يتبين بأن المحكمة الكنسية تستطيع التوقف على ادارة الموصي، اذا مات مصرا على "انشاء الوقف المضاف الى ما بعد الموت"، فالوقف ملزم وينفذ في ما يجوز الايصاء به من تركته".

واذا تبين من خلال المستندات المرفوعة للمحكمة بأن الولاية الخاصة كانت منوطة بالواقف او بالفريق الذي ساهم بإنشاء الرعية، او الشخص المعنوي، تلتزم المحكمة بتسجيل هذا الحق في قرار انشاء او تثبيت طبيعة الوقف. ان المواد ٢٧٠ ، لغاية ٢٧٩ من قانون الاحوال الشخصية نصت صراحة على وجوب تعيين المتولي الخاص على الاوقاف، مع كيفية ادارتها وتقديم الحساب للولي العام (الاسقف المكاني) الا اذا شاء الولي العام (الاسقف الابرشي) ان يدير الوقف اما بذاته مباشرة، او بواسطة وكيل او متول خاص (المادة ٢٧٠، بند ١). وان المادة ٢٧٢، التي اقرت صلاحية الواقف في تعيين الولي الخاص، في حياته ام بعد مماته، المادة ٢٧١، عدد ٢، يلتزم الولي العام (الاسقف) ويتوجب عليه تعيين الولي الخاص واذا تأخر اكثر من شهر، بعد لزوم قرار الوقف، فللولي العام الذي يرأسه (السيد البطريك في هذه الحالة) ان يقوم مقامه في تسمية الولي الخاص.

وبالنظر للتولية الخاصة التي اقرتها هذه المحكمة واناظتها بالموارنة الـ (...) دون سواهم، يكفي الرجوع الى محضر التحديد والتحرير الذي اقره القاضي العقاري بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٢، واصبح لمضمونه قوة ثبوتية غير قابلة التراجع، ومنه يتضح ان هذا الوقف "بتصرف بصورة علنية هادئة مستمرة حسب افادة وكيل الوقف (...) الموقع والذي صرح ان هذا الوقف هو لموارنة (...)" .

ان التصرف من قبل وكيل الوقف، بناء للممارسات الادارية والروحية، تحت اشراف السلطة الكنسية، لا يمكن ان يستنتج منه بأن حق موارنة الـ (...) يمكن ان يوصف بالحق العيني او بالملكية الخاصة للعائلات الـ (...) وبالاخص لان العقارات المسماة بالوقف ينطبق عليها اللقب القانوني للاموال الكنسية. بمعناه الواسع (المادة ٢٥٦، بند ١، من قانون الاحوال الشخصية، معطوفة على القوانين ٦٣ - ٦٩، و ٢٣٢ - ٣٠١ من الارادة الرسولية الصادرة في ٩ شباط ١٩٥٢ وايضا القوانين ١٠٥٤ - ١٠٠٧ من مجموعة القوانين للكنائس الشرقية الملزمة ابتداء من اول تشرين الاول ١٩٩١).

وانما يبقى ثابتاً بأن حق الموارنة الـ (...) في ادارة وقف مار (...) انما هو ناتج عن "التصرف الهادىء والمستمر" وان تبديل الوكيل بالوفاة، او بتدبير من الاسقف المحلي، لا يغير اي شيء في الحق، وهو عائد لا لشخص الوكيل وانما لموارنة (...) من اصل (...). ويعود لسيادة الاسقف المكاني سلطان الاختيار الاستثنائي من موارنة (...). كما فعل بعد صدور قرار هذه المحكمة. ويجب التأكيد ايضا بأن تسجيل هذا الحق في التولية الخاصة على الصحيفة العينية انما يدخل في صميم المواد القانونية العائدة لادارة الاوقاف لا اكثر ولا اقل (اعداد ٢٦٨ - ٢٧٩ من قانون الاحوال الشخصية المعطوفة على قوانين الارادة الرسولية / (١٩٥٢) وعلى القوانين ١٠٢٢ - ١٠٣٣ من مجموعة القوانين الحديثة سنة ١٩٩١) .

لا بل ويجب القول بأن الجهة المعارضة اعترفت، رغم تناقضاتها، بلزوم دور المتولي الخاص، بناء للمادة ٢٧٥ من قانون الاحوال الشخصية .

ان المعارضين اكدوا في اقوالهم، تجاه هذه المحكمة وامام قاضي تنفيذ جليل وفي مراجعتهم لامين السجل العقاري بواسطة سيادة راعي الابرشية ، بأن الشخص المعنوي هو خاص جدا، وعلى الارض اللبنانية يتعين انشاؤه بحسب القانون اللبناني. واسندوا اقوالهم الى الماد ٢٧٥، اعلاه. ومن الرجوع الى هذه المادة يتبين حرفيا بأنها نصت على "المتولي الخاص" وليس على " الشخص المعنوي الخاص" بناء لاقوالهم. مع العلم بأن اي شخص معنوي، مدنيا كان ام كنسيا، هو " شخص معنوي خاص" يتم انشاؤه بناء لاهداف خاصة متعلقة بطبيعته وبتحقيق الاهداف الخاصة به، وكل ذلك وفقا لما هو ثابت قانونا ولا مجال للتكرار. اما المادة ٢٧٥ فيقع نصها الحرفي كما يلي :

"يعتبر المتولي الخاص امينا على المال الموقوف ووكيلا عن الجهة الموقوف عليها، ولا يقبل قوله في الصرف على شؤون الوقف او لجهة الموقوف عليها الا بسند (المادة ٢٧٥، بند ١) .

"وهو مسؤول عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته، اما التقصير اليسير فليس مسؤولا عنه الا اذا كان له اجر على التولية". وهذا يعني بأن "المتولي الخاص" يقوم بمهمته مجانا خدمة لمصلحة الوقف وللمستفيدين من منافعه الروحية، ايا كانوا، وفقا لقرار هذه المحكمة. وان حق الولي الخاص، الذي تضمنه قرار هذه المحكمة، هو حق "خاص" مرتبط بتأييد الوقف ويصعب وصفه بأنه حق عيني او شخصي، لانه يتعلق فقط بحق عيني اداري ثانوي طالما العقارات اصبحت جارية على ملكية الشخص المعنوي بطريقة مطلقة ونهائية، ولا بالحق الشخصي الذي يزول مع تبديل الاشخاص المكلفين بالادارة الخاصة. وانما يمكن القول بأن هذا الحق يعود الى

مجموعة الموارنة الـ (...)، يختار منهم الاسقف المكاني، من يشاء لادارة الوقف، برئاسة حضرة كاهن الرعية الذي يمثل الولي العام، المسؤول الاساسي عن الوقف وتحقيق منافعه الشخصية. وفقا لقرار هذه المحكمة.

وان هذه المحكمة، تأكيذا لصلاحياتها المطلقة، تقدم نموذجا لهذه الصلاحية قرار انشاء وقف مار نقولا المريمي (عرمون - كسروان) من قبل السعيد الذكر البابا بيوس التاسع بتاريخ السادس من ايلول سنة الف وثمانمائة وسبعة وخمسين (١٨٥٧). ان الواقف المطران الماروني نقولا مراد كان اكد ارادته بانشاء هذا الوقف العائد ريعه الى تنشئة الكليريكيين من موارنة ومنتسبين للكنيسة اللاتينية، على ان يوظفوا رسالتهم، بعد كهنوتهم في اطار الكنيسة المحلية في لبنان او المحيط المباشر من الشرق الاوسط. وأناط الواقف ادارة الوقف بكاهن بتول من عائلته، وفي حال عدم وجود الكاهن البتول، تكون الولاية الخاصة منوطة برجلين من اقربهم اليه في افراد عائلته، مع التأكيد على الولاية العامة بشخص قداسة البابا او من يعينه من قبله. وتجدر الاشارة الى ان الواقف توفي قبل اقرار الوقف. ان شقيق المطران نقولا، المدعو همام، اضاف ايضا من املاكه الخاصة على املاك شقيقه المطران وألح على وجوب تأكيد الوقف وانشائه اكراما لذكرى اخيه الاسقف. ان صك انشاء هذا الوقف يعتبر نموذجا صالحا للقضية الحاضرة، بالاخص عندما طلبت السفارة البابوية في لبنان الى محكمتنا الكنسية اعادة تصحيح قيود السجل العقاري، بناء لصك الوقفية الاساسي. وكانت العقارات الباقية من هذا الوقف موزعة لعدد يفوق الستين عقارا، في اكثر من منطقة عقارية، مع اختلاف وصف طبيعتها القانونية. ان حضرة الرئيس المونسنيور فغالي هو الذي اقر هذا التصحيح بناء لطلب السفارة البابوية "وفي هذه الحالة، يتعين وجوب التصحيح من قبل قاضي التنفيذ وامانة السجل العقاري".

١٢- فانطلاقاً من كل ما تقدم في القانون والواقع والاجتهاد والمرتكز على السابقة التي اقرها الحبر الاعظم شخصياً، هل يمكن القول بأن الجهة المعارضة تتمتع بأية صفة في الشكل او في الاساس تخولها الاعتراض على القرار الرجائي الصادر عن هذه المحكمة؟

ان الاجابة بالنفي، من حيث الشكل والاساس، تفوق امكانية اي ريب. ان الاجتهاد الروتالي اعتاد ان يصف مثل هذه المراجعة العارية من اي حق "بالبلاهة القانونية، ويحكم بالفائدة والتعويض حتى من قبل المنصب" (راجع قرار محكمة الروتا، في قضية خليل - وهبة).

غير ان هذه المحكمة، التي تخالف مطالبة حضرة محامي العدل الذي رأى في هذه القضية محاولة تثبيت وضعية ما يسمى بالوقف الذري وللموارنة غير الـ (...) وايا كان اصلهم، حقوق تجب رعايتها في هذه الحالة، نتوقف على نتيجة ملاحظته الواردة بتاريخ ١١/٨/١٩٩٤ التي اوصت بأنه يجب الحرص "على الوفاق بين ابناء الرعية وعلى الخير العام الروحي والمادي".

وان سيادة راعي الابرشية، الذي رحب بقرار هذه المحكمة بمثابة حل نهائي للخلاف القائم، كان يهدف، ولا شك، الى تحقيق الوفاق بين ابناء الرعية وعلى الخير العام الروحي والمادي.

وان هذه المحكمة، الحريصة من جهتها على تحقيق الاهداف الروحية لجميع ابناء الرعية دون استثناء، لاحظت بأن الموارنة غير الـ (...) وتابعين قانونا لرعية (...)، لم يسهموا مالياً، كما هو مفروض، بالنفقات اللازمة لاصلاح الكنيسة او لتأمين المنافع الروحية العائدة للجميع في هذه الحالة.

ان هذه المحكمة ترفض التقييد بالمادة ١٣ من قانون ١٩٥١/٤/٢ التي تخولها فرض العطل والضرر، حتى من قبل المنصب بناء للاجتهاد الرسولي. وانما تجد مناسبا ان

تتقيد باحكام القانون ١٠١١ (الف واحد عشر) من التشريع الشرقي الحديث
والوارد نصه كما يلي:

" للسلطة ذات الصلاحية الحق في ان تفرض على المؤمنين المسيحيين ما هو
ضروري لاهدافها الخاصة".

وان هذه المحكمة، المتمتعة بالصلاحية اللازمة في هذه الحالة، ترى وجوب
حل المعارضين الثلاثة، دون استثناء حضرة المحامي (...)، على اعتبار وقف مار (...)
عائدا لهم وللموارنة الذين يمثلون، دون اي انتقاص في الحقوق والواجبات، وذلك
بفرض مساهمة مالية لا تقل عن الخمسمائة الف ليرة لبنانية، راسية عليهم بكامل
التكافل والتضامن من اجل الاسهام في منافع الوقف الروحية، وان يدفع هذا المبلغ لقلم
المحكمة مسبقا وبمباشرة قرار نافذ على الاصل، قبل قبول آية مراجعة من قبلهم بداية او
استئنافا، في هذه الحالة، مع التأكيد على تنفيذ هذا القرار على الاصل اسوة بقرار
١٩٩٣/١٢/٦.

فمن اجل كل ذلك،
وبناء لما تقدم في القانون والواقع،
وبعد اعتبار ما وجب شرعا،
وبعد الوقوف على رأي حضرة محامي العدل وبناء لرأيه في السهر على الوفاق
بين ابناء الرعية،
نحن، الموقعين ادناه،
قررنا ونقرر :

اولا : رد اعتراض الجهة المعارضة بالشكل وفي الاساس في هذه الحالة.

ثانيا : الزام الجهة المعارضة المثلة بالسادة (...)، بدفع خمسمائة الف ليرة لبنانية، اسهاما منهم في منافع وقف مار (...). الروحية، وذلك بكامل التكافل والتضامن فيما بينهم، ويدفع هذا المبلغ قسطا واحدا لقلم المحكمة، مسبقا وقبل قبول اية مراجعة من قبلهم بداية او استئنافا.

قرار معجل الاجراء وناظرا على الاصل

الكسليك في الثاني عشر من آب ١٩٩٤

دعوى : ٩٣\١٠٩

وقف مار (...) (...)

موارنة (...) - موارنة (...) الآخرون

قرار الدرجة الثانية

في ٩٦/٢/١ اصدر عن مقر المحكمة المارونية الاستئنافية، القاضي المنفرد
الخوراسقف منصور حبيقة قرار الدرجة الثانية في القضية اعلاه التالي:

في ١٩٩٣/٧/٢ رفع المستدعون موارنة (...) أي الذين اصلهم من (...)،
الممثلون بشخص السيد (...) عريضة الى المحكمة البدائية المارونية الموحدة موضوعها
"تكريس واقع حال وقف مار (...) الخيري الخاص بموارنة (...)"، وضموا اليها ثلاثة
عشر مستندا لدعم مطلبهم ، وفندوه في اخر عريضتهم على الشكل التالي:

(١) اصدار الحكم اللازم بتكريس واقع الوقف كما هو مبني بالصكوك
والمستندات، والوثائق التاريخية ، بانه لموارنة (...)

(٢) وتحديد شروط ممارسة الواجبات الدينية في الكنيسة من قبل ابناء الرعية في
(...) والقرى المجاورة،

(٣) وعدم الربط بين الحقوق العقارية وممارسة الواجبات الدينية،

٤) اعتبار الكنيسة مفتوحة للجميع ليمارسوا فيها واجباتهم الدينية. اما الوكالة الخاصة عليها وادارة شؤونها وشؤون الوقف فهي من حق الموارنة (...) في (...) دون سواهم .

فاستوقفنا على الفور، من بين المستندات المقدمة، شهادة قيد العقار ٢٩٠ - (...) الذي تقوم عليه الكنيسة وهي على اسم القديس (...)، وعليها في خانة "اسم المالك": وقف مار (...) للموارنة. وقف خيرى عائد ريعه لصالح الوقف تحت تولية (...) . وفي خانة الملاحظات : " بناء من كنيسة على اسم مار (...) وغرفة منفردة مدرسة وارض مشجرة لوز ومختلف وساحة امام الكنيسة ... وقف خيرى حسب دفتر المساحة القديمة ولم يزل بتصرف الوقف المذكور للآن بصورة علنية هادئة مستمرة حسب افادة وكيل الوقف (...) الموقع والذي صرح ان هذا الوقف هو لموارنة (...) " . ويملك هذا الوقف العقاريين ٢٣٣ و ٢٥٣ المسجلين على الصحيفة العينية " وقف مار (...) للموارنة، وقف خيرى عائد ريعه لصالح الوقف بوكالة (...) . فلدى تعدد المطالب وتناقض القيود نتساءل ما هو واين هو "واقع الحال" المطلوب تكريسه؟ يبدو للوهلة الاولى حسب شهادة القيد التي يمكن ان تعتبر واقعا، ان الوقف "للموارنة" وان الولاية عليه، واحيانا الوكالة، لـ (...) . هل هذا هو الواقع؟ وهل الوقف على كنيسة يعتبر وقفا خيريا؟ ام ان المطلوب في الحقيقة البت بطبيعة هذا الوقف وبالوكالة عليه وبالاستفادة منه ؟

وفي ٦ كانون الاول ١٩٩٣ صدر قرار رجائي نهائي عن المحكمة البدائية المارونية الموحدة قضى بما يلي :

اولا: وجوب تكريس واقع حال وقف مار (...) في (...)، وجعله وقفا مؤبدا روحيا وخيريا يؤلف شخصا معنويا كنسيا، مركزه الكنيسة او العقار المبني رقم ٢٩٠ اضافة الى العقارين ٢٣٣ و ٢٥٣ من منطقة (...) العقارية ودون أي حد لاضافات اخرى مستقبلية.

ثانيا: تخصص منافع هذا الوقف، بتولية سيادة راعي ابرشية (...) المارونية وادارة من يتدبهم من موارنة (...)، برئاسة حضرة كاهن الرعية، لخدمة الموارنة سكان (...) دون تمييز، في كل ما يراه سيادة راعي الابرشية في المدى الروحي والتثقيفي العائد لخير النفوس وخلاصها الابدي في اطار تطلعات الكنيسة في عالم اليوم .

ثالثا: يعاد تصحيح قيد هذا الوقف على الصحيفة العينية الخاصة بكل من العقارات ٢٩٠ و ٢٣٣ و ٢٥٣ تحت عنوان او اسم : "وقف مار (...) الروحي والخيري المحض، بتولية رئيس اساقفة (...) الماروني وادارة من يتدبهم من موارنة (...) برئاسة حضرة كاهن الرعية".

صدر هذا القرار بصورة رجائية ولما علم به موارنة (...) الآخرون اعترضوا عليه في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤ امام القاضي الذي اصدر القرار فاصدر القاضي نفسه قرارا رد به الاعتراض في الشكل والاساس والزم الجهة المعارضة المؤلفة من ثلاثة اشخاص، ووكيلهم المحامي ايضا، في متن الحكم، اما في الفقرة الحكمية فالثلاثة دون الوكيل، بدفع مبلغ خمسمائة الف ليرة "اسهاما منهم في منافع وقف مار (...) الروحية"، قبل قبول اية مراجعة من قبلهم بداية او استئنافا. فدفعوا واستأنفوا.

وعليه، اصبحت مهمتنا في الدرجة الثانية الاجابة على السؤال المألوف :

هل يجب تثبيت القرار المستأنف، والقرار بشأن الاعتراض ، ام نقضهما ؟

في القانون :

حدد قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية الوقف بمعناه الحصري قائلا انه "حبس العين عن تملكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة ابتداء وانتهاء، او انتهاء فقط". وميز بين ثلاثة انواع :

- الوقف الديني الذي خصصت منفعته منذ نشأته لعبادة الله ومساعدة خدام مذابحه او للقيام بأي عمل ديني آخر،
- الوقف الخيري، وهو الذي وقف على جهات الخير منذ انشائه، كالوقف على المستشفيات والملاجئ والمدارس وعلى الفقراء بالخصوص او بالعموم،
- الوقف الذري وهو الذي وقف على الواقف نفسه وذريته ... ثم جعل ماله بعد انقراض المستحقين الى جهات الخير والدين " (٢٥٥) .

وحددت المادة ٢٥٧ من القانون ذاته ان "الوقف بمعناه الحصري شخص معنوي، ومتى كان دينيا او خيريا فهو مؤبد من طبعه ويخضع في احكام انشائه والحكم بصحته واستبداله وتحويله وادارته للمراجع المذهبية".

كما حددت القوانين، ولا سيما المادة ٧ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ ان الولي العام على الاوقاف التابعة لابرشية معينة هو مطران هذه الابرشية وهو يدير الاوقاف الدينية بنوع خاص شخصا بهذه الصفة ويوكل ادارتها الى لجنة على ما جاء في المادة ٣ من نظام لجان الوقف في الرعايا الذي اقره سينودس مطارنة الكنيسة المارونية في دورة حزيران ١٩٩٤، القائلة :

"يعين مطران الابرشية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لجنة لادارة وقف كل كنيسة، برئاسة كاهن الرعية او غيره من الاكليروس، ما لم ير خلاف ذلك".

في الواقع :

بعد التدقيق في اللوائح المتبادلة والمستندات المقدمة من الفريقين الى هذه المحكمة تبين لنا ان كنيسة مار (...) في (...) هي في الاصل "خورنية للـ..." وذلك بالاستناد الى التقرير الذي وضعه المطران يوسف اسطفان سنة ١٩٠٩ بخصوص بعض الرعايا في بلاد (...) ومنها رعية (...). يقول فيه عن (...): "كنائسها: مار (...), خورنية للـ (...). بلا خوري من نحو ست سنوات " ... ثم يذكر وجود غرفة واسعة تابعة للكنيسة " معدة لسكن الخوري تسكن فيها الآن (...) من (...) لانها اوقفت لها املاكها في (...) وبيعت هذه الاملاك بأمر غبطتكم ... " (وهذا يشير الى ان التقرير موجه الى غبطة البطريرك). ثم يتابع التقرير فيذكر كنيسة (...): خورنية لاهل (...) بلا خوري ... وليس فيها آنية سوى بدلة وكاس". مع الاشارة ان هذا المستند غير موقع ولكن الجهة التي قدمته نسبته للمطران اسطفان دون ان تعترض على ذلك الجهة المخاصمة. كما في الملف مستندان قديمان آخران الواحد من سنة ١٨٣٠ والثاني يعود لسنة ١٨٤٢ كلاهما عبارة عن محضر تحكيم على خلافات بين اهالي (...) " (...) و (...) " أي الروم الارثوذكس من (...) اصلا والموارنة من (...) اصلا " على ساحة الكنائس المختصة بالوقف الواقعة في المزرعة المذكورة "، وعلى قضية عقارية اخرى .

هذه المستندات كافية للقول ان الكنيسة منسوبة للـ (...). فهي خورنيتهم أي كنيستهم الرعائية كما لغيرهم من (...) اصلا خورنية على اسم (...). وهم الذين يخاصمون ويدافعون عنها ويمكن القول بالتالي على سبيل الاستنتاج في غياب أي صك تأسيس انهم هم الذين اوجدوها بمساعهم سواء ساهم منهم احد او لا او قدم احد المؤمنين مالا للكنيسة او عقارات كما فعلت (...) ام لا بعد انشاء الكنيسة .

ولكن عبارة "خورية للـ (...)" لا تعني هنا انها كنيسة خاصة بل كنيسة مدينة في نشأتها لفئة معينة من المؤمنين شأن الكثير من الكنائس التي تنسب لشخص او لمؤمنين بنوها. فلا مستند تخصيص في الموضوع بل فتحت هذه الكنيسة للعموم منذ انشائها بمعنى ان المؤمنين من عائلات (...) كافة كانوا يؤمنونها ليتّموا فيها واجباتهم الدينية من مشاركة بالقداس الالهى وقبول الاسرار المقدسة لاسيما العمداد والزواج. ولم يقدم احد أي مستند يشير ان كاهن كنيسة مار(...) المسماة للـ(...) برك زواج مؤمن في (...) من اصل (...) او (...) بموجب تفويض. وما دام كاهن هذه الكنيسة يبارك الزواجات بسلطان أصيل فهو كاهن رعيته والمؤمنين في البلدة كافة هم ابناء رعيته وان دعيت الكنيسة خورية للـ (...). وبالعودة الى خلاصة الزيارة الرعائية التي قام بها المطران يوسف اسطفان الى البلدة سنة ١٩٠٩ نقرأ في التقرير :

"نلتمس امرا لرئيس دير (...) ليرسل احد قسوسه ممن فيهم الاهلية لخدمة النفوس ليقضي لوازهم الروحية الى ان يتيسر لهم كاهن وقد صار الاتفاق مع رئيس دير (...) على معاش القسيس خمسمائة قرش يجمعها له وكيل الوقف من الاهالي". وكان وكيل الوقف الخواجه (...). فما دام معاش الكاهن يجمع من الاهالي وليس من (...) فالكنيسة رعائية. وهذا ما يشير اليه دفتر حسابات الكنيسة ايضا ودفتر العمداد وهما يتضمنان اسماء من كل العائلات.

وفي هذه الحالة ان الوصف القانوني الصحيح لهذه الكنيسة وعقاراتها هو الوصف الذي يطلق على كل الكنائس المفتوحة للعبادة للعموم أي وقف ديني. والوقف الديني يتصف ايضا بصفات ثانوية اخرى منها انه روعي بالطبع ويمكن القول عنه انه خيري بمعنى انه يمارس الخير متى استطاع ولا يتوخى المنفعة المادية له. فكلما ديني هي الوصف القانوني والباقي اوصاف وصفية .

اما الوكالة على الوقف فقد ثبت ايضا ان (...) هم الذين تولوها منذ انشاء الكنيسة وحدهم بشكل عادي بتعيين من السلطة المختصة وحيانا بدون تعيين وقد يكون تولى معهم او دونهم احد سواهم من العائلات الاخرى لفترة قصيرة كما يدعي ممثلو العائلات غير (...). ولا اثبات قاطعا على ذلك او على عكسه. ولكن هذا ان سلمنا بحصوله جدلا لا ينفي الواقع المعاش حاليا والقائم منذ عشرات السنين والمتمثل بتعيين وكيل الوقف من (...) مما يشكل في هذه الحالة عادة قديمة سائدة أي عرفا وتنطبق عليه المادة ١٥٠٧ في بندها الثالث من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية كما تنطبق عليه المادة ١٥٠٩ ايضا التي تعتبر قبل هذه الحالة عرفا فتويا. وهذا الواقع لا يناقض العقل ولا القانون لانه لا يحول دون ممارسة سائر المؤمنين واجباتهم وحقوقهم في الكنيسة بحرية ولان رئيس لجنة ادارة الكنيسة هو كاهن الرعية وليس فتويا والوكالة او الادارة تتم باشراف سيادة الولي العام ولان مجال اشراك سائر المؤمنين بنشاطات الرعية مفتوح من خلال المجلس الرعوي وغيره من الهيئات الرعائية التي يمكن انشاؤها .

اما القرار الذي اصدره حضرة القاضي البدائي على اثر مراجعته في قراره الرجائي فقد تعذر علينا اعطاؤه الوصف القانوني الملائم. فبعد ان قرر القاضي ان طلب المعارضين مردود "في الشكل والاساس" نراه يكتب تحت عنوان "اعتراض على القرار الرجائي" ٢٨ صفحة تنتهي بالزام المعارضين بمن فيهم المحامي (في متن الكتابة) ودون ذكره في الفقرة الحكمية بمبلغ خمسمائة الف ليرة للوقف بموجب المادة ١٠١١، قرارا معجل الاجراء وناظرا على اصله". ! فيما لا يمكن برأينا ان تطبق المادة المذكورة بهذا الشكل وبهذا المقام والعجلة النافذة ايضا لا مبرر لها فكأن المبلغ عقاب على مراجعة قانونية .

اما القول بان لا صلاحية للمحكمة للنظر في مسألة الوكالة لانها من صلاحية سيادة راعي الابرشية فمردود لان القاضي ملزم بان يؤدي خدمة القضاء عندما تحيل اليه السلطة المختصة موضوعا يشكل نزاعا حتى ولو افترضنا امكانية بت الموضوع بقرار اداري.

فبناء على ما تقدم في القانون والواقع ،
وبعد الوقوف على رأي حضرة محامي العدل،
وبعد استحضار اسم الرب يسوع، نحن الموقعين قد حكمنا ونحكم:

اولا: بالأخذ بالفقرة الحكمية الاولى في القرار المستأنف معدلة على الشكل التالي: "ان وقف مار (...) في (...) هو وقف ديني لرعية (...) المارونية، وفي اوصافه انه روحي وخيري يؤلف شخصا معنويا كنسيا، مركزه الكنيسة او العقار المبني رقم ٢٩٠ (...) ويملك حاليا العقارين ٢٣٣ و ٢٥٣ - (...)".

ثانيا: بتثبيت الفقرة الواردة في القرار المستأنف تحت تسمية "ثانيا" كما وردت ونصها هو التالي: "تخصص منافع هذا الوقف بتولية سيادة راعي ابرشية (...) المارونية وادارة من ينتدبهم من موارد (...) برئاسة حضرة كاهن الرعية، لخدمة الموارد سكان (...) دون أي تمييز في كل ما يراه سيادة راعي الابرشية في المدى الروحي والتثقيفي العائد لخير النفوس وخلاصها الابدي في اطار تطلعات الكنيسة في عالم اليوم .

ثالثا: بنقض الفقرة الثالثة والاستعاضة عنها بالعبرة المألوفة في الاحكام الكنسية وهي: " هكذا نحتّم ونقول تاركين للرؤساء الروحيين تنفيذ حكمنا هذا " حيث يمكن ويجب .

رابعا : بنقض الفقرة الحكيمة القاضية بخمسمائة الف ليرة لبنانية للوقف في قرار الرد على الاعتراض على القرار الرجائي (وهو رد يحمل تاريخ ١٢ آب ١٩٩٤) وارجاع المبلغ الى الذين اودعوه قلم المحكمة .

وعلى المتداعين تحمّل الرسوم والنفقات التي عجلوها .
قرار في الدرجة الثانية يبلّغ الى من يلزم .
ذوق مصبح في ١/٢/١٩٩٦

ذوق مصبح - لبنان

دعوى : ١٠٩

٩٣

وقف مار (...)

موارنة (...) - موارنة (...) الآخرون

(...)

قرار الدرجة الثالثة

اصدر القاضي المنفرد الاب مارون نصر، بتاريخ الرابع من حزيران ١٩٩٨، عن مقر المحكمة البطيركية الاستئنافية المارونية، قرار الدرجة الثالثة، في القضية أعلاه، التالي، وقد ترفع فيها حضرة محامي العدل الخوري ريمون عيد المحترم.

I. ملخص الوقائع

أحال صاحب السيادة المطران (...) رئيس اساقفة (...)، بتاريخ ٢ تموز ١٩٩٣، العريضة التي رفعها المستدعون موارنة (...)، الى المحكمة البدائية المارونية الموحدة، والممثلون بشخص السيد (...). وموضوعها " تكريس واقع حال وقف مار (...) الخيري الخاص بموارنة (...) ". وقد حدّدوا في آخر عريضتهم مطالبهم، بعد ان ضمّوا اليها ثلاثة عشر مستنداً ، تدعم هذه المطالب.

وفي السادس من كانون الاول ١٩٩٣ صدر عن المحكمة البدائية المارونية الموحدة قرار رجائي نهائي قضى:

اولا: بتكريس واقع حال الوقف المذكور وجعله مؤبدا، روحيا وخيريا يؤلف شخصا معنويا كنسيا

ثانيا: بتخصيص منافع هذا الوقف لخدمة الموارنة سكان (...) دون اي تمييز بتولية مطران (...) وادارة من ينتدبهم من موارنة (...) برئاسة حضرة كاهن الرعية.

ثالثا: باعادة تصحيح قيد هذا الوقف على الصحيفة العينية بذكر ما ورد في البند الثاني. هذا القرار صدر بصورة رجائية ولما علم به موارنة (...) الآخرون اعترضوا عليه في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤.

وفي ١٢ آب ١٩٩٤ اصدر نفس القاضي البدائي قرارا رد به الاعتراض في الشكل والاساس والزم الجهة المعارضة بدفع مبلغ خمسمائة الف ليرة لبنانية لصالح الوقف، وقبل أية مراجعة من قبلهم بداية او استئنافا!. فدفعوا واستأنفوا .

وفي الاول من شباط ١٩٩٦ صدر قرار الدرجة الثانية فقضى:

اولا: بالاخذ بالفقرة الحكمية الاولى في القرار المستأنف معدلة على الشكل التالي: " ان وقف ما (...) في (...) هو وقف ديني لرعية (...) المارونية، وفي اوصافه انه روحيا وخيري يؤلف شخصا معنويا كنسيا، مركزه الكنيسة او العقار المبني رقم ٢٩٠ (...) ويملك حاليا العقارين ٢٣٣ و ٢٥٣ - (...) ". .

ثانيا: بتثبيت الفقرة الواردة في القرار المستأنف تحت تسمية " ثانيا " كما وردت ونصها هو التالي: " تخصيص منافع هذا الوقف بتولية سيادة راعي ابرشية (...) المارونية وادارة من ينتدبهم من موارنة (...) برئاسة حضرة كاهن الرعية، لخدمة الموارنة سكان (...) دون اي تمييز في كل ما يراه سيادة راعي الابرشية في المدى

الروحي والتثقيفي البائد لخير النفوس وخلصها الابدي في اطار تطلعات الكنيسة في عالم اليوم".

ثالثا: بنقض الفقرة الثالثة والاستعاضة عنها بالعبارة المألوفة في الاحكام الكنسية وهي: "هكذا نحتّم ونقول تاركين للرؤساء الروحيين تنفيذ حكمنا هذا " حيث يمكن ويجب.

رابعا: بنقض الفقرة الحكمية القاضية بخمسماية الف ليرة لبنانية للوقف في قرار الرد على الاعتراض على القرار الرجائي (وهو رد يحمل تاريخ ١٢ آب ١٩٩٤) وارجاع المبلغ الى الذين اودعوه قلم المحكمة.

وبعد تقديم الاستئناف وملاحقته في الدرجة الثالثة وتعيين الهيئة الحاكمة واجراء التبليغات القانونية بالطرق المألوفة، تمّ حصر موضوع الدعوى بالاسئلة التالية:

اولا: هل يجب قبول الاستئناف شكلا ؟

ثانيا: هل يجب تصديق الفقرة الحكمية الاولى ؟

ثالثا: هل يجب فسخ الفقرة الحكمية الثانية ام تعديلها ام تثبيتها ؟

رابعا: هل يجب نقض ام تعديل ام تثبيت الفقرة الثالثة ؟

خامسا: هل يجب تصديق ام نقض الفقرة الحكمية الرابعة ؟

وعرضت اسماء الهيئة الحاكمة على فريقَي التراجع، فسجّل الفريق المستأنف عليه والممثل بالسيد (...) ووكيلهم الاستاذ (...), اعتراضا على حضرة محامي العدل، اما الفريق الآخر فاعلن ثقته بالهيئة الحاكمة كاملة. ولهذا الغاية أُحيل الملف على حضرة محامي العدل للنظر، وبعد ان ابدى رأيه القانوني بشأن الاعتراض مسندا موقفه

للقانون ١١٠٦ من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، ختم قائلا : " ان محامي العدل لا يرغب في النظر في قضية تعهد اليه، ولا يعطى معها الثقة الكاملة، منقاة من كل شبهة وزغل".

ولدى اطلاع السيد (...) والوكيل الاستاذ (...) على رأي حضرة محامي العدل بخصوص الاعتراض على دوره في هذه الدعوى بسبب صلة القرى، طلبا الرجوع عن اعتراضهما والسير بالدعوى حسب الاصول.

وبعد اعطاء مهلة للفريقين لتقديم دفاعهما تنتهي في اليوم الاول بعد نهاية العطلة القضائية. وبعد اجراء المقتضيات القانونية كافة، وبناء على طلب الفريقين تمت احوالة الملف الى الحكم.

والآن لم يبق امامنا سوى الاجابة على الاسئلة المطروحة اعلاه .

II. في القانون:

ان "قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية" يحدد في الباب الثاني منه، تحت عنوان "في الاوقاف" ماهية الوقف، غايته، الولاية عليه، نظام ادارته والافادة منه. وقد حددت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٥ من هذا القانون الوقف بمعناه الواسع. اما الفقرة الثانية من المادة نفسها فقد حددته بمعناه الحصري بالقول: "الوقف هو حبس العين عن تملكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة ابتداء وانتهاء، او انتهاء فقط، وهو ثلاثة انواع":

أ - " وقف ديني وهو الوقف الذي خصصت منفعة منذ نشأته لعبادة الله ومساعدة خدام مذبحة او للقيام بأي عمل ديني آخر،

ب - وقف خيري، وهو الذي وقف على جهات الخير منذ انشائه كالوقف على المستشفيات والملاجئ والمدارس وعلى الفقراء بالخصوص او بالعموم،

ج - وقف ذري، وهو الوقف الذي وقف على الواقف نفسه وذريته او على من اراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله بعد انقراض المستحقين الى جهات الخير والدين " .

واضافت المادة ٢٥٧ بان "الوقف بمعناه الحصري شخص معنوي ومتى كان دينيا او خيريا فهو مؤبد من طبعه ويخضع في احكام انشائه والحكم بصحته واستبداله وتحويله وادارته للمراجع الذهبية" .

وجاء ما حرفيته في المادة ٢٦٩ من قانون الاحوال الشخصية :

١ - ولي الاوقاف العام الاعلى في الكنيسة باسرها هو الخبر الروماني الاعظم. (راجع ق. ١٠٠٨ بند ١ شرقي جديد).

٢ - الاسقف او الرئيس الكنسي المحلي هو ايضا ولي عام على اوقاف طائفته واموالها الكنسية ضمن حدود ابرشيته او مكان ولايته " .

وتتحدث المادة ٢٧٠ عن ان الولي العام عن الاوقاف هو الذي يدير الاوقاف وهو المطران المحلي. وحول اختصاص المراجع المذهبية الصالحة لذلك، تكلمت المادة السابعة من قانون ٢ نيسان ١٩٥١. وجاء "النظام الداخلي للجان الوقف في الرعايا" والذي أقره مجمع مطارنة الطائفة المارونية في دورة حزيران ١٩٩٤ ليؤكد ذلك بقوله

: " يعين مطران الابرشية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لجنة لادارة وقف كل كنيسة، برئاسة كاهن الرعية او غيره من الاكليروس ما لم ير خلاف ذلك". (المجلة البطريركية - الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، سنة ١٩٩٦، العدد الخامس عشر، ص ٦٧).

وبغية توفير خير البشر الروحي، كرّست مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، حق الكنيسة الطبيعي بان "تكتسب وتمتلك وتدير وتملك الاموال اللازمة لغايتها الخاصة، وفي المقام الاول العبادة الالهية والانشطة الرسولية والخيرية ومعيشة الخدام اللائقة " . (ق ١٠٠٧) .

فبناء لما تقدم، ما هو واقع هذه القضية ؟

III. في الواقع

بعد مطالعة اعمال دعوى وقف مار (...) - (...) بدقة والتمعن بكامل ملفاتها الاربعة وبكافة المستندات واللوائح المتبادلة بين الفريقين، وفي اطار الجواب على اسئلة حصر موضوع النزاع للدرجة الثالثة، فاننا نرى الآتي :

انه بالاستناد الى تقرير صاحب السيادة المطران يوسف اسطفان سنة ١٩٠٩، حول رعايا بلاد (...)، يقول في رعية (...): " كنائسها: مار (...) خورنية لل- (...). بلا خوري من نحو ست سنوات". ويأتي التقرير على ذكر غرفة وسيدة تابعة للكنيسة "معدة لسكن الخوري تسكن فيها الآن (...) من (...) لانها اوقفت لها املاكها في (...) وبيعت بأمر غبطتكم ... " (وفي هذا تأكيد على ان التقرير موجه

الى غبطة السيد البطريرك). كما يأتي التقرير على ذكر كنيسة (...)، فيقول:
"خورنية لاهل (...) بلا خوري ...".

تجدر الاشارة هنا الى ان المستند المذكور هو بدون توقيع، ولكن الطرف الذي
قدّمه نسبه لسيادة المطران يوسف اسطفان، دون ان يلقي ذلك اعتراضا من الطرف
الآخر المخاصم.

هناك مستندان آخران قديمان، الاول يعود لسنة ١٨٣٠ والثاني ١٨٤٢، وهما
محضرا تحكيم لخلافات حصلت "على ساحة الكنائس المختصة بالوقف الواقعة في
المزرعة المذكورة" وعلى قضية عقارية اخرى، وذلك بين اهالي (...) " (...) و (...) "
أي الموارنة من (...) اصلا والروم الارثوذكس من (...) اصلا.

بعد كل ما تقدّم، يطرح السؤال نفسه: ما هي هوية هذا الوقف؟ وما هو
موقع عائلة الـ (...) من هذا الوقف؟

اننا نرى ان الحكم المستأنف قد أفلح في تحديد هوية هذا الوقف، وان
المستندات جاءت لتشير بوضوح ان الكنيسة هي "خورنية للـ (...)" وهي كنيستهم
الرعائية، كما ان كنيسة (...) هي خورنية لاهل (...). ولكن هل هذا يعني انها
خاصتهم؟

ان عبارة "خورنية للـ (...)" تعني انها كنيسة مدينة في نشأتها لفئة معينة من
المؤمنين، كما ورد في الحكم المستأنف، بشأن الكثير من الكنائس التي تنسب لمؤمنين

بنوها او لشخص كان له اليد البيضاء في تشييدها. فلا شك تأسيس يشير الى ذلك ولا مستندات، بل الكنيسة، كما يتبين من المستندات المشار اليها اعلاه، هي مخصصة للعموم منذ انشائها وهي تضم المؤمنين كافة من عائلات (...)، كانوا يتممون فيها واجباتهم الدينية. فكاهنها هو خادم الرعية الذي يحمل الاسرار الى المؤمنين ويبارك زوجاتهم بسلطانه الاصيل، والمؤمنون وان دعيت كنيستهم "خورية للـ(...)" فهم جميعا ابناء رعيته وهو خادم الجميع.

ان الوصف القانوني، اذا، لهذه الكنيسة وعقاراتها هو الوصف الذي يطلق على كل الكنائس المفتوحة للعبادة للعموم، كما جاء في الحكم المستأنف، أي وقف ديني ومن صفاته انه روعي وخيري أي يمارس الخير ولا يتوخى المنفعة المادية. ونقرأ في تقرير المطران يوسف اسطفان، كما نجد في دفاتر حسابات الكنيسة ودفاتر العماد ما يشير الى ان الكنيسة رعائية ودفاتها تحوي اسماء لكل العائلات. ومما جاء في تقرير صاحب السيدة : "نلتمس امرا لرئيس دير (...) ليرسل احد قسوسه من فيهم الاهلية لخدمة النفوس ليقضي لوازمهم الروحية الى ان يتيسر لهم كاهن وقد صار الاتفاق مع رئيس دير (...) على معاش القسيس خمسمائة قرش يجمعها له وكيل الوقف من الاهالي". وهذا يعني ان الكنيسة رعائية ما دام معاش كاهنها يجمع "من الاهالي" وليس فقط من المعادين. علما ان وكيلها كان السيد (...).

اما بما يعود الى ادارة الوقف او الوكالة عليه، فاننا نرى ان الحكم المستأنف، قد اصاب في اعتبار ان ما جاء في مجموعة قوانين الكنائس الشرقية القانون ١٥٠٧ البند الثالث، والقانون ١٥٠٩، ينطبق على الواقع المعاش حاليا والقائم منذ عشرات السنين والمتمثل باستمرار الـ(...) في الوكالة وبتعيين وكيل الوقف من بينهم، مما

يشكل في هذه الحالة عرفاً وعادة قديمة سائدة، او يعتبر "من الاعراف التي تعود الى مئة سنة ... " (ق ١٥٠٩) .

هذا الواقع، والذي يثبت ان الـ (...) هم الذين تولوا الوكالة على الوقف منذ انشاء الكنيسة وخدمهم، ام تولى معهم آخرون من عائلات اخرى ولفترة معينة، كما ورد على لسان العائلات غير الـ (...)، لا يشكل حاجزا ولا يقف حائلا دون ممارسة كل المؤمنين وبجرية تامة واجباتهم وحقوقهم في الكنيسة، خاصة وان المادة الثالثة من "النظام الداخلي للجان الوقف في الرعايا" والصادر عن جميع المطارنة الموارنة - بكركي في ١١/٦/١٩٩٤ - تنص على الآتي: "يعين مطران الابرشية ... لجنة لادارة وقف كل كنيسة، برئاسة كاهن الرعية ... "وان المطران هو الولي العام على الاوقاف في ابرشيته (المادة ٢) وان الادارة او الوكالة تتم باشرافه.

وكذلك فان المؤمنين جميعا يمكنهم الاشتراك في نشاطات الرعية، من خلال "المجلس الرعائي" وغيره من الالجهزة الرعوية. وقد اكد "النظام الداخلي للمجلس الرعائي" في مقدمته على ان "الرعية كنيسة مصغرة لانها تضم جماعة المؤمنين في مكان معين يهتم كاهن او اكثر يعينهم مطران الابرشية. وتمتاز الرعية - كالكنيسة - بانها جماعة ايمان وعبادة ومحبة".

اما بما يعود الى "اعتراض على القرار الرجائي" الصادر عن حضرة القاضي البدائي والذي الزم المعارضين بدفع مبلغ خمسمائة الف ليرة لبنانية للوقف بموجب المادة ١٠١١ شرقي جديد، فاننا نرى ان الحكم المستأنف قد اصاب في رده لهذه الفقرة، اذ لا مبرر لهذا القرار، وبرأينا ان احكام القانون المذكور لا تنطبق على هذه الحالة .

اما القول بان القضاء الكنسي قد يكون تجاوز صلاحياته في اقراره الفقرة الثانية من القرار، أي قضية الوكالة او الادارة، وقد يكون من الانسب راعويا ومن الاصلح قانونا ان يترك للسلطة الكنسية حل قضية الادارة لهذا الوقف بطريقة راعوية توافقية، فهو قول مردود كون القاضي ملزما بالقيام بواجبه القضائي عندما يحال اليه أي موضوع يشكل نزاعا، حتى ولو افترضنا، كما جاء في الحكم المستأنف، امكانية بته بقرار اداري.

فعليه

وبناء على ما تقدم في القانون والواقع،
وبعد الوقوف على رأي حضرة محامي العدل،
وبعد استحضار اسم الرب يسوع،
نحن الموقعين قد حكمنا ونحكم :

اولا : بتثبيت الفقرة الحكيمة الاولى من القرار المستأنف والقائلة: ان وقف مار (...) في (...) هو وقف ديني لرعية (...) المارونية، وفي اوصافه انه روحي وخيري يؤلف شخصا معنويا كنسيا، مركزه الكنيسة او العقار المبني رقم ٢٩٠ (...) ويملك حاليا العقارين ٢٣٣ و ٢٥٣ - (...) .

ثانيا : بتثبيت الفقرة الحكيمة الثانية ونصها هو التالي: تخصص منافع هذا الوقف بتولية سيادة راعي ابرشية (...) المارونية وادارة من ينتدبهم من موارنة (...) برئاسة حضرة كاهن الرعية، لخدمة الموارنة سكان (...) دون أي

تميز في كل ما يراه سيادة راعي الابرشية في المدى الروحي والتثقيفي العائد
لخير النفوس وخلاصها الابدي في اطار تطلعات الكنيسة في عالم اليوم .
ثالثا : بتثبيت الفقرة الحكمية الثالثة من القرار المستأنف ومضمونها : "هكذا نختتم
ونقول تاركين للرؤساء الروحيين تنفيذ حكمنا هذا حيث يمكن ويجب" .
رابعا : بتثبيت الفقرة الرابعة الحكمية والقاضية بخمسمائة الف ليرة لبنانية للوقف
في قرار الرد على الاعتراض على القرار الرجائي - وهو رد يحمل تاريخ
١٢ آب ١٩٩٤ - وارجاع المبلغ الى الذين اودعوه قلم المحكمة.

وعلى المتداعين تحمّل الرسوم والنفقات التي
عجلوها.
قرار في الدرجة الثالثة يبلغ الى من يلزم.

ذوق مصبح في ٤/٦/١٩٩٨

قانون الوقف لطائفة الروم الارثوذكس

قانون الوقف لطائفة الروم الارثوذكس

(المواد ١٠٧-١١٥ من قانون الاحوال الشخصية للطائفة)

اقتصر تشريع طائفة الروم الارثوذكس في موضوع الوقف على اربعة فصول قصيرة، تضمّن كلّ فصل منها مادة وحيدة أو مادتين أو اربع في اكثر تعديل، وقد يكون الافضل في ما قلّ ودلّ، الاّ أنّ مختلف الاحوال والمسائل التفصيليّة الطارئة، وضرورة البتّ المنصف بالتزاعات المحتملة، أنّما تجعل اللجوء المقارن أمراً ضروريّاً ولكن الاستنساب فيه رحب، خصوصاً في الامور التي تتباين فيها الآراء والاجتهادات ولم يستقرّ فيها عرف معلوم وشائع. إنّ يحمل المواد تسع، وكلّها تعني بالوقف الخيري. ففي الفصل الاوّل وعنوانه في الوقف، مادة وحيدة، وفي الفصل الثاني، وعنوانه في شروط الوقف الخيري، مادتان، وخصّص الفصل الثالث بمادّتيه لمتولّي الوقف. أمّا الفصل الرابع الذي تضمّن اربع موادّ فعالج أحكام الوقف.

الفصل الاوّل: ماهيّة الوقف

عرّفت الطائفة الوقف الخيري بما حبسه مالكة لجهة برّ لا ينقطع كالوقف على الكنيسة وسائر المؤسسات المملّية الخيريّة وعلى الفقراء والمعوزين. بذلك شملت الوقفين، الخيري والديني ووحّدتهما. فسواء كان الوقف على كنيسة أو معبد أو على مدرسة أو مؤسسة اجتماعيّة أو رسوليّة فهو وقف خيري. أمّا ما تتملّكه الكنيسة بالشراء أو بالهبات الحرّة غير المقيدة، فلا يعتبر "وقفاً" بكل معنى الكلمة، بل مالا كنسياً. أمّا سائر المفاهيم فهي هي مع فارق استبدال ما يعرف

بالاشخاص القانونيين والمؤسسات الكنسيّة بتعبير المؤسسات الماليّة ومدلولها متشابه. فللابرشيّات مجالس ماليّة، وهي هيئة تعاون راعي الابرشيّة، ومن صلاحيّاتها الموافقة على الهيئات التي تقوم بادارة المؤسسات الماليّة، والمصادقة على أنظمة هذه المؤسسات وعلى كلّ تعديل يطرأ عليها، واصدار الاقتراحات المنصوص عنها في النظام الأساسي للبطريركيّة والقاضية بأن "مطران الابرشيّة لا يقرض أو يستقرض أو يستبدل أو يرهن أو يسترهن أو يبيع أيا من أوقاف الابرشيّة إلاّ بمرسوم بعد اقتراح المجلس المملّي وموافقة البطريرك الخطيّة"، وللمجلس اصدار القرار بحلّ احدى المؤسسات الماليّة في حال انحرافها عن غايتها أو مخالفتها القوانين، ويوضح المجلس في هذه الحال كيفيّة تصفية أموالها وموجوداتها. اشارة الى أنّه يدخل في مفهوم المؤسسات الماليّة الجمعيات ومكاتب الأوقاف وعمداء المدارس وغيرها من اللجان التي يؤلّفها المجلس عند الضرورة.

انّ الوقف حبس لملك على جهة دائمة الوجود بطبيعتها كدور العبادة وسائر مؤسسات الكنيسة الخيريّة، وعلى الفقراء والمعوزين كالمحبوسين أو الايتام أو المعوقين أو العجّز وفئات كثيرة يمكن ادراجها تحت اسم "المعوزين". الاّ انّ هذا القانون لا يوضح تماما الى من تعود ملكيّة الموقوف وان كانت جهة البرّ هي المالكة أم المستفيدة من الربح والمحاصيل فقط.

الفصل الثاني: شروط الوقف

لجهة شروط الوقف الخيري، أفردت الشروط المطلوبة في الوقف وتلك

المطلوبة في الواقف:

أ- فالوقف يجب ان يكون ملكا للواقف، منجزا غير معلق، محدودا، منقولاً أم غير منقول، وألاً يكون محجوزاً أو مرهوناً، كما يجب ألا يكون دافع الوقف هرباً من دين. لقد سبق شرح هذه المفردات والتعليق عليها، يبقى انّ تعبير منجز يعني انّ الوقف بملك الواقف الكامل وغير معلق أي غير مرتبط باذا الشرطيّة، ولا هو معلق على شرط غير موجود في الحال، لانّ الوقف تملك لا يقبل التعليق على غير ما هو حاصل بالفعل. انّ شرط التعليق يعني ان يكون الوقف معدوماً على خطر الوجود، أي أن يكون غير موجود وقت العقد، وبالإمكان وجوده في المستقبل، إلا انّ هذه الإمكانية غير مؤكّدة. أنّه بموجب المادة ٨١ من قانون الموجبات "عارض مستقبل غير مؤكّد الحصول يتعلّق عليه نشوء الموجب". مثال على ذلك أن يقف أحدهم اذا رجع سالماً من السفر، أمّا اذا علّق وقفه على انقضاء مدّة، كأن يقول ارضي موقوفة اعتباراً من مطلع الاسبوع المقبل فيصحّ الوقف. هذا وانّ شرط التعليق يتضمّن بعض معاني المراهنة والقمار ولا يجوز قبول وقف بهذه المضامين، ولو مضمرة. الاضافة الصريحة هنا هي في تعريف الوقف الذي دافعه الهرب من دين. هذا ما تناولناه عند الكلام على صحّة الوقف، فاذا كان الواقف مديوناً وقادراً على ايفاء دينه من غير الوقف وعائده، صحّ الوقف، أمّا اذا لم يكن قادراً على هذا الايفاء بغير مساس بالوقف بطل الوقف لانتفاء صفة البرّ والاحسان، أي التقوى والقربة، واستحساناً بطلت فيه القيمة الموازية لقيمة الدين وصحّ الباقي، خصوصاً اذا فاقت قيمة الوقف مقدار الدين على نحو معتبر.

انّ عناصر كثيرة في هذه المادة أخذت عن كتاب قدري باشا حيث نقرأ في المواد ٦-٨ ما يلي: "يشترط لصحّة الوقف أن يكون منجزاً لا معلقاً على

شرط غير كائن في الحال (...) ولا مصحوبا بخيار شرط (...) الوقف لا يشمل التعليق بالخطر (...) ولا يصحّ الوقف المعلق على شرط غير محقق الوجود أو على حادثة غير محققة الوقوع ويصحّ الوقف المعلق بشرط كائن في الحال، فإذا قال الواقف ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة وظهر كونها في ملكه وقت التكلم صحّ الوقف. ولو علّق وقفها على شرائها فاشتراها لا تصير وقفا ما لم يقفها بعد الشراء".

ب- والواقف يجب ان يكون بالغاً، راشداً، حرّاً، مختاراً، وفي حالة تحوّل حق التصرف بملكه. لقد جمعت هذه المادة البلوغ والرشد معاً، علماً انّ الرشد يتضمّن البلوغ اجمالاً، كما جمعت الخيار الى الحرية، في حين انّ كلمة حرية تتضمن بطبيعة الحال امكانية الاختيار بغير اكراه، جسدي أم معنوي. أمّا تعبير التحويل بحق التصرف، فهذا سيلزم بالاحالة الى الشرع المدني، خصوصاً لجهة الحجر أو الجنون أو حالة المرض والوعي وحالات الافاقة وغيرها من الامور، وقد يكون هذا التعبير موقفاً لاجتناب الازدواجية أو التعددية في مرتكزات أهلية التصرف والاداء.

أمّا لصحة الوقف فيجب ان يقترن اقرار الواقف والاشهاد بكتابة كتاب وقف يوثق كتابة وتسجيلاً بحضور شهود. بذلك لا بدّ من البينة الخطيّة لأنّ مجرد الشفاهة لم تعد كافية ولا بدّ من الاثبات بالسند والاّ فلا يعتبر الوقف صحيحاً، خصوصاً وانّ ذكر الصحة قد ورد حرفياً في نصّ المادة.

ثالثاً- متولّي الوقف

لجهة المتولّي أو الناظر فإنّ تعيينه يعود مبدئياً الى الواقف، وإذا لم يفعل الواقف، يعود حق الولاية والنظارة على الوقف للرئاسة الروحية التي يعود لابريشتها المال الموقوف. وإذا ثبت للمحكمة الروحية فساد تصرف المتولّي أو الناظر فللرئيس الروحي عزلهما واقامة غيرهما بدلا منهما.

يلتقي هذا التشريع مع سواه في غير طوائف لجهة حق الواقف في تعيين المتولّي الخاص على الوقف، وفي حال سكوته أو اغفاله فللولي العام المتمثّل بالرئيس الروحي^{١٨٨} في الابريشية التي تتواجد ضمن رقعتها عين الوقف أو اعيانه. كما يلتقي مع حق الولي العام في عزل المتولّي الخاص اذا ثبت فساد تصرفه من قبل المحكمة الروحية، الاّ أنّه يتباين بعض الشيء عن سواه من التشريعات الطائفية اذ أنّه لا يخوّل المحكمة الروحية اتّخاذ قرار العزل عند اقتضائه، بل يربطه بالولي العام، وفي هذا اختزال لدور المحكمة وحصر لها بمجرّد دور محقق لا قاض. والتباين الثاني هو عدم فصل الدورين: اي دور المتولّي الخاص ودور الناظر، وقد يكون عمد الى اعتماد التعبيرين أو أحدهما بغير تمييز للشخص، فيصحّ فيه امّا تعبير المتولّي الخاص وامّا الناظر وهذا ما يجمع مفردات اكثر من مذهب ورأي وتقليد، والأمر ليس خطأ، لكنّه يشرّع الباب امام كلّ الاحتمالات ويلزم باستقصاء الاجتهادات المستقرّة.

¹⁸⁸ "للبطريرك الولاية العامة على أوقاف انطاكية ودمشق والأديرة البطريركية وله عليها كلّها حق الاشراف المباشر" (مادة ١٨).

"لمطران الابريشية الولاية العامة على ما في أبرشيته من أديرة وكنائس ومؤسسات وأوقاف وله عليها كلّها حق الاشراف المباشر" (م ٣٦).

رابعاً- أحكام الوقف

- في أحكام الوقف، لا يخرج الوقف عن صفته الوقفية الى أن ينقرض الموقوف عليه، فيعود حينئذ وقفاً على الكنيسة ولا يباع ما دام وقفاً وان يبع استعيد ولا يتصرف به إلا بالأحوط والأمنع. أنه تميز ضمناً بين الوقف الخيري والوقف الديني بدون اعتماد التمييز أصلاً وأساساً. فالقول بأن الوقف لا يخرج عن صفته الوقفية الى أن ينقرض الموقوف عليه إنما يوحي بأنه يخرج عن صفته الوقفية هذه بعد انقراض الموقوف عليه. مع ذلك تواصل المادة لتعود فتقول أنه يتحول وقفاً على الكنيسة، أي أنه يحافظ على صفته الوقفية، ولذا فإنه لا يباع، وإذا بيع فوجب استعادته، ما يعني أن بيعه غير صحيح.

يجد هذا القانون مصدره في قوانين المجامع المسكونية الاولى وبخاصة القانون ٢٤ من مجمع خلقيدونية حيث جاء: "يجب أن تبقى الأديار التي كرسّت بموافقة الأسقف أدياراً الى الابد، ويجب أن تصان الأملاك المختصة ولا يجوز أن تعود الى مساكن زمنية" وغيره من القوانين المار ذكرها في الفصل الاول من هذا البحث.

هذا ويسكت المشرع عن امكانية الاستبدال، كما أنه لا يتطرق الى موضوع الاستدانة لصالح الوقف أو لحاجاته، ما يترك الباب واسعاً أمام اجتهادات كثيرة. من هذه الاجتهادات ما صدر عن محكمة التمييز اللبنانية، أي لا تجوز الاستدانة على الاوقاف الخيرية المسيحية إلا باذن البطريرك والمجلس الملى، وقد أقرت هذه المحكمة أن مطران الروم الكاثوليك غير صالح للاستدانة باسم الوقف الذي يديره ان لم يكن مخولاً بذلك بموجب قرار مسبق صادر عن المجلس

الطائفي ومصدّق من البطريرك^{١٨٩}، كما أقرّت أنّ النائب البطريركي الكلداني اذا استدان دون موافقة المجلس المّلي والبطريرك فلا يلزم الوقف، بل يلتزم هو شخصيا بالدين^{١٩٠}، وذلك لأنّ أحكام الخط الهمايوني الصادر في ١٠ جمادي سنة ١٢٧٢ (١٨ شباط ١٨٥٦) تعطي ادارة القضايا الزمنيّة للطوائف غير المحمّدية الى مجلس طائفي على أن تصدّق قراراته من رئيس الطائفة، وأنّ هذه الاحكام كانت تختصّ في بادئ الامر بطائفة الروم الارثوذكس ثمّ شملت الطوائف الكاثوليكيّة المختلفة، والطائفة المارونيّة^{١٩١}، والطائفة الاسرائيليّة.

وقد نصّت المادة ١٤ من القوانين الانطاكيّة أنّ "البطريرك لا يقرض أو يستقرض أو يستبدل أو يرهن أو يسترهن أو يبيع أيّا من أوقاف الكرسي الأنطاكي الاّ بمرسوم بعد موافقة المجمع المقدّس"^{١٩٢}.

- اذا تضمّن صكّ الوقف ما يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه نفذ الجائز وأبطل غير الجائز. يتماشى مضمون هذه المادة مع المبدأ القانوني العريق القائل "النافل لا يبطل المفيد" ويعاكس المبدأ الآخر القائل بأنّ العمل القانوني المتضمّن

¹⁸⁹ قرار رقم ٨٨، تاريخ ١٤ ايار ١٩٢٧، مجموعة اجتهادات المحاكم اللبنانيّة، المحاكم المختلطة، ج٢، كلمة وقف، رقم ١٠، ص ٩٢٨.

¹⁹⁰ قرار رقم ٨١٧، تاريخ ١٣-٦-١٩٢٧، المرجع المذكور، ص ٨٣٤، رقم ١١.

¹⁹¹ يراجع بشأن الموارنة قرار رقم ٢٤، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٢٨، المرجع المذكور، ج ٢، وقف ص ٨٣٥.

¹⁹² المجمع المقدّس هو السلطة العليا في الكنيسة الارثوذكسيّة (مادة ٤)، ويؤلّف المجمع المقدّس من البطريرك رئيسا والمطارنة العاملين أعضاء (م ٩)، والمجمع المقدّس هو القاضي في شؤون الايمان وهو الهيئة التشريعيّة في الكنيسة والمرجع القضائي الأعلى فيها وقراراته مبرمة وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن (م ١٠).

أفعالا باطلة هو باطل وبأنّ ما بني على باطل هو باطل. فالمهمّ هو قيام الوقف والافادة ممّا ينشئه، واذا تضمّن ما لا يجوز وقفه، اي فعلا باطلا بشأن نوعيّة الموقوف، صحّ القسم الآخر. يتحقّق ذلك مثلا في الوقف المضاف الى ما بعد الموت، اي بالوصيّة، فاذا تضمّن كلّ املاك الواقف، صحّ في ذلك القسم الذي يجوز له الايصاء به، وبطل في القسم المعروف بالحصص المحفوظة. ويتحقّق ايضا عند تعدّد اعيان الوقف واكتشاف رهن على عين منها لا يستوفي من مملوك آخر وغيرها من الامثال.

- الواقف على المحتاجين مطلقا، ان ثبت فقره، فهو أولى بأن يعطى من الغلّة ما تدعو اليه الضرورة وليس له أن يستعيد الوقف ويطله بحجّة الفقر. أنّها مادّة هامّة طبّقتها سائر الطوائف من باب الاجتهاد والاعراف، وقد وضعت صراحة لتؤكد على أنّ الواقف لا يستطيع الرجوع عن وقفه متى نشأ صحيحا ولا يستطيع ان يطالب بملكّيته أو أن يطلب ابطال فعله، ولو بدافع افتقاره. وبالاكثر فإنّ هذا الافتقار اذا كان سببه حبس ملكه ووقفه، فلا يمكن له في هذه الحالة ايضا أن يستعيد وقفه أو أن يطله. الاّ أنّه يحلّ مكان المستحقّين في الاستفادة من ريع وقفه اذا كان منتجا، أو أقلّه يصبح صاحب الاوّلية بينهم اذا كان الوقف كثير الريع، فيعطى ما هو ضروريّ لحياته ومعيشته ثمّ يوزّع الباقي على المستحقّين.

هذا ما سبق أن لحظه ابن العبري صراحة في قانونه حيث قال: "لا يحقّ لأحد أن يوقف أيّ شيء لنفسه، الاّ اذا كان قد أوقف للفقراء وافتقر هو بدوره، فيحقّ له عندها أن يساعد كواحد من الفقراء (...)." .

- متى صدر حكم من المحكمة الروحية بثبوت وقف خيري لا علاقة له
بغير الخاضعين لاختصاصها أحاطت الدوائر المختصة علما بذلك توصلًا الى
الحصول على سند رسمي. انّ المراجع المذهبية هي المسؤولة عن الحكم بصحة
نشوء الوقف، واذا كان هذا الوقف خيريًا لا مشتركًا بين الخيري والذري، تعلم
المحكمة الروحية الدوائر المدنية المختصة بحكمها بغية تسجيله في دوائرها
والاستحصال منها على سند خاص بالوقفية، حفاظًا على الحقوق وعلى علنية
الوقف الضرورية، ومن أوجه علنيته التسجيل في الدوائر المدنية المختصة.

قانون الوقف لطائفة السريان الارثوذكس

قانون الوقف الخيري لطائفة السريان الارثوذكس

في الفصل التاسع عشر من قانون الاحوال الشخصية لطائفة السريان الارثوذكس، كلام مخصّص للوقف الخيري وفيه ثمانى مواد استمدت معظم مفاهيمها وتعاييرها من قانون ابن العبري. يمكن مقارنة هذه المواد مع تلك لملاحظة أوجه التشابه، إلا أنّ هذا القانون شذّب تفاصيل كثيرة وأبقى على العناصر الضروريّة، وقد تميّز بحسم صريح لمسائل كثيرة لم تذكر في غير قوانين، منها الامور التالية:

- تحديد طبيعة الوقف وتمييز مفاعيله عن مفاعيل الهبة، خصوصا لجهة المنافع وعدم الاسترداد.
- عدم قبول الافتخار او الشكر في الوقف لانه صدقة.
- فقدان الواقف سيادته على الوقف وعدم قبول توليته عليه.
- ابقاء كلّ سبيل استفادة غير البيع مفتوحا.

في كلّ حال وردت شروحات المفاهيم المذكورة ولا حاجة لاعادة تفصيلها او لذكر صريح لمصادرها. هذه نصوص المواد:

- الوقف الخيري هبة منافع ما قد يوقف بطريق الصدقة أو ما يجسه مالكة لجهة برّ لا ينقطع كالوقف على الكنيسة وسائر المؤسسات الملية الخيرية وعلى الفقراء.

- ولئن كانت الاشياء الموقوفة لا توهب ولكنها لا تستردّ أبدا. وتمنح فوائد ما يوقف بطريق الصدقة لا بطريق الشرف او الشكر.

- يجب ان يكون الموقوف ملكا للواقف ومنجزا غير معلق قابلا للتصرف معروفا ومحدودا من منقول وغير منقول ومفيدا فائدة تامة ببقائه والاّ يكون واقعا تحت محذور كحجز او رهن او هربا من دين.

- يجب ان يكون الواقف لدى وقفه بالغاً راشدا حرا مختارا عاقلا وفي حالة تخوّله حقّ التصرف بملكه.

- يشترط لصحة الوقف اقتران اقرار الواقف او الاشهاد. والاولى ان يكتب بذلك كتاب وقف يوثق بالتسجيل. ولا يصح شرط الواقف ان يتصرف بالوقف ما دام حيا اذ لا تبقى له سيادة على الوقف.

- اذا كان الواقف يسمي شخصا مخصوصا انه هو يتصرف بالوقف كمتول او ناظر يجوز له ويقبل كلامه ولو شرط اجرة محدودة لذلك المتصرف. واذا لم يسمّ فالموقوف له يتصرف به ان كان منفردا، ولكن ان كان مشاعا مثل دير او كنيسة الخ. فالرئيس الروحي يبقى وكيلا ليقوم بتدبيره.

- اذا ثبت للمحكمة الروحية فساد تصرف المتولي او الناظر الذي يعينه الواقف فللرئيس الروحي عزله واقامة غيره.

- لا يباع الوقف ولا يتصرف به الاّ بالانفع.

قانون الوقف للطائفة الانجيليّة

قانون الوقف للطائفة الانجيلية^{١٩٣}

(المواد ١١٢-١٢٨ من قانون الاحوال لشخصية للطائفة)

في هذا القانون ستة فصول تضمّت سبع عشرة مادة. حدّد الفصل الاول ماهية الوقف وكيفية عقده وشروطه العامة، وحدّد الفصل الثاني الأوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير المجمع الاعلى^{١٩٤} والمحاكم والسلطات الانجيلية المذهبية الاخرى، وفي الفصل الثالث صلاحيات وواجبات المراجع التي يعود اليها تدبير الأوقاف. ويتناول الفصل الرابع المنتفعين من الوقف وبداية انتفاعهم، وفي الفصل الخامس متولّي الوقف ومؤهلاته، وفي الفصل السادس والاخير تعيين مرجعية الاوقاف التي يتلاشى المنتفعون بها.

أ- ماهية الوقف

في ماهية الوقف، تعريف بأنّه حبس العين على ملك الواقف أو ملك الله تعالى والتصدّق بالمنفعة لفرد أو لجماعة معيّنين. يتّفق هذا التعريف مع سواه في سائر الطوائف لجهة حبس العين ومنع نقل ملكيتها، كما يلتقي مع مفهومها

^{١٩٣} يقصد بتعبير "طائفة انجيلية" حيثما يرد في هذا القانون مجموع الفرق الانجيلية في لبنان الممثلة قانونيا في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان وهي ذات الطائفة التي تعرف أيضا بالطائفة البروتستانتية، ما لم يحدّد غير ذلك.

^{١٩٤} المجمع الاعلى في هذا القانون هو المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان وهو ممثّل الطائفة ومرجعها الاعلى في جميع الأمور المدنية العامة واحوال افرادها الشخصية.

للتصدّق والاحسان وأعمال البرّ ، إلاّ أنّه يتميّز عن سائر الطوائف في مفاهيم
ثلاثة أمور ومدلولاتها:

١- امكانيّة احتفاظ الواقف بملكيّة الوقف وعدم اخراجها عنه ممّا يعني أنّ
رقبة العين تبقى خاضعة لأحكام الارث وتنتقل الى الورثة، والوقف لا
يكون لازماً بهذا التحديد.

٢- الحفاظ على التعريف القديم وجعل الملكيّة على اسم الله في حين أنّ الله
مالك كلّ شيء، وهو ليس شخصاً طبيعياً ولا شخصاً معنوياً أو قانونياً.
٣- امكانيّة حصر المستفيدين بفرد واحد معيّن، ما يعني انتهاء الوقف
بانقراض الفرد، إلاّ اذا عيّن الفرد بصفته الدائمة لا باسمه، كأن يكون
الوقف على خادم الجماعة مثلاً، أو على المسنّ في العائلة اي على
شخص مفترض تواجدّه على الدوام .

في كفيّة عقد الوقف: يعقد الوقف بوصيّة الموصي قبل موته أو بعقد
خاص منظم بحضور شاهدين على الاقلّ، موقع من الواقف والشاهدين أو
الشهود، ومصدّق من الدوائر المدنيّة ذات الاختصاص، أو من رئيس محكمة
مذهبيّة.

وهنا وضعت المادّة الوقف في خانة العقود وبالتالي لم تعتبره من قبيل
الاسقاط، أي أنّه لا يقوم بمجرد الايجاب، إلاّ أنّ هذا التحديد لا يبتعد كثيراً عن
الممارسة العمليّة التي حفظت للوقف قيامه بالارادة المنفردة ولكنّها تفترض القبول
من خلال جملة معاملات لازمة.

من جهة ثانية، خوّلّت المادة الدوائر المدنية الحكم بصحة الوقف من خلال التصديق عليه، وهذا تنازل ضمني وتفويض صلاحية أعطيت للمحكمة المدنية بالتزامن مع صلاحية رئيس المحكمة المذهبية، في حين أنّ قانون ٢ نيسان ١٩٥١ حفظ للمراجع الروحية بصورة استثنائية الحكم بصحة الوقف. هذا واعتبرت المادة الوصية وقفا، مع أنّها لا تعدّ وقفا عند سائر الطوائف إلاّ بعد موت الواقف اذا مات مصرّا عليها، ولا تنفّذ إلاّ في الحصة التي يستطيع الايصاء بها.

ب- شروط الوقف

هناك شروط للوقف وشروط للواقف:

ان شروط الوقف أن يكون مؤبدا لفظا ومعنى، وان يكون محدودا، من منقول او غير منقول، وأن يكون ملك الواقف، وأن لا يكون محجوزا أو مرهونا أو موقوفا هربا من دين، وأن يكون ثبوته مربوطا بشرط. لقد سارت الطائفة على مذهب محمد الذي اشترط تأييد الوقف صراحة، لا بل تشدّدت اكثر منه واشترطت اللفظ والمعنى معا، أي عدم الأخذ بمجرّد الاستنتاج والاستدلال، في حين أنّ ابا يوسف اكتفى بالمعنى وقبل الوقف على الفقراء عرفا. وقد يكون هذا التفسير هو المستحسن عند اغفال اللفظ الصريح.

أمّا ان يكون محدودا فالقصد منه ان يكون معلوما ومحدّدا. وقول منقول او غير منقول يوضح صراحة ما أغفلت عن ذكره سائر الطوائف وفتحت المجال فيه للاجتهاد. أمّا سائر الشروط فقد شرحناها من قبل.

أمّا شروط الواقف فهي الحالة التي تخوّله حق التصرف بملكه. إنّ هذا التعريف العام إنّما يعني الاحالة الى التشريع المدني واجتهاداته في أهليّة الواقف، خصوصا لجهة مفاهيم الحرية والاكرام أو لجهة الجنون والمرض، أم لجهة الرشد أو الحجر وغيرها من الامور المذكورة صراحة وتفصيلا في سائر التشريعات.

ج- الولاية العامة على الوقف وأطار صلاحيّاتها

لناحية الولاية على الوقف فهي أمّا للمجمع الاعلى وأمّا للمحاكم والسلطات الانجيليّة المذهبيّة الاخرى. لم يعتمد هذا القانون التعبير المألوف أي الولي العام، بل حفظ هذا التعبير للولي الخاص واستبدل عبارة الولي العام، لا بل وأدواره، بعبارة المجمع الاعلى أو سائر السلطات الانجيليّة المذهبيّة الاخرى بما فيها المحاكم المختصة، وبالتالي أناط الولاية العامة بمجالس وهيئات وليس بفرد، وإن كان رئيسا عاليا أو أعلى.

١- من صلاحية المجمع الاعلى تدبير الاوقاف التالية:

أ- الاوقاف التي تحبس لمنفعة الطائفة الانجيليّة عموما، أو لمنفعة كنائس الطائفة الانجيليّة جميعها، أو لمؤسسات الطائفة الانجيليّة الخيريّة والتهدبيّة العامة، ولا تخصّص للانتفاع بها فرقة أو فرق انجيليّة، أو كنيسة أو كنائس، أو مؤسسة أو مؤسسات تابعة لفرقة أو لفرق انجيليّة.

ب- الاوقاف التي تجبس لمنفعة فرقة أو فرق^{١٩٥} أو كنيسة أو كنائس أو مؤسسة أو مؤسسات معيّنة من فرق أو كنائس أو مؤسسات الطائفة الانجيليّة ويشترط في عقدها أن يعود تدبيرها الى المجمع الاعلى.

ج- الاوقاف التي تجبس لمنفعة فقراء الطائفة الانجيليّة دون تخصيص.

د- الاوقاف التي تجبس لمنفعة فرد أو أكثر من أفراد الطائفة الانجيليّة، ويشترط في عقدها أن يعود تدبيرها الى المجمع الاعلى.

انّ هذه الايضاحات محمودة في ذاتها لمنطقيّتها اذ أنّها تحترم اختيار الواقف أوّلا وتسند الولاية والتدبير، في حال سكوته، انطلاقا من طبيعة الموقوف ومستحقّيه. انّ الاطار الشامل للطائفة أو لفقرائها أو لأيّ مؤسسة عامة فيها يجعل السلطة الاعلى مسؤولة طبيعيا عن هذا الشمول.

٢- من صلاحيّات المحاكم والسلطات الانجيليّة الاخرى (أي غير المجمع

الاعلى):

أ- الاوقاف التي تجبس لمنفعة فرقة انجيليّة أو فرق انجيليّة معيّنة، أو كنيسة أو كنائس، أو مؤسسة أو مؤسسات خيريّة أو تهادييّة تابعة لفرقة أو فرق انجيليّة معيّنة، اذا لم يشترط في عقدها ان صلاحية تدبيرها تعود الى المجمع الاعلى.

ب- الاوقاف التي تجبس لمنفعة فقراء فرقة انجيليّة أو فرق انجيليّة معيّنة، أو فرد انجيلي أو أفراد انجيليين معيّنين، اذا أشترط في عقدها أن تكون صلاحية

¹⁹⁵ يقصد بعبارة "فرق انجيليّة" في هذا القانون الابرشيات والجماعات الانجيليّة في لبنان الممثلة قانونيا في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان ما لم يحدّد غير ذلك.

تديرها عائدة الى محكمة أو سلطة مذهبية ولم يشرط أن تكون تلك السلطة المجمع الأعلى.

ج- الأوقاف التي تحبس لمنفعة فقراء عائلة انجيلية والتي لا يشرط في عقدها أن تكون صلاحية تديرها عائدة الى محكمة أو سلطة مذهبية، وفي ما يتعلق بهذه الأوقاف تنحصر صلاحية المحكمة أو السلطة الانجيلية المذهبية الاخرى بتعيين مستحقي المنفعة من الوقف ودرجة استحقاق كل منهم.

أما لجهة المحكمة الصالحة للنظر في كل هذه الاوقاف، فاذا خصص في عقد وقف ما أن صلاحية تدير ذلك الوقف تعود الى محكمة أو سلطة انجيلية مذهبية معينة، فتكون تلك المحكمة أو السلطة الانجيلية المذهبية المعينة المرجع الذي يعود اليه أمر تدير ذلك الوقف.

واذا لم يخصص في عقد الوقف محكمة أو سلطة انجيلية مذهبية معينة لتدير ذلك الوقف، فيعود حق تديره الى المحكمة المذهبية الابتدائية التي تملك حق النظر والفصل في أحوال الواقف الشخصية.

- ما هي صلاحيات متولي تدير الوقف وواجباتهم (أي صلاحيات الاولياء العامين)؟

عدّد الفصل الثالث أهم صلاحيات وموجبات المراجع التي يعود اليها تدير الأوقاف، وهي التالية:

أ- تعيين المتولي على الوقف في حال عدم تعيينه في عقد الوقف، وتحديد أعمال هذا المتولي، والاشراف على ما يجريه من الأعمال المتعلقة بالوقف وفرض

الضمانة عليه عند اللزوم، ومحاسبته وعزله عند ثبوت عدم كفاءته أو سوء تصرفه، وتعيين خلفه اذا توفي أو استقال أو عزل.

ب- استلام ايرادات الوقف وتوزيعها على من حبس الوقف لمنفعتهم.

ج- السعي الى تحسين الوقف وزيادة ايراداته.

د- استبدال الوقف بتصديق المحكمة المدنية ذات الاختصاص متى ثبت أن الاستبدال يؤول الى مصلحة المنتفعين بالوقف.

هـ- المدافعة والمرافعة في الدعاوى المتعلقة بالوقف وما يتفرّع عنها، وتعيين الوكلاء للمدافعة والمرافعة في تلك الدعاوى ومتفرّعاتها أمّا رأساً أو بواسطة المتولّي على الوقف، اذا كانت الصلاحيّات التي تخوّله أيّاها نصوص عقد الوقف أو يخوّله أيّاها قرار تعيينه تشمل حق المرافعة والمدافعة وتعيين الوكلاء. و- تخصيص الاعتمادات اللازمة لتحسين الوقف واصلاحه والمراقبة على كيفية استعمال تلك الاعتمادات.

ز- تحديد معاشات وأجور المتولّي على الوقف أو من يقوم بخدمة معيّنة للوقف.

ح- تعيين مستحقي المنفعة من الوقف المحبوس لمنفعة أفراد عائلة انجيليّة، ودرجة استحقاق كلّ منهم.

من المهمّ ان تحدّد صلاحيّات الاولياء العامين أو مجالس التدبير وتضع حدّاً شبه واضح بين صلاحيّاتها وصلاحيّات الاولياء الخاصين، وفي معظم هذه الامور المحدّدة، تلاق ضممي مع تشريع سائر الطوائف. فالمتولي الخاص يعيّن من قبل الواقف، وفي حال سكوته أو عدم تعيينه الولي بعد موته، فيعيّن من قبل مجلس

التدبير أي الولي العام الذي يشرف على أعماله ويحدّد له اطار عمله المألوف ويحاسبه ويعزله عند الاقتضاء ويعيّن خلفه عند انتهاء وظيفته بالموت أو بالاستقالة أو بالعزل. ويمكن عزله اذا ثبت سوء تصرّفه أو عدم كفاءته، وفي هذا ما من خلاف.

الّا أنّ هذا القانون لم يترك مجالا رحبا أو مألّوفا لعمل الولي الخاص، بل أناط بالولي العام مهامما اداريّة مألّوفة وعاديّة، وهي من صلب دور المتولّي الخاص أساسا وطبيعيا، من مثل المرافعة والمدافعة عن الوقف، ذلك أنّ الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة في هذا الاطار¹⁹⁶، وكذلك قبض ريع الوقف وتوزيعه على المستحقّين، والّا فأيّ حساب سيؤدّيه اذا كانت الاموال بيد الولي العام؟ إنّ حصر المتولّي الخاص في خانة الموظّف أو المنفّذ هي نقطة التباين بين هذا التشريع وسواه في سائر الطوائف.

الى ذلك لا يجوز لمراجع تدبير الوقف أن تتجاوز في تدبيره ارادة الواقف أو الشروط المعيّنة في عقد الوقف أو موجبات هذا القانون والأنظمة والقوانين المدنيّة المرعيّة الاجراء. كما لا يجوز أن تبيع أو أن تهب الموقوف، بل يمكنها ان تستبدله وفق شروط ثلاثة، هي:

١- اذا ثبت أن الاستبدال لمصلحة المنتفعين منه،

٢- بما يعادل قيمته أو يزيد منها،

¹⁹⁶ "انّ الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة والولي الخاص أولى من الولي العام وهو الذي يتولّى

ادارة الوقف ويمثله لدى القضاء". تمييز، قرار رقم ٦، تاريخ ٣ آذار ١٩٧١، دعوى الكاردينال

المعوشي\مبارك، حاتم، ج ١١٦، ص ٦١.

٣- بتصديق المرجع المختصّ لتدبيره، وبموجب الانظمة والقوانين المدنيّة المرعيّة الاجراء.

انّ هذه المادة، على وضوحها لناحية امكانيّة الاستبدال لجهة الشرطين الأولين، اي مراعاة مصلحة المنتفعين والحفاظ على نفس قيمة مستحقّاتهم أو أكثر، إنّما تتضمّن في شرطها الثالث تناقضا بين ما جاء وما في صلاحيّات مجلس التدبير. أنّها توحى بأنّ المستبدل هو الولي الخاص وبالتالي فإنّه يحتاج الى تصديق مجمع التدبير، في حين أوضحت ان من صلاحيّات مجلس التدبير أن يستبدل الوقف متى ثبت أنّ الاستبدال يؤول الى منفعة المستحقين، فاذا كان هذا الاستبدال من صلاحيّة المجمع وهو المرجع المختصّ لتدبير الوقف، فما الحاجة اذا الى اشتراط تصديقه؟

من ناحية ثانية أنّها تقفل الباب امام تجاوز شروط تتنافى ومصلحة الوقف قد يكون وضعها الواقف، الاّ انّ الاجتهادات في صحّة الشروط وما سبق عن صلاحيّة المجمع في عزل المتولّي الخاص اذا ثبت سوء تصرفه او عدم كفاءته يحلّان مشكلة الشروط المتنافية ومصلحة الوقف.

د- المنتفعون بالوقف

في الفصل الرابع تحديد شديد الوضوح في تعيين المنتفعين بالوقف وبداية الانتفاع به:

فلجهة من ينتفع بالوقف، يحصر هذا الحق بالوقف بالافراد أو الجماعات أو الكنائس أو المؤسسات الذين يعيّنهم الواقف في عقد الوقف، وبالقدر الذي يخصّصه هذا العقد لكلّ من هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات أو الكنائس أو

المؤسسات واذا لم يخصّص الواقف في عقد الوقف مقادير معيّنة لتوزيع الانتفاع يعود حق تعيين هذه المقادير الى مرجع تدبير الوقف.

هـ- تعيين متولّي الوقف ومؤهلاته

يخصّص الفصل الخامس للكلام بالتفصيل والوضوح على تعيين متولّي الوقف والمؤهلات المطلوبة فيه، ومرجعيتّه، ويقصد به هنا المتولّي الخاص:

فيمكن أن يكون المتولّي معيّنا في عقد الوقف، اذ يحقّ لكل واقف أن يعيّن متولّيًا على وقفه، ويكون لمن يعيّن الواقف حتما حق التولّي على الوقف ضمن الصلاحيات التي يخوّله أيّاها نصّ الوقف، إلا اذا ثبت عجزه أو سوء تصرّفه فعزله مرجع تدبير الوقف بموجب هذا القانون والأنظمة والقوانين المدنيّة المرعية الاجراء. ولمرجع تدبير الوقف فرض الضمانات على المتولّي على الوقف الذي يعيّن الواقف اذا وجد ذلك المرجع ضرورة لتلك الضمانات ولم يكن الواقف قد أعفى المتولّي الذي عيّن منها.

أمّا اذا لم يعيّن الواقف متولّيًا على وقفه، فيعود حق تعيين ذلك المتولّي وتعيين واجباته والضمانات التي عليه تقديمها اذا وجد حاجة للضمانات الى مرجع تدبير الوقف. وعلى هذا المرجع أن يتمّ التعيين في خلال شهر من بدء الانتفاع بالوقف.

أمّا مرجعيّة المتولّي في كلّ الامور المتعلّقة بالوقف فهي من يتولّى تدبير

الوقف.

وأمّا عن المؤهلات المطلوبة في شخص المتولّي المعيّن من مرجع التدبير فهي أن يكون انجيليا، راشدا، مشهودا له بالامانة وحسن السيرة والتدبير. وفي

هذه المواصفات تلاق لجهة الرشد والامانة وحسن السيرة والقدرة على الادارة، وأيضا انتمائه الى الطائفة، اذ لا يجوز تولية من لم يكن انجلييا بالانتماء، وهذا منطقي.

ز- مرجعية الاوقاف بعد تلاشي المنتفعين بها

في الفصل السادس والاخير تحديد مرجعية الاوقاف بعد تلاشي المنتفعين بها، ويترك فيه حق الاختيار المسبق للمتولي العام بأن يعين خلفه ويعطي مجرد علم وخبر الى المجلس الاعلى، لان قراره يكون نافذا وصحيحا، أما اذا أغفل هذا التعيين فيعود هذا الحق الى المجمع الاعلى أو من يخلفه، الا ان بعض تفاصيل هذا التحديد تخلط بين حق التصرف والتدبير وبين المنتفعين بالوقف أي المستحقين فيه، فالولاية العامة لا تتحد بالمستفيدين او المنتفعين من الوقف، وكم كان من المفضل لحظ ما يميز بين تلاشي المنتفعين وتلاشي الاولياء او المدبرين:

أ- يحق لكل فرقة أو فرق انجيلية أو سلطة انجيلية مذهبية معينة يعود اليها حق الانتفاع بوقف أو أكثر من الاوقاف المحددة في هذا القانون أن تعين المرجع الذي يخلفها في التصرف بذلك الوقف أو تلك الاوقاف أو في حال تلاشي من يعود لهم حق الانتفاع به أو بها، وذلك بقرار يصدره المسؤولون عن ادارة شؤون تلك الفرقة أو الفرق أو السلطة المذهبية ويبلغه اولئك المسؤولون الى المجمع الاعلى.

ب- اذا تلاشت فرقة انجيلية أو فرق انجيلية أو سلطة انجيلية معينة يعود اليها حق الانتفاع بوقف أو أكثر من الأوقاف المحددة في هذا القانون دون أن تكون قد عيّنت من يخلفها في التصرف بذلك الوقف أو تلك الاوقاف كما في الفقرة أ

يعود الى المجمع الاعلى بموجب هذا القانون والانظمة والقوانين المدنيّة المرعيّة الاجراء حق تدبير الوقف أو الأوقاف الذي أو التي سبق أن كان تدبيره أو تدبيرها من اختصاص الفرقة أو الفرق أو السلطة المذهبيّة المعيّنة التي تلاشت.

ج- في حال تلاشي المجمع الاعلى، تعود جميع صلاحيّاته فيما يتعلّق بتدبير الأوقاف المحدّدة له أو المحوّل اليه بموجب هذا القانون الى الهيئة التي تخلفه في تولّي شؤون الطائفة الانجيليّة العامة في الجمهوريّة اللبنانيّة. بموجب نصوص هذا القانون ونصوص الأنظمة والقوانين المدنيّة المرعيّة الاجراء.

قانون الوقف الذري

(يطبق على الاوقاف الذرية لدى جميع الطوائف)

لقد أصدر قانون الوقف الذري بتاريخ ١٠ اذار سنة ١٩٤٧ رئيس الجمهورية بشاره خليل الخوري بعد ان وقّعه رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح ووزير العدلية عبدالله اليافي.

نكتفي هنا بذكر المواد القانونية دون شرحها أو التعليق عليها مادة مادة، خصوصا وأنّ الكثير من مفاهيمها قد ورد عند شرح المواد المثيلة الواردة في قوانين الطوائف، ونظرا بالأخصّ الى التفاصيل الدقيقة التي حرص المشرع اللبناني على توضيحها، في محاولة منه لتذليل المشكلات الناتجة عن التراكمات الزمنية والكثرة المطّردة في المستحقين وضالة ريع الوقف أو خرابه وبالأخصّ لخروج أحكامه وأوضاعه عمّا تفترضه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتطورة.

قبل أن نورد النصّ المعدّل اكمالا بعد اربع سنوات على صدوره، في مادة لاحقة لحظت أحوال انتهاء الوقف الذري والمستبدل بمادة في شأن تصفيته، لا نغفل أن نلفت الى ما أحدثه هذا القانون من انقلاب على المفاهيم القديمة المألوفة، خصوصا لجهة أنواع الوقف ولزومه ومدّته ونوعه ومرجعياته وغيرها من الأمور.

فبموجب هذا القانون الجديد، المستجدّ الانقلابي هو الامور التالية:

- م يعد الوقف لازما طوال حياة الواقف، وبات يحقّ للواقف أن يرجع عنه ساعة يشاء، ما يعني أنّ رقبة الوقف لا تخرج عن ملكية الواقف.

- استحدث القانون نوعا جديدا من الوقف هو الوقف الخيري والذري أو الاهلي، ويسمى الوقف المشترك.

- جواز قسمة الوقف قسمة نهائية لازمة بين المستحقين وتولية المستحق على حصته، مع حفظ حقوق الوالدين والازواج والاولاد في الانتفاع به.

- لا بد من أن يؤول الوقف بعد انقضاء مدته الى جهة خير أو دين بدونها لا يعتبر وقفا لأن غاية تأسيس الوقف بأصله هو التصديق من اجل البر.

- انهاء الوقف بانقضاء مدته أو بسبب ضالة ريعه أو خراب عقاراته بغير امكانية استبدالها المفيد أو عمارتها.

- منع تأييد الوقف ومنع شمول مدته اكثر من طبقتين. لقد قيد الوقف بمدة معينة، وكل ما يزيد عليها يعتبر باطلا ولا يصح الا في الطبقتين المذكورتين. واذا سميت أسماء الموقوف عليهم اعتبروا طبقة واحدة بغير احتساب لطبقة الواقف.

والواقع ان الوقف الاهلي أو الذري قد تفرع أصلا ولاحقا عن الوقف الديني الاسلامي، بهدف افادة أقارب الواقف الأدين، فقراء كانوا أم اغنياء. ومنهم من توسع في مفهومه ليقول بأنه أصبح ضربا من الحيل الشرعية التي تفسح المجال لاحباط مفاعيل أحكام الارث، فينقص المزيد من حصص الاناث أو يقصيهن، كما أصبح من الوسائل التي تمكن من التصدي لتعرض الحكام، لا بل لالزامهم على حمايته. ففي زمن الهيمنة والاستبداد، وخصوصا في زمن الحروب والاضطرابات الامنية والاحتلالات، شكّل الوقف، بما يفرضه من رهبة اتصال بالمعتقد، نوعا من انواع الوقوف بوجه الحكام والتفافاتهم.

وإذا توسّعنا بعض الشيء في هذه النقطة الهامة، نذكر ان التأييد كان شرطاً عند الجميع، إلاّ أنّ ذكره لم يكن مشروطاً عند أبي يوسف الذي اكتفى بمعناه، ولم يشترط لفظه، كأن يقول مثلاً: وقفت أرضي هذه فيصحّ وقفه ويكون للفقراء عرفاً، أمّا عند محمد فلا بدّ وأن يصرّح به ويجعله على جهة برّ لا تنقطع إلاّ فإنّه لا يكون مؤبّداً وبالتالي لا يكون وقفاً صحيحاً. أمّا الامام مالك فكان يجيز توقيت الوقف لأن الوقف عنده عارية مقيّدة بوقت.

وأمام المشكلات الكثيرة التي أدّى إليها تأييد الوقف الذرّي، لم ير الفقهاء ما يمنع من اجراء الاصلاحات الجذريّة فيه، آخذين من هذا المذهب وذاك، خصوصاً وأنّ أصول الوقف مأخوذة من السنة^{١٩٧}، ومطوّرين التشريع بما يتلاءم والمعطيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. هكذا صدر في مصر أوّلاً قانون انقلابي على

^{١٩٧} السنة لغة الطريق والعادة واصطلاحاً هي ما صدر عن النبيّ محمد قولاً وفعلاً وتقريراً. فالقول هو ما صدر عنه من الاقوال وما نسب اليه منها وأهمّها الحديث وهذا يدعى السنّة القوليّة (فانّ الصحابة هم الذين رافقوا النبي وسمعوا أحاديثه وحفظوها وكانت هذه الاحاديث الموثوق بها مرجعاً للمسلمين في تفهّم معاني الكتاب حتّى أنّهم اذا أشكل عليهم فهم آية واختلفوا في تفسيرها عادوا الى الحديث فأيدوا به حجّتهم وأوضحوا ما أشكل عليهم. ولما فرّقت الفتوح الصحابة وقد نشبت أيضاً الفتنة بعد مقتل عثمان ظهرت أحاديث مختلفة ادعاها كل فريق لكي يؤيّد بها رأيه في الخلافة. فحصل ان بعض ما نقل من الاحاديث لم يكن واقعياً فقبل الصحيح منها وهو ما دعوه بالاحاديث الصحيحة). والفعل هو ما فعله النبي في حياته. والتقرير هو ما سكت عنه النبي كقول قيل في حضرته فلم ينتقده أو فعل جرى باطلاعه فلم يمنعه. فانّ بسكوته عن النقد والمنع تصديقاً لما جرى وقيل، وهذا يقال له حديث تقرير. ويشترط أن لا يكون القول والفعل المسكوت عنه ممنوعاً بحدّ ذاته وان اتخذ السنة دليلاً ومصدراً شرعياً ثابتاً بقوله في القرآن: ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا. المحاضرات الشرعيّة للشيخ يوسف راجي زحريا...، ص ١٤-١٥.

المفاهيم القديمة ثم صدر في لبنان وسوريا هذا القانون الذي يمنع تأييد الوقف الذري، آخذاً بالمذهب المالكي لهذه الجهة، وأمر بتصفيته اذا خربت عقاراته أو أصبح ريعه ضئيلاً.

وبإيجاز لمحمل محتويات قانون سنة ١٩٤٧، فإنه قسم الوقف الى نوعين: ذري وخيري، فعرف الوقف الخيري بأنه الوقف الذي وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجيء والفقراء. ان من طبيعة الامثلة المذكورة، اي المؤسسات الموقوف عليها، شمول الوقف على الكنائس ايضا بهبات الخير المقصودة. اما الوقف الذري فهو الذي وقف على الواقف نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله الى جهات الخير. وأوضح في المادة الثانية ان الوقف قد يكون بعضه خيرياً وبعضه ذرياً كما اذا وقف الواقف وقفه على أن يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثم بصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف. في المادتين الثامنة والتاسعة نص على عدم جواز تأييد الوقف الذري كما على عدم اطالة مدته على اكثر من طبقتين في حين يعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف وان لم يعينهم بالاسم اعتبر كل بطن طبقة، مع عدم ادخال الواقف في حساب الطبقات. واذ أجازت المادة الخامسة عشرة وقف العقار والمنقول وحصص وأسهم الشركات المستغلة استغلالاً جائزاً وشرعياً، لم يجز القانون في المادة السادسة عشرة وقف المشاع في عقار غير قابل للقسمة الا اذا كان الباقي منه موقوفاً واتحدت الجهة الموقوف عليها. اما في المادة السابعة عشرة فأجاز قسمة الوقف الذري والوقف المشترك بين الخيري والذري قسمة لازمة بناء على طلب المستحقين أو أحدهم متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن في ذلك ضرر ظاهر.

كما أجاز للمتولّي على الحصّة الخيريّة طلب القسمة كأحد المستحقّين تماما. وبعد تنظيم دقيق لقسمة الوقف ولتصفيته عند الاقتضاء، وبعد توضيح حقوق وموجبات ارباب الاستحقاق في الوقف ومسؤوليّة المتولّين وطرق محاسبته، أوجبت المادة الخامسة والاربعين تطبيق أحكام هذا القانون على جميع الاوقاف الذرية المسيحيّة والاسرائيليّة الواقعة في الاراضي اللبنانيّة.

واللافت أيضا هو ان الوقف الذريّ، وان كان ذريّا محضا، يجب ان ينتهي الى جهة برّ لا تنقطع، وهذا ما نصّت عليه المادة ٢٧ بقولها: "يفرز عند تقسيم الوقف الذري المحض ما يقابل خمسة عشر في المائة لقاء جهة البرّ المشروطة في الوقف والتي لولاها لما صحّ الوقف وتسلم الى الدائرة الوقفيّة المحلية لتصرف في وجوه البرّ العامّة"^{١٩٨}، في حين أوضحت المادة ٤٥ ان يجب أن تؤلّف بمرسوم محكمة خاصة من رئيس برتبة مستشار في الاستئناف ومن عضوين أحدهما من الطائفة ذات العلاقة والآخر من مستحقّي الأوقاف لتقيم مقام قاضي الشرع أو ادارة الأوقاف في الأمور الداخلة في اختصاص كلّ منهما. بمقتضى هذا القانون، وانّ على المحكمة المذكورة أن تتقيّد بصك الوقف وبقوانين الطائفة المختصّة في حالة الحكم بحسب الوقف، وقرارات المحكمة الخاصة تقبل الاعتراض لديها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسميّة وفي جريدة يوميّة سيّارة ولا تقبل سوى ذلك أيّ طريق من طرق المراجعة.

¹⁹⁸ "أخذت هذه المادة عن المشروع السوري لقسمة الوقف (راجع زهدي يكن، مشروع قانون الوقف الذريّ وأسبابه الايضاحيّة، ص ١٣)، أمّا القانون المصري فليس فيه شيء من هذا لأنّه اعتبر ان الواقف اهتمّ في الوقف الذريّ بمنفعة ذريّته أو الاشخاص الذين عيّنهم ولم يذكر جهة البرّ في آخر وقفه الا لصحّة الوقف وتأبيده". حريز، ص ٢٤١.

وبعد فإن نص القانون هو التالي:

أقرّ مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي بيانه:

في نوع الوقف

المادة ١ - الوقف نوعان: خيري وذرّي.

فالوقف الخيري، هو الوقف الذي وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجيء والفقراء. والوقف الذرّي هو الذي وقف على الواقف نفسه وذرّيته أو على من أراد نفعهم من الناس ثم جعل مآله الى جهات الخير.

المادة ٢ - الوقف قد يكون بعضه خيريا وبعضه ذريا كما اذا وقف الواقف وقفه على أن يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثم يصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف.

المادة ٣ - يتناول هذا القانون الوقف الذرّي المحض والوقف المشترك بين الذريّة والجهة الخيريّة أما الوقف الخيري المتعلّق بالمعاهد الدينيّة والمؤسّسات الخيريّة فهو تابع للأحكام الشرعيّة والقوانين المرعيّة الخاصّة به وللقرارات التي يتّخذها المجلس الأعلى له علاوة أو تعديلا لاحدى مواد تلك القوانين حسبما يقتضيه الحكم

الشرعي وهو يشمل جميع الاوقاف المضبوطة والملحقة التي تديرها ادارة الاوقاف العامة.

في انشاء الوقف

المادة ٤- ان القواعد المتعلقة بانشاء الأوقاف الخيرية وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها هي محدودة في أحكام القوانين والقرارات الخاصة بها.

المادة ٥- ان انشاء الوقف الذري من جديد وقسمته وانتهائه يخضع لأحكام هذا القانون مع مراعاة القوانين والقرارات المتعلقة بالسجل العقاري.

المادة ٦- يمنع على قضاة الشرع أن يسمعوأ اشهادا على انشاء وقف ذري جديد اذا كان مغايرا لأحكام هذا القانون.
وكل وقف ذري ينشأ حديثا مخالفا لأحكامه يعتبر باطلا بالنسبة للواقف ولذريته وللغير.

المادة ٧- للواقف أن يرجع في وقفه الذري كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه على أن لا يكون التغيير ماسا بأحكام هذا القانون.

في تأييد الوقف

المادة ٨- لا يجوز تأييد الوقف الذري ولا يجوز على أكثر من طبقتين. ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف، وان لم يعينهم بالاسم اعتبر كل بطن طبقة.

المادة ٩- لا يدخل الواقف في حساب الطبقات.

المادة ١٠- ينتهي الوقف الذري بانتهاء الطبقة أو الطبقتين، ويرجع الوقف الى ملكية الواقف ان كان حيا والى ورثته من الطبقة الاولى أو الثانية حسب الأحوال ان كان ميتا.

المادة ١١- اذا لم يترك الواقف ورثة عاد الوقف الى ادارة الأوقاف العامة اذا لم يشترط الواقف جهة برّ مؤبّدة.

المادة ١٢- اذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صحّ الوقف وبطل الشرط.

المادة ١٣- يعتبر باطلا كل شرط يقيد حرية المستحقين في زواجهم أو اقامتهم أو استدانهم لغير مصلحة راجحة.

المادة ١٤- للواقف اشتراط الشروط العشرة المعروفة شرعا لنفسه أو لغيره ضمن حدود هذا القانون.

وقف العقار المنقول

المادة ١٥- يجوز وقف العقار والمنقول كما يجوز وقف حصص وأسهم الشركات المستغلة استغلالاً جائزاً وشرعياً.

المادة ١٦- لا يجوز وقف المشاع في عقار غير قابل للقسمة إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً واتحدت الجهة الموقوف عليها.

قسمة الوقف

المادة ١٧- تجوز قسمة الوقف الذري، والوقف المشترك بين الذري والخيري قسمة لازمة بناء على طلب المستحقين أو أحدهم متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن في ذلك ضرر ظاهر محقق. ويجوز للمتولي على الحصة الخيرية طلب القسمة كأحد المستحقين تماماً.

المادة ١٨- تعين حصص المستحقين الموقوف عليهم بالرجوع الى كتاب الوقف والى التعامل الثابت المقبول شرعاً أو الى الحكم النافذ قضاءً.

المادة ١٩- اذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها، قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف ان علمت الغلة وقته على أن لا تزيد المرتبات عما شرطه الواقف.

وان لم تعلم الغلّة وقت الوقف قسمت الغلّة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على أن يكون للموقوف عليهم كلّ الغلّة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم واذا شرط الواقف سهما لبعض الموقوف عليهم ومرتبات للبعض الآخر كانت المرتبات من باقي الوقف بعد السهام فاذا لم يف الباقي بالمرتبات قسم على أصحابها بنسبتها.

وتنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف.

المادة ٢٠ - اذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها وفقا للمادة المتقدمة على أساس متوسط غلّة الوقف في الخمس السنوات الاخيرة العادية.

المادة ٢١ - يحقّ لكلّ من له حقّ التصرفّ في عقار من العقارات الوقفيّة بطريقة الاجارتين أو المقاطعة أن يطلب مشترى رقبة العقار مقابل بدل يعادل ٣٠ قسطا سنويا.

المادة ٢٢ - تخضع كذلك للاستبدال الجبري جميع الاماكن الوقفيّة التي عليها حقوق تصرفية للغير بالاجارة الطويلة سواء أكانت عائدة للأوقاف المضبوطة أو الملحقة أو المستثناة على اختلاف أنواعها.

المادة ٢٣- تراعى أحكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في معاملة استبدال العقارات التي عليها حقوق تصرفية للغير، والأمر رقم ٣ المتخذ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٠ والمصدق بالقرار رقم ١٥٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣١ والقرارات اللاحقة له.

المادة ٢٤- تطبّق الأحكام المتعلقة بالقسمة على حقوق الاجارتين والاجارة الطويلة (المقاطعة) وعلى الحقوق العينية المتعلقة بالاجارات الاخرى المسجلة في السجل العقاري.

المادة ٢٥- لا يجوز اجراء عقود الحكر، واذا تبين أنّه من الضروري اقامة الاجارتين أو المقاطعة على احد العقارات الوقفية فيجرى استبدالها وفقا للأنظمة الشرعية المعمول بها.

المادة ٢٦- انّ عمليّات قسمة عقارات أوقاف الذرية التي تمت وفقا للشرائع والقوانين والأحكام النافذة قبل اذاعة هذا القانون تصبح قطعية. لا تقبل جميع الدعاوى المتعلقة بابطال القسمة التي جرت وفقا للأحكام السابقة المرفوعة من قبل مستحق نشأ حقه بعد القسمة.

المادة ٢٧- يفرز عند تقسيم الوقف الذري المحض ما يقابل خمسة عشر في المائة لقاء جهة البر المشروطة في الوقف والتي لولاها لما صحّ الوقف وتسلم الى الدائرة الوقفية المحلية لتصرف في وجوه البر العامة.

المادة ٢٨ - تتبع في اجراءات القسمة أحكام قانون تقسيم الأموال غير المنقولة.

المادة ٢٩ - اذا قسمت المحكمة الصالحة وفقا للمادة السابقة الوقف وكان للمستحق نصيب مفرز أقيم متوليا على حصته متى كان جامعا شروط التولية ولا عبرة لشروط الواقف.
ويعتبر هنا ممثل الجهة الخيرية كأحد المستحقين.

المادة ٣٠ - يجب على المحكمة الشرعية أن تخرج متولّي الوقف غير المستحقّ فيه وتقيم غيره من المستحقّين.

المادة ٣١ - يجوز للمحكمة الشرعية أثناء النظر في دعوى متعلّقة بالوقف مهما كانت أن تعزل المتولّي اذا رأت في بقاءه ضررا للوقف أو المستحقّين ولها أن تقيم متولّيًا مؤقتًا أثناء رؤية دعوى العزل الى أن يفصل فيها نهائيا.

في تصفية الوقف

المادة ٣٢- اذا تخرّبت عقارات الوقف ولا يمكن عمارة المتخرّب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيب في الغلّة غير ضئيل انتهى الوقف فيه.

المادة ٣٣- (المكمّلة بقانون ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٥١) يعتبر الوقف منتها إذا أصبح ما يأخذه المستحقّون من الغلّة ضئيلا، ويصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا لمستحقّه أو للواقف ان كان حيا.

إذا أدّى انتهاء الوقف الى بيع العقارات الموقوفة بالمزاد العلني وتعدّر ابلاغ معاملات البيع الى جميع المستحقّين لكثرتهم أو غيبة بعضهم أو جهل مقامه أو غير ذلك من الأسباب كان لدائرة الاجراء أن تكتفي بنشر المعاملات في الجريدة الرسميّة وصحيفتين يوميّتين وفي محلّ العقار وعلى باب المحكمة.

المادة ٣٤- (ألغيت بقانون ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ وأبدلت منها الاحكام التالية):

تقرّر المحكمة المدنيّة المختصّة انتهاء الوقف وتصفية الحقوق المختلفة المترتبة عليه وفقا للقواعد التالية:

- في الاوقاف الذريّة المحض، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقّين وتحفظ فيه الحصّة الخيريّة المبينة في المادة ٢٧٠.

- في الاوقاف المشروط فيها خيرات أو مرتبات دائمة معيّنة المقدار أو في حكم المعيّنة، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقّين أو الجهة الخيريّة ويحفظ لهذه الجهة حصّة تقدّرهما المحكمة بنسبة معدّل الخيرات أو المرتبات السنويّة لمجموع الغلّة

وفقاً لأحكام المادة الـ ٢٠ من هذا القانون. وللمحكمة في الأوقاف المشتركة بين الذرية والخيرية، بناءً على طلب السلطة الدينية أو الخيرية أو لصاحب الحق من الجهات الأهلية أن تصفّي:

١. الحقوق الروحية المترتبة على الأوقاف الذرية سواء تناولت الولاية أو الغلة في سبيل الأحياء أو الأموات.

٢. الحقوق الأهلية المترتبة على الأوقاف الدينية أو الخيرية. تقدّر المحكمة قيمة هذه الحقوق وتبيّن طريقة استيفائها ليصبح الوقف حرّاً منها وتدعو المحكمة في مطلق الأحوال ممثّل السلطة الدينية.

المادة ٣٥- إذا انتهى الوقف ولم يكن أحد من ذرية الواقف بسبب انقراضهم يعود الوقف الى دائرة الأوقاف المحلية الخيرية.

أرباب الاستحقاق في الوقف

المادة ٣٦- يجوز للواقف أن يقف كلّ ما يملكه على من يشاء إذا لم يوجد له عند موته ذرية أو أزواج أو الدان.

المادة ٣٧- يجوز للمالك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة برّ ويقدر ثلث مال الواقف عند موته.

المادة ٣٨ - يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام قانون الميراث.

ولا يجوز حرمان أحدهم من كلٍّ أو من بعض الاستحقاق لغير الاسباب الآتية:

١. يحرم المستحق من استحقاقه اذا قتل الواقف قتلا يمنع من الارث قانونا.

٢. اذا وقفت الزوجة وقفا على زوجها واشترطت حرمانه منه اذا تزوج بغيرها أو اذا طلقها.

٣. اذا كانت لدى الواقف دوافع قويّة لحرمان المستحق تقدّر أهميتها المحكمة.

المادة ٣٩ - للواقف أن يجعل لفرع من توفي من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما كان يعود لأبيه لو بقي حيا.

المادة ٤٠ - اذا كان الوقف الذري مرتبا على الطبقات لا يحجب الأصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقّه الى فرعه.

واذا مات مستحق عن حصّته وليس له فرع يليه في الاستحقاق عادت حصّته الى غلّة الوقف الذي كان يستحق فيه.

واذا لم يوجد أحد في طبقته صرف الريع الى الطبقة التي تليها الى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق اليها.

واذا بطل استحقاق طبقة صرف الريع للطبقة التي تليها.

محاسبة المتولّين ومسؤوليّاتهم

المادة ٤١ - يعتبر المتولّي أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقّين ولا يقبل قوله في الصرف في شؤون الوقف أو على المستحقّين إلاّ بسند.

المادة ٤٢ - يعتبر المتولّي مسؤولاً عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته، وهو مسؤول عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على التولية.

المادة ٤٣ - إذا كلّف المتولّي بتقديم حساب عن الوقف ولم يقدّمه في الميعاد الذي حدّده له القاضي أو لم ينفذ قرار قاضي الشرع بتقديم المستندات جاز له أن يحكم عليه بغرامة اكرهيّة لا تزيد على عشر ليرات لبنانيّة عن كلّ يوم تأخير. هذا مع مراعاة ما يحقّ للقاضي اتّخاذ من التدابير حسب أحكام المادة ٣١ المتقدّمة.

المادة ٤٤ - إنّ قرار القاضي في هذا الشأن لا يقبل طريق المراجعة. وإنّما يجوز له أن يرجع عنه إذا أبدى المتولّي عذراً مقبولاً.

المادة ٤٥ - تطبّق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الذريّة المسيحيّة والاسرائيليّة الواقعة في الأراضي اللبنانيّة.

تؤلّف بمرسوم محكمة خاصّة من رئيس برتبة مستشار في الاستئناف ومن عضوين أحدهما من الطائفة ذات العلاقة والآخر من مستحقّي الأوقاف لتقييم مقام قاضي

الشرع أو ادارة الأوقاف في الأمور الداخلة في اختصاص كلّ منهما بمقتضى هذا القانون.

على المحكمة المذكورة أن تتقيّد بصكّ الوقف وبقوانين الطائفة المختصة في حالة الحكم بحسب الوقف.

قرارات المحكمة الخاصّة تقبل الاعتراض لديها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسميّة وفي جريدة يوميّة سيّارة ولا تقبل سوى ذلك أي طريق من طرق المراجعة.

تنفّذ دائرة الاجراء قرارات هذه المحكمة.

المادة ٤٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون أو لا تتفق مع أحكامه وينشر في الجريدة الرسميّة.

الخلاصــــــــــــــــات

الخلاصات

في الختام، آية خلاصات؟

"نحن نكون عبيد القانون لنصير بالقانون أحرارا"

(شيشرون)

لقد مرّ أكثر من نصف قرن على وضع الطوائف قوانين أوقافها، وليس أفضل من النصوص الشرعية لتنظيم الحقوق والموجبات وحمايتها، خصوصا اذا كانت هذه النصوص واضحة في حفاظها على القيم وعلى التراث ورافعة الانسان الى ما هو أبعد ممّا يشدّه الى ذاته البشرية، فتحمله الى حمل الآخرين في برامج حياته. إنّ حمل "الأناويم" على مثال السيّد، لا سيّما الآخر "القريب" أي كلّ محتاج ومعوز، هو دعوة دائمة الى تنشيط علاقة تبغي بدورها من هو أبعد من ذات ذاك الآخر، اي الوصول الى الآخر الكبير.

الآن القوانين والأنظمة لا تتّسم بالكمال، حتّى بتاريخ صدورها، فلا يمكن أن تلحظ كافة التفاصيل، فكيف بعد ردهة طويلة من الزمن المتسارع في اطلاعاته المتهاودة على الكون بأسره. إنّ الأمور المستجدة في المعطيات الانسانية والاجتماعية والوطنية تدعو المشرع دوما الى مسيرة اكمال متواصل والى جهد تكيف مع ظروف الأمكنة والأزمنة، لتكون دوما في خدمة الانسان ومصلحته وخلاصه.

لسنا ندعو الى توافق جميع الطوائف المسيحية على قانون واحد لأوقافها، مع أنّ ذلك أبلغ أمنيّتنا وشوقنا لرؤية تحقيقه. لن يكون توحيد التشريع صعبا فيما لو أراد الرؤساء ذلك. إنّ ما يميّز الطوائف في تسميات مرجعيّاتها وفي قوانينها وأنظمتها العامّة، يمكن ذكره في تمهيد للقانون، يشير الى مصطلحات معيّنة، أو في تلافٍ لتفصيل نوعيّة الرئاسة ومجالسها، عبر ذكر عبارة "المرجعيّة المختصّة". وكلّنا رجاء وإيمان بأنّ الروح كفيل بتذليل كلّ عقبة أمام كلّ شهادة وحدة واتّحاد بين مؤمنيه ومكمّلي رسالته. اذا تمّ هذا المبتغى، فعندها لا بدّ من صياغة قوانين متكاملة تعنى بأدقّ التفاصيل وتشعباتها، اذ لا تجوز عندها الاحالات الى غير ما شكّل خزاننا مشتركا من القوانين العامة الصادرة خلال الالف الميلادي الاول.

أمّا في حال عدم ورود مثل هذا الطرح، فلا بدّ من التوافق على توحيد العبارات والمفاهيم واجتناب التناقضات فيها، ومن ثمّ تكييف كلّ طائفة لقانونها، بحيث تعتمد الطوائف الكاثوليكيّة الى ترشيح قانونها واجتناب الازدواجيّة بينه وبين مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، بعد تصحيح الاحالات الواردة فيه الى القانون العام، وتعتمد طائفة الروم الارثوذكس الى توضيح بعض المسائل المشار اليها واثرها قانونها ببعض المواد المفيدة لجملة أوضاع ومسائل متشعبة ومتكاثرة، وتوفّق الطائفة الانجيليّة أيضا بعض المعاني وتضفي خفّة ورشاقة في مضامين موادها ومدلولاتها، عبر اجتناب التعابير الكثيرة التي غالبا ما تتكرّر في المادة الواحدة.

كما ندعو رؤساء الطوائف والاشخاص القانونيّة فيها الى تصنيف أوقافهم القديمة وجلي ارادة المؤسّسين فيها، وتسهيل العمليّة الاحصائيّة التي يركن اليها

وهي غير متوافرة بعد، لا بل اجتنب توفيرها او السماح باعدادها، للعمل بالحرص الشديد على تنفيذ ما لا يستحال منها، ولايكال مثل هذه الامانة الى من يتولّى شؤون هذه الأوقاف المعهودة الى حسّه الكنسي، فيتقيّد بالانظمة التي نشأت في ظلّها، ما لم يشملها قانون لاحق لاغ أو معدّل بصورة صريحة.

وبالاکثر فأننا ندعو الى قفزة نوعيّة في جوهر المؤسسة، يفرضها منطق الأمور والواقع الراهن، والکلّ في ضوء الغاية الاساس من ايجاد مثل هذه المؤسسة التي طبعت الشرق الأدنى ولكنها بدأت تخلق تساؤلات جمّة في تراکمتها وفي مصداقيّة تنفيذ أعبائها وغاياتها. ولا يخفى الاحجام والانكفاء عن تأسيس جديد لمثل هذه الأوقاف او شحّ مثل هذا التصدّق وانحساره، واقتصار التشريع على معالجة مؤسسات قديمة سبقت صدوره في معظمها. ولا يخفى أيضا التآكل والاندثار والتضاؤل الذي أصاب بعض الوقفيّات وذلك منذ العهود العثمانيّة ومن ثمّ منذ بداية الانتداب الفرنسي لبلاد الشام، والکلّ مرآة لحركة مجتمع في مجالات عقيدته وسلوكه وإيمانه. يدفعنا هذا الامر الى التساؤل الجدّي عن الدوافع كما يدعونا مجدّدا الى بلورة طبيعة الوقف كي تستخرج من هذه الطبيعة امكانيّات التصرف المشروعة، فيصحّ فينا قول شيشرون المصدر، انّا نكون عبيد القانون لنصير بالقانون احرارا.

لقد عرّفت الارادة الرسوليّة "في الرهبان وأموال الكنيسة ومعنى الألفاظ" لناحية الكاثوليك الشرقيّين، ومن بعدها مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، تقابلها مجموعة الحق القانوني لسنة ١٩١٧ ثمّ لسنة ١٩٨٣ للكنيسة اللاتينيّة، بالارادات التقويّة وبالمؤسسات التقويّة التي تجسّد هذه الارادات وأسبابها ودوافعها. فهل تستحقّ الفروقات الطفيفة مثل هذه الازدواجيّة في المرجعيّات التشريعيّة؟ أم انّ

الوقف ما هو جوهريا وطبيعيا الا مؤسسة تقوية من تلك المؤسسات التي عاجلتها
مجموعتا القوانين، وبالتالي صحت قواعد المجموعتين لجميع الكنائس الكاثوليكية
وتحققت وحدة التشريع العام بغير مجهود، مبقية الحفاظ على الخصوصية في
التنوع عبر الشرع الخاص الذي تركت له مجالا رحبا لترسيخ العراقة والتقاليد
والمناهج الادارية الخاصة؟

تتسم المؤسسات المكونة من خيور مالية، منقولة أم غير منقولة، بأهمية
خاصة من بين المشاريع الخيرية. فالمؤسسات التقوية تشكل نوعا خاصا ثابتا
ودائما من الارادات التقوية، وتتألف من مجموعة من الخيور المالية التي خصصها
الواهب للأهداف الكنسية نفسها، اي لأعمال الدين أو لأعمال الخير الروحي أو
الزمني أو لأعمال الرسالة، والمساهمة في معيشة خدام المذبح والدين.
ان أصل العبارة يشير الى ان هذه المؤسسة تركز في الأصل على ارادة
الشخص الذي يقدم أمواله الخاصة بحرية ويخصصها لأعمال الدين والخير أو
الحبة. وهذه المؤسسة يمكن أن تكون مؤسسة تقوية مستقلة أو مؤسسة تقوية غير
مستقلة.

ولقد حدد القانون ١٠٤٧ ماهية هذه المؤسسات فاعتبر ان المؤسسة
التقوية المستقلة، هي مجموعات الأشياء المخصصة للأعمال التقوية أو الرسولية أو
الخيرية، روحية كانت أو مادية، التي أنشأتها سلطة مختصة كشخص قانوني.
والمؤسسات التقوية غير المستقلة، أي الاموال الممنوحة لشخص قانوني على أي
وجه كان، تحت عبء طويل المدى يحدده الشرع الخاص، لتحقيق، بواسطة
الدخل السنوي، الاهداف الوارد ذكرها أعلاه، عند الكلام على المؤسسة التقوية
المستقلة. وبما ان المؤسسة مقرونة بالشخص القانوني المعهودة عليه، فأنها تكون

دائمة بدوام الشخصية القانونية، فالقانون ٩٢٧ البند ١ أوضح أنّ "الشخص القانوني هو بطبيعته دائم، بيد أنّه يزول إذا ألغته السلطة ذات الصلاحية، أو إذا توقّف فعلا مدّة مئة سنة". وعند زوال الشخص القانوني، يطبق القانون ٩٣٠ أي عودة الاموال الى الشخص القانوني المعتبر أعلى منه مباشرة، مع الحفاظ الدائم على ارادات المؤسّسين والواهبين، والحقوق المكتسبة والقوانين الاساسية التي ترعى الشخص القانوني المنقرض.

نحن مع القائلين بأنّ الوقف ليس سوى مؤسّسة تقويّة، مستقلة كانت أم غير مستقلة، وطالما أنّه كذلك فلا شيء يدعو الى ازدواجية تشريع وان كان اكمال التشريع العام أمرا واجب التركيز في الشرع الخاص. ولا تصعب على المطّلعين ملاحظة العناصر الواحدة والمتشابهة. فالوقف كما المؤسّسة التقية هبة أو صدقة صادرة بالارادة المنفردة، لكنّها تقتضي قبولا عمليا وشكليات لا يخلوان من عناصر عقدية ولكنّهما لا يتماهيان في مفهوم العقد وشرعية المتعاقدين الحرة. وطالما لحظت القوانين انتقال خروج ملكية الوقف عن الواقف فانه كما المؤسّسة التقية لا يخضع لقواعد الارث. فصحيح انّ المؤسّسة التقوية هي في أساس هبة قدّمها أحدهم بهدف التقوى أو لأعمال الخير والرسالة والمحبة، الاّ انّ القول أنّها لا تقوم بغير قبول هو قول لا يناقض جوهريا طبيعة مؤسّسة الوقف الاّ وفق بعض المذاهب الاصلية، كما أنّه يبقى أسلم من القول بنشوء الوقفية بغير حاجة لمن يقبلها. لقد ذكرنا انّ مستحقّ الوقف يمكن أن يرفضه، وانّ على المراجع المذهبية أن تحكم بصحّته، وعليها أن تسجّله. ثمّ كيف يتأكّد الواقف من تعهّد الوليّ العام مهمّة الاشراف؟ وهل يكفي مجرد العلم والخبر؟ انّ القول بتفحص صحّة نشوء الوقف ما هو عمليا الاّ قبول له، خصوصا من قبل الجهة المتولّية

شؤونه. أمّا بعد القبول ففي انتقال الملكية الى الكنيسة او الى الشخص القانوني الموقوفة عليه كما يوجب القانون النافذ، ضمانه لثبات الوقفية واستبعاد لأي محاولة استرجاع أو رجوع أو انتقال بالارث وغيرها من الاعتراضات التي أثّرت.

لقد قلب المشرع المدني مفاهيم كثيرة لجهة الوقف الذري والوقف المشترك، فألغى تأييد الوقف بعد ان كان لدهور شرطاً لصحته، وأجاز الرجوع عنه، سواء باشرطه أم بنفيه، وغيرها من الأمور التي دلّت على ان القانون في خدمة الانسان، وليس الانسان عبداً للقانون. وهذا ما يستدعي قولاً جريئاً حتّى في الاوقاف الدينيّة والخيريّة، خصوصاً لجهة التزاماتها التي قد تحمل على مرّ الايام والعصور.

يبقى القول في فارق المتولّي الخاص ومدة توليته، ذلك أنّه يبقى متولّيّاً من حيث المبدأ على شؤون الوقف مدى العمر، أو بالاحرى طالما أمكنه ذلك، ما لم يستقل أو يقل، في حين انّ المدير الاداري للاموال الكنسيّة يعيّن اعتيادياً لمدة محدّدة، ويتبدّل الاشخاص المتولّون بتبدّل الانظمة وتنوّعها، وهذا ما اعتبر من مصلحة الكنيسة وخير ادارة شؤونها. انّ هذا الفارق البسيط لا يستحقّ القول الاستنتاجي بتمايز الوقف عن المؤسسة التقويّة، خصوصاً وأنّه، كما المؤسسة عينها والوقف عينه، ليسا من وضع الهي، وان ارتكزا الى وصيّة الهيّة تحتّ على البرّ والخير والاحسان والمحبة، وبالتالي فإنّ التشريع في هذه الامور ليس منزلاً بل يبقى في خدمة الانسان وفي عهدة الكنيسة وحكمتها. من جهة ثانية، ما من أحد ينكر فاعليّة التبديل المنتظم في المديرين، بما يخلقه من ديناميّات متجدّدة وبما يخلقه من تحفيزات، وبالتالي من ازدياد في الريع وفي كسب المستحقّين.

أما القول أنّ في اقران المؤسسة التقويّة غير المستقلّة بتعبير "تحت عبء طويل المدى"، تنكّر لأصل الوقف المؤبّد بطبيعته، أي الذي لا تكفي فيه الآجال الطويلة، فقول قد سبق إليه المشرع المدني المصري ثمّ اللبناني لما حرّر الاوقاف الذريّة من التأييد لا بل منع تأييدها وجعلها في ابعد تقدير على طبقتين فقط^{١٩٩}. ومع ذلك أبقى المشرع على استعمال كلمة وقف وسارت الامور مسارها الطبيعي بغير تشكيك او دحض لمضمون القانون النافذ منذ حوالي ستين عاما.

يبقى أنّ مفهوم حبس الاعيان ومنع التصرف فيها أمر صحيح من حيث المبدأ، الاّ أنّنا كيف حاولت الأنظمة المتعاقبة الالتفاف على هذا المفهوم والتحايل عليه لايجاد مخرج تحرّر الاوقاف من جمودها، خصوصا عند عقم ريعها أو شحّه، فأوجدت طرق ايجار وحقّ اكتساب لاحق، ثمّ أجازت الاستبدال ولا تزال، وغيرها من الامور، وقد يكون الحفاظ على مبدأ الاستبدال أفضل الطرق لإدارة الاوقاف واستغلالها، الاّ أنّ سائر الامور التي أجازت أنّما أضرتّ بالاوقاف وبددتها بعد أن حملت اليها مشكلات علائقيّة كثيرة.

انّ الخيرات جعلت للاستثمار وأفضل استثمار لها لا يقيمه مالكوها، بل عارفوها، المتمتّعون بالخبرة، خصوصا وأنّ دوران الاموال بين أنّه الطريق الافضل

^{١٩٩} اشارة هنا الى أنّ بعض البلدان، ومنها تركيا، أجرت اصلاحات لا بل نقلة جذريّة، فأمام التلاعب بالأوقاف والمشكلات الناتجة عنها وبفعل طبيعتها والقيود المفروضة عليها، ألغت الأوقاف والمبرّر قولها أنّ من أراد اتيان عمل برّ وتخصيص مال لمنفعة عامّة عليه أن يهب ماله الى تلك الجهة هبة منجزة بلا قيد ولا شرط، وأن يتخلّى عنه لكي يديره الموهوب له. راجع: شاكر الحنبلي: احكام الوقف ص ٥، زهدي يكن، الوقف في الشريعة والقانون رقم ١٩٢، حريز، الوقف، ص

لاستزادة انتاجه. مع ذلك نجد ان خيار الاستبدال وشروطه كفيل لتحريك هذه العجلة ولايجاد المخارج الملائمة دون اهمال حقوق المستحقين ومصالحهم.

تستحضرنا هنا كلمات قداسة البابا في رسالته عن العمل وارتباطه بملكيّة الخيرات²⁰⁰ حيث يقول: "العرف المسيحي لم يعتبر قط هذا الحق (حق الملكية) مطلقا لا يمسّ. بل يأخذه دائما بمعنى أوسع في اطار حق الجميع العام في الافادة من خيرات الخليقة كلّها. وهذا يعني انّ حق الملكية الخاصة يخضع للمصلحة العامة ولحق الجميع في خيرات الارض. هذا ولم يكن مفهوم الملك في تعليم الكنيسة يوما، ليشير نزاعا اجتماعيا في قضية العمل. انّ الملكية كما سبق وأشرنا تكتسب بالعمل ولصالح العمل. وهذا يعني بنوع خاص ملكيّة وسائل الانتاج. أمّا اذا أخذت هذه الوسائل على حدة كمجموعة من الممتلكات الخاصة بغية استخدامها كرأس مال لمجاهة العمل، بل لاستغلاله، ففي ذلك ما يناهز طبيعة هذه الوسائل ووجه استملاكها، اذ لا يمكن استملاكها ضدّ العمل، أو استملاكها لمجرد الاستملاك، لأنّ مبرّر استملاكها الوحيد- أكان استملاكها خاصا، أو عموميا، أو على الطريقة الاشتراكيّة-، هو استخدامها في سبيل العمل. وباستخدامها في سبيل العمل يصبح من الممكن ولا بدّ، تحقيق المبدأ الأوّل في النظام الذي يعتبر خيور الارض كلّها للجميع، وللجميع الحق في الافادة منها"²⁰¹.

²⁰⁰ الرسالة العامة Laborem exercens ، ١٤ ايلول ١٩٨١.

²⁰¹ الكنيسة الكاثوليكيّة في وثائقها، ترجمة المطران يوحنا منصور والاب حنا الفاخوري، بيروت

٢٠٠١، ص ١١٢٥-١١٢٦.

من جهة ثانية نحن مع الداعين الى اعطاء المنقول أهميته في مثل التطور الذي أحدثه. لا زالت تسود نفوس الكثيرين، الفكرة القديمة التي تعتبر المنقول شيئا تافه القيمة بالنسبة الى العقار (فالعقار وحده هو النفيس، والمنقول هو الشيء الخسيس). كان ذلك صحيحا في وقت كانت فيه الارض دعامة فريدة للثروة. اما مع ازدهار الصناعة والتجارة وتقدمهما، فلم يعد الاعتبار صحيحا اذ ان هناك منقولات كبيرة القيمة، بل وتزيد في قيمتها على العقارات، ومنها الأسهم والأوراق التجارية والسندات وغيرها من المنقولات النفيسة والمدرة.

اننا بناء على هذه الخلاصات السريعة، وفي حال الابقاء على نظام خاص بالطوائف الكاثوليكية، نقترح الاستغناء عن قانون الوقف والاحالة فيه الى قوانين المؤسسات التقوية، والا فنقترح استطرادا، تعديلا لقانون الاوقاف لدى الطوائف الكاثوليكية، واعتباره شرعا خاصا، لا يناقض القوانين العامة ولا يسترجعها، بل يكملها حيث يجب.

ومن المهم التوضيح ان كل الكنائس ودور العبادة انما تشكل شخصا قانونيا تابعا، وبالتالي فهي مؤبدة بطبيعتها، ويتولى عليها الرئيس الكنسي المكاني بصورة مألوفة واعتيادية ولا تصح فيها الشروط لناحية التولية الخاصة الفعلية. لقد أناطت القوانين العامة التولية الخاصة بخوري الرعية، ولا يصعب ان يعاونه من يستوفي شروط الواقف ويحقق امنيته التي نالت امتيازها بتطبيقها مئة سنة او اكثر. اما في اوقاف الكنائس الجديدة فلا يستحسن جواز شروط مماثلة لجهة التولية الخاصة ولا لكيفية تعيين خوري الرعية ولا حتى لاي تخصيص يناقض مفهوم الرعية في معطيات رسالة اليوم الفضلى، خصوصا وانها تناقض بعض القوانين العامة التي تجعل من الخير العام أفضل دستور يحافظ عليه الرؤساء، كما

تضمن حرية تعيين الكهنة من قبل رؤسائهم. أمّا لناحية الالتزامات الروحية في المؤسسات التقوية غير المستقلة فنحن مع حدّها بمدة لا تتجاوز السنتين عاماً، في حين تخضع المؤسسات التقوية المستقلة لما نصّت عليه القوانين العامة لشروط زوالها ومصير أموالها بعد هذا الزوال.

ختاماً، إنّ متصفّح هذه الوريقات، سيخرج مثلنا، بالاستنتاج الأكيد بوجوب تعميق معالجة هذا الموضوع الشائك والمعقد والشديد الحساسية، وتجزئة الأبحاث، مرحلة تلو الأخرى، وصولاً إلى اقتراحات عملية مفيدة، تشكّل ارثاً أساسياً لسياسة نموّ محتملة على أكثر من صعيد.

إنّ الدعوة عامة لأصحاب الهمم والارادات الصلبة، وهم كثر على ما

نؤمن ونرجو.

تعليق على الكتاب

بقلم: المحامي بطرس حبيقة

الكتاب أداة عمل بين أيدي مطالعي القانون ومثقفيه في كل صقع

لعلّ ما كان يشير إليه راسين فيما قال: " ينبغي أن تُبدع شيئاً من لا شيء"، يُصيب مؤلف "الأوقاف المسيحية في مضامين الشرع". إنّ القانون الكنسي، الشرقي منه والغربي، استبان الوقف الديني والوقف الخيري، إنما مراجعهما تكاد أن تُعدم باستثناء نتف أحكام وبعض جزئيات محشو في حيثيات. وكذلك القول في القانون المدني الذي استبان الوقف الذري، قلّ عديدها فضمّر وتقلّص. ومن أهمّ الأسباب لقفر المراجع، هي أنّ الأوقاف تخضع للشرع الخاصّ المقصور على أهله وخليطه، لا يستطلع منه غير منتسب إليه أو في بُعد عنه. وإذا استطلعاه أو كتب فيه واحدٌ من غير أهله، فلا يتفوّق على كتاب "الأوقاف المسيحية في مضامين الشرع" الذي اشتقه المؤلّف من شرعه المستقلّ نبعته، المرتبط به ارتباطاً شعورياً. فأخرج بجدسه القانوني الشرع الخاصّ من حدود ذاته في التطرّق إلى شرح قوانينه، خروج السرّ من حمرة في أصلها من العنب، جاعلاً الخفيّ منه ظاهراً، والغائب من طبائعه الخاصّة حاضراً تبين فيه معالم الشرع العامّ الواسعة. وعلى الرغم من كلّ هذا الشحّ في التوكُّر على مصادر، وعدم توفّر له الكثير من تجارب سواه، قدر المؤلّف أن ينطلق من نقطة ضئيلة في مراجعها وإنّ

وافرة في مراميها، فيوفّق في اقتحام أسوارها، ويُخصب، ويُتسع، ويُعدّل في عمر الأوقاف الطويل الذي كان قبله رمزاً لعقم النماذج، وندرتها، وشبه انعدامها.

إنّ المؤلّف، فضلاً عن أنّه من أكثر الباحثين تضلّعاً في القانون الكنسي وأبعدهم خبرة إنّ فقهاً أو علماً أو اجتهداً، قد تعمّق أيضاً في القانون المدني، فنهض إلى مستوى الشهادة الجامعية والابداع في الولوج إلى رحمه. ولو لم تكن له القدرة على الابداع في القانونين الكنسي والمدني، لما تولّى التأليف في الأوقاف، حيث القانون المدني يدخل في القانون الكنسي كما في الوقف الخيري والديني، ويفترق عنه كما في الوقف الذرّي فيقتضي توسّل لذلك الوسائل المدنية الصرف. فرى للمؤلّف وجهاً كنسياً وآخر مدنياً في مواضيع الكتاب، وفقاً لطبيعة الوقف الذي يمارسه.

* * * *

I

الوقف الخيري

أ- يُعرب المؤلّف عن أنّ الوقف الخيري لدى الطائفة الكاثوليكية يقوم على هبة بين الأحياء أو على ايضاء بعد الموت، وتوضيحاً، إنّ الهبة أو الوصية مقيّدتان بمراسم الشرع المدني. وإنّ إرادة الواقف تَرِدُ من التقوى مناهلها، وتوصف بالارادة التقويّة. وإنّ الرئيس الكنسي هو منفذ جميع الارادات التقوية سواء كانت بين الأحياء أو بسبب الموت، أو إحدى السلطات العليا. هذه العناوين العريضة هي مثل اللافتات على مداخل القرى والمدن، يُرشد بها المؤلّف القارئ كي لا

يُضِلّ سواء السبيل. ويذهب بعيداً في التحليل، مقدّماً صورتين واضحتين للوقف الخيري وعمليّتين، فنميّز بين المؤسسة التقوية المستقلّة والمؤسسة غير المستقلّة تمييزاً هو ببالغ الأهميّة للراغب في أن يُلمَّ إماماً شاملاً بهما، ويدرك أبعادهما، ويسبر غورهما ليعرف عمق منتهاهما.

إن عُهدت الأموال لأجل مشاريع تقوية عن طريق الهبة أو الوصيّة إلى الأشخاص الطبيعيّين (هم الأفراد، بعضهم اكليركيون وبعضهم عالميون - المادة ٢/٨ أ.ش.ك.، ٩٢٠ م.ق.ك.ش.)، يجب أن يُعلم الشخصُ الطبيعيّ الرئيسَ الكنسيّ بالعهدّة، وأن يبيّن جميع الأموال وما يرافقها. ولكنّ إذا رفض الواهب، وجب رفض العهدّة. ينشئ الأسقف الأبرشي أو إحدى السلطات العليا المؤسسة التقويّة التي تُعرف بالمؤسسة المستقلّة. تجعل منها السلطة ذات الصلاحيّة شخصاً قانونياً.

إن عُهدت الأموال إلى شخص قانوني لأجل مشاريع تقويّة، فعلى الرئيس الكنسي أن يوافق على قبول الأموال إن ثبت له أنّ في استطاعته أن يضطلع بالعبء الجديد، فتنشأ عندها المؤسسة التقوية غير المستقلّة.

باختصار، الرئيس الكنسي ينشئ مؤسسة تقويّة مستقلّة، ويوافق على قبول مؤسسة تقويّة غير مستقلّة.

وكان لا بُدّ للمؤلف المستند إلى مخزون علمي وثقافي وفيرين من هذا التمييز بين مؤسسة مستقلّة وأخرى غير مستقلّة مع مراعاة ما يجب مراعاته لكلّ منهما من آراء وقواعد قانونية، وذلك ليكتشف القارئ الكلّ والعمق

والأبعاد القصية من خلال هذه القاعدة بوجهيها المستقل وغير المستقل التي يسير عليها الوقف الخيري، وتشكل حجر الزاوية الذي لم يهمله الباني من ركائز بحثه جاعلاً منه الأساس المتين.

ب- بعد أن استهل المؤلف بتعريف الوقف الخيري ناظراً إليه نظرة شمول، يعرج بعدئذ إلى استطلاع التفاصيل كتعليل له، فلا تُخفى عليه خافية قانونية. يأتي في هذا الشأن على فكرتين رئيسيتين هما التاليتان: تسجيل الوقف، والولاية على الوقف.

- في حديث المؤلف عن التسجيل يشير إلى أن صكّ الوقف أو الاشهاد يُسجل لدى المحكمة الكنسية التابع لها مكان الوقف والواقف، التي تُصدر قراراً بصحة الوقف ووجوب تنفيذه، ومعه يتأكد زوال ملكية الواقف الذي لا يعود له حق الرجوع عن الوقف. ويتضمن هذا القرار بيانات عن الواقف وأهليته، عن اسم المحكمة ومركزها وأسماء قضاتها، وعن أسماء شهود العقد وماهية الوقف وشروطه، وعن تعيين الواقف متولياً خاصاً على الوقف إذا لم ينف عنه الولاية، أو يتضمن من يعينه الواقف ليتدبر وقفه سواء في حياته أو مماته شرط أن يكون أهلاً. وإن هذا القرار يُسجل بجميع بياناته في سجلّ أحكام المحكمة الكنسية التي جرى أمامها، وفي سجلّ أعمال البطيركية أو الأبرشية أو الشخص المعنوي الموقوف له، كما في سجلات الدوائر العقارية تمهيداً لاجراء المقتضيات القانونية المتعلقة باخراج الملكية من الواقف إلى الموقوف له.

هذا، ايجاز المضمون الذي ألمّ به المؤلف في هذا الشأن، كاشفاً الغموض في حسن تقدير للأمور، وتقرير لحقائقها التي تطالع كل متبصر حكيم.

- في حديث المؤلف عن الولاية التي يتنكب عنها القارئ عادةً ويمقتها لرتابتها فيتجاوز عنها ولا يتمثلها ما يدع لبساً يُظهرها بثوب متشابكة خيوطه ومختلطة لتشابه ألوانها بشكل يؤدي إلى بعض الابهام في المعنى، لم يفته أن يتغلب على هذه الرتبة التي تتوالى وتتكاثر معطياً تفسيراً له طمع بالصفاء طوره إلى وضوح يسيغ الموضوع، فأصبح القارئ يتوق للوصول إليه لينعم في تحليله ودرسه. وذلك كما يترأى لنا في الكلام على الولي العام والولي الخاص والناظر.

إنّ ولي الأوقاف العام الأعلى في الكنيسة بأسرها هو الحبر الروماني الأعظم. البطريرك والأسقف أو الرئيس الكنسي المحلي والرئيس العام في الرهبانية هم أولياء عامّون، فالأول على أوقاف طائفته في جميع أنحاء البطريركية، والثاني على أوقاف طائفته في حدود أبرشيته، والثالث على أوقاف رهبانيته وممتلكاتها وأديارها.

للولي العام أن يدير الوقف إمّا بذاته مباشرة، أو بواسطة وكيل أو متولٍ خاصّ. الواقف ما دام حيّاً يكون وكيلاً خاصّاً إلاّ إذا نفى الولاية عن نفسه في صك الوقف أو فيما بعد، أو أصبح غير أهل لها. ويمكن أن يكون الولي الخاصّ أحداً غيره أقامه ليدير وقفه في حياته وبعد مماته. وإذا لم يعيّن متولياً خاصّاً، فيعود الحق في تعيينه إلى الولي العام المباشر أو إلى الولي العام الذي يرئس هذا الأخير إن دعت الحاجة إلى أن يقوم مقامه. ولا تُترع الولاية الخاصة عن الواقف الذي عيّن ذاته أو عمّن أقامه هو متولياً خاصّاً، إلاّ بقرار من المحكمة المختصة.

على المتولّي الخاصّ أن يتقيّد بالقوانين وبالنظم المختصة بالأوقاف. يُنظر إليه كوكيل عن الجهة الموقوف عليها، وعلى هذا الأساس تحدّد مسؤوليته عن تقصيره في إدارة الوقف، وليس مسؤولاً عن التقصير القصير إلاّ إذا كان يتقاضى أجراً على التولية. وله أن يؤدّي الحساب للولي العامّ كلّ سنة، الذي يملك الحق في أن يدقّق بذاته أو بواسطة مندوب عنه في الحساب ويكشف على الأملاك، وفي أن يعزل المتولّي الخاصّ الثابت سوء تصرّفه وعدم أمانته. ما يعرّضه للملاحقة الجزائية والحكم بتعويض. وإن اعتبر عزله جائراً، يحقّ له مراجعة المحكمة الكنسيّة المختصة للطلب منها الغاء التدبير الجائر الذي صدر بحقه. وفي ما يتعلّق بالبيع أو الرهن أو استبدال شيء من أموال الوقف الثابتة أو المنقولة، يتوجّب على الولي الخاصّ للقيام بهذه الأعمال الحصول على إجازة الولي العام. وعلى المتولّي الخاصّ أن يستحصل على الترخيص اللازم من الولي العام في كل عمل يقوم به خارج الإدارة العادية وطريقتها. ولا يكون العقد الذي يجريه المتولي الخاص بدون تفويض خطّي صحيحاً، إلاّ بقدر ما يعود على الشخص القانوني بالمنفعة.

ج- تتبّعنا مسلك المؤلّف في عرض الوقف الخيري، فأصاب منه المرمى في توغّله في جميع تفاصيله وتشريحها وإخضاعها إلى فحص رزين مع التعمّق في "الكيف" و"اللماذا". إلاّ أنّ هذا الوقف قد يتعرّض في سيره الطويل إلى عثرة، أو يصطدم بعقبات كأداء تعطلّ عليه إكمال المسيرة المنشودة، فينبغي المؤلّف لاقالة عثرته وتقويم اعوجاجه وخلله، أو لاصلاح من شأنه كثيراً. ولايجاد الحلول يركن إلى قوانين المجموعة الجديدة التي نظّمت مادة الأموال تنظيماً كاملاً، وحلّت في هذا المضمار محلّ الشرع الخاصّ. ومع هذا لم يسقط المؤلّف من الحسابان الشرع

الخاص الذي بقي مفيداً لتفسير القوانين الجديدة وزيادتها إيضاحاً. وقد اعترفت المجموعة الجديدة بهذه الفائدة في القانون ٢ منها، بقولها: "قوانين هذه المجموعة التي غالباً ما استعيد منها شرع الكنائس الشرقية القديمة أو كيّف، يجب أن تفسّر بنوع خاصّ استناداً إلى هذا الشرع". وما على القارئ إلاّ الرجوع إلى المؤلف للوقوف على مدى تفاعل القوانين الجديدة مع الشرع القديم في تنظيمها الأموال.

وبين هذه الحلول، نكتفي بلفت الانتباه إلى مسألتى تبديل الوقف وتحويل الوقف. ولكنّ التحليل العميق لا تلبث أن تكتشفه في المؤلف عند تناوله القوانين الجديدة بصددّها، حيث من الضرورة القصوى العودة إليه كما أسلفنا.

في استبدال الوقف: يُستبدل الوقف بما هو أصلح للجهة الموقوف عليها، إمّا بمقايضة عين بعين، أو بالبيع. إن جرى استبدال، فالعين المستبدلة تصبح وقفاً يحلّ محلّ السابِق بدون حاجة إلى تجديده إن جرى بيع، فالنقود يُشترى بها وقفٌ آخر بشرائط الأوّل. أو تُصرف النقود باذن الولي العامّ على وقف آخر متضرّر يحتاج إلى عمارة ضرورية، على أن يستوفي بعد ذلك من غلّته لشراء وقف آخر. أما الاستبدال، ما دام الواقف حيّاً، فلا يتمّ إلاّ باتّفاق الولي العامّ والواقف معاً. وبعد وفاة الواقف، لا يحقّ للولي إجراء الاستبدال إذا نهي عنه صك الوقف، إلاّ عند الضرورة أو فائدة أوفر.

في تحويل الوقف: يجري التحويل إذا اشترط الواقف ذلك لنفسه. أو إذا فاض ريع الوقف عن حاجات الجهة الموقوف عليها، فيمكن تحويل الفائض.

إذا تعذر الوقف الخيري تنفيذه وتحقيق شروطه بسبب ضالة ريعه، لا يمكن إلغاؤه بل تعديله، مع احترام نيّة الواقف بحسب الامكان. قبل قانون ١٩٥١/٤/٢ وقانون الأحوال الشخصية لدى الطوائف الكاثوليكية الذي قدّمته تنفيذاً للمادة ٣٣ من قانون ١٩٥١/٤/٢، كان التعديل معلقاً على استئذان الكرسي الرسولي. أمّا بحسب قانون ١٩٥١/٤/٢ (المادة ٧)، وقانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية (المادتان ٢٨٠ و ٢٨٣)، فيحقّ للسلطة القضائية تعديل الوقف، بدون وجوب استئذان الكرسي الرسولي. يتمّ التحويل بقرار من المحكمة، بناء على طلب الواقف أو المحامي عن العدل.

لكن ما عتم نقل أموال منقولة وغير منقولة لشخص قانوني أو تحريك ملكيتها، أن عُلّق مجدداً خلال عام ١٩٩٦ على استصدار إذن من الكرسي الرسولي.

II

تساؤل مثار حول موقف المؤلف حيال الأوقاف المسيحية غير الكاثوليكية.

بديهي أن يثير السائل تساؤلاً: إنّ المؤلف سخا على الوقف الخيري الكاثوليكي، فألمّ بأمره حتى استنفده وأتى على جميع وجوهه، وكان عطاؤه الكريم مستساغاً ومستوفي التعليل من هذه الجهة ... فلماذا لم يتّخذ الموضوع نفس المدار في كلام المؤلف على الأوقاف للطوائف الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والانجيلية؟. قلّ الكلام على هذه الأوقاف وتضاءل، فلم يكلف المؤلف نفسه الاكثار. وإذا كان هذا، هل مردّ ذلك شعور كاثوليكي غشاه

فأخذ فيه نخوته القانونية، وجنح به عما هو غير كاثوليكي؟. وقد كان من ظلم هذا التزوع التأثير بالتزوة العارضة إزاء طائفته.

بديهي أكثر أن نجيب السائل في عتاب لطيف: مهلاً... إن هذا غير صحيح. هذا قولٌ أنأى ما يكون عن الحق، واعتقادٌ في غير محله ومن باب التخمين. إن الأوقاف الخيرية المسيحية غير الكاثوليكية، لا تعيش في ارتكازها على أساس قانوني في غربة عن الوقف الخيري الكاثوليكي، ويجمعها به أكثر من جامع وأكثر من اتفاق في نصوصها رغم اتجاهات أحياناً معاكسة، وذلك بدون اهتزاز عامل الثقة، أو خلق تناقض بالمعنى الحقيقي. بل نكون أمام مجرد انزلاق نحو بعض الاختلافات في الآراء القانونية التي تأخذ طريقها إلى العقول، وتُغني أبعادها المادة المطروحة، فلا تُبخس من حقها، أو تؤثر في صواب نظرتها وحكمتها أو تتعمد الخط من قدر ما لا يتجانس معها. من ذلك كله نتبين أن وقفة المؤلف أمام الوقف الكاثوليكي لم تختلف عن وقفته أمام الأوقاف المسيحية الأخرى، فلم يُغلب أحدها على الآخر أي وقفاً على وقف. ولئن ليس ثمة حدود، ولا نقع على تباين عميق، لم يبقَ له من مجال لبحث أي شيء إضافي، تحاشياً لتكرار في إطالة.

III

الوقف الذري

يُكمل المؤلف صورته القانونية، ويؤدّي لها إطارها المدني في تطرّقه إلى الوقف الذري. وهنا تتبدّل الصورة، ويتحوّل الموضوع عن الصورة الأولى الكنسية في معظمها التي رسمها للوقف الخيري. وما يُكسب المؤلف ثناءً وفخراً

هو تضلّعه بالقانونين المدني والكنسي، وهذا هو رصيده القانوني الذي يرمز إلى التكافؤ والعافية وقوّة الصلب.

أ- نيّة البرّ أو القربة إلى الله تعالى، هي المحور الذي يدور حوله الوقف الذرّي. وبالتالي، لو وقف الواقف على نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم، بدون أن يجعل مآله بعد انقراضهم إلى الفقراء، لا يكون الوقف صحيحاً. لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم، لأنّ مآل الوقف الذرّي هو جهات الخير والدين، وبدونهما ليس له قربة.

ب- إنّ كان جوهر الوقف الخيري اللزوم والتأييد، فإنّ التأييد لا يجوز في الوقف الذرّي، ولا يجوز على أكثر من طبقتين، ويُعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة إذا عيّنهم الواقف بالاسم حين الوقف، وإنّ لم يعيّنهم بالاسم اعتُبر كلّ بطن طبقة. وعليه، تكون الشروط المبطلّة في الوقف الذرّي تلك التي ترمي إلى التأييد واللزوم. وإنّ الوقف فور انتهائه يرجع إلى ملكيّة الواقف إنّ كان حياً وإلى ورثته من الطبقتين الأولى والثانية إنّ كان ميتاً، أو إلى إدارة الأوقاف العامّة في حال عدم وجود ورثة إذا لم يشترط الواقف جهة برّ مؤبّدة.

ج- إنّ كان لا يجوز الغاء الوقف الخيري مع تقييد اجراء استبداله أو تحويله بشروط، فإنّ للواقف أن يرجع في وقفه الذرّي كلّهُ أو بعضه، كما يجوز له أن يغيّر في مصارفه وشروطه، على ألاّ يكون التغير ماساً بالقانون الساري المفعول.

د- إن كان الوقف الخيري يُحرّر لدى المحكمة التابع لها مكان الوقف أو الواقف، فإن الوقف الذري يجب تحريره لدى رئيس المكتب المعاون. والوقفان يسجلان في السجل العقاري. وهذا القيد ينتج آثاراً قانونية للوقف تجاه المستحقين والغير.

إنّ المستفيد من وقف خيري أو ذري، يمكنه قبوله أو رفضه. لكن صيغة القبول أو الرفض تختلف بين الوقفين المذكورين.

فالرفض والقبول في الوقف الخيري هما في يد الرئيس الكنسي، كما مرّ الكلام عليهما في ما تقدّم. أمّا في الوقف الذري، فالأمر منوطٌ بالمستحق الذي له وحده الحق في أن يرفض حصّة له في الغلّة، شرط أن يكون راشداً ومدرّكاً. وإنّ الرفض الضمني يُهمّل إن لم يكن ثابتاً ثبوتاً أكيداً، قطعاً لكلّ جدل. ويمكن المستحق أن يوقّت قبوله لسنتين مثلاً، أو يجزّئه إلى أقلّ من حصّته. وإنّ تصرّفه هذا نهائي، لا يحقّ له العدول عنه. وإنّ تصرّفه مستقلّ عن باقي المستحقين. تعود حصّة الراض إلى شركائه إن كان المستحقون غير معيّنين بالاسم، وإلى من يرثه إن كان المستحقون معيّنين بأسمائهم.

هـ- لا مكان لطرح مسألة شمول الوقف على الحمل في الوقف الخيري. فيما إنّها تجد مكانها في الوقف الذري فقط. والرأي السائد يميل إلى اعتباره من المستحقين.

و- إن كان ما عُرف بالشروط العشرة لا يجوز في الوقف الخيري الكاثوليكي بسبب إمكانية تعطيلها مصلحة الوقف أو تفويتها مصلحة الموقوف عليه، فإن القانون ١٩٤٧ أجاز هذه الشروط في الوقف الذري على ألاّ تخالف

نصوص القوانين الإلزامية. وهي شروط تتعلق بأعيان الوقف وتوجيه بعض غلاته، وبمصارفه وإبدال أعيانه، وهي لا تتعلق بالولاية عليه. وإن هدفها استدراك الأخطاء أو رفع الظلم الذي قد ينشأ من جراء التأثير ببعض العوامل المؤقتة. هذه الشروط يمكن اختزالها كما يلي:

- **الزيادة والنقصان:** يمكن الوقف زيادة حصة بعض المستحقين وإنقاصها لبعض الآخر، ولكن لا يخوله القانون حرمان أحدهم الكامل من الاستحقاق.
- **الادخال والإخراج:** يمكن الوقف زيادة عدد المستحقين أو إخراج بعضهم المحددين في صك الوقفية، وذلك بصورة مطلقة أو مؤقتة.
- **الإعطاء والحرمان:** هذان الشرطان يخولان الوقف إعطاء ريع الوقف كله أو بعضه لمن شاء دون البعض الآخر، أو الحرمان منه حرماناً مطلقاً أو لمدة معينة. ولكن لا يحق للواقف أن يأخذ هو الغلة، لأنه لا يجوز أن يعطي الإنسان نفسه.
- **التفضيل والتخصيص:** يجوز للواقف التمييز بين الموقوف عليهم في الاستحقاق وجعل حصة بعضهم أو أحدهم أفضل من حصة الآخرين. ولكن لا يحق له أن يخصص الريع بغيرهم.
- **التغيير والتبديل:** أي التغيير في مصارف الوقف، والتبديل في أعيان الوقف وكيفية الانتفاع بها.

س- إن كان لا تجوز قسمة الوقف الخيري، فإنه من الجائز قسمة الوقف الذري، حيث يجوز للمتولي على الحصة الخيرية طلب القسمة كأحد المستحقين تماماً.

ك- إن كان الوقف الخيري لا يمكن إلغاؤه، ففي الأوقاف الذرية المحض، يُصَفَّى الوقف بناءً لطلب أحد المستحقين، وتُحفظ فيه الحصّة الخيرية.

III

الالتقاء بين الوقفين الخيري والذريّ - رغم اختلافهما - في العديد من

النقاط والخصائص.

من الضروري أن نقابل بين الصورة التي رسمها المؤلّف للوقف الخيري بلون كنسي، والصورة اللاحقة التي جرى إبرازها في الوقف الذريّ بلون مدني. ومن يرنو من منظار المؤلّف بمحدقة تقريرية إلى اللونين الكنسي والمدني، ينسلّ له لونٌ ثالث جديد من تمازجهما في الكثير من النقاط والخصائص، ينتابها تمام التشابه في الوقفين أي في الصورتين.

أ- الواقف ما دام حيّاً هو صاحب الولاية الخاصّة على وقفه، ولو لم يشترطه لنفسه في كتاب الوقف، إلّا إذا نفاها عن نفسه.

ب- إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح، صحّ الوقف وبطل الشرط. مثلاً: يُعتبر باطلاً كلّ شرط يقيد حرية المستحقين في زواجهم، أو إقامتهم، أو استدانته لغير مصلحة راجحة. كما يُعتبر باطلاً الشرط الذي يعطلّ مصلحة الوقف أو يفوّت مصلحة الموقوف عليه، بدون أن يؤثرّ البطلان في أصل الوقف: كاشتراط الواقف عدم عزل المتولّي، ولو ثبتت خيانتة. وأيضاً إنّ الوقف كسائر التصرفات التي تؤدّي إلى تمليك الغير، ويُشترط في الصيغة أن يكون منجزاً ولا

معلّقاً على شرط غير كائن في الحال، ولا مضافاً، وبالتالي فلا يصحّ اقترانه بشرط التعليق لما فيه من معنى القمار والمراهنة، كقول الواقف: إذا انتُخب فلان رئيساً للجمهورية، فأرضي هذه موقوفة على الفقراء.

ج- المبدأ هو أنّ الأوقاف لا يمكنها أن تستفيد أو تتضرّر من مرور الزمن: فالواقف لا يمكن أن يكتسب أرضاً بوضع يده عليها مدّة خمس عشرة سنة بصورة علنية هادئة مطمئنة لكي تصبح وقفاً. كما أنّه لا يمكن أن يمرّ الزمن على الوقف بخمس عشرة سنة. إلّا أنّ الاجتهاد الحالي بوجهيه الكنسي والمدني، يميل إلى إخضاع الوقف للاستفادة أو التضرّر من مرور الزمن.

د- الشروط المطلوبة في الواقف:

- الأهلية، أي يجب أن يكون الواقف راشداً بالغاً سنّ البلوغ المعتمدة، تمام الثامن عشرة. فلا يصحّ وقف الصغير، سواء كان مميّزاً أو غير مميّز، مأذوناً أم غير مأذون.

- يجب أن يكون الواقف عاقلاً. فلا يصحّ وقف المجنون المطبق. أما المجنون غير المطبق فبقيت أفعاله التي يقوم بها وقت الافاقة موضوع جدل بين الفقهاء، إنّما الرأي السائد هو أن الوقف باطل لأنّه تصرف ضارّ بأمواله. ويطبّق هذا الرأي على المعتوه الذي ليس هو عديم العقل كالمجنون، ولكنّه ناقصه.

- يجب ألاّ يكون الواقف محجوراً عليه لسفه. فالسفيه غافل في الأخذ والعطاء، فلا يدرك مصلحته، ويضيع أمواله سدى فيتلّفها بالاسراف. وإذا كان السفيه لا

يستطيع أن يقف وقفاً خيرياً، فإنّه بحسب رأي غالبية الفقهاء يستطيع أن يقف وقفاً ذرياً شرط أن يقف على نفسه ثم على ذريته، ومن بعدهم إلى الفقراء، فيكون قد حافظ على أمواله وعلى غاية الحجر عليه، فيصحّ وقفه بالنسبة للغالبية.

- يجب ألا يكون صادراً بحقّ الواقف حكم إفلاس إن كان تاجراً، فالتاجر المفلس ينحى عن إدارة أملاكه لو كلاء التفليسة.

- لا يصحّ وقف الواقف المحجوز عليه جزائياً ببعض العقوبات التي تستلزم ذلك.

- يجب أن يكون الواقف حرّاً. ويُقصد بالحرية حرية التصرف، وعدم الإكراه، وعدم الخداع، وعدم الخوف الجسيم. من هنا تُطرح حالة المريض مرض الموت. وتعريفه بحسب نصّ المادة ١٥٩٥ من المجلة أنّه "المرض الذي يغلب فيه خوف الموت ويعجز معه المريض عن رؤية مصالحه الخارجة عن داره إن كان من الذكور، ويعجز عن رؤية المصالح الداخلة في داره إن كان من الإناث، ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة، سواء أكان صاحب فراش أو لم يكن. وإن امتدّ مرضه، ومضت عليه سنة وهو على حال واحدة كان في حكم الصحيح، وتكون تصرّفاته كتصرّفات الصحيح، ما لم يشتدّ مرضه ويتغيّر حاله. ولكن لو اشتدّ مرضه وتغيّر حاله ومات قبل مضي سنة يعدّ حاله من وقت التغير إلى الوفاة مرض الموت". أي يكون هذا المريض في حكم غير الصحيح إن مات قبل انصرام السنة من حصول مرضه أو من تاريخ اشتداد مرضه وانحراف وضعه الصحي.

هـ- الشروط المطلوبة في الموقوف:

- أشياء مباحة، لا أشياء محرّمة تتعارض مع دوافع الخير والعبادة والدين عموماً.
- لا فرق في التشريع الحديث بين الأشياء والأموال. فيجوز بالتالي وقف الأموال، سواء كانت عقارات أو أموالاً منقولة، علماً أنّ الأصل والغالب هما وقف العقارات الذي يشمل ما هو متمم له أو جزء منه أو من ملحقاته أو ما هو تابع له ومتّصل به (كالأبنية، الأشجار الخ...)، ولا ما كان موجوداً مؤقتاً بدون نيّة بقاء (كالزراع والثمر الخ...). فيما وقف الأموال يشمل حصص الشركات وأسهمها المستقلّة استقلالاً شرعياً. كما يشمل النقود شرط أن تكون موضوعة في مصرف، للتّجار بها والتصدّق برحبها، توزيع البذور على المزارعين الفقراء اللازمة لاستثمار الأرض على أن يعيدوا مثلها فتوزّع على غيرهم.

تمشّى المشرع اللبناني في قانون الوقف الذري على إجازة وقف المنافع وحدها بدون العين أو الأعيان (مثل حقوق الارتفاق أو المرور). ولا شيء يمنع من اعتماده في الأوقاف الخيرية أو الدينية.

- **صفة التعيين:** يجب أن يكون المال الموقوف معيّناً ومعلومًا لا مجهولاً. فالقول بوقف أرض أو جزء من مملوك الواقف بدون تحديد الموقوف، أو تعيين أرض بعد الوقف، هما غير جائزين ويُفسدان الوقف ويعطّلانه.

- يجب أن يكون المال الموقوف ملكاً للواقف عند وقفه. لا يجوز الوقف على ملك مستقبل. وبالتالي إنّ وقف أرض مقامة عليها دعوى، أو مغصوبة، أو

موصى بها ولم يمت مالکها بعد، غير جائز ولو حُکم بالملکية للواقف لاحقاً، واشترى الغاصب الأرض من مالکها فيما بعد، وملك الموصى له المال بعد موت الموصي.

أمّا وقف الفضولي (gérant du bien d'autrui) فجائز إذا أجازہ المالك، كونه يُعتبر لا يقف ملكه بل يقف بوكالته ملك الغير.

- يجب ألا يكون المال الموقوف محجوزاً أو مرهوناً بسبب ضمانه لايفائه، لأن غاية الوقف ليست تهريب الأموال وهضم حقوق الدائنين. ولا يجوز للقضاء الحكم بصحة الوقف إلا بمقدار ما يزيد عن الديون. علماً أن إذا أوفى الدائن دينه ليس من ثمن المرهون، صحّ الوقف.

و- يشترك الوقفان الخيري والذري في محاسبة المتولين، وتحديد مسؤولياتهم.

س- وقف المشاع: يجوز وقف المشاع القابل للقسمة، على أن يظل الانتفاع بعد إجرائها كما كان قبلها. لا يجوز وقف المشاع في عقار غير قابل للقسمة، إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً، وأتحدت الجهة الموقوفة. وقد ورد في كتاب " الوقف " للدكتور سليم حريز الذي يشير إليه المؤلف في باب " أبرز المراجع "، أن وقف مسجد أو مقبرة غير جائز سواء كان قابلاً للقسمة أم لا. إذ ليس لائقاً دفن الموتى سنة في الأرض وزرعها سنة أخرى. أو لا يجوز استعمال الوقف بالمهاياة سنة كمسجد وسنة أخرى كمحلّ للهو.

ما أشبه الساعي إلى تقديم المؤلف بالواقف على الشاطئ. صحيح أن الشاطئ هو من البحر، لكنّه ليس البحر، كون الواقف لا يشاهده سوى من الخارج. كذلك المقدّمة هي من الكتاب، لكنّها ليست الكتاب، كونها تغشو سطحه بدون أن تغدو جزءاً منه. ولا بُدّ للقارئ أن يكتشف الكلّ والعمق من خلال الغوص في لجج الكتاب البعيدة الغور والقصيّة الأصقاع، فيتّصل بها ويتّحد شاقاً آفاقاً من الرؤى وأجواء من النظريات القانونية لا يمكن أن تلمّ بها مقدمة عادية تتساوى بالواقف على الشاطئ، القريب من البحر على بُعد، والبعيد عنه على قرب.

ما يُبعد هذه المقدمة عن بحر الكتاب وإنّ واقفةً على القرب منه، أنّها لم تتناول " النبذة التاريخيّة للأوقاف المسيحية". صبراً عليّ... إنّ المؤلف استهلّ بها مقدّمة كتابه فلم يبقَ مجال للاطالة في تحليلها. ولا شكّ في أنّ المؤلف سبق على القانونيين في هذه النبذة ذات القيمة الخاصّة بذاتها التي لم يعدّ مثلها سواه، ولم تكن تيسّر لمن قبله، فضرب قصب السبق في هذا المضمار وبلغ القمّة. إنّها سابقة مرشحة لاقتفاء أثرها من قبل الخلف، والأخذ بزيّها التاريخي ذي الأصالة، وتلقف أسلوبها الشيق، والنقل عنها، وحذو حذوها المشكور.

مرّةً أخرى، ضربت في مقدّمتي الحجاب على " نموذج أحكام حديثة" أنّهى بها المؤلف كتابه. عذري أنّ هذا النموذج هو تجسيدٌ لواقع معاش، يكفي أن يتفرّس القارئ في مظاهره ويستقرئ حيّثيات أحكامه ومعانيها، وذلك بدون الحاجة إلى تعريف أو تقديم، وإلاّ أتت المقدّمة " كمن يفسّر الماء بالماء". ويسقط

الاتهام عليّ مثل قطعة طوب، بأنني أنتحل الأعذار لتبرير تقصيري، إنما أعزوه لضيق الفسحة للبحث في كتابٍ مترامٍ الأرجاء، يقطع بضخامته القانونية ومواضيعه الأنفاس إن جاز التعبير، إن كتبت فيه شيئاً، غابت عني أشياء.

الأب أنطوان راجح واحدٌ من ألمع المتخصّصين بالقانون الكنسي، مؤلفاته عوامل إخصاب تتعمّق فيها التجربة. لم تُصب بآفة التقليد، لأنّها ليست منقولة عن مجموعة معلومات حفظتها الذاكرة أو اختزنها الذهن، إنّما هي منقولة عن تلك الثقافة القانونيّة التي تنحلّ في عصب شخصيّة الكاتب، وتنصهر وتذوب بها، وتغدو جزءاً منها كما يغدو الطعام جزءاً من الجسد. وكما في الأدب العربي "روائع" للدكتور افرام البستاني - رحمه الله - جعلت العربية شامة في وجنة اللغات، كذلك في الشرع الكنسي "روائع" للأب أنطوان راجح - أمدّ الله عمره - تسعى إلى اقتناص سحر الحجّة والقانون الحلال في حدائق الكلمة الرهيفة والمزهرة بالعلم المثقل ببلغ الرأي القانوني والبيان الفقهي والاجتهاد الذكي. بل إنّها مؤلّفات فقهية كاملة شاملة يجد فيها كل مطالع القانون ودارسه مطلبه، تستحقّ أن تسمّى بنفس تسمية "محيط المحيط" للمعلم بطرس البستاني، حجة طلاب العربية ومرجعهم الأمثل. إنّها "محيط المحيط" في عالم القانون والأب راجح هو "المعلّم"، لم يدّخر أيّ جهد في سبيل إخراج هذا العمل العظيم بالمستوى الرفيع. إنّ الرجال عمل يأتونه. هويّاتهم هي منجزاتهم. وقد طاب لي تقديم باعتزاز كتاب "الأوقاف المسيحية في مضامين الشرع" للأب أنطوان راجح المتفرّع من تراثه القانوني القيم. إنّّه أداة عمل لطلاب القانون ومثقفيه في كلّ صقع. يضع بين أيديهم غنى العلوم، ومفتاح القانون. وما هذا بالصنع اليسير.

أبرز المراجع

- ١- حريز سليم، الوقف، دراسات وأبحاث، بيروت ١٩٩٤.
- ٢- عبدالله سعيد، أشكال الملكية وأنواع الاراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استنادا الى وثائق، بيروت ١٩٩٥.
- ٣- القطار الياس، نيابة طرابلس في عهد المماليك، بيروت ١٩٩٨.
- ٤- حسين أحمد، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الاسلامية، بيروت ١٩٨٩.
- ٥- باشا محمد قدري، قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، مصر ١٩٢٨.
- ٦- ابي راشد فرح، الوقف، نصوص اجتهاد علم، بيروت ١٩٦٦.
- ٧- الوقف، (باشراف مجموعة الاجتهادات)، بيروت.
- ٨- عيد ادوار، الحقوق العينية العقارية الاصلية، الجزء الثاني، بيروت ١٩٨٠.
- ٩- ضاهر مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، بيروت ١٩٨١.
- ١٠- كركي مارون ومنصور سامي، الأموال والحقوق العينية العقارية الأصلية، بيروت ٢٠٠٢.
- ١١- شرف جان، الايديولوجيا المجتمعية، مدخل الى تاريخ لبنان الاجتماعي، بيروت ١٩٩٦.

- ١٢- بلبيل لويس، تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، المجلد الاول، مصر ١٩٢٤.
- ١٣- البعبداتي عمانوئيل، تاريخ الرهبانية الانطونية، بيروت ١٨٩٦.
- ١٤- كرم الاب مارون، قصة الملكية في الرهبانية المارونية اللبنانية، بيروت ١٩٧٢.
- ١٥- آصاف الخوري بطرس ويوسف، الارث الماروني ومصادره الشرعية القديمة والحديثة، (بغير ذكر للمكان والزمان).
- ١٦- زياده الخوري يوسف، القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني، جونية ١٩٢٩.
- ١٧- عبود بولس، ضياء القضاء بالتقارير القانونية، جونية ١٩٣٠.
- ١٨- الدبس المطران يوسف، تاريخ سورية الديوي والديني، الجزء السادي والجز السابع، بيروت ١٩٩٤.
- ١٩- علوان حنا، مقالة بعنوان "الفتاوى الخيرية للمطران عبدالله قرألي وحقيقة الشرع الماروني"، في مجلة "المنازة"، ٢٩ (١٩٨٨) ص ٨٧-١٠٤.
- ٢٠- حلاق حسان، العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت في القرن التاسع عشر، عبر سجلات المحكمة الشرعية في بيروت (في اعمال مؤتمر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام)، بيروت ٢٠٠٥.
- ٢١- زخريا يوسف، المحاضرات الشرعية ١٩٢٦-١٩٢٧ لاستاذ الشريعة الاسلامية في الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٢٧.
- ٢٢- ضو الاب انطوان، تاريخ الامراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠.

٢٣- راجح انطوان، القانون المالي في مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، بيروت ١٩٩٢.

٢٤- راجح انطوان، دير مار يوحنا عجلتون في أبرز محطاته التاريخية، بيروت ٢٠٠٥.

٢٥- لطيف روفائيل، دير سيّدة الخلاص عين علق، رسالة وعبرة، بيروت ٢٠٠٥.

٢٦- TABBAH Ibrahim, Propriété et registre foncier, Paris 1947.

٢٧- SIMONNOT Philippe, Les Papes, l'Eglise et l'argent, *histoire économique du christianisme des origines à nos jours*, Paris 2005.

٢٨- MOUNAYER Nassib, Le regime de la terre en Syrie, *Études historiques, juridiques et économiques*, Paris 1929.

٢٩- LAMMENS H., Histoire de la Syrie, T.I, Beyrouth 1921.